الله غالب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلِّ على سيدنا محمد

التاريخ الاقتصادي للدولة الأموية في الأندلس في المدة 138 – 422 هـ / 756 – 1031م

الزغول، محمد حسين محمد

رسالة دكتوراه

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الاردن

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

التاريخ الاقتصادي للدولة الأموية في الأندلس

في المدة 138 – 422هـ / 756 – 1031م

Economic History of the Umayyad State in Andalusia

138 - 422 AH / 756 -1031 AD

إعداد الطالب:

محمد حسين الزغول

إشراف:

الأستاذ الدكتور سعيد الحلاق

حقل التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

اللہ غالب



التاريخ الاقتصادي للدولة الأُمويّة في الأندلس

من الفترة (138-422هـ/756-1031م)

إعداد

محمد حسين الزغول

بكالوريوس شريعة، جامعة جرش، 2007م.

ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية جامعة اليرموك 2011م

أطروحة دكتوراه قُدّمت استكمالاً للحصول على درجة الدكتوراه في

الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

وافق عليها أعضاء اللجنة السادة

أ. د. سعيد سلمي الحلّاق.......................................مشرفاً ورئيساً

أستاذ في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

أ. د. عبد الناصر موسى أبو البصل .... عضواً

أستاذ في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

أ. د. سليمان عبد العبد الله خرابشة.......................................عضواً

أستاذ في التاريخ، جامعة اليرموك

أ. د. محمد نايف العمايرة .... عضواً

أستاذ في التاريخ، جامعة مؤتة

د. عماد رفيق بركات ....عضواً

أستاذ مشارك في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الأُطروحة

15/ 12 / 2016م

16 ربيع الأول 1438هـ

الله غالب

الإهداء

إلى من ربياني صغيراً............ إلى رُوحَي والِدَّي الطاهرين

إلى موطن سكينتي............... زوجتي

إلى ازهار قلبي..................أولادي

إلى من عايش طفولتي وشبابي ....إخواني وأخواتي

أهدي لهم جميعاً هذا الجهد المتواضع

الله غالب

شكر وتقدير

فإنني أحمد الله تعالى وأشكره على نعمته العظيمة بأن يسّر لي إتمام هذه الأُطروحة، وأُصلّي وأُسلم على خير البشرية سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطّيبين الأخيار، ومن تبعهم واقتدى بسنتهم إلى يوم الدين، وبعد.

في البداية لا بدّ لي من ردّ الفضل لأصحاب الفضل امتثالاً لقوله ﷺ: **﴿لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاس﴾**.

فأتقدم بجزيل الشكر والامتنان لفضيلة أُستاذي الدكتور سعيد سامي الحلّاق لتفضله بالإشراف على هذه الأُطروحة، وعلى ما قدّمهُ لي من مُساعدة وعون، فجزاه الله عنّي خير الجزاء وأجزل له المثوبة.

كما وأخص بالشكر والتقدير أعضاء لجنة المناقشة من الأساتذة الأفاضل: فضيلة أ. د. عبد الناصر موسى أبو البصل، و أ. د. سليمان عيد العبد الله خرابشة، أ. د. محمد نايف العمايرة، د. عماد رفيق بركات. على تفضلهم ماجورين بمناقشة هذه الاطروحة ومراجعتها من أجل الإرتقاء بهذا العمل المتواضع.

والشكر الموصول أيضاً إلى جامعة اليرموك صرح العلم والحضارة، بشكلٍ عام، وقسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية عُلماء وإداريين بشكلٍ خاص، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الأُطروحة بالنصح والإرشاد، فجزاهم الله خيراً.

والله ولّي التوفيق

الباحث: محمد حسين الزعول.

الرموز والمصطلحات

الاختصارات العربية	الاختصارات الأجنبية
ت: .... توفي	P: page
ص: .... صفحة.	Vol: volume
ج: ....جزء.	
ق: .... قسم..	
ط: .... طبعة.	
مج: ....مُجلَّد.	
مخ: .... مخطوط.	
هـ: ....هجري.	
م: .... ميلادي.	
(د. ت.): .... دون تاريخ.	
(د. ن.): ...... دون اسم الناشر.	
(د. م.) ...... دون دار نشر.	

الله غالب

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الله غالب

الملخص باللغة العربية

الزغول، محمد حسين: التاريخ الاقتصادي للدولة الأُموية في الأندلس من (138-422هـ/756-1031م)، أُطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2016، إشراف أ. د. سعيد الحلّاق.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التاريخ الاقتصادي للدولة الأُموية في الأندلس في الفترة ما بين(138-422هـ\756-1031م) من حيث بيان التركيب الاجتماعي وأشكال الملكية، والأنشطة الاقتصادية (الزراعية، الصناعية والتجارية) والسياسات المالية والنقدية، والجهاز الإداري للدولة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي التحليلي.

وقد بينت الدراسة أن نظام الملكية والتركيب الاجتماعي قد ارتكز على النظام الإقطاعي في توزيع ملكية الأرض، كانت في بدايتها إقطاع استغلال، ولكن لظروف مرّت بها الدولة فقد تحوّل إلى إقطاع تمليك، والذي أصبح الإطار الذي يُميز بين طبقات المجتمع.

وفيما يخص الأنشطة الاقتصادية فقد بينت الدراسة أنّ الاندلس قد شهدت نهضة زراعية وصناعية انعكس ذلك ايجاباً على حركة التجارة بسبب عناية الدولة بها.

وفيما يخص النظام المالي والنقدي، فقد انفردت الاندلس بوجود ثلاث خزائن لكل منها مواردها ونفقاتها الخاصة بها، وشهد النظام النقدي استقراراً بسبب مركزيته ومرونة القطاع الانتاجي، أما بالنسبة إلى النفقات، فقد تنوعت ما بين النفقات العسكرية والبنى التحتية، والادخار. كما بينت الدراسة أن الدولة الأُموية قد تعرّضت للعديد من الأزمات الاقتصادية كانت العوامل الطبيعية من أهم أسبابها، ومع ذلك هدت الدولة ازدهاراً اقتصادياً في أغلب فترات حكمها.

وقد أُوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية لفترة الحكم الإسلامي للأندلس والاستفادة من التطور الذي وصلت إليه الأندلس بما يتناسب وحاجات العصر الحالي.

الكلمات المفتاحية: الزغول، التاريخ الاقتصادي، الأندلس، الدولة الأُموية، النشاط الاقتصادي.

مُقدّمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى من سار على هديهم واستنّ بسنتهم إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

تُعد دراسة التاريخ الاقتصادي الإسلامي ذات أهمية، فهي تكشف عن مواطن القوة والضعف الذي مرت بها المجتمعات الإسلامية عبر تاريخها، والعلاقة الوثيقة بين تحديد مسار الأمة وتطورها وبين قوتها الاقتصادية.

وقد تناولت العديد من الدراسات التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ قيامها في عهد النبي ﷺ - والعصور التي تلته، وسوف تتناول هذه الدراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الأموية في الأندلس، في محاولة لإكمال هذه السلسلة الاقتصادية التاريخية، لإبراز النظام الاقتصاد الإسلامي ودوره في نهضة الأُمة وقوتها.

وقد حظيت الدولة الأموية في الأندلس بدراسات وفيرة في جوانبها المختلفة، السياسية والعسكرية والأدبية والاجتماعية، وبعض الدراسات الاقتصادية التي تناولت جُزيئات من الموضوع، لذا جاءت هذه الدراسة للتأريخ الاقتصادي لفترة الحكم الأموي للأندلس منذ تأسيسها على يد عبد الرحمن الداخل سنة (138هـ - 756م) وحتى نهاية الخلافة الأموية سنة (422هـ - 1031م)، وبيان أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والانظمة المالية والإدارية ومدى تأثيرها على مجتمع ضمّ عناصر سكانية متعدّدة، من عرب وبربر وإسبان وصقالبة ويهود، حتى وصلت الأندلس في تلك الحقبة إلى مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي.

أهمية الدراسة:

يُعتبر الجانب الاقتصادي من أهم الجوانب اللازمة لبقاء الدول وتقدمها، حيثُ يتضح من استقراء التاريخ أنّ الحروب الاقتصادية كانت أشدُ وطأةً من الحروب العسكرية، وتسببت في انهيار الدول بسبب انهيار اقتصادها.

وتنبع أهمية الدراسة من النقاط التالية:

1. أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي في الدولة الأموية في الأندلس، وقد وصلت الدولة الإسلامية في عصرها إلى أوج ازدهارها وتطورها.
2. رفد المكتبة الإسلامية بدراسة تحليلية وصفية لعصر الدولة الأُموية في الأندلس وإعطاء وصف متكامل للحياة الاقتصادية، التي يمكن أن نستلهم منها الدروس والعبر في مسار اقتصاديات الحروب، ومدى قابليتها في حل المشكلات الاقتصادية أوقات الحروب والأزمات.
3. التعرف إلى مدى تطور أنظمة الدولة الاقتصادية وتراتيبها الإدارية، ومحاولة الاستفادة من هذا التطور في الوقت الحاضر بما يتناسب مع تطورات العصر.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هي ملامح الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية الأموية في الأندلس في الفترة من (138 – 422هـ\756–1031م)؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ما الظروف التي نشأت بها الدولة الأموية في الأندلس والمراحل التي مرّت بها؟

2– ما طبيعة التركيب الاجتماعي ونظم الملكية السائدة ؟

3– ما ملامح الأنشطة الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، والتجارية) ؟

4- ما أبرز ملامح النظام المالي ؟

5- ما طبيعة النظام النقدي؟

6- ما أبرز الأحداث والأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الأندلس خلال فترة الدّراسة؟

أهداف الدراسة:

يتوقع بعد الإنتهاء من هذه الدّراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان ظروف نشأة الدولة الأموية في الأندلس والمراحل التي مرّت بها.
2. الوقوف على طبيعة التركيب الاجتماعي ونظم الملكية السائدة.
3. بيان ملامح الأنشطة الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والتجارية).
4. توضيح أبرز ملامح النظام النقدي.
5. بيان أبرز ملامح النظام المالي.
6. بيان الأزمات الاقتصادية التي مرّت بها الدولة في الأندلس.

منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد في الدراسة على المنهج التاريخي القائم على تحليل الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التركيز على الأحداث ذات البعد الاقتصادي وتوثيقها وتحليلها ضمن سياقها الزمني، من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع والدراسات والبحوث المتصلة بالعصر الأموي في الأندلس في الفترة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

يعتبر الحكم الإسلامي للأندلس من أطول فترات الحكم الإسلامي فقد بدأت منذ دخول القائد المسلم طارق بن زياد للأندلس فاتحاً عام (92هـ\711م)، وانتهت بسقوط غرناطة سنة (897هـ-1492م).

وستقتصر حدود هذه الدراسة الزمانية في دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية الأموية في الأندلس منذُ تأسيسها كدولة مستقلة عن الخلافة في الشرق وبين عزل آخر خليفة أموي فيها وإلغاء الخلافة الأموية، والذي يمتد بين عامي (138 –422هـ) و (756 – 1031م) ولمدة 275 عاماً.

ولعل السبب في اختيار هذه الفترة يرجع إلى الأسباب التالية:

1. إن هذا الفترة تميزت باستقلال الدولة الأندلسية عن الخلافة في الشرق، واكتملت فيها عناصر الدولة.
2. الاستقرار النسبي الذي تميزت به هذه الفترة، ووصلت الدولة فيها إلى قمة نشاطها الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة ماهر صبري كاظم وكريمة محمد عذيب (2015م)، بعنوان الحياة الاقتصادية في الأندلس"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة عن النشاط الاقتصادي في الأندلس خلال الحكم الإسلامي لها، وبيان مدى تطوره، حيثُ كان النشاط الاقتصادي أحد الأسباب التي ساعدت على طول عمر الدولة الإسلامية فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الحياة الاقتصادية في الأندلس قد مرّت بعدة مراحل، ابتدأت بخطوات بسيطة ثمّ تطوّرت بشكل سريع نتيجة عدة عوامل منها: اهتمام حُكّام الأندلس بالعوامل المساعدة للنهوض بالجانب الاقتصادي، والمناخ المُلائم للزراعة وكثرة الأمطار والأنهار، والموقع الجغرافي، كل ذلك ساعد على أن تكون الأندلس همزة الوصل بين الشرق والغرب، وبين العالم الإسلامي وأُوروبا.

ولا شك أنني قد استفدت من هذا البحث في أُطروحتي، حيثُ انطلقت منها لبيان الدور الاقتصادي لمفردات هذه الأنشطة ومدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس.

ثانياً: دراسة البكر، خالد بن عبد الكريم (1993م) " النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة (138-316هـ\755-928م)"[2].

سعت هذه الدّراسة إلى بحث النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة، وقد توصلت الدراسة إلا أن الأندلس قد شهدت نشاطاً اقتصادياً مزدهراً في معظم فترات عصر

---

(1) كاظم، ماهر صبري، وعذيب، كريمة محمد، <u>الحياة الاقتصادية في الأندلس</u>، بحث منشور في مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، العراق، 2015م.

(2) البكر، خالد بن عبد الكريم، <u>النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة (138-316هـ\755-928م)</u>، رسالة ماجستير منشورة، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، السعودية، 1993م.

الإمارة، ولم يُصب هذا النشاط بالفتور إلا أواخر تلك الفترة بفعل الثورات الداخلية التي عمّت معظم أرجاء الأندلس، وقد أمدت هذه الدراسة البحث بمعلومات قيمة، إلا انّ هذه الدراسة قد اقتصرت على الانشطة الاقتصادية الثلاث (الزراعية والصناعية والتجارية)، وتكمن لإضافة دراستي عنها بفترة الدراسة وبموضوعات أخرى مكملة للنشاط الاقتصادي كالنظام المالي والنقدي.

ثالثاً: دراسة عمر المزايدة (2009م) "الحياة الاقتصادية في الأندلس في عهد الخليفة الناصر [1].

تناولت هذه الدراسة الحياة الاقتصادية في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر(300-350هـ\912-961م) وتوصلت الدراسة إلى أنّ الأمن والاستقرار الذي شهدته الأندلس في هذا العهد قد أثّر إيجاباً على الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة على اهتمام الخليفة الناصر وتشجيعه لهذه الأنشطة، وإقامته علاقات تجارية مع الممالك الإسبانية، وإشرفه المباشر على الأسواق عن طريق صاحب السوق.

ولا شك أنّ هذه الدراسة قد غطّت حقبه مهمة من موضوع دراستي، حيث امتازت هذه الحقبة بالازدهار الاقتصادي حيث عمّ الأمن والاستقرار جميع نواحي البلاد، والإضافي في أُطروحتي في مدة الدراسة.

رابعاً: دراسة محمد الخليفات (2014م)، "أسواق الأندلس في عصر الدولة الأموية (138-422هـ)"[2].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع الأسواق في الأندلس عصر الدولة الأُموية، وعملية تنظيمها والإشراف عليها من قبل الدولة، ووسائل التعامل فيها من عملة وسفاتج وصكوك، وكيفية مراقبة الدولة للأسواق، حيث كان هناك جهاز متخصص للمراقبة يُشرف عليه

---

(1) المزايدة، عمر زعل محمد، <u>الحياة الاقتصادية في الأندلس في عهد الخليفة الناصر</u>، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك الأردن، 2009م.

(2) الخليفات، محمد عطا الله، <u>أسواق الأندلس في عصر الدولة الأموية (138 – 422 هـ)</u>، بحث منشور في مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014م.

والي السوق بصلاحيات واسعة وسلطة تنفيذية، فكان يُجمع بين وظيفتي رئيس الشرطة ووالي الحسبة في شخصٍ واحد.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأسواق كانت تُقام غالباً بجوار المسجد الجامع، حيثُ أنّ المسجد يُمثِّل مركز التجمع في المدينة ومُلتقى الطُرق فيها، وأنّ الدولة قد أوجدت جهازاً خاصاً للإشراف عليها كان يُطلق عليه ولاية السوق أو أحكام السوق.

وحاولت في دراستي التركيز على الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمثله الأسواق، ودورها في تنشيط الحركة التجارية وإيجاد صيغ تمويلية إسلامية كبيع السلم مثالاً.

خامساً: دراسة عبد القادر الربوح (2011م)، بعنوان: "دور الأوقاف في الحياة الاجتماعية في بلاد الأندلس"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تقوم به الأوقاف في الحياة الاجتماعية في الأندلس، فقد بين الباحث الدور الهام الذي قامت به الأوقاف في توفير الرعاية الاجتماعية للفقراء والمرضى للتخفيف من مُعاناتهم، وتوفير سبل العيش الكريم لهم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للأوقاف دورٌ هام في الضمان الاجتماعي بتوفير الرعاية الاجتماعية، وتنوعها كأحباس الأسرة والمناسبات الدينية، وأنّ هذه الأحباس حيثُ أصبحت رافداً لبيت المال.

والملاحظ أنّ الباحث قد ركّز في دراسته على الدور الاجتماعي للأوقاف، ورغم وجود إشارات لدورها الاقتصادي إلا أنّ ذلك قد ورد عارضاً فقط، وقد استفادت منها هذه الدراسة في استخلاص الدور الاجتماعي لها، والانطلاق منها لبيان الدور الاقتصادي للأحباس في الأندلس ودورها في تنشيط الحركة التجارية.

---

(1) الربوح، عبد القادر، دور الأوقاف في الحياة الاجتماعية في بلاد الأندلس، بحث منشور في مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الثالث/ تشرين ثاني 2011م.

6. Sahar, A,M, Almajali, (2010), **Arab Islamic Contribution to, Agricultur in Andalusia**: (129- 407 A.H. / 746-1016 A.D.

المساهمة العربية الإسلامية الزراعية في الأندلس من الفترة(129-407هـ-746-1016م)

تناولت الدراسة دور المسلمين في إدخال العديد من المحاصيل الزراعية مثل القمح والقطن والسكر والتين وغيرها، كما قدموا أيضاً وسائل جديدة للري وبالتحديد نظام الري بالناعورة.

وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الإنتاج الزراعي لم يدعم الاقتصاد في الأندلس ويقويه فقط، وإنما أثبت دوراً فعالاً في نقل العادات الغذائية إلى السكان الأصليين، أيضاً أثر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان من حيث توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الصادرات وتحسين العادات الغذائية للناس في الأندلس الإسلامية.

سابعاً: دراسة مسعد محمد عبد الله (2010م)، بعنوان "صناعة المعادن النفيسة في الأندلس (138 - 631هـ)"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تناول نوع من الصناعات المتعددة والذي اشتهرت به بلاد الأندلس خلال الحكم الإسلامي وهو صناعة المواد النفيسة، ورغم أن هذه الصناعة كانت حكراً على طبقة الحُكّام، ولا يقتنيها إلا الأغنياء، إلا أنه كان لها دورٌ في تنشيط الحياة الاقتصادية.

وتوصل الباحث إلى أن توفر المواد الأولية وتوزعها على كافة الأراضي الأندلسية ساهم في اغتناء أهلها، ورواج صناعتها، والاستفادة منها في سك النقود.

أما في عهد الخلافة التي شهدت إقامة علاقات مع دول الجوار فقد راجت التجارة مع الممالك الاسبانية وفرنسا وإيطاليا الأوروبية، وساعد ذلك عوامل منها: الموقع الجغرافي،

---

(1) عبد الله، مسعد محمد، صناعة المعادن النفيسة في الأندلس (138-631 د)، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الإسماعيلية، مصر، العدد الأول، 2010م.

وتوفر المنتجات الزراعية، وتوفر الأمن والاستقرار، وبينت الدراسة أن تجارة الرقيق قد تصدرت قائمة السلع المتاجر بها فقد كانت الدولة الأندلسية تستورد الرقيق من أوروبا وتقوم بتصديره إلى كل من المغرب والمشرق الإسلامي.

ثامناً: دراسة نانسي الرواشدة (2005م) بعنوان 'الحسبة في الأندلس من الفتح إلى السقوط'[1].

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام الحسبة في الأندلس من الفتح الإسلامي لها وحتى السقوط مع بيان دور المُحتسب في درء المفاسد والعمل على رفعة المجتمع.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية الدّور الذي يقوم به المحتسب نظراً لأهمية دور الأسواق في الحياة الاقتصادية للدولة.

وأوصت الباحثة في نهاية رسالتها بضرورة مواصلة البحث في تاريخ الدولة الإسلامية في الأندلس الذي ما زال بحاجة إلى البحث، وخاصة في النظم الإدارية والاقتصادية.

تاسعاً: دراسة محمد الخليفات (2004م) بعنوان 'التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية (138-422هـ/755-1030م)' [2].

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجارة في الأندلس في عهد الدولة الأموية، وذلك لما كانت تُشكّله التجارة في هذه الفترة من دور مهم في حياة المجتمع الأندلسي، ولدورها الفاعل في التأثير على سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

---

(1) الرواشدة، نانسي فيصل حسن، الحسبة في الأندلس من الفتح إلى السقوط، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 2005م.

(2) الخليفات، محمد عطا الله سالم، التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية (138-422هـ/755-1030م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2004م.

وخلصت الدراسة إلى أنّ التجارة كانت رائجة طيلة العهد الأموي إلا في أواخر عهد الإمارة بسبب النزاعات الداخلية، لكن التجارة استعادت بريقها في عهد الخلافة الأموية، ونشطت التجارة الداخلية والخارجية بسبب العلاقات الحسنة مع جاراتها الدول الأوروبية.

عاشراً: دراسة محمود الهياجنة (1989م) بعنوان "الوضع الزراعي في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط دولة المرابطين"(1).

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان دور المسلمين في التقدم الزراعي الذي شهدته الأندلس خلال فترة الدّراسة (منذ الفتح الإسلامي وحتى سقوط دولة المُرابطين) حيث كان للمسلمين الفضل في إدخال العديد من الأصناف الزراعية، كما هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للزراعة في الأندلس خلال فترة الحكم الإسلامي لها، ودورها في تثبيت الحكم لهذه المدّة الطويلة.

وتوصل الباحث إلى أن العرب كان لهم الفضل في إدخال العديد من أصناف المزروعات واستحداث طرق جديدة للرّي وعلاج لمقاومة الآفات الزراعية، كما برعوا في زراعة النباتات الطِّبية، وهذا كله ساهم في دعم قوة العرب في الأندلس.

وقد أفدْت من هذه الدّراسة واستخلصت منها أنواع المزروعات وأماكن زراعتها، وإضافتي في دراستي بأنها قد أضافت العديد من المزروعات لم تذكرهم دراسة الهياجنة كزراعة القطن وقصب السكر ولكلا المحصولين أهمية كمواد اوّلية للصناعات النسيجية والغذائية، بالإضافة إلى بيان دور تلك المنتوجات في دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

---

(1) الهياجنة، محمود حسين شبيب، **الوضع الزراعي في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط دولة المرابطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1989م.

الفصل الأول

الدولة الأموية في الأندلس : نشأتها والمراحل التي مرَّت بها ونطاقها الجغرافي

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: نشأة الدولة الأموية في الأندلس والمراحل التي مرّت بها.

المبحث الثاني: النطاق الجغرافي والحالة السياسية.

المبحث الأول

نشأة الدولة الأموية في الأندلس والمراحل التي مرّت بها.

يُعد الحكم الإسلامي للأندلس من أطول فترات الحكم الإسلامي عهداً، فقد امتدت الدولة الإسلامية فيها لثمانية قرون، منذ الفتح الإسلامي لها في أواخر القرن الأول الهجري (92هـ – 711م)، وحتى سقوط غرناطة في نهاية القرن التاسع الهجري (897هـ – 1492م) والتي كان سقوطها يعني نهاية الحكم الإسلامي للأندلس وذهاب سلطانهم السياسي عنها.

وقد مرّت الأندلس خلال حكم المسلمين لها بمراحل مُتعددة بدأت بمرحلة الولاية، حيثُ كانت الأندلس ولاية تابعة للخلافة الأُموية في دمشق إما مباشرة أو تابعة لولاية شمال إفريقية، ثمّ مرحلة الإمارة الأموية التي استقلت فيها عن الدولة العبّاسية بعد قيامها بالمشرق وانتقال الخلافة الأُموية إلى العبّاسيين، وعصر الخلافة الأموية في الأندلس، ثم عصر ملوك الطوائف وعصري المرابطين والموحدين، وأخيراً عصر مملكة غرناطة التي شهدت سقوط مملكة غرناطة –آخر معقل للمسلمين في الأندلس – بيد الإسبان سنة (897هـ / 1492م)[1].

ولأنّ موضوع الدراسة يختص بدراسة "التاريخ الاقتصادي للدولة الأموية في الأندلس" فإن هذه الدراسة ستقتصر على المرحلتين الثانية والثالثة (أي مرحلة الإمارة، ومرحلة الخلافة) منذ الإعلان عن تأسيس الدولة الأموية سنة (138هـ/756م) وحتى إلغاء الخلافة الأُموية فيها سنة (422هـ – 1031م) التي تُوضّح من خلال المطالب الآتية:

---

(1) انظر: العبّادي، احمد مختار، __في التاريخ العبّاسي والأندلسي__، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971م، ص285 – 287. وسيشار إليه لاحقاً: العبادي، في التاريخ العبّاسي والأندلسي. الحجّي، عبد الرحمن علي، __التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة__، دار القلم، دمشق، سوريا، 1976م، ص39 – 40. وسيشار إليه لاحقاً: الحجّي، التاريخ الأندلسي.

المطلب الأول: نشأة الدولة الأموية في الأندلس

ينتسب الأُمويون إلى جدِّهم أُميَّة بن عبد شمس، وكانوا يُشكِّلون إحدى فروع قبيلة قريش الكنانية، وأحد أهم الأفخاذ ذات السيادة والنفوذ في مكَّة المُكرَّمة، وأوَّل أُسرة مسلمة حاكمة في تاريخ الإسلام أسَّست دولتين: الأولى الدولة الأُموية في المشرق الإسلامي وعاصمتها دمشق واستمرت اثنان وتسعون عاماً، بين عامي (41هـ / 661م – 132هـ / 750م)، الثانية في الأندلس بين عامي (138هـ / 756م – 422هـ/ 1031م)[1] واستمرت ثلاثمائة سنة تقريباً.

يُعتبر عبد الرحمن بن مُعاوية بن هشام بن عبد الملك المُلقب بعبد الرحمن الداخل[2] مؤسس الدولة الأُموية في الأندلس سنة (138هـ/ 756م)[3] فبقيام الدولة العباسية في بغداد سنة

(1) البلاذري، أحمد بن يحي بن جابر(ت. 279هـ / 892م)، جُمل من أنساب الأشراف، تحقيق زركلي رياض وزكّار سهيل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2000م، ج5، ص7 – 10. وسيشار إليه لاحقاً: البلاذري، أنساب الأشراف.

(2) هو عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أُمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، كنيته: أبو المُطرِّف، وقيل أبا زيد وقيل أبا سليمان، وكانت أمه سبيَّة بربرية من قبيلة نفزة اسمها راحا أو رداحا، ولد سنة 113هـ/ 731م في خلافة جده هشام بن عبد الملك في بلاد الشَّام عند قرية تعرف بدير حسينة، وقيل وُلِد بالعليا من أعمال تدمر، توفي أبوه شاباً سنة 118هـ/ 736م في خلافة أبيه هشام بن عبد الملك، فنشأ عبد الرحمن في بيت الخلافة الأموي بدمشق حيث كفله وإخوته جده هشام، وكان جده يؤثره على بقية إخوته، ويتعهده بالصلات والعطايا في كل شهر حتى وفاته، بُويِع له في قُرطبة عام 138هـ/ 756م، وتُوفي سنة 172هـ/ 788م، بعد أن دام حكمه ثلاثة وثلاثون عاماً، انظر: ابن عذاري، أبو عبد الله محمد بن محمد المرّاكشي(ت. حوالي 695هـ/ 1295م)، البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط2، 1980م، ج2، ص47. وسيشار إليه لاحقاً: ابن عذاري، البيان المُغرب، المقرّي، أحمد بن محمد بن احمد التلمساني(ت1041هـ/1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرّطيب، تحقيق عبّاس إحسان، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968م، ج1، ص213. وسيشار إليه لاحقاً: المقرّي، نفح الطِّيب.

(3) اختلفت المصادر حول أصل كلمة الأندلس، فذكر الحموي بأنها لم تُعرف بهذا الاسم إلا بعد فتح المسلمون لها، وأطلق هذا اللفظ على الأقاليم التي خضعت للمسلمين في شبه الجزيرة الأيبيرية، يقول ياقوت الحموي: " هي كلمة أعجمية لم تستعملها العرب في القديم وإنما عرفتها في الإسلام"، الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (622هـ/1225م)، معجم البلدان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1979م، ج1، ص262. وسيشار إليه لاحقاً: الحموي، معجم البلدان، بينما قالت مصادر أخرى بأن التسمية جاءت من قبائل الوندال (Vandals) التي سكنتها في القرون الثالث والرابع والخامس الميلادي، وسميت باسمها فاندلسيا (Vandalusia) أي بلاد الوندال، ثمَّ نُطقت بالعربية الأندلس، أنظر: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب البكري(ت.487هـ/1094م)، جغرافية الأندلس وأُوروبا (من كتاب المسالك والممالك)، تحقيق عبد الرحمن الحجي، دار الإرشاد للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 1968م، ص59. وسيشار إليه لاحقاً: البكري، جغرافية الأندلس وأُوروبا.

(132هـ/749م) وقتل آخر خليفة أُموي – مروان بن محمد بن الحكم[1] – انتهت الخلافة الأموية في الشرق، وبدأ عصرٌ جديد للدولة الأموية في الأندلس، وسأستعرض نشأتها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: أحوال الأندلس قُبيل قيام الدولة الأُموية

كانت الأندلس تتبع إدارياً منذ الفتح الإسلامي لها سنة(92 هـ/ 711م) للدولة الأموية في دمشق –وهي ما تُسمّى بفترة الولاية –، إما بطريقة مباشرة حيثُ تقوم الخلافة بتعيين الولاة فيها[2]، أو بطريقة غير مباشرة بحيث تتبع لِولاية شمال افريقية، فيتم تعيين ولاتها عن طريق والي المغرب[3]. وقد استمر حكم الوُلاة لها اثنان وأربعون عاماً، تعاقب على حكمها أربعون والياً[4].

ولم تستقر الأحوال في الأندلس خلال فترة الولاية، نظراً لقِصر المدة بين الفتح وقيام الدولة الأُموية (92هـ- 138هـ/ 711م – 755م) وانشغال الفاتحين بالحروب مع الممالك

---

(1) هو مروان الثاني بن محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي المعروف بمروان الحمار(72-132هـ/691-750م)، تولى الخلافة سنة(127هـ/745م)، وقتل على يد العباسيين سنة (132هـ/750م)، انظر: ابن الدُقماق، إبراهيم بن محمد بن أيدمر(ت.809هـ/1407م)، **الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين**، تحقيق: محمد كمال الدين، عالم الكُتب، بيروت، لبنان، 1985، ج1، ص106. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الدُقماق، الجوهر الثمين، مقديش، محمود بن سعيد الصفاقصي (ت.1228هـ/1318م)، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تحقيق محمود محفوظ وعلي الزواري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م، ص202 – 203. وسيشار إليه لاحقاً: مقديش، نزهة الأنظار.

(2) انظر: ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص26.

(3) انظر: ابن القوطية، محمد بن عُمر بن عبد العزيز(ت.367هـ/ 977م)، **تاريخ افتتاح الأندلس**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982م، ص39 – 40. وسيشار إليه لاحقاً: ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس.

(4) عن هؤلاء الوُلاة وتسلسل وُلاياتهم انظر: ابن خُلدون، عبد الرحمن بن محمد حضرمي (ت808هـ/1406م)، **كتاب العبر وديوان المُبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م، ج4، ص256 – 261. وسيشار إليه لاحقاً: ابن خُلدون، العبر، المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص300 – 301.

الإسبانية، وكذلك الصراعات بين مُكوّنات المجتمع الأندلسي[1]، كالصراع بين العرب والبربر، وبين العرب أنفسهم (بين القيسيّة واليمنيّة، وبين الشاميين والبلديين)، كما أنّ عدم استكمال المسلمين لفتح كامل شبه الجزيرة الأيبيرية ترك المجال أمام المقاومة الإسبانية لمشاغلة الولاية الفتيّة ومحاولة استرداد ما خسرته من أراضيها[2].

وهكذا فإن الأحوال السياسية لم تكن مُستقرة في ذلك العهد، وإذا أضفنا لها الصراع بين العباسيين والأُمويين في أواخر عهد الخلافة الأُموية في دمشق، وانشغال الخلافة عنهم، بالإضافة إلى حدوث المجاعة نتيجة للقحط الذي ضرب الأندلس أواخر عهد الولاة سنة (131هـ/748م) واستمرت حتى سنة (136هـ/753م) وسُميت بسني برباط[3]، نسبة إلى وادي برباط بكورة شذونة الّذي لجأ إليه أهل الأندلس في تلك السنوات[4]، كل ذلك ساهم في نجاح دخول الأمير عبد الرحمن الداخل وإقامة الدولة الأموية فيها.

الفرع الثاني: دخول عبد الرحمن الداخل إلى الأندلس وإعلان قيام الدولة الأموية.

لم يكتفِ العباسيون بانتزاع الخلافة من الأُمويين بعد انتصارهم عليهم في معركة الزّاب سنة (132هـ/ 749م)[5]، وقتل آخر خليفة أُمويّ مروان بن الحكم، بل لاحقوا الأُمويين بالقتل، وشكّلوا قوة مهمتها تعقُّب بقايا العائلة الأُموية، وقتل كل من كانوا يعتقدون أنه مؤهل لتولّي الخلافة

---

(1) سيُشار إلى مُكوُنات المجتمع الأندلسي في الفصل الثاني من هذه الدّراسة، عند الحديث عن التركيب الاجتماعي للدولة.

(2) انظر: مؤلف مجهول، **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أُمرائها**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1981م، ص61 – 62. وسيشار إليه لاحقاً: مجهول، أخبار مجموعة.

(3) ابن شباط، محمد بن علي التوزري (681هـ/1282م)، **وصف الأندلس وصقلية**: قطعة من كتاب صلة السمط وسموط المرط، تحقيق: احمد مختار العبّادي، معهد للدّراسات الإسلامية، مدريد إسبانيا، 1971م، ص136. وسيشار إليه لاحقاً: ابن شباط وصف الأندلس.

(4) الحميري، أبو عبد الله محمد (ت:900هـ/1495م)، **صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الرّوض المعطار**، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988م، ص100. وسيشار إليه لاحقاً: الحميري، الروض المعطار.

(5) انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص49، ابن الأثير، علي بن أبي مُكرّم محمد بن محمد الشيباني(ت.630هـ/1233م)، **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت، لبنان، 1965م، المُجلّد 5، ص420. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الأثير، الكامل في التاريخ.

منهم، وكان من الناجين القلائل: عبد الرحمن بن مُعاوية بن هشام بن عبد الملك الذي هرب باتجاه المغرب[1].

وصل الأمير المُطارد إلى أفريقية، واستقرَّ به المطاف أخيراً قرب مدينة طنجة عند أخواله من عشيرة نفزة، فقد كانت أُمُّه من سباياهُم[2]، والظاهر أنَّ الأمير لم ينسَ أنَّه من بيت الخلافة التي أوجدت الخلافة المتوارثة، فظهرت عليه أطماع الإمارة، ولم تكن أفريقيا بالنسبة له إلاّ محطَّة انتظار، حيثُ فضَّل الأندلس كوجهة له عنها رغم وجود عشيرة أخواله، ويبدو أنَّ هناك عدة أسباب لتفضيل الأمير للأندلس على افريقية منها:

1. إنَّ معظم سكان أفريقيا غالبيتهم من البربر، وهم قد ضاقوا ذرعاً بالعرب عامة، ومن الأُمويين خاصة، بسبب سياسة الأُمويين القائمة على تفضيل العنصر العربي، بينما كانت الأندلس معقلاً للأمويين ومواليهم وأنصارهم الذين دخلوا مع الفتح الأول عام (92هـ/ 711م) وكانوا على غير وِفاق مع أمرائها.
2. بُعد الأندلس عن مركز الخلافة العباسية، حيث سبقه كل الهاربين من بيت الإمارة كأولاد الوليد بن يزيد، وعبد الملك بن مروان، وجزي بن عبد العزيز[3] وغيرهم[4].

---

(1) لمعرفة تفاصيل الرحلة الشاقة للوصول للأندلس انظر: المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص228، ابن عذارى، **البيان المُغرِب**، ج2، ص40 – 41، ابن الأبّار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، كتاب **الحُلّة السِّيراء**، تحقيق حسين مؤنس، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ج1، 1963، ص35. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الأبار، **الحُلّة السيراء**.

(2) تعتبر قبيلة نفزة من أشهر قبائل البربر، وهي قبيلة طارق بن زياد وكانت منتشرة على جزء عظيم من ساحل افريقية. وكان هذا الجزء يُسمّى بالمغرب الأقصى ويشغل أرضه الآن ولاية الجزائر وجزء من إقليم قسطنطينة، انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص57، ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص145.

(3) هو جزي بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص ابن أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف أخو عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – حضر الوقعة مع مروان بن محمد آخر خلفاء بني أُميّة في الشرق ليلة بوصير وسلم، فهرب إلى الأندلس ودخلها سنة (140هـ/757م)، ومات فيها. انظر: الحميدي، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر (488هـ/1095م)، **جذوة المُقتبس في تاريخ عُلماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم أبياري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 1966م، ص190. وسيشار إليه لاحقاً: الحميدي، جذوة المقتبس.

(4) انظر: ابن الفرضي، ابن الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي(ت.403هـ/ 1012م)، **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 1983 المجلد1، م، ص191 – 192. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس.

3. حالة الأندلس المضطربة والنزاع بين مكوّنات المجتمع التي كان الداخل على علمٍ بها من خلال الأخبار التي كانت تُنقل إليه في المغرب، كل هذه الأسباب شجعته للبحث عن مكانٍ يُقيمُ فيه إمارته لإحياء الدولة الأموية الفانية في الشرق.

كان الأمر قد استتبَّ في الأندلس خلال وجود عبد الرحمن الداخل في المغرب ليوسف الفهري[1] والصميل بن حاتم[2]، ولكن ولايتهما كانت بدون مصادقة شرعية من قبل الخلافة العباسية في الشرق، فلم ينالا اعترافاً من منافسيهم وكثر الخوارج عليهما[3].

ولتنفيذ خطته أرسل الأمير عبد الرحمن مولاه بدر[4] إلى الأندلس لاستطلاع الأمر وجمع تأييد الأُمراء الأُمويين وغيرهم من العرب يطلب منهم مبايعته وموازرته[5].

عاد بدر إلى المغرب بأخبارٍ سارّة، دفعت عبد الرحمن بن مُعاوية إلى ركوب البحر، فوصل شواطئ الأندلس في ربيع الثاني سنة (138هـ/ 756م) حيثُ استقبله بعض موالي

---

(1) هو يوسف بن عبد الرحمن بن حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري (72–142هـ/691–759م)، تولّى الإمارة بالأندلس سنة (129هـ/747م) هزمه الأمير عبد الرحمن الداخل في وقعة المصارة وانتزع الحكم منه سنة (138هـ/756م) ومات مقتولاً سنة (142هـ/759م). انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص9، ابن الأبار، **الحلة السيراء**، ص68.

(2) هو الصميل بن حاتم بن شمر بن ذي الجوشن الكلابي الضُبابي، وكان جدّهُ من أشراف الكوفة، وهو احد قتلة الحسين بن علي – رضي الله عنهما – خرج الصميل في جيش كلثوم بن عياض القُشري غازياً إلى المغرب ثمَّ دخل الأندلس في طاعة بلج بن بشر، انظر: ابن الأبار، **الحلّة السِّيراء**، ج1، ص67.

(3) انظر: عنان، محمد عبد الله، **دولة الإسلام في الأندلس**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1997م، ط4، العصر الأول – ق1، ص146. وسيشار إليه لاحقاً: عنان، دولة الإسلام في الأندلس.

(4) هو مولىً لعبد الرحمن الداخل، يكنى أبا النصر وهو رومي الأصل، وكان شجاعًا داهية حازمًا فاضلاً مصممًا تقيًا علمًا من أعلام الوفاء، لازم مولاه في أعقاب النكبة وصحبه إلى المغرب الأقصى مختصًا به ذابًا عنه مشتملاً عليه وخطب له الأمر بالأندلس. انظر: ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج1، ص246.

(5) انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص66، المقري، نفح الطيب، ج1، ص328.

الأمويين ونقلوه إلى بلدة طرش[1]، وفيها بدأ يستقبل مؤيديه من الأمويين واليمنيين[2]، كما أخذ يتنقل بين مدن الأندلس وكورها ويتلقى البيعة من عُمّالها[3].

انتبه يوسف الفهري لهذا الخطر الداهم، عندما رأى إقبال الناس على مُبايعة عبد الرحمن بن مُعاوية، وحاول أن يُثنيهم عن ذلك فلم يُفلح، فبدأ بمفاوضة الأمير عبد الرحمن بالمكر والحيلة تارة، وبالإغراء تارةً أُخرى[4]، ولمّا لم ينجح في ذلك أيضاً أخذ الفريقان يستعدّان للحرب، والتقيا في العاشر من ذي الحجّة سنة 138هـ/755م، في موقعة المصارة[5] قرب قرطبة[6]، وانتهت المعركة بهزيمة جيش يوسف الفهري وانتصار عبد الرحمن بن مُعاوية الذي دخل قصر قرطبة في اليوم نفسه وأخذ البيعة من أهلها[7].

---

(1) بلدة طُرش: بلدة مشهورة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط جهة العدوة المغربية، وهي مدينة حصينة تشته بحصونها، بينها وبين المركب 24 ميلاً. انظر: الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس(ت 560هـ/1166م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1989م، ج2، ص565. وسيشار إليه لاحقاً: الإدريسي، نزهة المشتاق.

(2) انظر: حتاملة، محمد عبده، **الأندلس الحضارة والمحنة**، مطابع الدستور الأردنية، عمان، الأردن، 2000م، ص175. وسيشار إليه لاحقاً: حتاملة، الأندلس.

(3) انظر: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص494.

(4) انظر: ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص46.

(5) معركة المصارة: هي معركة وقعت بين جيش يوسف بن عبد الرحمن الفهري آخر ولاة الأندلس وجيش عبد الرحمن بن معاوية أول أمراء الأندلس سنة (138هـ/ 755م) قرب قرطبة وعلى بعد 45 ميلاً عنها، وانتهت بانتصار عبد الرحمن بن معاوية وفرار يوسف الفهري، ودخول عبد الرحمن بن معاوية قرطبة، ومبايعته بها أميراً على الأندلس في اليوم الثاني. انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص82، ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص50.

(6) قرطبة: مدينة عظيمة تقع في وسط الأندلس على ضفة الوادي الكبير، على سهل مرتفع في سفح الجبل، وهي قاعدة الأندلس، وأم المدائن، ومستقر الخلافة، ودار الإمارة، وليس لها شبيه في الجزيرة ولا مصر والشام. انظر: ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل(ت 367هـ/977م)، صورة الأرض، ص107. وسيشار إليه لاحقاً: ابن حوقل، صورة الأرض، الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي(ت. 346هـ/957م)، **المسالك والممالك**، تحقيق محمد جابر عبد العال، دار القلم، دمشق، سوريا، 1961م، ص35. وسيشار إليه لاحقاً: الإصطخري، المسالك.

(7) انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص48، المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص329.

وبهذا قامت الدولة الأموية في الأندلس، وتفرغ الأمير الجديد لتنظيم شؤون الإمارة، وتثبيت حكمه على كامل أرجائها. وتمّ القضاء على خصومه السابقين، يوسف الفهري والصميل بن حاتم وإخماد الثورات التي قامت في بداية عهده[1].

لُقِّبَ عبد الرحمن بن مُعاوية بعبد الرحمن الداخل، لأنَّهُ أول من دخل الأندلس من بني أُميّة حاكماً، وبه بدأ عصرُ الإمارة[2]، وعُرف بعبد الرحمن الأول لأنه أول ثلاثةِ حُكّام من بني أُميّة حملوا هذا الاسم وهم: عبد الرحمن الثاني بن الحكم بن هشام، وعبد الرحمن الثالث بن محمد بن عبد الله[3]، كما لقبه الخليفة العبّاسي المنصور بـصقر قُريش لبراعته وقوة نفسه، وقدرته على تشكيل دولة أُموية جديدة بعد أن كان مُطارداً من قبل العبّاسيين[4].

المطلب الثاني: المراحل التي مرّت بها الدولة الأُموية في الأندلس

مرّتْ الدولة الأموية خلال حكمها للأندلس بمرحلتين: ابتدأت بمرحلة الإمارة التي امتدت من عام (138– 316هـ/ 756 – 928م) ثم مرحلة الخلافة من عام(316 – 422هـ/ 928 –1031م)[5] والتي انتهت بخلع آخر خليفة أُموي، وسيتم بحث هذه المراحل وأهم الإنجازات التي تمت في كل مرحلة من خلال المطالب الآتية:

الفرع الأول: مرحلة الإمارة

بدأت هذه المرحلة بتولي الأمير عبد الرحمن بن مُعاوية الإمارة في نفس العام الذي دخل فيه الأندلس (138هـ/ 755م) وبهذا تحوّلت الأندلس من ولاية تابعة لمركز الخلافة إلى إمارة مستقلة.

---

(1) انظر: مجهول، **أخبار المجموعة**، ص89 – 90، ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص54.
(2) انظر: المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص329.
(3) انظر: **نفح الطيب**، ج1، ص347
(4) انظر: ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص59.
(5) يرى بعض الكُتّاب بأن مرحلة الخلافة السياسية قد انتهت سنة (366هـ\976م)، ولم يبقى الخليفة إلا كرمز دبلي، وكان ذلك في عهد الخليفة الصغير المؤيد بالله هشام الثاني بن الحكم ولم يبقى ، وكان عُمره أحد عشر عاماً، وبعدها جاءت فترة الخلافة الاسمية وكان الحاكم الفعلي فيها الحاجب، انظر: ابن عذراي، **البيان المُغرب**، ج2، ص256، الحجي، **التاريخ الأندلسي**، ص40.

وقد مرّت الدولة الأُموية في عهد الإمارة بفترتين: فترة القوّة وفترة الضعف، فكانت فترة القوة في عهد الأمير المؤسس عبد الرحمن الداخل وولده هشام وحفيده الحكم وابن حفيده عبد الرحمن بن الحكم الملقب بعبد الرحمن الأوسط، أي في الفترة التي امتدّت من (138-238هـ/756-852م)، بينما امتدت الفترة الثانية (فترة الضعف) ستون عاماً، من (238-300هـ/852-912م) عندما تسلم الحكم الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم ثم ولداهُ المنذر وعبد الله.

ولم تخلُ الإمارة الجديدة حتى في عصرِ القوة من الاضطرابات التي كادت أن تعصف بها سواء كانت من الداخل أو من الخارج، لذا سعى الأمير في بداية حكمه إلى بسط الأمن والاستقرار وبناء الدولة الجديدة، ومن أهم الإنجازات التي تمت في هذه المرحلة وكان لها بعض الدلالات الاقتصادية:

أولاً: إعلان الأندلس إمارة مستقلة عن مركز الخلافة في الشرق، ولم يعلنها الأمير الجديد خلافة على سنّة الخلافة الوراثية التي ينتمي إليها لأسباب دينية وسياسية أجملها ابن خلدون بقوله: "وأما بالأندلس فتلقبوا كسلفهم مع ما علموه من أنفسهم من القصور عن ذلك بالقصور عن ملك الحجاز أصل العرب والملّة، والبعد عن دار الخلافة التي هي مركز العصبية، وأنهم إنما منّعوا بإمارة القاصية أنفسهم من مهالك بني العباس"[1]، ويقول في موضع آخر: "إنّ عبد الرحمن لم يتخذ سمة الخلافة تأدُباً منه في حقّ الخلافة بمقرّ الإسلام ومنتدى العرب"[2].

ويبدو أنّ السبب الرئيسي لم يكن دينياً بقدر ما كان سياسياً، فالأمير الجديد لم يكن راغباً في فتح جبهةٍ جديدة مع الدولة العبّاسية في ظلّ الظروف المضطربة التي تعيشها الأندلس، والتي تتمثل في كثرة الخارجين عن السلطة، وكذلك الحروب التي تشنها الإمارات الإسبانية في

---

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: حامد أحمد طاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، 2004م، ص286. وسيشار إليه لاحقاً: ابن خلدون، المقدمة.

(2) ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص147.

الشمال، والذي يُؤيد هذا الرأي أنه عندما ضعفت الدولة العباسية فيما بعد سارع الأمير عبد الرحمن الثالث لإعلان الخلافة، وتنصيب نفسه خليفة للمسلمين في الأندلس[1].

وبهذا أصبحت الأندلس دولة مستقلة محاطة بالأعداء من كل جانب، فكان لابدّ لها من الاعتماد على نفسها، وفعلاً وصلت الأندلس– وخلال فترة وجيزة – إلى مصاف الدول الكبرى التي يحسب لها حساب.

ثانياً: تنظيم الدولة إدارياً وتصحيح نظام الحكم: فقد كان نظام الحكم في عصر الوُلاة قبلياً، حيثُ كانت الاقطاعات جماعية يتولى شيخ القبيلة توزيعها على قبيلته، وهو يجمع المال من أهل الذمّة فيأخذ ثلثه ويرسل الثُلثين لبيت المال، وعُشرهُ إذا كانت الأرض عُشرية، مُقابل أن يكون مستعداً هو وقبيلته للخروج للحرب إذا ما طُلب منه ذلك، وهذا بدوره أدّى إلى فقر السلطة المركزية وبيت المال وتحجيم دورها في إدارة البلاد[2]، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى كان هذا النظام سبباً للكثير من الثورات، فقد كان التعصب للقبيلة لا للدولة، فعمل الأمير عبد الرُحمن الداخل على تغيير هذا النظام فقسم البلاد إلى كُور، وعين عليها الولاة من قبل الدولة[3]، وبذلك وصل إلى السلطة المُطلقة على كافةِ أنحاء الأندلس[4].

ثالثاً: تثبيت نظام الحكم ومحاولة القضاء على الثورات والفتن الداخلية: فقد تعرضت الإمارة إلى ثورات متعددة بدأت منذ تأسيس الإمارة وحتى إعلان الخلافة فيها، فكانت الإمارة كالبركان الثائر، ومن تلك الثورات: ثورات العرب الذين رأوا في العهد الجديد تهديداً

---

(1) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص353.

(2) السامرائي، خليل إبراهيم وآخرون، **تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2000م، ص156 – 157. وسيشار إليه لاحقاً: السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس.

(3) سيتم الحديث عن التقسيمات الإدارية في الفصل الرابع من هذه الدراسة

(4) انظر: بيضون، إبراهيم، **الدولة العربية في إسبانيا من الفتح حتى السقوط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980م، ص220. وسيشار إليه لاحقاً: بيضون، الدولة العربية في إسبانيا.

لمصالحهم، وتفضيل الأجناس الأخرى، وتقليل الاعتماد عليهم[1]، وكذلك الثورات التي قام بها كلٌ من البربر، والمستعربين والمولدين[2].

رابعاً: تشجيع الصناعة بشكل عام وصناعة السُفن بشكلٍ خاص بسبب طبيعة الأندلس التي تقع على أطول حدودٍ بحرية، فتمَّ إنشاء العديد من دور الصناعة في المراسي الشرقية والغربية لحماية الشواطئ الأندلسية، وتعزيز التجارة البحرية مع الدُول المُجاورة.

خامساً: في المجال الزراعي: بلغ الاهتمام بالزراعة درجة متقدمة نظراً لطبيعة المنطقة، فجُلبت إليها الغروس والثمار من بلاد المشرق، وأُجريت المياه بواسطة طُرق فنية وبالقنوات، وكذلك بالنسبة لمياه الشرب[3].

وإذا كانت معظم هذه الإنجازات قد تمّت في عهد الأمراء الأوائل - وهو ما سميناه بعصر القوة فإن أواخر عصر الإمارة - عصر الضعف - كانت أكثر الفترات اضطراباً، وخاصة في عهد المنذر بن محمد بن عبد الرحمن[4]، فخرجت الولايات عن سيطرة الإمارة في

---

(1) أنظر: المقرّي، نفح الطيب، ج1، ص333.

(2) المولّدون: هم الجيل الذي وُلد من آباء مسلمين سواء كانوا عرب أو بربر، وأمهات أعجميات سواء كنَّ إسبانيات أو غير ذلك، ونشأوا على الإسلام، انظر: سيد، عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح حتى سقوط الخلافة بقرطبة، مكتبة الأنجلو المصرية، الإسكندرية، مصر، 1986م، ص138. وسيشار إليه لاحقاً: سيد، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس، والمستعربون: هم المسيحيون الذين بقوا على دينهم بعد فتح الأندلس، وعاشوا في كنف دولة المسلمين. كان المسلمون يسمونهم بعجم الأندلس، هؤلاء المسيحيين الذين تأثروا بالمسلمين ثقافةً ولغةً وأسلوب حياة، فكانت لهم طقوسهم الدينية الخاصة ورجال دين خاصون بهم، بل وكانوا يستخدمون لغة خاصة بهم، وقد شاركوا إدارة بعض شئون البلاد الاقتصادية وتنظيم الدولة، انظر: مؤنس، حسين، فجر الأندلس: دراسة في تاريخ الأندلس منذ الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1959م، ص425 – 427. وسيشار إليه لاحقاً: مؤنس، فجر الأندلس.

(3) عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول – القسم الأول، ص194.

(4) أبو الحكم المنذر بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل(273–275هـ/886–888م) سادس أمراء الدولة الأموية في الأندلس حكم الأندلس لعامين خلفاً لوالده الأمير محمد بن عبد الرحمن(273–275هـ/886–888م) وتوفي وهو يحاصر عمر بن حفصون في ببشتر، انظر: الحميدي، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، جذوة المقتبس، ص12.

قرطبة الواحدة تلو الأخرى،[1] حتى أحاط الثائرون بقرطبة نفسها، وكادت الدولة الأموية أن تسقط لولا أن قيّض الله لها الخليفة عبد الرحمن الناصر وبه بدأت المرحلة الثانية.

جدول (1) : بأسماء الأمراء الذين حكموا الأندلس خلال فترة الإمارة [2]:

الرقم	اسم الأمير	مدة الحكم	فترة الحكم (من –إلى)
1.	عبد الرحمن بن معاوية (الداخل)	ثلاثة وثلاثون سنة وأربعة أشهر ونصف	138 172هـ/ 755 – 788م
2.	هشام بن عبد الرحمن (الرّضي)	سبع سنين وتسعة أشهر وأيّام	172 – 180هـ/ 788 – 796م
3.	الحكم بن هشام (الربضي)	ست وعشرون سنة واحد عشر شهراً	180– 206هـ/ 796– 822م
4.	عبد الرحمن الثاني بن الحكم	إحدى وثلاثون سنة وثلاثة أشهر وأيام	206 – 238هـ/ 822 – 852م
5.	محمد الأول بن عبد الرحمن	أربع وثلاثون سنة وعشرة وأيام	238 – 273هـ/ 852 – 886م
6.	المنذر بن محمد الأول	سنتان غير أيّام	273 – 275هـ/ 886 – 888م
7.	عبد الله بن محمد الأول	خمسة وعشرون سنة ونصف شهر	275 – 300ه \ 888 – 912م
8.	عبد الرحمن بن محمد الناصر	ستة عشر سنة	300 316هـ \ 912 928م

الفرع الثاني: مرحلة الخلافة

هي المرحلة الثانية من المراحل التي مرّت بها الدولة الأموية في الأندلس، بدأت سنة(316هـ/928م) في عهد الأمير الثامن من أُمراء الدولة الأموية عبد الرحمن الثالث،[3] فقد أعلن نفسه كخليفة للمسلمين بعد مضي ستة عشر عاماً على حكمه وانتهى هذا العصر بسقوط الدولة الأموية، وانقطاع الدعاء للخلافة سنة(422هـ/ 1031م).

(1) للاطلاع على المناطق التي خرجت عن سيطرة الإدارة المركزية في قرطبة ينظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص170 – 176؛ عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول – ق1، ص240 244.

(2) الحجي، **التاريخ الأندلسي**، ص292 – 293.

(3) سُمّيَ الأمير عبد الرحمن بن محمد الملقب بعبد الرحمن الناصر عبد الرحمن الثالث تميزاً له عن عبد الرحمن الداخل، وعبد الرحمن بن الحكم، انظر: المقري، **نفح الطيّب**، ج1، ص347.

وتعتبر الخلافة الأُموية في الأندلس امتداداً للخلافة الأُموية في الشام، حيث كانت مُلكاً يقوم على التوريث ويستندُ إلى السياسةِ أولاً ثمّ إلى الدين، وبذلك تختلفُ تماماً عن نظام الخلافة الرّاشدة التي كانت تقوم على الشورى والانتخاب، ولكنها تبقى أكثرَ ديمقراطيةً من الخلافة العبّاسية التي كانت تقوم على نظرية التفويض الإلهي حيثُ كانت سائدة أيام الفرسِ قديماً، وفي أُوروبا أثناء العصور الحديثة، فقد نُقِل عن الخليفة العبّاسي أبو جعفر المنصور قوله: " إنّما أنا سُلطان الله في أرضهِ"[1]، وعن الخلافة الفاطمية التي كانت تقوم على مبدأ العصمة، بحيث يرى الخليفة نفسه إماماً معصوماً من الخطأ ولا يُسأل عمّا يفعل[2].

أما عن الأسباب التي دفعت بالأمير عبد الرحمن الثالث لإعلان الخلافة فيتمثل في ضعف الخلافة العباسية في المشرق، وظهور الخلافة الشيعية في المغرب كقوة منافسة تسعى للسيطرة على العالم الإسلامي، يقول الحميدي: 'فلما بلغه ضعف الخلافة بالعراق في أيام المقتدر، وظهور الشيعة بالقيروان، تسمى عبدالرحمن بأمير المؤمنين[3]، كما ذكر بعض الباحثين أسباباً أخرى منها[4]،

1. ضُعف مكانة الدولة والأُمراء الأُمويين نتيجةً للثورات والفتن الداخلية التي عصفت بالدولة الأموية وخاصةً في آخر عهدها، حيث سارعت الكثير من ولاياتها للانفصال، فكان لابدَّ من إعادة هيبة الدولة بتغيير نمط الحكم فيها.

---

(1) الطبري، أبو جعفر بن محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، المجلد الرابع، ص533. وسيشار إليه لاحقاً: الطبري، تاريخ الأمم والملوك.

(2) انظر: ابن عذاري، **البيان المُغرِب**، ج2، ص40.

(3) الحميدي، جذوة المقتبس ص13.

(4) انظر: السامرائي، خليل إبراهيم وآخرون، **تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2000م، ص156 – 157. وسيشار إليه لاحقاً: السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس.

2. قيام الخلافة الفاطمية في المغرب العربي، وسيطرتها على مناطق واسعة وتطلعها بعين من الريبة للأندلس، حيث يعتقد الأمويون بأحقيتهم بالخلافة.

3. قيل أنّ أهل الأندلس هم من منحوا أميرهم لقب خليفة نتيجة للانتصارات التي حققها عبد الرحمن الثالث، وجهوده في إعادة توحيد البلاد.

ويبدو مع وجاهة بعض هذه الأسباب، أنّ الخلافة الإسلامية غدت وكأنها ممالك تتصارع فيما بينها، فوجود الخلافة العبّاسية والخلافة الفاطمية والخلافة الأُموية في الأندلس في نفس الوقت جعل الصراع ينتقل من تكريس الجهد لنشر الإسلام في العالم إلى الصّراع فيما بينها، مما أدّى لتوقف الفتح الإسلامي، حيث كانت القارّة الأُوروبية شبه محاصرة من قبل الدولة الإسلامية من الشرق والجنوب. كما أدّى التنافس إلى بداية انحسار البلاد الإسلامية تدريجياً، وضعفها الاقتصادي والسياسي رغم ما انعم الله عليها من موارد.

ولكن مما يُسجّل للأمير أنّه لم يُعلن نفسه خليفةً إلّا بعد أن أعاد الاستقرار إلى ربوع الأندلس، والقضاء على كافة حركات التمرد، وخاصةً تمرُّد عمر بن حفصون[1] الذي استمر لأكثر من ثلاثين عاماً[2].

---

(1) عمر بن حفصون: اختلفت المصادر في تحديد شخصية عمر بن حفصون: فنسبه هو عمر بن حفصون بن عمر بن جعفر بن دميان بن فرغلوش بن أذفونش القس، وُلد لأسرة من المولدين قوطية الأصل قرب باراوتا، أسلم جدُّه الرابع جعفر وقت الفتح وكانت أسرته تمتلك أراض في تاكرنا من أعمال رندة، حيث نشأ ابن حفصون، أحد أشهر معارضي سلطة الدولة الأموية في الأندلس، عاصر في ثورته أربعة من الأمراء الأمويين، بدءًا من سنة (267هـ \880م) ــفي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن وحتى عهد عبد الرحمن الناصر لدين الله وسيطر خلالها على مناطق كبيرة في جنوب الأندلس، ولاقت حركته ترحيب من أعداد كبيرة من سكان تلك المناطق من المولدين والمستعربين، وقاومتها سلطات الدولة بحزم إلى أن أنهى عبد الرحمن الناصر لدين الله حركة ابن حفصون وخلفائه تمامًا عام 316هــ \ 928م، بعد عشر سنوات على وفاة عمر بن حفصون نفسه، انظر، ابن خلدون، <u>العبر</u>، ج4، ص168، ابن القوطية، <u>تاريخ افتتاح الأندلس</u>، ص103.

(2) لمعرفة تفاصيل استعادة المقاطعات التي خرجت عن سيطرة الدولة ينظر في: ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله <u>أعمال الإعلام فيمن بويع قُبيل الاحتلام من ملوك الإسلام</u>، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م، وسيشار إليه لاحقاً: ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ابن حيّان، حيّان بن خلف بن حسين، <u>المقتبس</u>، تحقيق شالميتا، المعهد الاسباني العربي للثقافة، مدريد، إسبانيا، ج5، ص58 وما بعدها، وسيشار إليه لاحقاً: ابن حيّان، المقتبس.

أهم الإنجازات التي تمَّت في مرحلة الخلافة:

وصف المقرِّي أحوال الأندلس في بداية عصر الخلافةَ بقوله: " ووجد الأندلس مُضطربة بالمُخالفين، مُضطرمة بنيران المُتغلبين، فأطفأ تلك النيران، واستنزل العُصاة واستقامت له الأندلس في سائرِ أرجائها"(1).

ومن خلال هذا النص بالإضافة إلى ما ذكرته بعض المصادر نستطيع الوقوف على أهم الإنجازات التي تمَّت في هذا العصر ومنها:

أولاً: إعادة توحيد البلاد واسترداد المدن والأقاليم التي خرجت عن السلطة المركزية في أواخر عهد الإمارة، والقضاء على كلِّ الخارجين عنها وأهمها: ثورة ابن حفصون التي استمرَّت لأكثر من ثلاثين عاماً(2).

ثانياً: المُحافظة على الحدود الشماليّة مع الممالك الإسبانية التي تشكلت في شمال الأندلس، وخاض معها معارك لاسترداد ما احتلته تلك الممالك من الأراضي الخاضعة للدولة الأُموية(3).

ثالثاً: التقدم في المجال الصناعي: فقد تم بناء وتقوية الأسطول الأُموي للوقوف في وجه الخطرين النورماندي والفاطمي الذي بنا له قاعدة بحرية قُبالة السواحل الأندلسية، وأخذ يتحيَّن الفرص لمهاجمة الموانئ الأندلسية، مستغلاً فترات ضعف الدولة، فنشطت الدولة

---

(1) المقرِّي، <u>نفح الطيب</u>، ج1، ص353.

(2) ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص179 – 180، ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2 ص159 –164،

(3) لمزيد عن المعارك التي خاضها الخليفة عبد الرحمن الناصر مع الممالك الإسبانية يُنظر: <u>المُقتبس</u>، اعتنى بنشره شالميتا، ف، كورينطي، وآخرون، المعهد الاسباني العربي للثقافة، كلية الآداب، الرُباط، المغرب، مدريد، إسبانيا، 1979م، ج5، ص92 وما بعدها، وسيشار إليه لاحقاً: ابن حيان، المُقتبس، تحقيق شالميتا، ابن عذارى، <u>البيان المُغرب</u>، ج2، ص185 – 187.

في هذه الفترة بتقوية أسطولها ودحر الأعداء عنها[1]، وساهم هذا الاسطول في تعزيز التجارة الخارجية كما سيتبين لاحقاً، كما وتقدمت صناعة الورق وعمّت المكتبات جميع بلاد الأندلس[2].

رابعاً: إقامة علاقات مع كلٍ من الممالك الإسبانية، والإمبراطوريات الأُوروبية وتبادل السفراء معهم[3]، مما سمح ذلك بتنشيط التجارة مع تلك الممالك.

خامساً: شهدت الأندلس في هذه الفترة انتعاشاً اقتصادياً نظراً لحالة الاستقرار التي كانت عليها، سيّما وأنّ الأندلس من أغنى الدُول بالموارد الطبيعية، بالإضافة للموقع المتوسط وطول سواحلها فهي مُحاطة بالبحار من ثلاثة جوانب، وانصرفت الدولة إلى العناية بالزراعة، حيث تُعتبر الأندلس بلداً زراعياً بالدرجة الأولى، وكان الخراج والجزية والأخماس هي المصدر الرئيسي لخزينة الدولة[4].

وكما مرّت مرحلة الإمارة بفترتي قوة وضعف، كان الحال كذلك في عصر الخلافة، فقد امتدت فترة القوة من عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر وولده الخليفة المُستنصر بالله، بين عامي(300 – 366هـ/ 912 – 976م) حيث وصلت الدولة الأُموية في الأندلس إلى مركز الصدارة بين الدول المعاصرة لها، وقد وصفَ المقري حالة الأندلس في تلك الفترة: " إنّ مُلك الناصر بالأندلس كان غاية الفخامة ورفعة الشأن، وهادته الرُوم، وازدلفت إليه تطلب مهادنته

---

(1) انظر: ابن حيّان، **المُقتبس**، ج2، ص36.

(2) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول، القسم الثاني، ص504.

(3) ابن عذاري،**البيان المُعرب**، ج2، ص213.

(4) انظر: عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول – ق2، ص689.

ومتاحفته بعظيم الذخائر، ولم تبقَ أُمّة سمعت به ملوك الرُّوم والأفرنجة والمجوس، وسائر الأمم إلّا وفدت عليه خاضعة راغبة، وانصرفت عنه راضية"[1].

وسادت في أواخر عصر الخلافة حالة من الضعف بعد انتهاء الدولة العامرية[2] وعودة الخلافة إلى الأمويين بعد مقتل عبد الرحمن شنجول[3]على يد محمد بن هِشَام بن عبد الجبّار الذي لقّب نفسه بالمهدي[4]سنة (399هـ/1009م) إلا أنّها امتازت بالضعف والصراع داخل البيت الأموي[5]، وسمي عصره بعصر الفتنة، ثم خلعه عن طريق ابن عمه سليمان المستعين[6] سنة (400هـ/ 1010م) الذي نصب نفسه خليفة، لكن المهدي استعان بالنصارى واستطاع هزيمة المستعين ليعود للخلافة في نفس العام، ثمّ أنّ المستعين قد استنجد بالنصارى مرة أخرى

---

(1) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص366.

(2) سُميت الدولة العامرية بهذا الاسم نسبةً إلى مؤسسها محمد بن عامر (327 -392هـ /938 – 1002م) حاجب الخليفة المستنصر، ثمَّ حجر على الخليفة واستولى على السلطة، بنى مدينة الزاهرة، ونقل إليها عاصمة الخلافة، وانتقلت الحجابة إلى أبنائه بعد وفاته. انظر: سالم، السيد عبد العزيز، قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس:دراسة تاريخية عمرانية أثرية في العصر الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971م، 250–260. وسيشار إليه لاحقاً: سالم، قرطبة حاضرة الخلافة.

(3) لُقّب عبد الرحمن بن أبي عامر المنصور بشنجول تصغيراً لاسم جدّه لأمه، حيثُ أنّ المنصور كان قد تزوج من ابنة شانجة النصراني ملك بنبلونة، وأسلمت وحسُن إسلامها فكانت من خيرة نسائه وأنجبت له ابنه عبد الرحمن. انظر: سيد: تاريخ المسلمين وآثارهم، ص343.

(4) هو محمد بن هشام بن عبد الرحمن الناصر رابع الخلفاء الأمويين في الأندلس، تولى الخلافة بعد أن قام وخلع المهدي عام (399هـ/1009م) إلا أنّ خلافته لم تطل فقام عليه البربر وقتلوه سنة (400هـ/1010م). انظر: الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت: 599هـ/1202م)، بغية الملتمس في ذكر رجال الأندلس، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، ج1، ص31.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، ج3، ص60 – 61.

(6) هو أبو أيوب سليمان بن الحكم بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر الملقب بالمستعين بالله الخليفة الخامس للدولة الأموية في الأندلس، تسلم الخلافة مرتين: الأولى سنة (400هـ/1009م) وخلع بنفس العام إلا انه استعاد الخلافة سنة (403 –407هـ/ 1013–1016م). انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت:748هـ/1347م)، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006م، ج12، ص555.

وسيطر على قرطبة سنة (403هـ/1013م) حتى قتل على يد علي بن حمود الإدريسي[1] سنة (407هـ/1016م)، وبه قامت الدولة الحمودية.

وشهدت الأندلس حالة من عدم الاستقرار في ظل الدولة الحمودية فكان الصراع على السلطة بن الحموديين أنفسهم[2]، وخرجت البلاد عن سيطرتهم، فلم يكن لهم نفوذ إلا على قرطبة وبعض المناطق في شرق وجنوب الأندلس حتى سقطت هذه الدولة سريعاً بطرد الخليفة المأمون – آخر خلفاء الدولة الحمودية[3].

واجتمع أهل قرطبة وحاولوا إحياء الخلافة الأموية وكانت تجربتهم مع ثلاثة خلفاء وهم: الخليفة عبد الرحمن بن هشام نفسه ولقّب نفسه بالمستظهر، إلا أن سلطته لم تتجاوز قرطبة لرفض الولايات الدخول في طاعته، حتى قتل سنة (414هـ/ 1024م)على يد ثوار قرطبة، ثمّ الخليفة: محمد بن عبد الرحمن عبيد الله بن الناصر (414-416هـ/1024-1025م) الذي لقّب نفسه بالمستكفي، إلا انه كان سيء الخلق ولم يكن أهلاً لهذا المصب حتى قيل عنه "أنه لم يجلس في الإمارة مدّة تلك الفتنة أسقط ولا أنقص ... وقد أرسله الله تعالى على أهل قرطبة محنة

---

(1) هو علي بن حمود بن ميمون الذي يرجع بنسبه إلى إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، بيد أنه بالرغم من هذه النسبة العلوية فإنه ينتمي من حيث النشأة والعصبية إلى البربر، فقد غلب عليه الطابع البربري، لذا وقف لمؤازرة المستعين حينما حاصر قرطبة. وكان نصيبه من توزيع كور الأندلس سبتة وطنجة، ثم ثار على المستعين بمؤازرة خيران واستولى على قرطبة، وأنشأ الدولة الحمودية. انظر: عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول، ق2، ص567-569.

(2) ابن عذاري، البيان المُغرب، ج3، ص132؛ ابن حزم، **رسائل ابن حزم**، تحقيق: إحسان عبّاس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1987م ج2، ص192. وسيشار إليه لاحقاً: ابن حزم: الرسائل.

(3) انظر: بني ياسين، يوسف أحمد، **نهاية الخلافة الأموية في الأندلس قراءة في المجريات والأسباب(414-422هـ/1023-1031م)**، بحث منشور، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م38، ع1، 2011م، ص115.

وبلية[1]، وعدّه ابن حزم من مشائيم قومه[2]، حتى تم خلعه على يد أهل قرطبة للتقاعس في الدفاع عن قرطبة أمام محاولات استيلاء الحموديين من جديد على السلطة سنة (416هـ/ 1025م) وبقي منصب الخلافة شاغراً حتى عام (418هـ/1027م)، حتى جاء الخليفة هشام بن محمد بن عبد الملك الملقب بالمعتد (418-422هـ/1027-1031م) وهو آخر الخلفاء الأمويين في الأندلس، وسار على نهج سابقه واقتصر اهتمامه على الطعام والشراب والإكثار من المغنيات، حتى أجمع أهل قرطبة على التخلص منه وإلغاء الخلافة الأموية، وبهذا انتهت الدولة الأموية في الأندلس والتي استمرت قرابة الثلاثمائة سنة.

---

(1) ابن بسّام، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت:542هـ/1147م)، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق: إحسان عباس، دار الكتاب العربي، طرابلس، لبنان، 1975م، ج1، ص433-434، وسيشار إليه لاحقاً: ابن بسّام، الذُخيرة، ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت:685هـ/1286م)، **المُغرب في حُلي المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1955م، ج1، ص55، وسيشار إليه لاحقاً: ابن سعيد: المُغرب.

(2) ابن حزم، **الرسائل**، ، ج2، ص76.

جدول (2): بأسماء الخلفاء الذين حكموا الأندلس خلال فترة الخلافة[1]

الرقم	اسم الخليفة	فترة الحكم	من – إلى
.1	عبد الرحمن الثالث بن محمد (الناصر لدين الله).	نصف قرن ونصف سنة وأيام.	300 – 350هـ/ 912– 961م
.2	الحكم الثاني بن عبد الرحمن (المستنصر بالله).	ستة عشر سنة وتسعة أشهر وأيام.	350 – 366هـ/ 961 –976م
.3	هشام الثاني بن الحكم بن عبد الرحمن (المؤيد بالله).	الفترة الأولى: ثلاثة وثلاثون عاماً. الفترة الثانية: ثلاث سنوات.	366 –399هـ/ 976 –1009م 400 – 403هـ/ 1010 – 1013م
.4	محمد بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر (المهدي).	الفترة الأولى: تسعة أشهر الفترة الثانية: 47 يوماً	399 –400هـ/ 1010 –1010م 400 – 400هـ/ 1010 – 1011م
.5	سليمان بن الحكم بن عبد الرحمن (المستعين بالله).	الفترة الأولى: سبعة أشهر. الفترة الثانية: ثلاث سنوات وثلاثة أشهر ونيفاً.	400هـ وخُلع بنفس العام 403 406هـ/1023 1024م
.6	عبد الرحمن بن هشام بن عبد الجبّار (المستعين بالله).	سبعون يوماً.	414هـ/ 1023م ثم خُلع بنفس العام
.7	محمد بن عبد الرحمن بن هشام (المستكفي بالله).	سنتان.	414–416هـ/ 1024 1025م
.8	هشام بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن الناصر (المعتد بالله).	أربع سنين وسبعة أشهر وسبعة عشر يوماً.	418– 422هـ/1027 – 1031م

(1) انظر: ابن عذارى، البيان المُغرب، ج3، ص5 وما بعدها، الحجي، التاريخ الأندلسي، ص292 – 293.

المبحث الثاني

النطاق الجغرافي والحالة السياسية

تُعدُّ دراسة البيئة الجغرافية وما تتضمنه من موقع وتضاريس ومناخ ومساحة، مدخلاً رئيساً لفهم الظواهر الاقتصادية والتي هي عبارة عن تفاعل الإنسان مع الطبيعة، ومدى سيطرته عليها، بممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة واستثمار وما لديه من فائض عن طريق التجارة[1].

كما أنَّ الإلمام بالأوضاع السياسية، يُساهم في معرفة أثر الاستقرار السياسي على النواحي الاقتصادية، وأثرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: النطاق الجغرافي

الفرع الأول: الموقع والحدود

أطلق المسلمون كلمة الأندلس على المناطق التي فتحوها في شبه الجزيرة الأيبيرية، والتي تقع في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من قارة أُوروبا[2]، وكانت هذه التسمية تكبر وتصغر حسب حجم الدولة الإسلامية فيها[3].

وتتميز شبه الجزيرة الأيبيرية بموقعها المتوسط بين شمال أفريقيا وغرب أُوروبا[4]، بحيث تُشكِّلُ جسراً بين المنطقتين بقيت طيلة العصور معبراً للجيوش وانتقال الحضارات والتجارة، كما أنَّ وقوعها بين بحرين كبيرين (المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المُتوسط) أكسبها ميزة فريدة من حيث أنها تُشرف على طُرق المُواصلات البحرية الرّئيسية بين الشرق والغرب[5].

---

(1) انظر: عز الدين، احمد موسى، <u>النشاط الاقتصادي في المغرب العربي خلال القرن السادس الهجري</u>، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1983م، ص35. وسيشار إليه لاحقاً: عز الدين، النشاط الاقتصادي.

(2) انظر: الشكل رقم () في الملحق، ص.

(3) انظر: حتاملة، محمد عبده، <u>أيبيريا قبل مجيء العرب المسلمين</u>، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، 1996م، ص18. وسيشار إليه لاحقاً: حتاملة، أيبيريا قبل مجيء العرب والمسلمين.

(4) انظر الشكل رقم (أ)، ص303.

(5) انظر: حتاملة، محمد عبده، <u>الاقتصاد الأندلسي</u>، (د. ن)، عمّان، الأردن، 2008م، ص17. وسيشار إليه لاحقاً: حتاملة: الاقتصاد الأندلسي.

وتُحيط البحار بشبه الجزيرة الأيبيرية من الجهات الأربع، ماعدا المنطقة الشمالية الشرقية التي تفصلها عن فرنسا والقارّة الأوروبية، حيث تفصل بينها سلسة جبال ألبُرت أو البُرتات، وبينهما المدخل الذي يُعرف بالأبواب –وهي الممرات الوحيدة التي توصل الأندلس بأوروبا برّاً–[1] ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط –وهو ما كان يعُرف ببحر الرُّوم من الشرق– ومن الغرب المحيط الأطلسي (بحر الظُّلُمات)، بالإضافة لخليج بسكاية وبحر الكنتبريك من الشّمال الغربي[2].

الفرع الثاني: المساحة والمناخ

تبلغ مساحة شبه الجزيرة الأيبيرية: 594,000 كم² تقريباً، وكانت تُعرف بإسبانيا وتضم المناطق التالية[3]:

1. اسبانيا، وتضم جمهورية أندُرّة، ومضيق جبل طارق، وكل من جزر البليار في البحر الأبيض المتوسط، وجزر الكناري في المحيط الأطلسي وتبلغ مساحتها 505,000 كم².
2. البُرتُغال: وتبلغ مساحتها 89,000 كم²، ولم تستقل عن اسبانيا إلا في عام 1640م.

وتمتاز الأندلس بتنوع مناخها. ويمكن تقسيم الأندلس إلى ثلاثة مناطق مناخية: مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط في شرق وجنوب الأندلس، حيثُ يمتاز بالاعتدال في كميات الأمطار وفي درجات الحرارة؛ ومُناخ غرب أوُروبا في المناطق الشمالية والشمالية الغربية تسقط فيه الأمطار بغزارة في معظم العام، ومُناخ قارّي جاف وشبه صحراوي في وسط

(1) تدور معظم الرِّوايات على أن الأندلس كانت مفصولة تماماً عن البرُّ الأُوروبي بسلسة جبال ألبُرت أو البرانس، حتى جاء اليونانيون وفتحوا بها ممرات سُمِّيت بالأبواب وعددها أربعة، ثمُ فتحها بالحديد والنار والخل. انظر: الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي(ت:560هـ/1165م) **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، عالم الكتب، بيروت، 1989م، ج2، ص730. وسيشار إليه لاحقاً: الإدريسي، نزهة المشتاق.

(2) انظر: المقرّي، **نفح الطيِّب**، ج1، ص132، الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص19 وما بعدها، حتاملة، **أيبيريا قبل مجيء العرب والمسلمين**، ص19.

(3) حتاملة، محمد عبده، **الاقتصاد الأندلسي**، ص21.

الجزيرة، التي يغلب على معظم مناطقها الجفاف[1]، وتمتاز الأندلس بكثرة الأنهار والينابيع، فيذكر أنّ فيها أربعين نهراً، وفي مدينة سرقسطة[2] لوحدها يمرُّ بها خمسة أنهار[3]، ويقع معظمها في المناطق الشمالية وتصب في المحيط الأطلسي[4]. وهذا التنوع في المناخ أدى إلى تنوع في الحاصلات الزراعية التي تعتبر مدخلاً مهماً للصناعات المختلفة، وكانت إسبانيا تعتمد على الزراعة بصفة رئيسة ولم تدخل الصناعة إلا بعد الحرب العالمية الثانية.[5] وقد أحسن البكري في وصفها عندما قال: " الأندلس شاميةٌ في طيبها وهوائها، يمانيةٌ في اعتدالها واستوائها، هنديةٌ في عطرها وذكائها، أهوازيةٌ في عظم جبايتها، صينيةٌ في جواهر معادنها، عدنيةٌ في منافع سواحلها، فيها آثارٌ عظيمةٌ لليونانيين أهل الحكمة وحاملي الفلسفة، وكان من ملوكهم الذين أثّروا الآثار بالأندلس هرقلس، وله الأثر في الصنم بجزيرة قادس[6]، وصنم جلّيقية[7]، والأثر في مدينة طرّكونة[8] الذي لا نظير له"[9].

---

(1) أنظر: المقرّي، **نفح الطيّب**، ج1، ص130.

(2) سرقسطة: بلدة مشهورة بالأندلس تتصل أعمالها بأعمال تطيلة، ذات فواكه عذبة لها فضل على سائر فواكه الأندلس، مبنية على نهر كبير، وهو نهر منبعث من جبال القلاع، قد انفردت بصنعة السمّور ولطف تدبيره تقوم في طرزها. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج3، ص212.

(3) مؤلف مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**.

(4) مؤنس، حسين، **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، القاهرة، مصر، 1997م، ص230. وسيشار إليه لاحقاً: مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس.

(5) مؤنس، حسين، **موسوعة تاريخ الأندلس**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1995م، ص13. وسيشار إليه لاحقاً: مؤنس، الموسوعة.

(6) جزيرة قادس: جزيرة في غربي الأندلس تقارب أعمال شذونة، طولها اثنا عشر ميلاً، قريبة من البرّ وعرضها في أوسع المواضع ميل، وبها مزارع كثيرة الريع، وأكثر مواشيها المعز. انظر: الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ج1، ص145.

(7) جليقية: ناحية تقع في الشمال الغربي من الجزيرة الأيبيرية، حدودها من الجهة الشمالية خليج بسكاية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، أما من الشرق والجنوب فلم تكن لها حدود ثابتة وبقيت تتوسع على حساب الدولة الإسلامية في الأندلس، وعندما توسعت أصبحت عاصمتها مدينة ليون، وهي منطقة جبلية وعرة يبلغ ارتفاعها 1700م عن سطح البحر. انظر: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص106 – 107، الإصطخري، **المسالك**، ص36.

(8) طركونة: بلدة بالأندلس متّصلة بأعمال طرطوشة، وهي مدينة قديمة على شاطئ البحر، منها نهر عنّان يصبّ مشرقاً إلى نهر ابره، وهو نهر طرطوشة، وهي بين طرطوشة وبرشلونة، بينها وبين كلّ واحدة منهما سبعة عشر فرسخاً. وطرّكونة: موضع آخر بالأندلس من أعمال لبلة. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج4، ص33.

(9) البكري، **جغرافية الأندلس**، ص70.

الفرع الثالث: الامتداد الجغرافي للدولة الأُموية في الأندلس

استكمل المسلمون فتح جزيرة الأندلس قبل قيام الدولة الأُموّية فيها على يد القائدين موسى بن نُصير[1] وطارق بن زياد[2]، ثم في عصر الولاة بعدهم، فعندما استتبّ الأمر للمسلمين في المغرب العربي اتجهت أنظارهم لاستكمال الفتح لعالمية رسالة الإسلام[3]، حيثُ استأذن والي المغرب الأمير موسى بن نُصير الخليفة الوليد بن عبد الملك بمواصلة الفتح الإسلامي والدخول إلى شبه الجزيرة الأيبيرية، فوافق شريطة اختبارها بالسرايا أولاً.

---

(1) أبو عبد الرحمن موسى بن نُصير عبد الرحمن بن زيد(19-97هـ/640-716م) قائد عسكري في عصر الدولة الأموية.شارك موسى في فتح قبرص في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان، ثم أصبح والياً على إفريقية من قبل الخليفة الوليد بن عبد الملك، واستطاع ببراعة عسكرية أن ينهي نزعات البربر المتوالية للخروج على حكم الأمويين، كما أمر بفتح شبه الجزيرة الأيبيرية، وأسقط حكم مملكة القوط في إسبانيا. قال عنه ابن خلكان:" كان عاقلاً كريما شجاعا ورعا تقيّاً لله تعالى، لم يُهزم له جيشٌ قطُّ".استدعاه الوليد بن عبد الملك قبل أن يكمل فتح الجزيرة سنة (95هـ/714م)، ويعد موسى بن نصير من التابعين، وقد روى عن تميم الداري، وروى عنه يزيد بن مسروق اليحصبي. وقد خرج مع الخليفة سليمان بن عبد الملك للحج سنة (97هـ/715م) ومات في الطريق في وادي القرى أو بمر الظهران، وصلّى عليه مسلمة بن عبد الملك.انظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت.681هـ/1282م)، <u>وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان</u>، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1971م، ج5، ص318. وسيشار إليه لاحقاً ابن خلكان، وفيات الأعيان، الذهبي، <u>سير أعلام النبلاء</u>، ص497.

(2) طارق بن زياد ويقال ابن عمرو الصدفي، ويقال مولى الوليد بن عبد الملك اختلف المؤرخون حول أصوله، فمنهم من قال أنّه عربي كابن خلكان، ومنهم من قال أنّه أفريقي بربري كابن عذاري، وآخرون قالوا أنّه فارسي، دخل الأندلس غازياً سنة (92هـ/710م)، كذلك اختلف المؤرخون حول نهاية هذا الرجل وكيف كانت، ومن المعروف أنّه عاد إلى دمشق بصحبة موسى بن نصير بعد أن استدعاهما الخليفة الوليد بن عبد الملك، وقيل أنّ سبب ذلك هو خلافٌ وقع بينهما واحتدّ، وفي جميع الأحوال فقد عُزل كلٌّ منهما عن منصبه، وأمضى طارق بن زياد أواخر أيّامه في دمشق إلى أن وافته المنيّة سنة (132هـ/720م).انظر: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت:571هـ/1175م)، <u>تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها</u>، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995م، ج5، ص320. وسيشار إليه لاحقاً: ابن عساكر، تاريخ دمشق.

(3) انظر: السامرّائي وآخرون، <u>تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس</u>، ص19.

ففي عام (91هـ/710م) أرسل موسى بن نُصير حملة استكشافية إلى الأندلس قوامها 500 مُحارب بينهم 100 فارس بقيادة طريف بن مالك[1]، ونزلت الحملة جنوب اسبانيا في قرية صغيرة سميت بجزيرة طريف[2] نسبةً لهذا القائد، فشنَّ الغارات على أطراف الجزيرة، وغنم غنائم كثيرة وعاد سالماً[3]، وعندها أرسل موسى بن نصير قائده طارق بن زياد عام (92هـ - 710م) على رأس حملة قوامها اثنا عشر ألفاً، معظمهم من البربر، عبر بهم المضيق الذي عُرف فيما بعد باسمه (مضيق جبل طارق)، ورست عند جبل طارق وأخذ يفتح المدن الأندلسية الواحدة تلو الأخرى[4]، ثم عبر موسى بن نُصير في العام التالي المضيق إلى الأندلس على رأس

---

(1) أبو زرعة طريف بن مالك قائد عسكري خلال الفتح الإسلامي للأندلس، يعتبر أول مسلم دخل الجزيرة الأيبيرية في مهمة عسكرية، وقد اختلف المؤرخون حول أصل طريف، فبعضهم ذكر أنه من البربر، وهو أحد موالي موسى بن نصير، والبعض نسبه إلى النخع وهم بطن مذحج .التحق طريف بن مالك بجنود الفتوحات الإسلامية عندما وصلوا المغرب الأقصى، وكان على رأس أول حملة عسكرية يرسلها موسى بن نصير والي أفريقية من قبل الدولة الأموية لاستطلاع أراضي الجزيرة الأيبيرية في رمضان سنة (91هـ/710م)، وتكونت الحملة من 400 مقاتل ومائة فارس حملتهم أربع سفن، ونزلت بهم في الموضع الذي عرف بعد ذلك بجزيرة طريف، وشن طريف غارات على أطراف الجزيرة وعاد بسبي لم يرى أعظم منه. انظر: المقري، __نفح الطيب__، ج1، ص253؛ مجهول، __أخبار مجموعة__، ص16.

(2) جزيرة طريف: جزيرة تقع جنوب جزيرة الأندلس قُبالة العدوة المغربية، سميت بهذا الاسم لأن أول من نزل فيها القائد طريف بن مالك الذي أرسله موسى بن نصير كحملة استطلاعية ووصفها الإدريسي بقوله: "فأما جزيرة طريف فهي على البحر الشامي في آخر المجاز المسمى بالزقاق ويتصل غربيها ببحر الظلمة وهي مدينة صغيرة عليها سور تراب ويشقها نهر صغير وبها أسواق وفنادق وحمامات وأمامها جزيرتان صغيرتان تسمى إحداها القنتير وهما على مقربة من البر ومن جزيرة طريف إلى الجزيرة الخضراء ثمانية عشر ميلاً تخرج من الجزيرة إلى وادي النساء، وهو نهر جار ومنه إلى الجزيرة الخضراء". انظر: الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص127، الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص539.

(3) انظر: مجهول، __أخبار مجموعة__، ص6، ابن عذارى، __البيان المُغرب__ج2، ص5، المقرّي، __نفح الطيب__، ج1، ص229.

(4) لمزيد من المعلومات عن سير خطة طارق بن زياد في فتح الأندلس الرجوع إلى: ابن عذارى، __البيان المُغرِب__، ج2، ص6، ابن حبيب، أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان، __كتاب التاريخ__، المجلس الأعلى للبحوث الإسلامية، مدريد، إسبانيا، 1991م، ص137، وسيشار إليه لاحقاً: ابن حبيب، كتاب التاريخ، ابن القوطية، __تاريخ افتتاح الأندلس__، ص8 – 9، المقرّي، __نفح الطيب__، ج2، ص4 وما بعدها.

قوّة قوامها ثمانيةَ عشر ألفاً معظمهم من عرب اليمن والشّام، وسارا معاً لاستكمال الفتح[1]، إلا أنّ الخليفة الوليد استدعاهما لدمشق قبل أن يُتمّا فتح المناطق الشمالية منها[2]، فتولى إكمال الفتح عبد العزيز بن موسى بن نُصير الذي ابتدأ به عصر الولاة في الأندلس[3]، إلا أنهم لم يفرضوا سلطتهم على المناطق الشمالية، والشمالية الغربية (إقليم اشتوريش في جليقية)[4] لوعورتهما مما سمح لفلول القوط بالتجمع فيها، وتأسيس إمارات لهم، شكلت فيما بعد تهديداً مستمراً للدولة الأموية في الأندلس وللوجود الإسلامي فيها[5]، ورغم صغر هذه المساحة الخارجة والتي لا تُشكّل أكثر من 2% من المساحة الكلية[6]، إلا أنها اعتبرت خطأً فادحاً، فمنها تشكلت المقاومة القوطية وقامت فيما بعد بما يُعرف بعملية الاسترداد[7]، وبدلاً من أن يقوم المسلمون بالقضاء عليها والتثبت في تلك المناطق، سارعوا بالعبور خلف جبال البرتات[8]، إلا أنهم لم يحققوا نجاحاتٍ تُذكر.

---

(1) انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص9، مجهول، **أخبار مجموعة**، ص15، المقّري، **نفح الطيب**، ج2، ص12.

(2) انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص28، ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص20.

(3) لم تعتبر المصادر التاريخية موسى بن نُصير وطارق بن زياد من عصر الولاة، بل كانت مهمتهم فتح الأندلس، وأجمعت على أن عصر الولاة يبدأ بعبد العزيز بن موسى بن نُصير، انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص19، ابن الفرضي، **تاريخ علماء الأندلس**، ج1، ص468.

(4) اشتوريش: منطقة تقع شمال الأندلس، وهي تابعة لمنطقة جليقة وتشتهر بجبالها العالية والوعرة ومناخها قاس، وتبعد عن مدينة سالم حوالي تسعة كيلومترات، اتخذها بلاي حصناً له واستطاع مقاومة الحملات الإسلامية المتتابعة عليه، فكانت نواة لتشكيل الدويلات الإسبانية في الشمال فيما بعد. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج1، ص176.

(5) انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص28، عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول – القسم الأول، ص208 – 210.

(6) انظر الشكل رقم (ا)، ص51.

(7) انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص34.

(8) جبل البرتات: وهو جبل عظيم، وهو حجز ما بين بلاد الأندلس وبلاد الإفرنجيين وطول هذا الجبل من الشمال إلى جهة الجنوب مع يسير تقويس سبعة أيام وهو جبل عال جدا صعب الصعود فيه. انظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص730.

ونتيجة لانشغال الولاة في النزاعات الداخلية استغل القوط ذلك، وقاموا بالتوسع جنوباً، وتمكنوا من إنشاء ممالك لهم في الشمال الأندلسي بين عامي (133هـ و136هـ) وهي: إمارة جلِّيقة (أو مملكة أشتوريش)[1]، وإمارة كانتبرية والتي اتحدت مع مملكة أشتوريش وعرفتا باسم مملكة ليون[2]، ومملكة نبرة[3]، ومملكة قشتالة[4].

وعند قيام الدولة الأموية، كانت الولاية الأندلسية قد فقدت سيطرتها على ربع شبه الجزيرة الأيبيرية تقريباً[5]، نتيجة للثورات الداخلية والصراع بين مكونات المجتمع الأندلسي، وهجرة البربر والعرب من المقاطعات الشمالية جنوباً للاشتراك بهذا الصراع، فخلت مساحات واسعة من أرض الشمال استغلها القوط وسيطروا عليها[6].

ولم تحاول الدولة الأموية بعد قيامها استعادة هذه المناطق، بل اكتفت بحملات شنتها على الممالك الإسبانية رداً على اعتدائها على حدودها الشمالية، إلا أنها سرعان ما تنسحب وكأنها أقرّت بالوضع الجديد[7]، بل وعقدت معاهدات سلام وتبادلت السفراء مع بعضها[8].

---

(1) سبق تعريفها في الصفحة السابقة.

(2) ليون: مدينة تقع في شمال الأندلس بالقرب من أحد روافد نهر دويرة إلى الشمال الشرقي من بلدة سمرة، وتعتبر من أعظم مدن الجلالقة، وهي إحدى المدن الرومانية القديمة وتبعد عن المحيط الأطلسي حوالي أربعة مراحل. انظر: أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت: 732هـ/1331م)، **<u>تقويم البلدان</u>**، دار الطباعة السلطانية، باريس، فرنسا، 1850م، ص185، وسيشار إليه لاحقاً: أبو الفداء، تقويم البلدان.

(3) مملكة نبرة: هي إحدى الممالك النصرانية التي تشكلت في الشمال من جزيرة الأندلس، تقع إلى الشرق من مملكة اشتوريش على أبواب غاليه (فرنسا). انظر: الحموي، **<u>معجم البلدان</u>**، ج5، ص285.

(4) قشتالة: إقليم عظيم بالأندلس تشكل الجزء الشرقي من مملكة ليون، وسميت بهذا الاسم لكثرة قلاعها وحصونها. انظر: الحموي، **<u>معجم البلدان</u>**، ج4، ص352، مجهول، **<u>أخبار مجموعة</u>**، ص62 -64، المقرّي، **<u>نفح الطِّيب</u>**، ج1، ص330.

(5) انظر: مؤنس، **<u>فجر الأندلس</u>**، ص350.

(6) انظر الشكل رقم (2) في الملحق، ص304 .

(7) انظر: ابن عذاري، <u>البيان المُغرِب</u>، ج2، ص64.

(8) ابن خلدون، **<u>العبر</u>**، ج4، ص171 - 172، العبادي، أحمد مختار، **<u>دراسات في تاريخ المغرب والأندلس</u>**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971م، ص354. وسيشار إليه لاحقاً: العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس.

ويبدو أنّ الأسباب التي أدّت إلى تراجع الامتداد الجغرافي للدولة الأموية في الأندلس تعود لعدة عوامل لعلّ من أهمها:

1. نظام الملك الوراثي الذي يُعتبر امتداداً لسنّة في الحكم ابتدعها الأمويون في الشام، فقد جاء هذا النظام بأمراء وخُلفاء غايةً في الضعف بل وجنحوا للفسق أحياناً.
2. التنافس على الإمارة بين الأبناء، فقد كان للأمير أو الخليفة العشرات من أبناء أم الولد، أخذوا في التنافس على الإمارة والخلافة كما حصل بين أبناء عبد الرحمن الداخل،[1] بل ووصل الأمر للاستعانة بالنصارى والسماح لهم بالدخول لعاصمة الخلافة قرطبة للحصول على كرسي الخلافة[2].
3. الثورات الداخلية المتواصلة والصراعات بين الأقوام والجنسيات التي تشكّل منها المجتمع الأندلسي[3].
4. الصراع مع الخلافة العبّاسية، والخلافة الفاطمية والتنافس فيما بينهم على كسب ولاء المغرب العربي،[4] والقيام بالحملات العسكرية على المغرب العربي وخاصة في عهد الخليفة الحكم الثاني المُلقب بالمستنصر وتحويل الصراع جنوباً وترك الحدود الشمالية بدون حراسة كافية[5].

المطلب الثاني: الحالة السياسة

كانت الأندلس قبل قيام الدولة الأُموية – وفي أواخر عهد الولاة – تمرُّ بفترة مضطربة من تاريخها، فقد عمّت الثورات والفتن كامل أرجائها، حيثُ كانت الحالة فيها انعكاساً لما يجري

(1) انظر: ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص62، ابن خلدون، **التاريخ**، ج4، ص149.
(2) انظر: ابن عذاري، البيان المُغرب، ج3، ص93 – 94.
(3) سيتم الإشارة إلى مكونات المجتمع الأندلسي في الفصل الثاني من هذه الأطروحة.
(4) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، ج2، ص429.
(5) انظر: ابن عذارى، البيان المُغرب، ج2، ص247.

في المغرب العربي من أحداث، وكان من أشدّ الثورات في نهاية هذا العصر –عصر الوُلاة– الثورة التي قام بها البربر في ولاية عبد الملك بن قطن الفهري[1] عام (123هـ/ 744م) والتي كادت أن تقضي على الوجود العربي في الأندلس، لولا أن استعان بجيش الشام القادم من المغرب[2].

وبرزت العصبية القبلية فيها بشكلٍ واضح، فما أن سكنت الحرب بين البربر والعرب حتى ثارت الفتنة بين العرب أنفسهم بين القيسيين واليمنيين وبين الشاميين والبلديين[3]. يقول حتاملة في وصف أواخر عصر الوُلاة: " عصر الوُلاة هو عصرٌ مليء بالأحداث من فتوح ومؤامرات وثورات لم يخلُ منها جميعاً أو من بعضها زمنٌ من أزمان أولئك الولاة الذين تعاقبوا على حُكم الأندلس عبر حوالي اثنين وأربعين سنة"[4].

واستغل القوط الذين تجمعوا في صخرة بلاي[5] انشغال المسلمين بالفتن الداخلية، وأخذوا بالتمدد جنوباً واستولوا على مناطق شاسعة من أراضي الدولة الإسلامية[6].

---

(1) عبد الملك بن قطن بن عصمة بن أنيس بن عبد الله بن جحوان بن عمرو بن حبيب بن عمرو بن شيبان بن محارب الفهري، وقد شهد عبد الملك في شبابه وقعة الحرة مع أهل المدينة، ونجا فيمن نجا من جيش مسلم بن عقبة، وفر إلى أفريقية وولي الأندلس لمرتين، الأولى بعد مقتل عبد الرحمن الغافقي في معركة البلاط عام (114هـ/732م)، ثم عزله عبيد الله بن الحبحاب عام (116هـ/734)، وولى مكانه عقبة بن الحجاج السلولي إلى أن توفي عقبة في عام (123ه\741م)ـ فتولى عبد الملك مرة ثانية. وفي تلك الولاية، ثارت عليه البربر وصعّب عليه مقاومتهم، فاستعان بفل جند الشام المحاصرين في المغرب، لمقاومة ثورة بربر الأندلس. ثم انقلبوا عليه وقتلوه بعد أن هزموا البربر سنة (125ه\743م)، انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص287.

(2) مجهول، **الأخبار المجموعة**، ص43.

(3) انظر: عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول، ق1، ص123.

(4) حتاملة، **الأندلس**، ص102.

(5) صخرة بلاي: نسبة بلاي زعيم المقاومة الإسبانية، عُرفت باسم كوفادونجا عند الإسبان (وتعني كهف السيدة) وتعرف المنطقة عند العرب باسم صخرة بلاي. وتقع في أقصى الشمال من إسبانيا،وقد توقفت الفتوحات الإسلامية عندها ولم تستطع الجيوش الإسلامية الوصول لها لوعورة تلك المنطقة، وكانت فيما بعد محور انطلاق هجمات الإسبان لاستعادة الأندلس من المسلمين. انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص34.

(6) انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص60 – 61.

وفي عصر الإمارة التي بدأت بانتصار عبد الرحمن الداخل على آخر ولاة الأندلس يوسف الفهري أعلن الأندلس دولة مُستقلة عن الخلافة العبّاسية[1].

ومن الطبيعي أن لا يُرضي هذا الانفصال كلاً من الخلافتين العباسية والفاطمية، فالعباسيون راعهم قيام دولة أُموية مستقلة عن سلطانهم بعد ست سنوات من القضاء عليها في المشرق. والخلافة الفاطمية ترى بأنها أحق بقيادة العالم الإسلامي، كونها تنحدر من آل بيت الرسول (ﷺ)، وقد تعرّضت الإمارة الجديدة للتدخل من قبل الخلافة العباسية في زمن الخليفة المنصور[2] بأن اتفق مع زعيم عربي في الأندلس واسمه العلاء بن مُغيث اليحصبي[3] ووعده بزعامة الأندلس في حال تخليصها من الأمويين، فخرج على الأمير عبد الرحمن الداخل في سنة (146هـ/ 763م) ودعا للعباسيين لكن الأمير هزمه وقتله وأرسل برأسه إلى الخليفة المنصور[4].

---

(1) المقرّي، **نفح الطِّيب**، ج1، ص329.

(2) عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ثاني خلفاء بني العباس وأقواهم، وُلد سنة (95هـ/ 714م) واشتهر المنصور بتشييد مدينة بغداد التي تحولت لعاصمة الدولة العباسية. وتولى الخلافة بعد وفاة أخيه السفاح من سنة(136هـ – 158هـ/ 754 – 775م)، وتُوفي سنة (158هـ – 775م)، انظر: الذهبي، **سير أعلام النُبلاء**، ج12، ص112.

(3) تختلف المصادر في نسب العلاء بن مغيث، فالبعض يطلق عليه لقب اليحصبي، والآخر الجذامي، وكذلك الحضرمي، وتختلف المصادر أيضاً في المنطقة التي يعود إليها العلاء، فالبعض يشير إلى أنه من أهل باجة في الأندلس وأنه كان على رأس جند باجة، فيما يشير البعض الآخر إلى أنه من أهل إفريقيا قدم إلى الأندلس واستقر في باجة معلناً حركته على الداخل. وتتفق الروايات على أنه بدأ حركته في باجة غربي الأندلس أو في لقنت "أحد أعمال باجة"، وكان ذلك في سنة (146هـ/ 763م) فيما تذكر رواية أخرى أن حركة العلاء كانت في سنة (149هـ/ 766م)، والأرجح سنة (146هـ/ 763م) لإجماع المصادر على هذا التاريخ. انظر: مجهول، أخبار مجموعة، ص101، ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص57.

(4) انظر: الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص36، ابن عذاري، ج2، **البيان المُغرب**، ص51، المقرّي، **نفح الطِّيب**، ج1، ص332.

أما الدولة الفاطمية فدخلت في صدامات بحرية مع الدولة الأموية في عهد الخليفة عبد الرُّحمن الناصر ابتداءً من عام (344هـ/ 955م) خسر فيها الفريقان خسائر جسيمة[1]، بل وأرسلت بعض جواسيسها للأندلس[2] ولكن نظراً للاختلاف المذهبي بين الدولتين- حيث كانت الدولة الفاطمية دولة شيعية، بينما كانت الدولة الأندلسية تتبع المذهب السُّنّي – لم تُحقق نجاحاً.

وبالنسبة للوضع الداخلي، فقد شهدت الدولة الأُموية وعلى امتداد تاريخها اضطراباتٍ قام بها أصحاب المراكز المُتضرِّرة من حُكّام الأندلس الذين سبقوا قيام الدولة، ومن قبل سكانها الذين عُرفوا بالبلديين خوفاً من منازعة القادمين الجدد لما في أيديهم من أراضٍ، وحتى بين أبناء الأُمراء والخُلفاء على السلطة[3]، ولا بد أن يكون لتلك الأحداث تأثيراً سلبياً على الحياة الاقتصادية، فالأندلس بلد زراعي بالدرجة الأولى. وقد ذكرت بعض المصادر أن السبب الرئيسي للمجاعات التي حدثت في الأندلس كان سببها ترك العمال العمل في الزراعة والتوجه للمدن للاشتراك في الصراعات القبلية[4].

كانت الدولة تمرُّ بفترات رخاء وخاصةً خلال فترة حُكم الآباء[5]، فقد عملوا على تثبيت دعائم السلطة بالقضاء على الفتن وتأمين الحدود من الاعتداءات الخارجية، فشهدت قرطبة نهضة عمرانية في عهد الخليفة عبد الرحمن الداخل، ووصلت في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر إلى درجة من الغِنى اعتبرت أغنى دولة في العصور الوسطى، نتيجة لازدهار الزراعة

---

(1) انظر: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص254.

(2) من هؤلاء الجواسيس الذين بعثتهم الدولة الفاطمية: ابن حوقل، صاحب كتاب صورة الأرض، وهو الرُّحالة أبو القاسم بن حوقل النصيبي (367هـ – 977م)، وقد تستَّر بالتجارة وأخذ ينقل الأخبار عن الدولة الأُمويَّة، انظر: Dozy, Reinhart, Spanish Islam: **a history of the Muslims in Spain**, Stockes, Francis , Griffin Translator, **Frank Cass, London**, 1977, ill, **P**125.

(3) ومن تنازع الأمراء على السلطة: الصراع بين أبناء الأمير عبد الرحمن الداخل حيث كان له ثلاثة أبناء ومات ولم يعهد إلى أحدهم بولاية العهد، وكان هناك إشارات منه لتولية ابنه الأوسط هشام وفعلاً استلم الإمارة مما أغضب أخويه وخاصةً الأخ الأكبر سليمان الذي يَفترض حسب الخلافة الوراثية لبني أمية أن يكون الأمير الإبن الأكبر. انظر: ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ص61 –63.

(4) مجهول، **أخبار مجموعة**، ص61 – 62.

(5) يقصد بالآباء: الذين تقلَّدوا الحكم في المراحل المختلفة التي مرَّ بها نظام الحكم في الأندلس، وهم مؤسس الدولة الأموية عبد الرحمن الداخل، والخليفة عبد الرحمن الناصر.

والصناعة وكثرة أموال الغنائم والأخماس[1]، ونشطت التجارة لموقع الأندلس وكثرة موانئها وخيراتها.[2]

وظلت الدولة الأموية في الأندلس تتأرجح بين القوة والضعف حتى سقوطها النهائي سنة (422هـ/1031م) وبدأت فيها مراحل أخرى حتى تم إنهاء الوجود الإسلامي بسقوط غرناطة سنة (879هـ/1492م)[3] ومع ذلك فقد صمدت هذه المُدّة الطويلة معتمدة على نفسها وذلك لكثرة خيراتها وموقعها المُتميز بين قارات العالم وطول سواحلها، فقد وصفها الحميري في كتاب الروض المعطار: "والأندلس بقعة كريمة طيبة التربة كثيرة الفواكه، والخيرات فيها دائمة، وبها المدن الكثيرة، والقواعد العظيمة، وفيها معادن الذهب والفضة والرصاص والحديد والزئبق"[4].

---

(1) انظر ابن خلدون، **العبر**، مرجع سابق، ج4، ص165، ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص231 – 232.

(2) انظر : المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص143.

(3) انظر : المقري، **نفح الطيب**، ج4، ص524 – 525، حتاملة، محمد عبده، **الأندلس**، ص619.

(4) الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص1.

الفصل الثاني

نظام الملكية السائدة والتركيب الاجتماعي

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: نُظم الملكية السائدة.

المبحث الثاني: التركيب الاجتماعي.

المبحث الأول
نظم الملكية

أولى الإسلام موضوع الملكية عنايةً خاصة، وذلك لارتباطها بمبدأ الاستخلاف وعمارة الأرض، وأحاطها بسياج من الأحكام الشرعية، لتؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي، كونها مُسخرة للإنسان، قال تعالى: ﴿**وسخَّر لكم ما في السّماوات وما في الأرض جميعا منْهُ**﴾[1]، لذا جاء الإسلام بنظام للملكية يختلف في جوهره عن النظم الوضعية، راعى فيه مصلحة الفرد وغريزته في حُبِّ التملك، فأقرَّ الملكية الفردية، وأعطى للفرد فيها حق التصرف وفقَ الضوابط الشرعية، إلى جانب الملكية الجماعية التي تعطي الحقَّ لمجموع الأُمّة الانتفاع بها، وأبقى في يد الدولة موارد تستخدمها من أجل تحقيق المصلحة العامة، كونها مسؤولة عن المحافظة على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بما يُسمّى بملكية الدولة[2]، فإلى أي مدى ظهرت هذه الأنواع من الملكيات في المجتمع الأندلسي؟.

والذي يظهر أنَّ نظام الإقطاع[3] كان السِّمة العامة للملكيات في الأندلس، وتراوحت هذه الملكيات بين الملكيات الكبيرة – كملكية مدن وقرى بضياعها – وملكيات متوسطة، وملكيات صغيرة الحجم، ومع ذلك يمكن تصنيف الملكيات التي ظهرت في الأندلس خلال فترة الدولة الأموية(132– 422هـ/ 755– 1031م) إلى أربعةِ أصناف قد تبدو متشابكة أحياناً دون وجود

---

(1) الجاثية، آية: 13.

(2) انظر: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، **الخراج**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979م، ص106، وسيشار إليه لاحقاً: أبو يوسف، الخراج.

(3) يعرف الإقطاع في الإسلام: جعل الإمام غلة أرض رزقاً للجند أو غيرهم. ونص الحنابلة وغيرهم على أن للإمام إقطاع الموات لمن يحييه، فيكون أحق به كالمتحجر الشارع في الإحياء، وهذا كان شائعاً في الشرق الإسلامي، وهو بذلك يختلف عن نظام الإقطاع كمرحلة مرَّت بها أوروبا في العصور الوسطى، وتعني امتلاك الأرض وما عليها. انظر: ابن قدامة، **المغني**، ج5، ص578.

حدود واضحة تميزها عن بعضها، واقتضت طبيعة الملكية السائدة في فترة الدراسة ترتيب أنواعها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: ملكية الأمراء والخلفاء.

المطب الثاني: الإقطاع.

المطلب الثّالث: الملكية الخاصة.

المطلب الرّابع: الأحباس.

المطلب الأول: ملكية الأمراء والخلفاء.

تكونت ملكية الخلفاء والأُمراء الأُمويين للأراضي والعقارات من عدّة طرق أهمها:

أولا: أراضي الدولة: وهي الأخماس وأراضي الصوافي، فقد حاز الأمير عبد الرحمن الدّاخل على الأراضي التي أقطعها إيّاه جده هشام بن عبد الملك من قُرى الأخماس، وهي الاقطاعات التي تجمّعت للخلفاء بالأندلس منذ افتتاحها[1]، وأصبحت هذه الملكية تنتقل بالوراثة إلى أحفاده من بعده.

وذهب الفقهاء إلى أنّ أراضي الصواف هي حق للإمام يتصرف بها حسب ما يراه مناسباً لمصلحة لأمّة، إما ان يعمرها بنفسة ويدفع جزء منها لبيت المسلمين والباقي له، أو أن يدفعها لمن يعمرها مقابل حصة من الناتج لبيت المال، ويكون هذا الاقطاع إقطاع استغلال وليس إقطاع تمليك[2]، لان رقبتها ملكٌ للأمّة.

---

(1) المقري، نفح الطيب، ج1، ص333.

(2) انظر: أبو يوسف، **الخراج**، ص75، الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص147.

ثانياً: المصادرة: وذلك بمصادرة الأراضي والأملاك العائدة لغير المسلمين، حيثُ تمّ مصادرة أراضي أرطباش[1]، وكانت تتألف من ألف ضيعة[2]، وأراضٍ أُخرى للمستعربين[3] في اشبيلية وقشتالة، كما تم مصادرة أراضٍ لمسلمين معارضين للحكم الأُموي، مثل مصادرة أملاك يوسف بن عبد الرّحمن الفهري والصميل بن حاتم الكِلابي[4]. حيث اشترط الأمير عبد الرحمن الداخل لإقرار الصلح معهما تخليهما عن الأملاك التي حازوها، وكانت تتكون من أموال وأراضي البربر التي تركوها وهاجروا إلى المغرب بسبب المجاعة سنة (133هـ/ 750م)[5]، كما ذهب الأمير عبد الرحمن الداخل إلى مُصادرة أراضي أهل مصر الذين أُقطعوا كورة باجة[6] بسبب اشتراكهم في ثورة العلاء بن مُغيث اليحصبي الذي دعا للعباسيين ورفع شعارهم ولبس السواد[7]، ولم تسلم منه أملاك مولاه بدر فصادرها أيضاً[8].

---

(1) أرطباش وإخوته تدمير ووقلة: هم أبناء الملك غطيشة آخر ملوك القوط في إسبانيا،ــ انتزع لذريق منهم الملك، واعتدى على أختٍ لهم مما جعلهم يستنجدون بالمسلمين في المغرب ومساعدتهم في فتح الأندلس، كانت لهم أملاك شاسعة، فامضى لهم طارق بن زياد أملاك أبيهم وكانت عبارة عن ثلاثة آلاف ضيعة، وأقرُّ الخليفة الوليد بن عبد الملك هذا العهد إلى أن صادرها الأمير عبد الرحمن الداخل، انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح** الأندلس، ص29 – 30.

(2) المقرّي، **نفح الطيب**، ص266.

(3) المستعربون: هم المسيحيون الذين عاصروا وسكنوا تحت الحكم الإسلامي في الأندلس،أطلق عليهم المستعربون لكونهم تبنوا تقاليد العرب ولغتهم واهتموا بالحرف العربي وكانوا يجيدون للشعر والنثر العربي وينظمون القصائد ويتفاخرون بإتقانهم للغة العربية وخلال الحكم الأموي كله اعتمد عليهم الأمويون في إدارة شئون البلاد الاقتصادية وتنظيم الدولة والعلوم وقد برز المسيحيون في العلوم والطب والفلك،أما عوامهم فقد امتهنوا الزراعة وتربية الماشية والصيد. انظر: ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج1، ص106–107، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج4، ص69.

(4) تم ترجمتهم في الفصل الأول من هذه الدراسة: راجع ص24 هامش 3+ 4.

(5) انظر: بوتشيش، **أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي**، ص81.

(6) كورة باجة: كورة ومدينة أندلسية تقع في الجانب الجنوبي الغربي للأندلس، بينها وبين قرطبة مائة فرسخ، تبعد 140كم عن جنوب شرق مدينة لشبونة، وهي مدينة واسعة وفيها معاقل حصينة، نزلها جند مصر. انظر: اليعقوبي، **البلدان**، ص106، أبو الفداء، **تقويم البلدان**، ص167 – 168.

(7) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص51، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص21، ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص57.

(8) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج1، ص453.

ثالثاً: الشّراء: فقد قام الأمير عبد الرحمن الداخل بشراء الرّصافة من رزين البرنسي– أحد كبار رجالات البربر –[1] وبنى عليها قصره، وكانت عبارة عن ضيعة كبيرة تم زراعتها بجميع أنواع الغروس ومنها شجر النخيل التي استقدمه معه الأمير من الشرق[2].

رابعاً: التوريث: حيث تناقل إقطاع الأمراء إلى أحفادهم، وكان لاتساع الأراضي المقطعة أن أُنشئت في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (238 – 273هـ/ 852 – 886م) خطة مواريث البيت الأُموي" [3]، وأشرف عليها في عهده موظف يُدعى خلف ابن فرج[4].

وكانت أملاك الأمراء والخلفاء الأمويين في أوقات قوة الدولة تأخذ في التوسع، وتُسمّى "بالمستخلصات" لكبر حجمها، ويشرف عليها "صاحب الضياع" ومعه مجموعة من المزارعين والأقنان مقابل حصة من الناتج[5]، وتتقلص في أوقات الضعف بسبب استيلاء زعماء الإقطاع المناوئون للحكم الأموي عليها، حتى لم يبقوا من ضياع الأمير إلا ملكيّات صغيرة انحصرت في العاصمة وضواحيها، عُرفت باسم "المنية"[6].

ورغم اتساع أملاك الحُكّام، إلا أنّ تأثيرها كان محدوداً في الاقتصاد الأندلسي، فقد اتخذ عبد الرحمن بن معاوية منية الرصافة للنزهة منذ أول أيامه وجعل فيها حدائق واسعة، ونقل

---

(1) رزين البرنسي: هو أحد أكابر رجال البربر الذين دخلوا مع جيش طارق بن زياد، وكان له تقدم في الجيش وله كانت له أراضٍ زراعية بجوار قرطبة اشتهرت بزراعة الزيتون، كما كانت له آثارٌ في قرطبة، منها مسجد، والكثير من الجنان، انظر ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1973م، ص334، المقرّي، **نفح الطّيب**، ج1، ص246.

(2) ابن حيّان (377 – 469هـ)، **المقتبس**، تحقيق مكي، ، ص227.

(3) ابن الأبار، محمد بن عبد الله، **التكملة لكتاب الصلة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص292.

(4) خَلَف بْن فَرج بْن جرَّاح بْن نصر بْن سيَّار البلوي من أهْل قرطبة ونزل سلفه قَرْيَة الأرحا من عمل الجزيرة حيّز شَذُونَة روى عنْهُ بقي بْن مخلد وغَيره وولي مواريث أهْل الْبَيْت الْأمَوِي ذكره الرَّازِيّ. انظر: ابن الأبّار، التكملة لكتاب الصلة، ج1، ص239.

3) Provencal, Live Evariste, **Histoire de l'Espagne musulmane**, G. P. Maisonneuve, Paris, France, 1950, T111, p 45 – 46.

(6) المنية: هي عبارة عن الحديقة التي تُحيط بالقصر الرِّيفي، وتكون مغروسة بالأشجار، وهي تقابل الفيلا "Villa" في المصطلح الرُّومالي، وكانت معظم مساكن الأندلسيين تتكون من المنيات. أما الأُمراء والخلفاء فكانت لهم ضياع شاسعة تقلصت في أوقات ضعف الدولة إلى منيات. انظر: مؤنس، **فجر الأندلس**، ص605.

إليها غرائب الغروس وأكارم الشجر من كل ناحية[1]، واستطاع البعض نقل بعض من هذه الغروس وزراعتها في مكان آخر.

كما أنشأ الخليفة عبد الرحمن الناصر في مدينة قرطبة حديقة نباتية خصصها للنباتات الطبية وبعث عدد من المتخصصين في علوم النبات الى العديد من البلدان للبحث عن بذور النباتات وجلب أنواع من المغروسات الطبية والاقتصادية لغرض ضمها الى حديقته الضخمة وعهد الى أكابر علماء النبات للأشراف عليها ومتابعتها[2]

المطلب الثاني: أراضي الإقطاع

تعريف الإقطاع: "هو ما يقطعه الإمام أي يعطيه من الأراضي رقبة أو منفعة، لمن له حق في بيت المال"[3].

وقد ساهمت عوامل متعددة في رسوخ النظام الإقطاعي في الأندلس، منها الطبيعة الجغرافية والبشرية. فسطح الجزيرة عبارة عن هضبة يتخللها سلسلة من الجبال ويقطعها أيضاً العديد من الأنهار، هذه الطبيعة الجغرافية رسخت الّلامركزية والتجزئة الإقطاعية[4]. كما ساهم العنصر البشري الذي لم يستطع الامتزاج معاً سواءً بين الفاتحين أنفسهم من عرب وبربر[5]، أو

---

(1) المقري، **نفح الطيب**، ج2، ص14.

(2) حسين، عادل محمد علي، **علم النبات في الأندلس**، مجلة المورد، مج17، ع2، 1977، ص88.

(3) ابن عابدين، محمد أمين بن عُمر: رد المختار على الدرر المختار: **شرح تنوير الأبصار**، تحقيق عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2003م، ج6، ص595، وسيشار إليه لاحقاً: ابن عابدين، رد المختار، وأنظر: ابن جعفر، قُدامة، **الخراج وصناعة الكتابة**، تحقيق الزبيدي، محمد حسين دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م، ج1، ص 211. وسيشار إليه لاحقاً: ابن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف: **مفاتيح العلوم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ج1، ص 86. وسيشار إليه لاحقاً: الخوارزمي، مفاتيح العلوم.

(4) العبادي، عبد الحميد، **المُجمل في تاريخ الأندلس**، دار القلم، القاهرة، مصر، 1964م، ص104. وسيشار إليه لاحقاً: العبادي، المُجمل.

(5) ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف بن محمد، **بيوتات فاس الكبرا**، دار المنصور، الرُباط، المغرب، 1972م، ص22 – 23. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الأحمر: بيوتات فاس الكبرا.

بين الفاتحين وسكان الأرض الأصليين في ترسيخ النظام الإقطاعي، فكان كل قوم ينزلون في كُور معينة[1]، كما كان لقرب عهد الأندلس بالإقطاع في ظل الحكم القوطي بل وامتداده في بداية الفتح الإسلامي، فقد احتفظ أولاد الملك غطيشة[2] بإقطاعاتهم وأقرّهم عليها الخليفة الوليد بن عبد الملك[3]، كل ذلك كان له تأثيراً واضحاً على ترسيخ النظام الإقطاعي في ظل الحكم الإسلامي، ولقد ظهر خلال الحكم الأُموي للأندلس عدة أنواع من الإقطاع نبينها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الإقطاع العسكري

نظراً لطبيعة فتح الأندلس فإن الموجات الأولى من الفاتحين كانوا من الجنود المُجاهدين، ولذلك حصلوا على إقطاعات الأراضي، كانت في بدايتها إقطاعات استغلال مقابل الجهاد، وقد أشار الماوردي إلى إقطاع الجند فيقول: "وأهل الجيش، هم أخص الناس بجواز هذا الإقطاع؛ لأنّ لهم أرزاقاً مقدّرة تصرف إليهم مصرف الاستحقاق"[4].

وشمل الإقطاع جميع أرجاء الدولة ولم يقتصر على الثغور فقد حصل قادة الكور المجندة على إقطاعات شاسعة، كانت تزداد حجماً كلما شعرت الدولة بخطر يتهددها من الداخل أو من الخارج، كما كان الجند يحصلون على ثلث المحصول في الكور بالإضافة إلى إقطاعاتهم، يقول ابن عذاري عن إقطاع الجنود: " وكان إنزالهم على أموال العجم من أرض ونعم"[5].

وبعد قيام الدولة الأُموية في الأندلس ظهر تحول في نظام الإقطاع العسكري، فقد تحول من إقطاع فردي إلى إقطاع عائلي، ومن إقطاع استغلال إلى إقطاع تمليك[6]، ولعل تغول

---

(1) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص44.

(2) غطيشة: آخر ملوك القوط في اسبانيا، تولى الملك سنة (92هـ/710م) قبل فتح المسلمين للأندلس بقليل سنة، انتزع منه لوذريق الملك واعتدى على اهله مما دفعه للاستنجاد بالمسلمين في شمال أفريقية،انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص29-30.

(3) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص266.

(4) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية**، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 2000م، ج1، ص291. وسيشار إليه لاحقاً: الماوردي، الأحكام السلطانية.

(5) ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص33.

(6) انظر: العبّادي، مختار، **في التاريخ العبّاسي والأندلسي**، ص334.

الممالك الإسبانية في الشمال قد دفع بهذا الاتجاه وأغدق الأمراء والخلفاء الأُمويين على قادة الجيش بالمزيد من الاقطاعات، فقد حاز قائد الجيش هشام بن عبد العزيز[1] ضياعاً شاسعة، كلف الأمير محمد بن عبد الرّحمن (238 – 273هـ/ 852 – 886م) أحد مُوظفيه بالسهر عليها أثناء وقوعه في أسر القوات النصرانية سنة (262هـ/876م)[2]، حتى قال عنه ابن حيّان: " أرفع هذه الطبقة كلها قدراً"[3]، وظهرت عائلات إقطاعية مثل إقطاع الذي منحه الأمير محمد إلى بني ذي النون، وبني رزين، وبني قسي والتجيبيين[4].

وبعد ظهور الخطر البحري النورماندي سنة (229هـ/844م)[5]، سارعت الدولة إلى إقطاع الساحل الجنوبي الشرقي إلى القبائل اليمنية، والذي عُرف" بأرش اليمن"[6] مقابل حماية تلك السواحل من الغزو البحري[7].

ظهر التأثير السلبي للإقطاع العسكري في الناحيتين السياسية والاقتصادية، فمن الناحية السياسية: سارعت بعض العائلات العسكرية في أوقات ضعف الدولة إلى الانفصال السياسي عن السُلطة المركزيّة، وإعلان استقلالهم السياسي[8].

وأما من الناحية الاقتصادية، فإن الجند في الغالب يجهلون أساليب الزراعة فأوكلوا زراعتها لوكلاء عنهم، وما يهمهم هو الحصول على المردود بغض النظر عن نوعية الإنتاج، ولم

---

(1) هو الوزير أبو خالد هشام بن عبد العزيز بن هاشم، أخو أسلم بن عبد العزيز القاضي، اختُلف في نسبه إلا انه يعود إلى ذُرّية عبد الله بن خالد كبير النقباء في عهد عبد الرحمن الداخل، وهو من أشهر وزراء الأمير محمد وأكبر قواده. انظر: ابن حيان، المقتبس، تحقيق مكّي، ص533–534، حاشية رقم(330)، الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص364 رقم (864).

(2) انظر ابن حيّان، **المُقتبس**، تحقيق مكّي، ص360

(3) ابن حيّان، **المُقتبس**، تحقيق مكّي، ص160.

(4) إسماعيل، محمود عبد الرُزاق، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**، دار الثقافة، الرُباط، المغرب، 198خم، ج2، ص34. وسيشار إليه لاحقاً: إسماعيل، سوسيولوجيا.

(5) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص87.

(6) عرّف الحميري أرش اليمن بمعنى "أعطيتهم ونحلهم ، انظر: الحميري، **الرُوض المعطار**، ص37.

(7) الحميري، **الرُوض المعطار**، ص37.

(8) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص 21.

يُحاولوا تطوير الأساليب الزراعية، بل كان سعيهم للتوسع الأُفقي على حساب التوسع العامودي[1].

كما وكانت الحروب تحدث بين الإقطاعيين العسكريين بعضهم مع بعض، أو مع الحكومة المركزية ذات أثر كبير على الاقتصاد، فحروبهم كانت تعتمد على سياسة الأرض المحروقة، فقد وصف ابن حيّان الدّمار الذي ألحقه القائد هشام بن عبد العزيز عندما غزا سرقسطة سنة (260هـ/ 873م) " فانتهب ما أدركه من زرعها، وحطّم معايشها، وقطع ما قدر عليه من أشجارها، ونقل كثيراً مما ظهر عليه من أطعمتها"[2].

ويظهر لنا بعض فوائد النظام الإقطاعي، فهو من ناحية يُعفي الدولة من رواتب الجند فقد كانوا مكلفين بلا عطاء[3]، كما كانت الدولة تفرض على هذه الإقطاعات عشر انتاجها، وهذا العشر خلاف عشر الزكاة[4]، كما وتستفيد الدولة من إقطاعات الثغور بأن تجعل الناس أشدُّ تمسكاً بالأرض والدفاع عنها امام هجمات الممالك الإسبانية، كما حدث عند إقطاعها للسواحل الغربية لأهل اليمن[5].

الفرع الثاني: الإقطاع المدني

وهي الإقطاعات التي كانت تُمنح لكبار موظفي الدولة، وقد استفادت عدة فئات من هذا الإقطاع منها:

أولاً: الجهاز الإداري للدولة: ويشمل الوزراء، والكُتّاب وحُجاب القصر: وهؤلاء كانوا يُمنحون إقطاعات واسعة، استغلها الموظفون أحسن استغلال وكوّنوا منها رؤوس أموال، حتى أنّ الدولة

(1) العذري، **ترصيع الأخبار**، ص106
(2) ابن حيّان، **المُقتبس**، تحقيق مكّي، ص341.
(3) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج1، ص21.
(4) الونشريسي، **المعيار**، ج1، ص365.
(5) الحميري، **الروض المعطار**، ص79.

كانت تستعين بهم وقت فراغ بيت المال، والغريب أنها كانت إقطاعات تمليك مما يعني استمرار الموظفين في مناصبهم، ولم يتأثروا بتغيير الحُكَّام[1].

ثانياً: الأشراف: وهم زعماء القبائل من بني أُمية الذين قدموا من الشرق، وأغلبهم من المروانيين ومواليهم، ومنهم مغيث الرُّومي[2]، الذي أرسله الخليفة الوليد بن عبد الملك للطلب من موسى بن نصير العودة إلى دمشق ولم يعد معه، وحصل على إقطاعات واسعة عرفت "ببلاط مغيث"، وهي أرض شريفة ذات سقي وزيتون[3]، ومنها أيضاً إقطاع الأمير عبد الرحمن الأوسط لأبي القاسم بكَّار بن عبد الواحد[4] وابن أخيه أصبغ بن محمد بن هشام[5].

---

(1) بوتشيش، **أثر الإقطاع في التاريخ الأندلسي**، ص96.

(2) مُغيث الرُّمي: هو مغيث بن الحارث بن الحُوَيرث بن جبلة بن الأيهم الغساني، مولى الوليد بن عبد الملك، وهو عربي الأصل أسلم جدُّه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب لكنه ارتدَّ والتحق بالغساسنة، وأُسر المغيث في حروب الدولة الإسلامية مع الغساسنة فاصطفاه الخليفة عبد الملك بن مروان ثم ابنه الوليد، شارك في فتح أفريقية ودخل مع جيش طارق إلى الأندلس، وهو فاتح مدينة قرطبة، أرسله الأمير موسى بن نصير حاملاً بشارة النصر للخليفة الوليد في الشام وخطة الأمير في استكمال الفتح للوصول إلى الاسكندرية عن طريق أوُروبا، ولكن الخليفة أعاده للأندلس لوقف الزحف الإسلامي هناك واستدعاء موسى بن نصير وطارق بن زياد. انظر: المقري، **نفح الطيب**، ج2، ص649، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص9–16.

(3) مجهول، **أخبار مجموعة**، ص29.

(4) أبو القاسم بكار بن عبد الواحد بن داود بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، دخلها أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم، ودخل معه ابن أخيه أبو سعيد مسلمة بن عبد الملك بن عبد الواحد بن داود بن سليمان بن عبد الملك فكرمهما الأمير عبد الرحمن ورحب بهما وأنزلهما وأحسن إليهما وأقطعهما، وأجرى لكل واحد من الرزق بالمشاهرة ثلاثين دينراً. انظر: ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص229

(5) انظر: ابن حيَّان، **المقتبس**، تحقيق مكَّي، ص229

ثالثاً: الفقهاء: وقد ارتفع شأنهم بسبب حاجة الحُكّام إلى سند ديني بغية تدعيم موقفهم في مواجهة الطبقات المتذمرة والتي تثور بين الحين والآخر، ومنحوا إقطاعاتٍ واسعة[1]، ومنهم من أُقطع قُرىً بأكملها، كان منهم الفقيهان[2]علي بن عيسى وإبراهيم بن مزين[3].

المطلب الثالث: الملكية الخاصة

تُشكِّل الملكية الخاصة الشريك الثاني للدولة في إحداث التنمية الاقتصادية، فهي تعمل على تحفيز الطاقات، وزيادة الإنتاج، حيثُ يشعر الفرد أنّ أرباح عمله ستدخل في ملكه الخاص، فتكون الفائدة للفرد والمجتمع والدولة بما يدخل في حصيلة الضرائب[4].

ورغم أنّ النظام الإقطاعي قد ترسّخ في الأندلس، فإن أغلبية هذه الإقطاعات قد آلت إلى ملكيةٍ خاصة، كونها كانت إقطاعات تمليك.

وأول بوادر لوجود ملكيات خاصة كانت ناتجة عن إقطاعات الحُكّام لأنفسهم، بتحويل أرض الصَّوافي[5] وأخماس الدولة لملكيتهم[6]، ثم تُناقلت بالوراثة إلى أبنائهم، وإقطاع بعض

---

(1) القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك**، تحقيق محمود احمد بكير، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان. 1980م، ج3، ص132. وسيشار إليه لاحقاً: القاضي عيَّاض، ترتيب المدارك.

(2) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي اليعمري المدني المالكي، **معرفة أعيان عُلماء المذهب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص197. وسيشار إليه لاحقاً: ابن فرحون، معرفة الأعيان.

(3) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مُزين الأودي، أصل سلفه من أكشونبة، وصارت بها لعقبه رئاسة، سكن قُرطبة وكان يتعاقب مع الحُجّاب وجِلّة الوزراء والقوّاد في عهد الأمير الحكم بن هشام، تولّى طُليطلة لأعوام طوال. انظر: ابن الأبار، **الحلة السيراء**، ص88.

(4) يونس، عبد الله مختار، **الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي**، موسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1984م، ص317. وسيشار إليه لاحقاً: يونس، الملكية.

(5) أرض الصوافي: هو ما اصطفاه الإمام لبيت المال من البلاد المفتوحة عنوة بحق الخمس أو باستطابة نفوس الغانمين، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فهذهالأرض تصير إلى الإمام يتصرف بها لمصلحة المسلمين، فإمّا ان يعمرها بنفسه، ويؤدي حق بيت المال والباقي ينفقه على نفسه، وإمّا يقطعها لمن يعمرها إقطاع استغلال. انظر: ابو يوسف، **الخراج**، ص75، الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص147.

(6) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص333.

الأفراد والبيوتات الكبرى[1]، ورغم أنّ بعض هذه الاقطاعات قد تمّ في عصر الولاة قبل قيام الدولة الأُموية، إلا أنّها بقيت في حوزتهم وتناقلت بينهم بالوراثة، فقد أُقطع بنو غافق[2] قرية من قُرى أشبيلية، وأقطع بنو رزين[3] بلاد السهلة[4] وبقيت في عقبهم وكونوا من ورائها ثروات طائلة وأصبح لهم وزنٌ سياسيٌ هام[5].

وكانت إقطاعات التمليك تعطى مُقابل أداء خدمات للأمير، فقد أقطع الأمير محمد بن عبد الرّحمن القائد سليمان بن ذي النون[6]، الناحية التي كان يقطن فيها لعلاجه أحد الصقالبة المقربين، وخاصةً في الثغور، لكسب تأييدهم، أو بدل رواتب للجند، بدأت كإقطاع استغلال،

---

(1) الخشني، **<u>قضاة قرطبة</u>**، ص101.

(2) قبيلة بنو غافق: إحدى القبائل العربية التي كانت تسكن مكة، وبعد الإسلام انتقلت إلى المدينة المنوّرة، وقد شارك أبنائها في الفتوحات الإسلامي في المغرب العربي وفي الأندلس، ومن دخل منهم الأندلس سكن في قرطبة، وإليهم ينتسب القائد عبد الرحمن الغافقي الذي تولى الأندلس مرّتين الأولى عام 103هـ والثانية عام 113هـ ودخل فرنسا قائداً لمعركة بلاط الشهداء واستشهد فيها، انظر: المقري، **<u>نفح الطّيب</u>**، ج1، ص، عنان، **<u>دولة الإسلام في الأندلس</u>**، العصر الأول – ق1، ص84 – 86.

(3) بني رزين: ينتسب بنو رزين إلى جدهم الأعلى رزين البرنسي، أحد أكابر رجال البربر الداخلين إلى الأندلس في جيش طارق بن زياد، وهو ينتمي إلى هوارة إحدى بطون قبيلة البرانس البربرية الكبرى، وكان منزل بني رزين بقرطبة، ولجدهم رزين بها آثار كثيرة، ثم نزحوا إلى الثغر، ونزلو بأراضي السهلة، وهي التي تتوسطها شنتمرية، واستقروا هنالك سادة وحكاماً، انظر: عنان، **<u>دولة الإسلام في الأندلس</u>**، ج2، ص253.

(4) بلاد سهلة: إحدى كُور الثغر الأعلى ولها مُدنٌ وحصون، تقع بين بلنسية وسرقسطة، انظر: المقرّي، **<u>نفح الطيب</u>**، ج1، ص166.

(5) ابن الأبار، **<u>الحلّة السيراء</u>**، ج2، ص108.

(6) ينتمي سليمان بن ذي النون إلى بني ذي النون إحدى قبائل هوارة البربرية التي سكنت في الثغر الأوسط في عصر الدولة الأموية في الأندلس، كان أول ظهور لهم مع تولي جدهم ذو النون بن سليمان حكم حصن أقليش في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن. انظر: ابن بسام، **<u>الذخيرة</u>**، ج7، ص142، وابن سعيد، **<u>المغرب في حلى المغرب</u>**، ج، ص11 – 12.

ولكنّها تحوّلت إلى إقطاع تمليك، فقد أُقطع قائد الجيش في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن هشام بن عبد العزيز أراضٍ شاسعة[1].

وظهر هناك مصادر أخرى لاقتناء الأراضي عن طريق الشراء، حيث اشترى الأمير محمد بن عبد الرّحمن (238 – 273هـ/ 852 – 886م) لإخوته" فتقدم في ابتياع الدّوُر الفخمة، والضياع المُغلّة لهم بحسب مقاديرهم"[2]، كما اتجه بعض أصحاب المهن الذين كوّنوا رؤوس أموال لاستثمارها في شراء الأراضي، واقتناء الضّيع[3].

ومن مصادر الملكية الخاصة الأخرى إحياء أرض الموات، فقد استطاع عدد كبير ممن لا يملكون ضياعاً من استصلاح الأراضي المُقفرة وتحويلها إلى أراضٍ صالحة للزراعة، وإن كان بدون سند رسمي من قبل الدولة في الغالب، وانتشرت في المناطق الجبلية البعيدة عن سلطة الدولة ورقابتها[4].

وقد تعرّضت الملكية الخاصة للاعتداء والمصادرة بدون مُبرر من قبل زعامات الإقطاع بالاعتداء على صغار المُلّاك، فقد ذكر ابن حيّان أنّ القائد هشام بن عبد العزيز حاول شراء أرضاً من صاحبها، فلما امتنع عن بيعها أخذها غصباً، وزوّر عقد بيعها[5]، وسجن رجلاً امتنع عن بيعه داره[6].

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص190.

(2) ابن حيان، المقتبس، تحقيق مكّي، ص194.

(3) ابن جلجل، سليمان بن حسًا الأندلسي، **طبقات الأطبّاء والحكماء**، تحقيق سيد فؤاد، مطبعة المعهد العالمي للآثار الشرقية، القاهرة، مصر، 1955م، ص93. وسيشار إليه لاحقاً: ابن جلجل، طبقات الأطباء.

(4) تكادي، يوسف، **الزراعة في الأندلس**، مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، الرُباط، المغرب، ط2، 2009م، ص48. وسيشار إليه لاحقاً: تكادي، الزراعة في الأندلس.

(5) انظر: ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص148.

(6) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص105.

ولهذا لم تُسهم الملكية الخاصة بدورٍ فعّال في النّاتج الاقتصادي نظراً لطبيعتها الإقطاعية والجماعية في كثير من الأحيان، وكان المستفيد الأكبر منها كبار المُلّاك، فكان العامّة أقل انتماءً للأرض، فقد هجروها بمجرد حدوث المجاعة إلى دول المغرب العربي، كما سيتبين لنا في الفصول القادمة من هذه الدراسة، بل وتركوا شمال الأندلس ونزحوا باتجاه الجنوب، لانعدام ملكيتهم للأرض، مما سهّل احتلالها من قبل الإمارات الإسبانية[1].

المطلب الرّابع: أراضي الأحباس

يُعدُّ الأحباس (الوقف) من المؤسسات التي اعتنى بها المسلمون عبر تاريخهم، للدور المهم الذي تمثله في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، فالدولة قد لا تستطيع القيام بتقديم الخدمات لكافة المواطنين، وهنا يأتي دور أهل الخير في مساعدة المُحتاجين عن طريق الوقف، فقد تكفّلت الأوقاف بتمويل العديد من الحاجات والخدمات الأساسية والعامة للمجتمع مما خفف العبء على الدول وموازناتها.

في حالة الأندلس، كانت الدولة مشغولة بالثورات الداخلية، ومقارعة الممالك الإسبانية التي تشكلت في أجزائها الشمالية في وقت ضعف الدولة، والغزوات البحرية من قبل النورمان والدولة البيزنطية، ولم تعرف الاستقرار إلا في أوقاتٍ محدودة، فلم تكن قادرة على أن تُلبّي كل حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، فكان للأحباس أهمية في مواجهة الفقر والبؤس والجهل والمرض. وقد ظهر في الأندلس زمن الدولة الأموية نوعان من الأحباس:

أولاً: الوقف الأهلي (الأسري): وهو الوقف على الذرية بجعل استحقاق ريعه للواقف نفسه أو ذريته وأحفاده ونحوهم من قرابته إلى أن ينقرضوا ثمّ من بعدهم على جهات البرّ والخير[2].

---

(1) مؤنس، **فجر الأندلس**، ص260.

(2) الخصّاف، أبو بكر بن احمد الشيباني (ت.261هـ/875م)، **أحكام الأوقاف**، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، مصر، 1904م، ص237. وسيشار إليه لاحقاً: الخصّاف، أحكام الوقف.

فقد حبس الأمراء والخلفاء الأُمويين في الأندلس على أفراد أُسرهم، فأوقف الأمير عبد الرَّحمن الأوسط على أهل بيته، وأشهد على ذلك يحي بن يحي الليثي[1]، ومحمد بن خالد، وعقدا حبس ذلك[2]، كما حبس المنصور بن أبي عامر قد حبس على ابنته وعلى عقب عقبها من بعدها[3].

وتنقل لنا كتب الفتاوى عن أُناسٍ حبسوا على ذراريهم، فقد جاء في فتاوى ابن رشد عن رجُلٍ من أهل غرناطة حبس ضيعه على ولده[4]، ويذكر البرزلي أن رجلاً قد حبس على ابنته داراً[5].

ثانياً: الوقف الخيري: وهو ما يصرف ريعه في وجوه الخير والبر، سواء أكان على أشخاص معينين كالفقراء والمساكين واليتامى وطلاب العلم، أم كان على جهة من جهات البر العامة كالمساجد والمدارس والمستشفيات والمكتبات والأربطة والدعوة وتمهيد الطرق، وغيرها مما ينتفع به عامة الناس[6]، ومن انواع الأحباس الخيرية في الأندلس:

1. الأرض الزراعية: ويأخذ حبس الأراضي الزراعية أهمية في ضوء طبيعة ملكية الأراضي التي كانت تقوم على الملكيات الكبيرة، فقد أشار ابن العطّار إلى حبس بعض

---

(1) يحي بن يحي الليثي (152هـ\234م): إمام وفقيه الأندلس وصاحب واحدة من أشهر روايات الموطأ، أخذها عنه أهل المشرق والمغرب، وشيخ المالكية في الأندلس في زمانه. انظر: الضبي، بغية الملتمس، ص510.

(2) البرزلي، أبو القاسم بن أحمد بن محمد (844هـ\1440م)، مختصر **فتاوى البرزلي**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2011م، ص340. وسيشار إليه لاحقاً: البرزلي، مختصر فتاوى البرزلي.

(3) الونشريسي، أحمد بن يحي بن محمد (914هـ\1508م) **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تحقيق محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1981م، ج7، ص21. وسيشار إليه لاحقاً: الونشريسي، المعيار المعرب.

(4) ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد، **فتاوى ابن رشد**، تحقيق التليلي المُختار بن طاهر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1984م، ج1، فتوى رقم (5)، ص164. وسيشار إليه لاحقاً: ابن رشد، فتاوى ابن رشد.

(5) البرزلي، **فتاوى البرزلي المعروفة بكتاب جامع الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م، ج7، ص351. وسيشار إليه لاحقاً: البرزلي، جامع الأحكام.

(6) السرخسي، محمد بن أحمد بن سهل، **المبسوط**، ج12، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د. ت)، ط2، ص27– 29. وسيشار إليه لاحقاً: السرخسي، المبسوط.

الأراضي الزِّراعية وغلَّاتها لصالح الفقراء في مدينة قرطبة على المساكين والمرضى[1]، كما وسُجِّلت حبس أراضٍ في مدينة بلش[2] على الفقراء[3]، وكانت تُعرف الأرض المحبسة بأرض المساكين[4]، كما كانت تحبس الأراضي لعلاج المرضى، فقد رُوي أنَّ الخليفة عبد الرحمن الناصر احتاج لشراء مجشر[5] من أحباس المرضى وقد تحدّث مع القاضي أحمد بن بقي[6] في هذا الأمر وأبدى له رغبته في شراء المجشر، ولكن القاضي ومعه الفقهاء عارضوا طلب هذا الأمر ولم يجيبوه إلى ما أراد.

2. حبس الدور: فقد نُسب على النيرور حبسه لدور بجانب مسجد قرطبة لسكنى المساكين، وحُبست زوايا لسكنى الفقراء والغرباء[7].

3. حبس نواعير طحن الحبوب: فقد وصف الإدريسي قرطبة وما يحيط بها من القرى "ويتمثل سورها وما وراءه من الأرحاء الطاحنة بالماء على ما ينيف على مائة وثلاثين رحى، كان محبوس منها ثلاثة رحى للفقراء والمساكين"[8]، وكان يتولَّاها ناظر الأحباس، فكان يحدد من هم الفقراء واحتياجاتهم، وأحياناً يُؤجر العين لمصلحتهم، ويوزع كراتها على الفقراء والمساكين"[9].

---

(1) ابن العطَّار، الوثائق والسجلات، ص182.

(2) بلش: بلدة أخرى بالأندلس أيضا من أعمال رية على ضفة النهر كانت مرسى يركب منه في البحر إلى بلاد البربر في العدوة من البر الأعظم. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج5، ص130.

(3) عنان، الآثار الباقية في إسبانيا والبرتغال، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1961م، وسيشار إليه لاحقاً: عنان، الآثار الباقية.

(4) ربوح، عبد القادر، دور الأوقاف في الحياة الاجتماعية في بلاد الأندلس، بحث منشور، مجلة أنسنة للبحوث والدّراسات، ع3، نوفمبر 2011، ص124، وسيشار إليه لاحقاً: ربوح، دور الأوقاف في الحياة الاجتماعية.

(5) المجشر: هي في الاصطلاح المغربي الضيعة .انظر: عز الدين موسى، النشاطالاقتصادي، ص148.

(6) هو القاضي احمد بن بقي بن مخلد سمع من أبيه خاصة وهو صغير، وكان زاهداً فاضلاً، تولى تفريق الصدقات في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن، ثم عين قاضي الجماعة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة (314هـ\926م). انظر: القاضي عياض، ترتيب المسالك، ج5، ص200.

(7) الونشريسي، المعيار المعرب، ج7، ص220.

(8) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص592.

(9) الونشريسي، المعيار المعرب، ج1، ص396.

ولم يقتصر الوقف من المسلمين فقط، فقد ذكرت بعض المصادر أنّ أهل الذّمة كانت لهم أوقاف خاصة بكنائسهم وما يحلُّ عليها من ضيوف، كما كان لهم وقفٌ للمساجد، وللفقراء من أبناء بلدتهم[1].

وقد كان للأحباس دورٌ في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إذ يُساهم في تحقيق التنمية، فهو مصدر تمويلي يتسم بالاستمرارية، ولا يجوز تحويله إلى مواد استهلاكية، فقد بينت بعض كتب الحسبة في الأندلس "أنّ الأحباس يمتع من تغيير شكلها عمّا وُضعت له"[2] ويساهم في زيادة الاستثمار[3]، ويجب فيه حفظُ العين المُحبسة[4]، ويساهم أيضاً في إعادة توزيع الدخل لان الطبقة المُستفيدة منه هي الطبقة الفقيرة، ويوقف على جهات النفع العام، لذلك اهتمت به الدولة الأُموية في الأندلس، وأوكلت الإشراف عليه لقاضي الجماعة، فقد نُقل عن الخليفة المستنصر(350 – 366هـ/ 961 –976م) انه طلب من قاضي قرطبة محمد بن بشير المغافري[5] أن يُجدد الكشف والامتحان على أموال الناسِ والأحباس، فينظر فيها ويتفقد أحوالها"[6]، وكان قاضي الجماعة لا يقلِّد إلا الأكفاء من أهل الفقه والعلم للإشراف على الأحباس.

---

(1) الونشريسي، **المعيار المعرب**، ج7، ص59.

(2) ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ص52.

(3) خريس، محمد إبراهيم، **معايير جودة استثمار أموال الوقف**، بحث منشور، مجلّة الزرقاء للبحوث والدّراسات الإنسانية، مج15، ع1، 2015، ص192. وسيشار إليه لاحقاً: خريس، معايير جودة استثمار أموال الوقف.

(4) الشافعي، محمد بن إدريس بن العبّاس (204هـ/819م)، **الأم**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001م، ج4، ص53. وسيشار إليه لاحقاً: الشافعي، الأم، السرخسي، **المبسوط**، ج12، ص32.

(5) محمد بن بشير المغافري: استقضاه الحكم بن هشام سنة 370هـ\980م ؛ وقبل قضاءه على شروط : منها نفاذ حكمه على كل أحد ، من الأمير إلى حارس السوق ؛ كان هذا الرجل رحمه الله ممن لقي مالك بن أنس عند توجهه إلى حج بيت الله الحرام .

(6) النباهي، علي بن عبد الله بن محمد، **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا والمعروف بتاريخ قُضاة الأندلس**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1983م، ص76. وسيشار إليه لاحقاً: النباهي، المرقبة العليا.

المبحث الثاني

التركيب الاجتماعي

تأثر المجتمع الأندلسي بالنظام الإقطاعي الذي كان سائداً قبل الفتح الإسلامي للأندلس، ومع محاولة المسلمين هدم التمايز الطبقي بنشر تعاليم الإسلام التي تدعو للمساواة بين الناس، إلا أن الفوارق بقيت موجودة، وإن كانت لا ترتكز كما في المجتمعات المجاورة على العصبية أو الطائفية بشكلٍ رئيسي، حيثُ انصهرت إلى حدٍ ما، فالعرب الفاتحون دخلوا الأندلس بدون أهلهم وتزوجوا من أهل البلاد[1]، فأصبح التمايز الأكثر وضوحاً هو المكانة الاجتماعية التي ترتكز على نمط الإنتاج وحيازة الأرض، وإن كان من الضروري إلقاء الضوء على العناصر التي شكّلت المجتمع الأندلسي، وذلك للعلاقة بينها وبين النشاط الاقتصادي في الدولة.

المطلب الأول: التركيب العرقي للمجتمع الأندلسي

تشكّل المجتمع الأندلسي من عناصر مختلفة شكّلت مجتمعاً متميزاً عن غيره من المجتمعات، جمع بين ازدهار حضارةٍ تفوقت في ذلك الوقت على كلِّ الحضارات القائمة، وامتزجت فيها ثقافاتٍ مُتعددة، فتركت بصمات واضحة على الحضارة الأوروبية، لكنها حملت من الجهة الأخرى عوامل الضعف بسبب التنافر بين هذه العناصر، أو حتى التنافر داخل العنصر الواحد، لهذا كثرت الثورات الداخلية، حتى أدت بالنهاية لسقوط الدولة الأُموية، وظهور بوادر إنهاء الوجود الإسلامي فيها، وسنبحث هذه التركيبة من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: المسلمون الفاتحون:

وهم الذين دخلوا الأندلس تِباعاً في جيشي طارق بن زياد سنة (92هـ/755م) وموسى بن نُصير سنة (93هـ/756م) من بلاد المغرب وافريقيا، ثمَّ استمرَّ دخولهم بعد ذلك إليها، وكان المسلمون يتألفون من:

---

(1) مؤنس، فجر الأندلس، ص421.

1. العرب:

كان العرب يشكّلون أهم سكان الأندلس وسمّوا أنفسهم بالبلديين تأكيداً لأحقيتهم في البلاد[1]، وقد دخلوا الأندلس على شكل أفواج متتابعة، دخل قليلٌ منهم في جيش طارق بن زياد الذي كان في معظمه من البربر، يقول صاحب المجموعة: " فدعا موسى مولى له يُقال له طارق بن زياد، وكان على مُقدّماته، فبعثه في سبعةِ آلافٍ من المسلمين جُلّهم من البربر والموالي، ليس فيهم من العرب إلا قليل"[2]، ودخل أغلبهم مع جيش موسى بن نصير سنة (93هـ/712م)، إذ دخل الأندلس بثمانية عشر ألفاً مقاتل جُلُّهم من العرب[3]، وكان سبب دخوله بجيشٍ جُلّه من العرب بهدف إيجاد توازن بشري مع الطائفة الأُولى التي كانت جُلها من البربر[4]، ثم الذين دخلوا مع جيش بلج بن بشر القشيري[5] وكان عددهم عشرة آلاف مقاتل من الشاميين[6]، ثم تتابع دخول العرب إلى الأندلس قبل وبعد قيام الدولة الأُموية فيها.

ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد العرب الذين دخلوا الأندلس سوى ما ذكرته بعضُ المصادر عن أعداد الذين دخلوا مع جيوش الفتح وعددهم اثنان وعشرون ألفاً، لكن هناك الكثير ممن دخلوا الأندلس بعد ذلك فراراً من بطش العباسيين، ويذهب حسين مؤنس إلى تقدير عدد

---

(1) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**ص19.

(2) مجهول، **أخبار مجموعة**، ص17.

(3) مجهول، **أخبار مجموعة**، ص24، المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص269.

(4) انظر: البلاذري، أحمد بن يحي بن جابر، **فتوح البلدان**، تعليق محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983م، ص232. وسيشار إليه لاحقاً: البلاذري: فتوح البلدان.

(5) هو بلج بن بشر بن عياش القشيري، نسبة إلى قبيلة قشير، من قبائل قيس عيلان (ت، 124هـ/742م)، فارس دمشقي شجاع، احد قادة جيش الذي أرسله الخليفة هشام بن عبد الملك لقتال البربر في إفريقية سنة 123هـ، وكان على رأس هذا الجيش عم بلج وهو كلثوم بن عياض القشيري، ولكن البربر هزموا هذا الجيش وقُتل كلثوم وأُصيب بلج، وحاصر البربر بلج ومن بقي معه من العرب في بلدة سبتة، حتى استنجد بهم عبد المالك بن قطن والي الأندلس بسبب ثورة البربر، فدخل بلج الأندلس بعشرة آلاف من العرب، انظر: ابن عذارى، **البيان المغرب**، ج1، ص55 56.

(6) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص39.

العرب في الأندلس بعد عشرين عاماً من الفتح بثلاثمائة ألف نسمة، قياساً على نسبة المواليد للأمراء الأمويين(1).

واستقرّت القبائل العربية على طول طريق الفتح، أينما وجدوا أرضاً خصبة استوطنوا فيها، وكانت هذه القبائل موزعةً على فرعين رئيسين هما: القيسية واليمنية(2)، والقيسية كانوا ينقسمون إلى البلديين والشاميين(3)، فكان التنافس بينهم على السلطة والثروة هما المحركان لمعظم الثروات التي شهدتها الأندلس في فترة حكم الدولة الأموية(4).

وكما كان للعربِ الدور الهام في الأندلس، ابتداءً من نشرهم للإسلام في هذا الجزء الأوروبي، وعمارة الأرض، حتى وصلت الأندلس إلى أكبر قوة اقتصادية وسياسة في المنطقة(5).

2. البربر

وهم سكان شمالِ أفريقيا دخلوا الإسلام في زمن الفتوحات الإسلامية لشمال أفريقيا، كانوا محبين للجهاد في سبيل الله، ولذلك كَوّنوا معظم جيش طارق بن زياد، وكان لهم دورٌ هام في فتح الأندلس، سكنوا المناطق الجبلية في الأندلس، لأن طبيعتهم تميل إلى ذلك، فقد كانوا يسكنون جبال المغرب(6)، وليس صحيحاً أنّ العرب قد ألجئوهم إلى ذلك كما ذكر ليفي

---

(1) انظر: مؤنس، **فجر الأندلس**، ص409.

(2) ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، ص93.

(3) البلديون: هم من دخل الأندلس من العرب في أوائل الفتح، وسمُّوا أنفسهم بذلك لأنهم يعتقدون بأحقيتهم بالبلاد، والشاميون: هم من دخلوا بعد الفتح ومع طالعة بشر. انظر: السامرائي، وآخرون، **تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس**، ص64 – 75.

(4) الفيومي، محمد إبراهيم، **تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس**، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1997م، ص36. وسيشار إليه لاحقاً: الفيومي، تاريخ الفلسفة الإسلامية.

(5) اليوزبكي، توفيق سلطان، **الحضارة العربية في الأندلس وأثرها في أوروبا**، بحث منشور، مجلّة آداب الرّافدين، العدد (13)، 2007م، ص21. وسيشار إليه لاحقاً: اليوزبكي، الحضارة العربية في الأندلس.

(6) مؤنس، **فجر الأندلس**، ص388.

بروفنسال[1]، ومما يدل على عدم التمييز بينهم وبين العرب أنّ حكّام بني أُمية قد اعتمدوا عليهم في جيوشهم فكان منهم القادة والوزراء، ولم تقتصر أعداد البربر على الذين دخلوا مع طارق، بل تتابع دخولهم عندما سمعوا بالغنائم وخيرات الأندلس، يقول المقرّي: "وتسامع الناس من أهل برّ العدوة بالفتح على طارق بالأندلس، وسعة المغانم فيها، فأقبلوا نحوه من كل وجه، وخرقوا البحر على كل ما قدروا عليه من مركب وقشر، فلحقوا بطارق"[2].

وكان للبربر دورٌ هام في الحياة السياسية والاقتصادية، فقد شاركوا إخوانهم العرب في نشر الإسلام، وتولوا أرفع المناصب في الدولة، يقول ابن حزم: "فكان منهم أُمراء وقوّاد، وعُلماء وقُضاة وكُتّاب وصالحون وأولياء"[3]، ومارسوا الزراعة وبرعوا فيها، وساهموا في بناء الأندلس قبل أن ينخرطوا في الثورات ضد العرب[4].

إلا أنّ دورهم تراجع بسبب ثوراتهم ضد السلطة المركزية، والصراع بينهم وبين العرب، فقد كان بينهم وبين العرب صراعات في المغرب انتقلت معهم إلى الأندلس، مما أفقدهم أرضهم، بل ونزح أغلبهم باتجاه العدوة المغربية، ومن بقي منهم أخذ بالبحث عن العمل كأُجراء عند البيوتات العربية ذات النفوذ السّياسي والعسكري بالأندلس، فقد نقل ابن عذارى أن الخليفة المُستعين قد عفا عن البربر سنة (399هـ/ 1008م) على أن يرجعوا إلى بلادهم فيصيروا حرّاثين كما كانوا[5].

ولعل الدولة الأموية كانت سبباً في ظهور هذا الصِّراع بين مكونات الشعب، فقرّبت العنصر العربي اولاً، ثمّ سعت لتقليص النفوذ العربي،وابعادهم عن السلطة، فتقربت من العنصر

---

1) Provencal, **Histoire de l'Espagne musulmane**, T1, p 87.

(2) المقرّي، **نفح الطّيب**، ج1، ص259.

(3) ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، ص499 – 255.

(4) انظر: مؤنس، **فجر الأندلس**، ص390، سالم، تاريخ المسلمين في الأندلس، ص125 – 126.

(5) انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص82.

البربري للحد من النفوذ العربي، ثم لا تلبث أن تستعين بالموالي بهدف الحد من نفوذ البربر، مما يدفع بالعناصر التي تشعر بفقدان دورها إلى الثورة على السلطة المركزية.

3. الموالي:

هم من دخل في ولاء بني أُميّة وكان معظمهم من أفريقيا[1]، وفيهم أيضاً الكثير من أهل الشرق من الشام وفارس ممن جاءوا مع الجيوش التي فتحت المغرب العربي، ودخل قسمٌ منهم في جيش طارق بن زياد، إذ كان يضم ثمانية آلاف من العرب، وألفان من الموالي، أما القسم الأكبر فقد استنجد بهم عرب الأندلس خلال الثورة البربرية، فدخلوا مع جيش بلج بن بشر القشيري سنة (123هـ/741م)[2]، وكونوا قوة لا يُستهان بها عُرفت بالأُمويين[3]، وانظم إليها كل الهاربين من الشرق بعد سقوط الدولة الأُمية على يد العباسيين، كما دخل كثير من الإسبان في ولاء بني أمية بعد الفتح الإسلامي[4]، وقد ساهم الموالي فيما بعد بقيام الدولة الأُموية[5]، واعتمدت عليهم كثيراً بسبب إخلاصهم، وقلّدتهم أرفع المناصب في الدولة، وقد برعوا في مختلف العلوم، ولابن خُلدون نظرية في اعتماد الدولة على الموالي " بأنّ المُلك يحصل بالعصبية، ولكن بعد أن تستقر الأمور قد تستغني الدولة عن العصبية بالموالي، والصلة التي

---

(1) الموالي هم: من الأحرار من غير العرب الذين لم يتعرضوا للاسترقاق، وجاءوا من الأمصار إلى دار الإسلام بمحض إرادتهم واستقروا فيها، ولما كانت القبيلة تمثل اللبنة الأساسية في المجتمع العربي الذي تترسخ فيه دعائم النسب، لم يجد هؤلاء سبيلا سوى الالتحاق بالدخول في حلف مع أحد المتنفذين أو الانتساب للعرب وحملوا أسم قبيلة سيدهم مرفقة بكلمة مولى؛ للدلالة على أن ارتباطه بالقبيلة هو ارتباط اجتماعي وليس ارتباطا قائما على أساس النسب والدم، أخذت هذه التسمية مفهوماً أكثر اتساعا فيما بعد، فأصبحت تُطلق على كل من أسلم من غير العرب سواء أكان رقيقاً أم حراً، انظر: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، __الطبقات الكبرى__، فهرسة رياض عبد الله عبد الهادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996م، ج3، ص47- 48.

(2) ابن القوطية، __تاريخ افتتاح الأندلس__، ص38.

(3) المرجع سابق، ص40.

(4) انظر: ابن حزم، __جمهرة أنساب العرب__، ص467.

(5) انظر: مؤنس، __فجر الأندلس__، ص441.

تحصل بالولاء، تصير أقوى من الصلة الحاصلة بالنسب[1]، وكان دورهم غالباً في إدارة الدولة والحرس الخاص، ولم ينقل أنهم مارسوا أعمالاً تجارية أو زراعية.

4. المُولّدون

وهم أبناء المسلمين الفاتحين سواء كانوا عرباً أم بربر من أُمهات أعجميات[2]، وكانوا يُشكِّلون غالبية السُّكان، وتجمع بعض المصادر على أنَّ معظم حُكَّام بني أمية كانوا من المُولّدين[3]. واعتمدت عليهم الدولة الأُموية وقلدتهم أعلى المناصب فكان منهم الكُتّاب، والقوّاد والقضاة[4]، كما ساهم المُولّدون في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الأُمويّة فسكنوا الأرياف وامتهنوا الزراعة وتربية الماشية[5]، ومن سكن المدن منهم فقد زاولوا حرفاً وأشغالاً يدوية، كما ومارسوا التجارة وكان بينهم ثراءٌ عريض.

ومع أنهم كانوا مسلمين، إلا أنهم أغلبيتهم لم ينسوا ولاءهم للدولة الإسبانية، فقد استغلوا ضعف الدولة وخاصةً في عهد الأمير عبد الله بن محمد سنة (286هـ/ 899م)[6] وتعاونوا مع الممالك النصرانية في الشمال ضد إخوانهم المسلمين[7]، وقاموا بثورات عديدة كان من أخطرها

(1) انظر: ابن خَلدون، **مُقدِّمة ابن خلدون**، ص235 – 236.

(2) انظر: مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص 118 – 144، سالم، عبد العزيز، **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس**، ص28.

(3) انظر: المقرّي، **نفح الطِّيب**، ج1، ص156– 160، ابن الأبار، **الحلة السيراء**، ص42 وما بعدها، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص118.

(4) Dozy, Reinhart, **Spanish Islam, A history of the Moslem in Spain**, Trans by Francis Griffin Stokes, I.S., London, 1913, p337.

(5) سالم، سحر السيد سالم، **الجوانب الإيجابية والسلبية في الزواج المختلط في الأندلس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرُباط، المغرب، 1995م، ص48. وسيشار إليه لاحقاً: سالم، الجوانب الايجابية والسلبية في الزواج المختلط.

(6) ابن حيان، **المُقتبس**، تحقيق انطونيا، ص18.

(7) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول – ق1، ص376.

ثورة عمر بن حفصون والتي استمرت لأكثر من ثلاثين عاماً[1]، وتركت هذه الثورة آثاراً اقتصادية منها:

1. خروج لكثير من الكُور والمدن الأندلسية عن سيطرة الحكومة المركزية، مما حرم الدولة من خراجها، فنقص الخراج وقلّت الأعطيات[2]، وأصبحت ملاذ لكل الثائرين والخارجين عن السلطة.
2. استمرت هذه الثورة حوالي الخمسين عاماً(267- 315هـ\880-927م) استنزفت معظم ميزانية الدولة، وكلّفت الدولة مبالغ طائلة لإخمادها وكلفت الدولة مبالغ ضخمة للقضاء على ثورته[3]، وبالتالي التأثير على الناحيتن الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: العنصر الإسباني:

هم سكان البلاد قبل الفتح الإسلامي، كانوا خليطاً من الأقوام التي حكمت الجزيرة، وقد انقسموا في ظل الحكم الإسلامي إلى قسمين:

1. المُسالمة

هم من أسلم من السُكان الأصليين، دخلوا الإسلام طواعاً لمّا رأوا أخلاق الفاتحين، وسماحة الإسلام، وزاد من رغبتهم في دخول الإسلام أنّ الذمي كان إذا أسلم ينتقل إلى وضع المُسلم بدون تمييز[4].

---

(1) انظر: دوزي، رينهارت، **المسلمون في الأندلس**، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ج1، ص227. وسيشار إليه لاحقاً: دوزي، المسلمون في الأندلس.

(2) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص144.

(3) مؤلف مجهول، **أخبار مجموعة**، ص133.

(4) انظر: عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، ص206.

2. العجم أو المستعربون

هم النصارى الذين بقوا على دينهم وعاشوا في كنف الدولة الإسلامية، وقد عُوملوا معاملةً طيبة[1]، وأقرَّهم حُكَّام المسلمين على دينهم وإقامة شعائرهم الدينية، مُقابل دفع الجزية[2]، وكانوا يديرون شؤونهم الداخلية بأنفسهم، ولهم قاضٍ نصراني يفصل بينهم[3]، ورئيس في كل مدينة يُعرف بالقومس يُعين من قبل حاكم المسلمين، ليكون وسيطاً بينهم وبين المسلمين[4]، وشكّلوا غالبية السكّان عند الفتح العربي، ولكن عددهم أخذ في التناقص، حيث دخل معظمهم في الإسلام.

ورغم قيام الإمارات الإسبانية في الشمال بالاعتداء على الدولة الأُموية إلا أن نصارى الأندلس ظلوا يتمتعون بحريتهم الدينية ولم يتعرض لهم أحد، وكان للمستعربين دورٌ في نقل الحضارة العربية إلى دُول أُوروبا بفضل تعلمهم اللغة العربية، وشكلوا حلقة اتصال بين الحضارتين الإسلامية والغربية.

(1) سالم، **تاريخ العرب وآثارهم في الأندلس**، ص130.

(2) ليبولدو، توريس بالباس، **المدن الإسبانية الإسلامية**، ترجمة دي لابنيا، إليودورو، مركز الملك فيصل البحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، 2003م، ص124. وسيشار إليه لاحقاً: ليبولدو، المدن الإسبانية الإسلامية.

(3) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص38.

(4) كحيلة، عبادة عبد الرحمن رضا، **تاريخ النصارى في الأندلس**، (ب. ن.)، القاهرة، مصر، 1993م، ص85 – 86. وسيشار إليه لاحقاً: كحيلة، تاريخ النصارى في الأندلس.

الفرع الثالث: العناصر الأخرى.

أ. الصقالبة

أُطلق اسم الصقالبة في الأندلس على الأسرى والمجلوبين من الإسبان ودُول أُوروبا[1]، وقد وصفهم ابن حوقل بقوله: "أنّ الصقالبة كانوا يُجلبون من سواحل البحر الأسود، ومن إيطاليا، ومن قطلونية وجلّيقة في شمال إسبانيا"[2]، وقد تخصص اليهود في بيعهم بعد أن يتم خصي أغلبهم[3]، فالخصيان منهم اُستخدموا في خدمة القصور، حتى أصبحوا الأُمناء على حريم الحُكّام ودورهم[4]، والفحول اعتمد عليهم حُكّام بني أُمية، حيث كان يتشكل منهم حرسهم الخاص والجيش، بعد أن يتم تنشئتهم تنشئة خاصة بتدريبهم على ركوب الخيل ومقاتلة الأعداء[5]، وكان منهم قادة الجيش، وأُسندت إليهم أهم المناصب في الدولة[6]، واستكثر منهم بني أُمية حتى بلغ عددهم في عهد الأمير الحكم بن هشام (180هـ/796م) خمسة آلاف جندي[7].

2. اليهود:

هم ثاني طائفة من أهل الذمّة من حيث العدد، إذ بلغ عددهم عند الفتح الإسلامي ما يزيد عن مائة ألف نسمة[8]، وقد عانوا من ظلم القوط لهم، وحملوهم على التنصُّر، مما دفعهم

---

(1) انظر: عنان، **تراجم شرقية وأندلسية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1970م، ط2، ص192. وسيشار إليه لاحقاً: عنان، تراجم شرقية وأندلسية.

(2) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص333.

(3) آدم، ميتز، **الحضارة الإسلامية**، ص112.

(4) انظر: الجاحظ، عثمان عمرو بن بحر، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988م، ص113. وسيشار إليه لاحقاً: الجاحظ: الحيوان.

(5) انظر: ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص41 – 42.

(6) انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص183.

(7) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق محمد علي البجاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1976م، ج22، ص374. وسيشار إليه لاحقاً:النويري، نهاية الأدب.

(8) الدوش، حسن احمد، **التصوير الفني للحياة الاجتماعية في الشعر الأندلسي**، دار الجليل، بيروت، 1992م، ص45. وسيشار إليه لاحقاً: الدوش، التصوير الفني.

للاستنجاد بالمسلمين ومساعدته في الفتح[1]، وهذه المساعدة ليست حُباً بالمسلمين بقدر البحث عن مصالحهم، وقد عُومِلوا في ظل الحكم الإسلامي مُعاملة حسنة، مقابل دفعهم للجزية[2] ومارسوا شعائرهم الدينية بكل حُرِّية، وكانت لهم مؤسسات تُعنى بشؤونهم الدينية والإدارية، وبرعوا في العلوم، وخاصةً في الطب، حيث كان طبيب الخليفة الناصر منهم ويدعى حسداي بن شبروط[3]، وممارسة التجارة في أوقات السلم والحرب. ففي أوقات السلم برعوا في التجارة، وخاصةً تجارة الذهب وصياغته، وفي وقت الحرب عن طريق تجارة الرَّقيق من الصقالبة لاستخدامهم في الحروب[4].

ورغم ثراء اليهود العريض إلا أنّ مساهمتهم في الاقتصاد الأندلسي تُعتبر ضئيلة، فهم كانوا يقيمون في تجمُّعات معزولة وحارات خاصة بهم[5]، وكانوا يبحثون عن جمع الثروة ونقل الفائض منها لمساعدة اليهود خارج الأندلس[6].

---

(1) أرسلان، شكيب، **تاريخ غزوات العرب**، ص268.

(2) ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج1، ص17.

(3) حسداي بن شبروط: أبو يوسف حسداي بن إسحاق بن عزرا بن شبروط (ت.365هـ \975م تقريباً)، وُلد لأسرة من أثرياء جيان طبيب ودبلوماسي يهودي أندلسي، ورئيس الطائفة اليهودية في الأندلس. كان راعي للعلوم، حيث يعتبر من الأوائل الذين وضعوا حجر الأساس للعصر الذهبي اليهودي في الأندلس.كان حسداي سفيراً للخلفاء الأمويين في الأندلس ومبعوثهم الخاص في الدول الأجنبية.تعلم حسداي في شبابه العبرية والعربية واللاتينية، كما درس الطب، وصنع ترياق لسموم عُرف بترياق الفاروق. ثم أصبح طبيب بلاط الخليفة عبد الرحمن الناصر لدين الله.كما كان مسؤولاً عن جباية الأموال وعائدات السفن التي تدخل ميناء قرطبة. انظر: ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم السعدي الخزرجي، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**،المطبعة الوهابية، ص47. وسيشار إليه لاحقاً: ابن أبي أصيبعه، عيون الأنباء.

(4) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، ج1، ق2، ص110.

(5) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص571.

(6) انظر: حسن، **تاريخ الإسلام**، ج3، ص482.

الفرع الرّابع: دور المرأة في عصر الدولة الأُموية.

عند الحديث عن المرأة في الدولة الأُمويَّة في الأندلس ودورها في المجتمع، لا بد من التفريق بين الطبقات التي عاشتها المرأة أيضاً، ويمكن تقسيم المستوى الذي عاشته المرأة إلى طبقتين: الطبقة الأرستقراطية، والطبقة العامة.

وعلى كلا الحالتين فقد تمتعت المرأة بنوع من الحرية أكثر مما تمتعت به المرأة في الشرق[1].

وقد أفاضت المصادر بالحديث عن دور المرأة في الوسط الأرستقراطي، لعلاقتها المباشرة بنظام الحكم، بينما لم تحظَ الأخرى بنفس الاهتمام، وكان الحديث عنها مقتضباً بين طيّات الكتب.

عاشت المرأة في الطبقة الأرستقراطية حياة بذخ، ورغم تعدد الزوجات وكثرة الجواري، إلا أنّ أنّها احتفظت بوزنها وتأثيرها في أُسرتها وفي المجتمع، وتفرغت من عمل البيت تماماً، وتركت تربية الأولاد للخادمات وقد برز تأثير المرأة في السياسة بشكلٍ واضح في عهد الخليفة المُستنصر(350 – 366هـ/ 961 –976م)، حيثُ عملت زوجة الخليفة المستنصر صبح البشكنسية[2] على تقريب الحاجب محمد بن أبي عامر المنصور[3] من القصر ومن الخليفة، حيث تدرّج في المناصب حتى أصبح وصيّاً على أملاكها، وصل إلى أن يشاركها في الوصاية

(1) عفيفي، عبد الله، **المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1982م، ط2، ج3، ص128 – 129. وسيشار إليه لاحقاً: عفيفي، المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها.

(2) صبح البشكنجية: مسيحية الأصل من مدينة نافاريا لايُعرف عن حياتها الأولى شيء قبل زواجها من الخليفة الحكم المستنصر سنة (350هـ/976م) وهي امو ولده هشام الذي تولى الخلافة بعده، وحضيت على مكانة في قلب المستنصر وفي بلاط الدولة، وكانت سبباً في وصول المنصور بن عامر إلى أعلى المناصب. انظر: ابن بسام، **الذخيرة**، ص42.

(3) المنصور بن أبي عامر(366–392هـ/ 976–1001م): محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عامر بن أبي عامر بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك المعافري، أمير الأندلس في دولة المؤيد بالله هشام بن الحكم المستنصر بالله ، أصله من الجزيرة الخضراء. انظر: الحميدي، جذوة المقتبس، ص78.

على ابنها الخليفة هشام بن الحكم[1]، الذي تسلم الحكم صغيراً، فاستغل الحاجب هذه الفرصة فحجر على ابنها واستبدّ بالحُكم، مما جعل بعض الباحثين والمورخين يذهبون إلى أنها السبب في انفراط العقد الأموي[2].

أمّا المرأة في الطبقة العامة، فكانت أكثر التزاماً في بيتها، فبالإضافة لعملها في المنزل وتربية الأطفال، كما كانت تساعد زوجها في تأمين متطلبات الحياة، ففي موسم الحصاد تذهب لتساعد زوجها في جمع المحصول كما كانت تقوم بإعداد الطعام في البيت[3].

ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تُعاني منها الطبقة العامة فقد خرجت المرأة للعمل، يقول ابن حزم في وصف عملها: " فمن النساء كالطبيبة والحجّامة والسرافة والدلالة والماشطة والمُغنّية والكاهنة والمُعلّمة والمستخفّة والصناع في الغزل والنسيج" [4]، وكان لهُنّ سوق خاصّة لبيع منتجاتهنّ من الغزل[5]، كما أنّ الحاجة قد دفعت بالمرأة إلى أن تشغل متقبل الفندق، وقد نهى أهل الحسبة عن ذلك، يقول ابن عبدون: "لا يكون متقبل فنادق التجار والغرباء امرأة فذلك عينُ الزّنا" [6].

---

(1) هشام بن الحكم: هو أبو الوليد هشام المؤيد بالله بن الحكم بن عبد الرحمن الناصر، عاشر الحكام الأمويين للأندلس وثالث خلفاؤهم في قرطبة، خلف أباه الخليفة الحكم المستنصر بالله سنة (366هـ/976م)، وهو دون سن الثانية عشر تحت وصاية أمه صبح البشكنجية والحاجب المنصور بن أبي عامر.شهدت خلافته بداية انحسار سطوة دولة بني أمية في الأندلس بعد أن كانت قد بلغت أقصى درجات عظمتها في عهد جده عبد الرحمن الناصر لدين الله وأباه الحكم، حيث سيطر الحاجب المنصور بن أبي عامر على مقاليد الحكم، وأسس دولة داخل الدولة. انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ج1، ص17، الذهبي، **سير أعلام النُبلاء**، ج7، ص290.

(2) انظر: البكري، **جغرافية الأندلس وأوروبا**، ص31.

(3) القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج2، ص438.

(4) ابن حزم، **طوق الحمامة**، ص46.

(5) أبو مصطفى، كمال السيد، **مالقة الإسلامية في عصر دُويلات الطّوائف**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993م، ص66. وسيشار إليه لاحقاً: أبو مصطفى، مالقة الإسلامية.

(6) ابن عبدون، **رسالة في القضاء والحسبة**، ص37.

وهكذا نُلاحظ أن المجتمع الأندلسي كان يتكون من خليط من الأجناس المختلفة، ساهمت في نشوء حضارة رائدة في الأندلس، امتزجت فيها ثقافاتٍ متعددة، استفاد العرب الفاتحين من حضارة السكّان الأصليين، كما استفادت أُوروبا من الحضارة العربية، وتم نقل العلوم العربية وترجمتها، وخاصة أنّ العرب قد برعوا بالطب، إلا أنّ التنافس بين هذه العناصر قد وجدت من يستغلها في بعض الأحيان، بتفضيل جنسٍ على جنسٍ آخر، فكانت الثورات العديدة التي حصلت، وأثرت سلباً على الاقتصاد الأندلسي، وخاصةً على النشاط الزّراعي، فحصار القُرى كان يتطلب تخريب المزروعات وحرق المدن[1]، ودفعت بالسكان إلى الهجرة الداخلية والخارجية، مما أدّى إلى نقصٍ في الأيدي العاملة.

المطلب الثاني: البعد المهني

تتسم دراسة التركيب الاجتماعي للدولة الأُموية على أساس العرق أو القبلية، وتحديد طبقات المجتمع على أساسه الكثير من الصعوبات، حيث يتبين أن طبقة بعينها لم تكن محصورة على عنصرٍ من عناصر المجتمع التي سبق وبينّاها[2]، فالعرب الذين شكّلوا أهم مُكوّنات المجتمع، وُجِدَ منهم الوزير وقائد الجيش، وبنفس الوقت كان الغالبية منهم تزرع الأرض وتقوم بخدمة الكيانات الإقطاعية[3]، وبالمقابل كان اليهود وهم يُعتبرون أحط عناصر المجتمع من الناحية العرقية قد احتلوا مكانة اجتماعية مرموقة، وهذا ينطبق على بقية عناصر المجتمع[4]،

---

(1) الشطّشاط، علي حسين، **تاريخ الإسلام في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة**، دار قباء، القاهرة، مصر، 2001م، ص141. . وسيشار إليه لاحقاً: الشطشاط، تاريخ الإسلام في الأندلس.

(2) انظر: المطلب الأول من هذا المبحث، ص69.

(3) ابن الأحمر، **بيوتات فاس الكبرى**، ص23.

(4) ماكيب، جوزيف، **مدينة المسلمين في إسبانيا**، ترجمة الهلالي، محمد تقي الدّين، مكتبة المعارف، الرُباط، المغرب، 1985م، ط2، ص60. . وسيشار إليه لاحقاً: ماكيب، مدينة المسلمين في إسبانيا.

وتبقى المكانة الاقتصادية والاجتماعية هي الفيصل في هذه التركيبة، ويمكن تقسيم المجتمع الأندلسي من الناحية المهنية إلى طبقاتٍ متعددة [1] سنستعرضها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الطبقة الارستقراطية الإقطاعية:

وتضم هذه الطبقة كل من الطبقة الحاكمة، والعسكرية والدينية: ويأتي الأمراء والخلفاء الأُمويين وأقربائهم المروانيين في قمّة الهرم بما حازوه من أملاك، حيث حازوا على أخماس الدولة، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي، وشيّدوا القصور والمدن[2]، وصار حال البذخ والإسراف هو المخيم في بلاطهم، رافق ذلك اتخاذ الجواري والغلمان وانتشار الغناء[3].

وتمتع أقرباء أمراء بني أُمية بنفس المنزلة بسبب ما كان يُنعم عليهم من العطايا والأرزاق بالإضافة إلى غلّات ضيعهم، وقد تمّ إعفائهم من الضرائب، حتى غدت منزلتهم لا تقل عن منزلة الأُمراء والخلفاء أنفسهم[4].

ويعتبر موظفو الدولة من الوزراء وحُجاب القصر ضمن تلك الطبقة، وانحصرت تلك الوظائف في عائلات معينة، تمكنت من جمع ثروة طائلة حتى أن الدولة كانت تلجأ إليهم في حالة فراغ بيت المال لتنقذها من أزماتها الاقتصادية[5].

واحتل الفقهاء أيضاً مقدمة الهرم الاجتماعي، وذلك لحاجة حُكام بني أُمية لهم، فقد كان الحُكّام يبحثون عن سند ديني لمواجهة الثورات المتكررة[6]، فقد نُقل عن قاضي طليطلة " أنه

---

(1) انظر: ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص44 – 47، أبو العراس، خميس، الحياة الاجتماعية والثقافية في الأندلس في عصر الطوائف (400–479هـ\1009–1086م)، رسالة ماجتير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006م، ص61.

(2) المقّري، **نفح الطيب**، ص526 – 527.

(3) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول – ق1، ص278.

(4) انظر: بن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص194 – 195.

(2) Provencal, Live Evariste, **Histoire de l'Espagnemusulmane**, T111, p195.

(6) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص152.

كان ذا قدرٍ عظيم، ومالٍ عريض، وجاهٍ جليل"[1]، وساروا على نهج الحُكّام باتخاذ الجواري حتى نُقل عن احدهم انه كان له عشرون جارية كلُّ جاريةٍ بخمسماية دينار أسكنهن في الطبقات العليا من مسكنه الفخم[2]، وبقيت مكانتهم محفوظة حتى عندما استقلت الكيانات عن جسم الدولة في آخر عصر الإمارة وقبل قيام الخلافة فيها سنة (316هـ/929م) فقد حصل الفقهاء في ولاية بطليموس التي أُقطعت لابن مروان الجليقي[3] على ثروات مادية هائلة، وسيطروا على الحياة السياسية حتى فوضت إليهم أحكام المدينة[4].

وهناك طبقة قد تكون تُوازي طبقة الحُكّام أو تتفوق عليها في بعض الأحيان من حيث النفوذ والسلطة والجاه، وهي الطبقة العسكرية بأقسامها الثلاث: الجيش النظامي وأصحاب الخيل وقادة العسكر. ففيما يخص الجيش النظامي، فقد حصل قادتهم على أعلى المناصب، نظراً لطبيعة الدولة الأندلسية التي كانت في حالة حرب دائم، وباتت السلطة المركزية ضعيفة بحاجة

(1) الخشني، محمد بن الحارث بن أسد (366هـ/976م)، أخبار الفقهاء المُحدثين، تحقيق آيبلا، ماريا لويسا، المجلس الأعلى للبحوث العلمية، مدريد، إسبانيا، 1992م، ص64. وسيشار إليه لاحقاً: الخشني، أخبار الفقهاء المحدثين.

(2) ابن الفرضي (ت.351هـ/962م)، عبد الله بن محمد بن يوسف، **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1983، ص123. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس.

(3) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن مروان الجليقي أندلسي المولد، ينتمي إلى أسرة من المولدين أصلها من جليقية، وقد كان والده مروان بن يونس واليًا على ماردة للأمير عبد الرحمن الأوسط إلى أن ثار أهل ماردة عليه وقتلوه سنة (213هـ/828م) شارك عبد الرحمن بن مروان في العديد من حركات التمرد وأولها ماردة سنة (254هـ/868م) الذي أخضعه الأمير محمد بن عبد الرحمن بحملة حاصرت المدينة، إلا أنه عاد للتمرد واستعان أن طلب أهلها الصلح على أن يخرج عددا من قادتهم منهم عبد الرحمن بن مروان بعائلاتهم إلى قرطبة، وفي سنة (261هـ/874م) فرَّ عبد الرحمن بن مروان الجليقي ورجال ماردة من قرطبة، ولجأوا إلى قلعة الحنش، فخرج لهم الأمير وحاصرهم ثلاثة شهور، حتى طلبوا الأمان، فأمنهم محمد بن عبد الرحمن، وأجازهم على أن يقيموا في بطليموس. استطاع ابن مروان أن يحكم مناطق واسعة من غرب الأندلس، حكمًا مستقلاً عن سلطة الأمويين في قرطبة، حتى وفاته عام 276 هـ، واستمرت سيطرة أبنائه على تلك المناطق، إلى أن استأصل الخليفة عبد الرحمن الناصر لدين الله شأفة بني مروان الجليقيين من تلك المنطقة سنة (317هـ/ 929م)، وطلبوا الأمان فأمنهم وأقطعهم أراضٍ واسعة. انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص102، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص7.

(4) الخشني، أخبار **الفقهاء المُحدثين**، ص108.

للجند لإنقاذها من السقوط، ومثالٌ على ذلك قائد الصوائف هشام بن عبد العزيز[1] الذي وصف مكانته ابن حيّان بأنه: "أرفع أهل هذه الطبقة قدراً"[2].

أما قادة العسكر الذين انفصلوا عن جسم الدولة وأسسوا إمارات مستقلة، فقد احتلوا قمة الهرم الاجتماعي بسبب سيطرتهم على الأرض بحد السيف – فقد نُقل عن القائد العسكري الذي استقلّ بناحية قسطلونة[3] لب بن عبيد الله بن أُميّة[4]، أنه اتخذ الحشم والأتباع، وبنى البنايات الفخمة – ومنهم من تشبّه بالإقطاع الأوروبي، فإبراهيم ابن الحجاج[5] الذي استقل بإمارة

---

(1) هو هشام بن عبد العزيز بن هاشم، يعود نسبه إلى أبان ابن عمر مولى عثمان بن عفان ﷺ، الوزير للأمير محمد بن عبد الرحمن، ولّاه كورة جيان، اجتمعت فيه خصال لم تجتمع لغيره، نكبه الأمير المنذر بن محمد بعد أشهر قليلة من تسلمه الإمارة بعد وفاة والده (273هـ/ 887م)، انظر: ابن الآبار، **الحلة السيراء**، ص137 – 138.

(2) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص160.

(3) قسطلونة: مدينة قديمة بالأندلس بقرب بسطة. بها جبل فيه غار يتقاطر الماء من أعلاه في حفيرة تحته لطيفة نقطة نقطة، ويجتمع في تلك الحفيرة بذوبانها ولا يغوض، فإن شرب من ماء تلك الحفيرة عدد كثير لم ينقص؛ قال العذري: أخبرني بهذا جماعة شاهدوها، وهذا أمر شائع مستفيض في ذلك الموضع؛ قال: وفي هذا الغار ميت لا يغيره طول الأزمنة ولم يعرف له خبر. انظر: القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (682هـ/1283م)، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، (ب.، ت.)، ص553.

(4) عبيد الله بن أُميّة: من كبار الثوار في أيّام الأمير عبد الله بن مُحمّد سمّاهُ ابن حيّان في أعلام المُخالفين عليه وجعله ثانياً لديسم بن إسْحاق صاحب تدمير وبعده ذكر إبْراهيم بن حجاج صاحب إشبيلية وكان ملك جبل شمنتان وما يليها من كورة جيان وامتد إلى حصن قسطلونة وغيره وانطلقت يده فتبنك النّعْمَة وبنى المباني الفخمة وأظهر الإذعان وقتا بعد وقيعة جرت عليه والتزم حمل قطيع من المال فورق عليه عمًّا في يده فلمّا روخي عاد إلى غيه فنكث ووالى عميد المُخالفين عمر بن حفصون وواصله بالصهر من أسْفل فزوج ابْنته من جعْفر ولد ابن حفصون ونقلها إليْها بيبشتر ووصل يده بيده فاعتز جانبه. انظر الآبار، **الحُلة السيراء**، ص230.

(5) أبو إسحاق إبراهيم بن حجاج اللخمي (ت. 298هـ/910م): حاكم إشبيلية وقرمونة في زمن الأمير عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن. يعود نسبه إلى قبيلة لخم التي استوطنت إشبيلية بعد فتح الأندلس، ويتصل نسبهم من ناحية الأم بالملك ويتزا ملك القوط الغربيين، نتيجة زواج جدهم عُمير بن سعيد من سارة بن ألمولد بن ويتزا، كان كثير الخروج عن السلطة، إلا انه عاد وخضع إليها واستعمل الأمير عبد الله ابنه من بعده على إشبيلية. انظر: العذري، ترصيع الأخبار، ص103، المقرّي، **نفح الطيب**، ج2، ص267، ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص122 – 123.

اشبيلية، جعل له قضاءً خاصاً بإمارته، وأحاط نفسه بالحرس الخاص، وأصبح له دور لتطريز اللباس الخاص به والمنقوش عليه اسمه[1]، حتى عدّه ابن الخطيب من " بيت النباهة الأربعة"[2].

الفرع الثاني: الطبقة الوسطى:

وتتكون هذه الطبقة من شرائح شتّى، فهي تتكون من كبار التُجار وأصحاب الحرف، وأصحاب المهن الحُرّة كالأطباء والأثرياء.

ولا شك أنّ هذه الطبقة قد تأثرت بالوضع السياسي على خلاف الطبقة الإقطاعية، فقد نشطت التجارة الخارجية والداخلية في عهود قوة الدولة نظراً للموقع المتوسط بين قارات العالم، وطول شواطئها البحرية،، فالتُجّار كانوا ينشطون في أوقات السلم، وخاصة في عهد الخلافة التي شهدت نشوء علاقات تجارية مع الممالك الإسبانية والدول الأوروبية[3]، ولكنهم كانوا أوّل المتضررين في أوقات الثورات والفتن المكررة، ويمكن تقسيم التجار بحسب ثرواتهم إلى ثلاثة طبقات، تأتي طبقة التُجّار الكبار في أعلى الهرم، وهم الذين اختصّوا بالتجارة الخارجية، وامتلكوا الحوانيت والمستغلّات الكبرى، وكان لهم قواعد تجارية في المغرب العربي، ويصف إحدى هذه القواعد ابن حوقل فيقول: " إنّ طبرقة كانت منزل التجار الأندلسيين، وتنس كانت من أكبر المدن التي يقصدها الأندلسيون في متاجرهم"[4]، والملاحظ أنّ هذه الطبقة رغم ثرائها العريض إلا أنّها لم تُصنف مع الطبقة البرجوازية التي تهتم بالإقطاع وليس بالتجارة وعدم رغبتها في استملاك الأراضي والاستقرار، ثم تأتي طبقة التجار الصّغار الذين امتلكوا الحوانيت

---

(1) ابن عذاري، البيان المُغرب، ج2، ص126 – 127.

(2) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص37.

(3) ابن حيّان، المقتبس، ص498.

(4) ابن حوقل، صورة الأرض، 1900م، ص76 – 78.

الصغيرة والباعة المتجوّلون[1]، وهم أكثر التجار تضرراً من الأوضاع السياسية المتقلبة الناتجة عن الثورات الداخلية أو الحروب الخارجية حتى تكسد التجارة وتعم المجاعات، مما حدى ببعض التجار إلى مغادرة الأندلس[2]، كما أنّ الدولة في وقت الحروب كانت تحتاج لتمويل الحرب فتقوم بفرض الضرائب التي بالعادة لا تمس الطبقة البرجوازية الإقطاعية[3]، بينما نشط التجار اليهود وبرعوا في التجارة ولم يتأثروا بوقت الحرب بل كانوا يستغلونها لبيع العبيد الذين كانوا يجلبوهم من أُوروبا لاستخدامهم في الحرب، ولكن كعادة اليهود فإن الدولة لم تستفد من ثرواتهم التي اشتهروا بتكديسها، ونقلها للخارج[4].

كما وتضم هذه الطبقة بعض موظفي الدولة كأعوان صاحب المدينة كصاحب الأحكام، وصاحب المواريث، وصاحب المدينة، ويضاف إليهم الحرس، والشرطة، وصاحب الأحباس والمحتسب[5].

ورغم أهمية أصحاب هذه المناصب، فقد أشار ابن حيان في كتابه المقتبس " إلى أن لصاحب الشرطة بعض سلطات القاضي، فيقوم أحياناً بتنفيذ بعض الحدود بعد أن يصدر القاضي الحكم، وربما يكون قد نظر في الحدود، فكان صاحب الشرطة مسؤولاً عن الأمن والضرب على أيدي العابثين منهم"[6]، إلا أن هذه الأهمية لم تمكنهم من حيازة الأرض التي هي معيار التقسيم الطبقي في المجتمع الأندلسي.

---

(1) الخليفات، محمد عطا الله سالم، **التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأُموية** (138-422هـ/ 755-1030م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2004، ص38. وسيشار إليه لاحقاً: الخليفات، التجارة في الأندلس.

(2) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص296.

(3) ابن العطّار، **الوثائق والسجلّات**، ص153.

(4) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص377.

(5) ابن عبدون، **رسالة في القضاء والحسبة**، ص206.

(6) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق: مكي، ص44. ابن الأبار، **الحلة السيراء**، ج1، ص233.

ومن هذه الطبقة أيضاً الأطباء، وقد حصل بعضهم على ثروة طائلة، فمنهم من تخصص في علاج الأمراء دون العامة، وقد نُقل عن الطبيب الحراني أنه ادخل معجوناً لآلام الجوف يبيع السقية منه بخمسين ديناراً، فكسب به مالاً كثيراً[1]. وبعض الأطباء نال الأموال والعقار والشهرة، فقد نُقل عن الطبيب حمدين بن أبّا[2]، كان لا يركب الدواب إلا من نتاجه، ولا يأكل إلا من زرعه، ولا يلبس إلا من كتان ضيعته، ولا يستخدم إلا بتلاده من أبناء عبيده[3].

ومن هذه الطبقة التي اكتسبت الأموال الطائلة هم الشُعراء، وذلك لحاجة الحُكّام لهم ليستخدموهم في الدفاع عن مصالحهم، فقد أغدق الأمير المنذر بن محمد[4] على أحد الشُعراء بعد أن مدحه، فعارضه بعض جلسائه على كثرة عطائه، فما كان منه إلا أن ضاعف ذلك العطاء[5].

ونلاحظ أنّ أبناء هذه الطبقة لم يكونوا على مستوى واحد فقد كان بينهم الأغنياء، ولكنهم لم يسعوا لامتلاك الأرض بل كان همهم جمع الثروة، وكان منهم من شجّع الطبقة الإقطاعية للتمادي في مصادرتها للأراضي.

---

(1) القفطي، علي بن يوسف بن إبراهيم، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، تعليق شمس الدين إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005م، ص395. وسيشار إليه لاحقاً: القفطي: إخبار العلماء.

(2) حمدين بن أبّا: كان طبيباً في أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن الأوسط، وكان طبيباً حاذقاً مجرباً وكان صهير بني خالد وله بقرطبة أصول ومكاسب، انظر: ابن أبي إصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء**، ص113.

(3) ابن جلجل، أبو داود بن سليمان بن حسان الأندلسي (ت. بعد 384هـ)، **طبقات الأطباء والحكماء**، تحقيق فؤاد عمارة، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، 1985م، ط2، ص93. وسيشار إليه لاحقاً: ابن جلجل، طبقات الأطباء والحُكماء.

(4) الأمير أبو الحكم المنذر بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل (273 – 275هـ/ 886 – 888م) سادس أمراء الدولة الأموية في الأندلس حكم الأندلس لعامين خلفاً لوالده الأمير محمد بن عبد الرحمن، وتوفي وهو يحاصر عمر بن حفصون في بيشتر، انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص11-12.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص120.

الفرع الثالث: الطبقة العامة

تأتي هذه الطبقة في أدنى درجات الهرم الاجتماعي من الأحرار، وتشمل السواد الأعظم من الرعيّة، فضمت شرائح اجتماعية متنوعة من الفلّاحين والمزارعين والحرفيين، والعمال والأجراء ومربي المواشي، فشملت هذه الطبقة كل عناصر المجتمع الأندلسي بمن فيهم العرب.

وتميّزت هذه الطبقة بمستوى معيشتها المنخفض وسرعة تأثّرها بالأزمات، وأنها عاشت في فقر مدقع، ولا أدلّ على ذلك ما عانته تلك الطبقات في المجاعات المتكررة التي اجتاحت الأندلس، فقد نُقِل عن ابن عذارى عن مجاعة (303هـ/915م) كَثُر فيها الموتان من أهل الفاقة حتى كاد أن يعجز عن دفنهم[1]، وهذه المجاعات وإن أصابت الأندلس بشكل عام، إلا أنّ الأغنياء بما يملكون من ثروة ووسائل لتخزين الطعام استطاعوا مقاومة سنين الجفاف والمجاعات.

وشكّل الفلاحون السواد الأعظم من هذه الطبقة، كون الأندلس بلد زراعي بالدرجة الأولى، وكان الفلاحون والمزارعون على عدة أصناف.

1. الفلاحون الذين كانوا يملكون الأرض – وهم قِلّة نظراً للنظام الإقطاعي السائد –فقد تعرضوا لتوالي سنوات الجفاف، والضرائب المتنوعة التي كانت تفرضها عليهم الدولة، كضريبة العشور وضريبة المعونة، ولم تعفهم الدولة في سنوات القحط من هذه الضرائب، ففي عهد الأمير محمد حلت مجاعة عظيمة ولم يزرع الناس فسألوه التخفيف ورفع الضريبة لأن العشور على الزروع، فرفض وقال: "لا والله لا تلذّت تحريك حبّةٍ واحدة منه[2]، وقد وصل الأمر بأحد الولاة" أن يتضمن إيراد العشور، حتى هتك الستور،

---

(1) ابن عذاري، البيان المُغرب، ج2، ص167 – 168.

(2) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص100.

وضرب الظهور وقتل الأنفس بالتعليق"[1]، وكذلك عانى الفلّاحون من الثورات الداخلية التي كانت تُدمِّر محاصيلهم، وقمعها من قبل الدولة التي كانت تلجأ أحياناً إلى سياسة الأرض المحروقة.

2. المزارعون الأُجراء: وهم المزارعون في أراضي الأخماس على حصة من الناتج، وسموا "بالأخماس" وأولادهم بأبناء الأخماس، ونقل الوزير الغساني أن موسى بن نُصير تركهم لثلث مال المسلمين وهم أهل البسائط"[2]، ومنهم الأجراء لدى الملكيات الإقطاعية على حصة من الناتج أيضاً، وقد تصل حصة المزارع للنصف ولكن بعد خصم الضرائب لا تفِ بحاجة المزارع ومن يعيل[3].

الفرع الرّابع: أصحاب المهن

لم تكن مكونات هذه الطبقة بأفضل حالاً من المزارعين، فقد وعانوا من انخفاض الأجور أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية، حيث أورد المقري أنّ أُجرة البناء مثلاً لم تتجاوز ثلاثة دراهم كحد أقصى[4]، في الوقت الذي كان يصل فيه قفيز القمح إلى ثلاثة دنانير، والمد بثلاثين ديناراً[5]، بحيث لا تكفي دخولهم إلا لضروريات عيشهم فقط.

ويعتقد الباحث أن هذا الأجر لا يمكن تعميمه على كل المدن الأندلسية التي شهدت حالات من الرّخاء في أغلب الأوقات، ولكن يُعتقد أنّ ذلك كان يحصل في اوقات الأزمات الإقتصادية.

---

(1) انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس** ، ص100.

(2) انظر الوزير الغساني، **رحلة الوزير**، ص139.

(3) بوتشيش، **أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي**، ص149.

(4) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص526.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص470.

واعتُبِر الحرفيون من أحط طبقات المجتمع، فقد نُقِل عن الأمير محمد قوله:" وإذا كنا لا نُخالفُ آباؤكم بكم، ولا نخلفكم بأبنائكم، فعند من نضعُ إحساننا، ونُربُ أيدينا، أعند أبناء القرانين أو الجزّارين أو أمثالهم من الممتهنين"[1]، مع أنّهم من أكثر الفئات مشاركة في الحياة الاقتصادية، فقد كان منهم البنّاءون الذين شيّدوا المدن والقصور الأندلسية، والعُمّال المهرة، والحدّادون والنسّاجون ومنهم من أقام المشاريع الصغيرة، وكانت هذه الطبقة تتكون من العمال الذين قدموا مع الفتح الإسلامي بالإضافة لأهل الأندلس الذين امتازوا باحتراف المهن المختلفة[2].

الفرع الخامس: طبقة العبيد والأقنان

وهم المجلوبون من مناطق النصارى نتيجة الحروب والقرصنة البحرية، ومن إفريقية، وهؤلاء لم تكن أعمالهم واحدة:

1. فالعبيد ذوو الأصول الإفرنجية المجلوبون من أُوروبا كانوا يُستخدمون ابتداءً كأدوات للهو وخدمة النساء في البيوت وهم الخصيان[3]، كما كان بعضهم يدرّبون للقتال واستعملهم الحُكّام في حرسهم الخاص، ثمَّ تطورت الأمور فأصبحوا يجلبون لعمل توازنات مع العصبية العربية والبربرية واستخدامهم في الحروب، وفي الحرس الخاص لحكام الدولة[4].
2. أما العبيد السود المجلوبون من أفريقيا، فكانوا يعملون في الاقطاعات تحت ظروف عمل قاسية، وهؤلاء كانوا يُباعون ويشترون مع المزارع، فعندما أقطع الأمير محمد إخوته

---

(1) ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص108.
(2) الزغول، الحرف والصناعات في الأندلس، ص251.
(3) أرسلان، شكيب، **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1935م، ج1، ص46. وسيشار إليه لاحقاً: أرسلان، الحلل السندسية.
(4) انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص163.

الضياع أقطعها وما عليها من ماشية وعبيد[1]، كما أُهدي للخليفة عبد الرحمن الناصر منية وما كان فيها من عبدٍ وأمة وثورٍ ودابّة[2].

ومن خلال دراسة التركيب الاجتماعي للدولة الأموية في الأندلس نلاحظ مدى تأثرها بنظام الإقطاع الأُوروبي الذي كان سائداً خلال الحكم القوطي للجزيرة مع وجود اختلاف حيث أنّ هذا التميز لم يقم على أساس ديني أو عنصري بل كانت المصالح هي التي تحدد اتجاهاتها، وهذا التناقض تسبب في الكثير من الثورات، لما كان يشعر به العامة من عدم توفر العدالة في تقسيم الثروات، وسوء العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

وقد يتبادر إلى الأذهان سؤال: كيف استطاعت الدولة الأُموية في الأندلس – رغم هذه التناقضات – أن تصمد ثلاثة قرون، بينما انهارت في المشرق قبل ثلث هذه المُدة. لقد لعبت عوامل سياسية واقتصادية في ذلك منها:

1. موقعها الاستراتيجي، وامتلاكها أطول المنافذ البحرية جعل تجارتها رائجة، وتنوع تضاريسها وخصوبة أراضيها، وتوفر المعادن فيها، فعظمت جبايتها مما مكن الدولة من الدفاع عن نفسها.
2. انشغال الدول المحيطة بها بمشاكلها الداخلية والخارجية، ففي وقت الأزمات الداخلية في الدولة الأُموية كانت الدول النصرانية تتعرض لنزاعات داخلية وخارجية[3]، هذا من جهة ومن جهةٍ أُخرى كانت كل من الخلافتين العباسية والفاطمية تمر بنفس الظروف.

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق انطونيا، ص262.

(2) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص106.

(3) انظر: عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول – ق1، ص256.

3. توقف المد الإسلامي من التوسع شمالاً، وعدم رغبة الدولة الأُموية في استعادة الأراضي التي سيطر عليها الإسبان خلال عصر الوُلاة، حيث خسرت الأندلس ما لا يقل عن ربع مساحتها.

4. إنّ الدولة الأُموية وخلال الثلاثمائة عام عاشت على نظام الفترات، فترة قوة لا تلبث أن تمر بحالة ضعف، فيقيض الله لها من ينقذها من السقوط، وقد مرّ معنا في الفصل الأول المراحل التي مرَّت بها الدولة الأُموية في الأندلس[1].

5. لم تُشكِّل مركز الخلافة للعالم الإسلامي كما كانت الخلافة الأُموية في المشرق، إذ وُجِد مُنافسين اعتبروا أنفسهم أحقّ من غيرهم في الخلافة وهم العباسيون.

(1) انظر الفصل الأول من هذه الدراسة، ص27 و 31.

الفصل الثالث

الأنشطة الاقتصادية للدولة الأموية في الأندلس

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: النشاط الزراعي.

المبحث الثاني: النشاط الصّناعي والحرفي.

المبحث الثالث: النشاط التّجاري.

المبحث الرّابع: السّوق ونظام الحسبة

المبحث الأول
النشاط الزِّراعي

لا نُبالغ إذا قلنا أنّ النشاط الزراعي يُعتبر المُحرِّك الأساسي للأنشطة الاقتصادية الأخرى، فالناتج الزراعي يُعتبر المادة الأوّلية التي تقوم عليها الصناعات التحويلية بالإضافة إلى القسم المستهلك منه، ثم يتم تداول هذه المنتجات إما مباشرةً أو بعد إجراء الصناعة عليها في الأسواق الداخلية والخارجية، ولعلّ حديث النبي ﷺ "... **ورضيتُمْ بالزَّرْعِ** ..."[1]، لم يكن القصد منه التقليل من شأن الزراعة، بل جاء في باب الحديث عن ركون المسلمين إليها كمادة استهلاكية فقط، وعدم الضّرب في الأرض واستغلالها في التوسع والعمران بممارسة الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تعتبر الزِّراعة مادّة أوّلية لها، وسيتم بيان النشاط الزِّراعي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: العناية بالزراعة والعوامل المؤثرة فيها.

شكّلت الزراعة الجانب المُهم في الاقتصاد الأندلسي، نظراً لطبيعة الأندلس فهي بلدٌ زراعي بالمقام الأول، كما وتُعد عصب الحياة الاقتصادية فيها، فاسبانيا اليوم لم تتحول إلى دولة صناعية إلا بعد نهية الحرب العالمية الثانية، وبقيت معتمدة على الزراعة. يقول ابن خلْدُون واصفاً الأندلس وأهلها في هذا المجال" إنّ الأندلسيين هم أكثر أهل المعمور فلحاً وأقومهم عليه، وقلّ أن يخلو منهم سلطان أو سوقة عن فدّانٍ أو مزرعة أو فُلح، إلا قليلاً من أهل الصناعات والمهن أو الوافدين على البلاد برسم الجهاد"[2].

---

(1) هذا جزء من الحديث الذي رواه ابْنِ – عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»، أبو داود، سنن أبو داود، ج3، ص292، حديث رقم (3462)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، ج1، ص15.

(2) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص442.

الفرع الأول: عناية الأُمراء والخلفاء بالزراعة

حظيَ النشاط الزراعي باهتمام كبير من قبل الأُمراء والخلفاء الأُمويين، فرغم انشغال حكَّام بني أُمية بالصراعات الداخلية والخارجية، فقد كان لهم بعض العناية بالنشاط الزّراعي، لأن ذلك يُساعد على زيادة الموارد من خراج الأرض – الذي يُعتبر أهم مورد لبيت المال – ومن ذلك:

أولاً: إنشاء الحدائق كمحطات اختبار: فقد أتخذ عبد الرحمن بن معاوية (138 –172هـ/ 755 – 788م) منية الرصافة للنزهة منذ أول أيامه وجعل فيها حدائق واسعة، ونقل إليها غرائب الغروس وأكارم الشجر من كل ناحية، وأودعها ما جلبه من الشام من النوى المُختار، والحبوب الغريبة، واستكثر الناس من زراعتها[1]، وفي عهد الخلافة زاد اعتناء الخلفاء بالزراعة، فأنشأ الخليفة عبد الرحمن الناصر(300 - 350هـ/ 912– 961م) في مدينة قرطبة حديقة نباتية خصصها للنباتات الطبية، وبعث عدد من المتخصصين في علوم النبات إلى العديد من البلدان للبحث عن بذور النباتات، وجلب أنواع من المغروسات الطبية والاقتصادية بهدف ضمها إلى حديقته الضخمة. وعهد إلى أكابر علماء النبات للإشراف عليها ومتابعتها[2]، ولا شك بأنَّ المزرارعون قد استفادوا من هذه النباتات الطبِّية منها والاقتصادية في مزارعهم، ومن التجارب العلمية التي كانت تُجرى فيها.

ثانياً: إنشاء السدود والقناطر: فقد أعاد الأمير هشام بن عبد الرحمن (172–180هـ/788–796م) بناء قنطرة قُرطبة[3]، ولهذه القناطر أهمِّية في ربط القرى بالمدن ليسهل على المزارعين نقل محاصيلهم الزّراعية، كما وأنشأ الحاجب المنصور بن أبي عامر ببناء قنطرة أخرى على

(1) انظر: المقري، __نفح الطيب__، ج1، ص467.

(2) حسين، عادل محمد علي، __علم النبات في الأندلس__، بحث منشور، مجلة المورد، مجلد17، العدد2، 1988م، ص88. وسيشار إليه لاحقاً: حسين، علم النبات في الأندلس.

(3) انظر: ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص66.

نهر قرطبة سنة (378هـ/988م) وأكتمل بناؤها سنة (379هـ/989م) وعظمت النفقة عليها حيث بلغت مئة وأربعين ألف دينار، وذلك لتخفيف الضغط عن القنطرة الوحيدة على النهر[1]، وهذه القناطرتُستخدم كممرات للناس، كما وتُستخدم لتركيب النواعير عليها لرفع الماء إلى أعلى لسقي المحاصيل الجبلية، وبيوتات الرحى لطحن الحبوب[2].

واعتنى الأندلسيون بالتربة ومعرفة أنواعها وخصائصها[3]، وكيفية إعادة تخصيبها بالتسميد والتقليب فكانوا يستخدمون الدّواب للحراثة (كالبقر والبغال والحمير)، وكانوا يستخدمونها أيضاً لإدارة النواعير[4].

الفرع الثاني: عناية المسلمين بالزراعة.

أولاً: في مجال البحوث الزراعية: بلغ من عناية المسلمين بالزراعة في الأندلس أن ظهر عُلماء كتبوا في العلوم الزراعية وأبدعوا فيها[5]، وكانت كتاباتهم عبارة عن بحوث علمية تطبيقية، وليست نظرية فقط فكان نشاطهم يرتبط بإنشاء الحدائق الخاصة بأقلمة النباتات وإجراء التجارب والاختبارات عليها، وإخضاع الكثير من المعلومات التي أوردوها في كتبهم إلى التجربة والمشاهدة[6]، ووضعوا تقويماً للزراعة، عُرف بتقويم قُرطبة، بحيث أصبح دليلاً لتحديد مواعيد الزراعة لكافة المحاصيل[7].

(1) أبن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص288.
(2) الحميري، الرّوض المعطار، ص458.
(3) ابن البصّال، الفلاحة، ص41.
(4) انظر: ابن العطّار، الوثائق والسجلّات، ص88.
(5) من هؤلاء العلماء: ابن بصّال، عبد الله محمد بن إبراهيم (ت. 478هـ/1085م)، كتاب الفلاحة، نشر، وترجمه خوسيه ماريا ميابس بيكروسا ومحمد عزيمان، معهد مولاي حسن، تطوان، المغرب، 1955م، ص32. وسيشار إليه لاحقاً: ابن البصّال، الفلاحة.
(6) ابن بصّال، الفلاحة، ص12.
(7) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والدّيني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط10، 1982م، ج2، ص308. وسيشار إليه لاحقاً: حسن تاريخ الإسلام السياسي.

كما اعتنى العلماء الأندلسيون بالتربة ومعرفة خصائصها وكيفية إعـادة تخصـيبها[1]، وفي فحص المياه ومعرفة المزروعات التي تتلائم معها، فوجدوا أن أفضل الميـاه هـي ميـاه الأمطار لخلوها من الرواسب الملحية، وهي تصلح لزراعة معظم المزروعات[2]، بينما وجـدوا أنّ الماء المالح يصلح لري بعض المزروعات كالكتان والباذنجان والنخيل[3].

ثانياً: في مجال الرّي: كان للمسلمين الفضل في تطوير طرق سقي المزروعات التي كانت تعتمد على مياه الأمطار، بإدخالهم النواعير إلى الأندلس وذلك لرفع المياه من الأنهار إلى المرتفعـات، حيثُ كانت منتشرة وبكثرة في العراق وبلاد الشام، ويذكر أحد الباحثين: "وفي قرطبة نفسها فإن هذه الآلة استحدثت في عهد بني أمية"[4]، ويشير غليك إلى أن العرب المسلمين الـذين اسـتقروا في الأندلس أحضروا معهم الأفكار الخاصة بإنشاء القنوات والسدود والنواعير[5].

كما أوجد المسلمون بعض المؤسسات في الأندلس لتنظيم توزيع المياه وهي (محكمة المياه) في مدينة بلنسية، والتي يعود تاريخ إنشائها إلى عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر (300-350هـ/912-961م) وهي مؤسسة غير حكومية تختص بفض النزاعات المتعلقة بمشاكل السقي من الاعتداء على حصص المياه وهدم الجسور والترع وغيرها[6]، وقد أشار ابن عذاري

---

(1) ابن بصّال، الفلاحة، ص41.

(2) ابن بصّال، الفلاحة، ص24.

(3) النابلسي، عبد الغني، بن اسماعيل بن عبد الغني (1143هـ-1730م)، علم الملاحة في علم الملاحة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979م، ص24. وسيشار إليه لاحقاً: النابلسي، علم الملاحة.

(4) Imamuddin, S. M, **The economic history of Spain under the Umayyads**, 711-1031 A. C., Asiatic Society of Pakistan, Dacca, 1963, P76.

(5) غليك، توماس، ف، **التكنولوجيا الهيدرولية في الأندلس**، منشور ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ترجمة: صلاح جرّار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999م، ص1353. وسيشار إليه لاحقاً: غليك، التكنولوجيا.

(6) انظر: مؤنس، **المجتمع الأندلسي في العصر الأموي**، ص344.

إلى هذه المؤسسة فقال:" كان ببلنسيه مبارك ومظفر العامريان وليا وكالة الساقية ببلنسيه وقد عزلا عنها سنة (401هـ/1010م)" [1].

وساعد على انتشار الزراعة إقطاع الجند بدل خدمتهم العسكرية، حيث كانوا يتعيشون منها بزراعتها بأنفسهم أو بغيرهم، حيث وصف الطرطوشي عناية العسكر بزراعة أرضهم فقال: "ما زال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم، وأمر العدو في ضعف وانتقاص لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستعملونها، ويرفقون بالفلاحين، ويربونهم كما يربي تاجر تجارته، فكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح [2].

أما عن طرق استثمار الأرض – فلم تختلف عنها في الشرق – فالملكيات الصغيرة كان يزرعها أصحابها، والملكيات الكبيرة كان مالكها يدفعها إلى الغير بأحد طرق استغلال الأرض، والتي تشمل المغارسة والمساقاة والمزارعة، وقد أورد ابن العطّار(330-399هـ\941-1008م) في مذكراته معلومات مهمة عن كيفية تطبيق هذه الطرق زمن الدولة الأموية في الأندلس.

ففي المزارعة: ذكر فيها عقود مزارعة على الثلث والربع والخمس والسدس والنصف[3]، وبيّن فيها شروط المزارعة، ومنها ضرورة تحديد المُدّة إذ لا تصلح المزارعة دون تحديدها، وبين أنّ هذه المُدّة قد تصل إلى أربعة أعوام[4]، كما بيّنَ فيها كيفية المشاركة في البذار والناتج، فحصة كل من مالك الأرض والمُزارع تتحدد بمقدار مساهمته في البذار، فإذا ساهم صاحب الأرض بثلاثة أرباع البذار، والمزارع بالربع فإن المزارع يأخذ ربع الناتج والباقي لصاحب

(1) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص158 .

(2) الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد **(520هـ\1126م)، سراج الملوك**، دار صادر، بيروت، لبنان، 1955م، ص299 .وسيشار إليه لاحقاً: الطرطوشي، سراج الملوك.

(3) ابن العطّار، محمد بن أحمد الأموي، **كتاب الوثائق والسجلّات**، تحقيق شالميتا وكورينتي. ف، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، إسبانيا، 1983م، ص72، وسيشار إليه لاحقاً: ابن العطّار، الوثائق والسجلّات.

(4) ابن العطّار، **الوثائق والسجلّات**، ص68.

الأرض[1]، ورغم أنّ أهل الأندلس اتّبعوا المذهب المالكي، إلا أنهم خالفوه وأجازوا كراء الأرض بجزء مما يخرج منها، ويتضح ذلك من قول أبي الحسن النباهي" ومن المسائل التي خالف فيها أهلُ الأندلس قديماً مذهب مالك بن أنس، هي أنهم أجازوا كراء الأرضِ على جزءٍ مما يخرجُ منها[2]، وهو مذهب الليث بن سعد، وأجازوا غرس الأشجارِ في المساجد، وهو مذهب الأوزاعي"[3].

وفيما يخص عقد المغارسة لا يختلف عن عقد المغارسة عمّ هو في الشرع الإسلامي، فهو عقد بين مالك الأرض والغارس، يتعهد فيه الغارس بغرس الشجر ورعايته حتى يُثمر، مقابل حصة معلومة من الأرض والشجر كالنصف أو الثلث أو الربع، وعلى المُغارس أن يُهيء الأرض للزراعة والجدار على المالك، ولا يجوز قسمة الأرض دون الشجر او قسمة الشجر دون الأرض، أو قسمة الأرضِ دون الشجر.

وفيما يخص عقد المساقاة: فقد التزم الأندلسيون بالشرع في تطبيق هذا العقد والذي يتلخص بأن يدفع صاحب الأرض الشجر إلى آخر وهو الساقي الّذي يتعهد الشجر مقابل حصة معلومة من الثمر[4]، ويقع على الساقي كل ما من شأنهِ صلاح الثمر وزيادة الإنتاج، وقد أورد ابن العطار عن هذا العقد في سجلاته يتضمن كثيراً من الشؤون المتعلقة بهذا العقد لا تختلف عن الشروط الشرعية[5].

---

(1) ابن العطّار، **الوثائق والسجلّات**، ص68 – 70.

(2) للاطلاع على الخلافات الفقهية حول موضوع كراء الأرض يُنظر: السبهاني، عبد الجبّار حمد عبيد، **موقف الإسلام من الرَيْع قراءة في أحكام العقود الزّراعية**، بحث منشور، مجلّة بحوث جامعة تعز، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الخامس، 2005م، ص158 – 199. وسيشار إليه لاحقاً: السبهاني، موقف الإسلام من الرُيع.

(3) النباهي، علي بن عبد الله بن محمد، **تاريخ قُضاة الأندلس وسمّاهُ كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتوى**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1980، ص149. وسيشار إليه لاحقاً: النباهي، تاريخ قُضاة الأندلس.

(4) انظر: ابن حزم، **المُحلّى**، ج5، ص265، ابن قدامه، **المغني**،ج5، ص554.

(5) ابن العطّار، **السجلّات والوثائق**، ص187.

ويرى الباحث أنّ استثمار الأرض عن طريق هذه العقود من شأنه زيادة الناتج حيث يسعى لزيادة حُصَّتهِ من المحصول، كما أنّ مُلّاك الأراضي الكبيرة في الأندلس إما أن يكونوا من قادة الجند المشغولين بالجهاد او من رجال الدّولة الغير متفرغين للزراعة، فهم غير متفرغين للزراعة.

واستخدم الأندلسيون الأدوات الزّراعية التي كان يستخدمها القوط قبل الفتح الإسلامي، وطوّروا عليها وأهمها المحراث الخشبي وكانوا يطلقون عليه اسم الفدّان[1] أو الآلة[2]، وهو يختلف عن المحراث في الشرق من حيث الحجم، فالمحراث في الشرق يمتاز بصغر حجمه، وكان يطلق عليه (الجارة)[3] بينما المحراث الأندلسي يتميز بطول سكته مما يسمح لها بقدرة أكبر على تقليب الأرض وتفتيت التربة[4]، واستخدموا البغال والحمير لجرها[5]، كما استخدموا الفأس والمعول لحفر الأرض وزراعة الغروس، وإزالة الأعشاب[6]، واستخدموا المنجل في الحصاد، وكانوا يستخدمون البقر والبغال والحمير للحراث، كما كانوا يستخدمونها لإدارة النواعير[7].

المطلب الثاني: أنواع المحاصيل الزراعية ودورها في الأنشطة الاقتصادية الأخرى

تنوعت المحاصيل الزراعية في الأندلس، نظراً لتنوّع مناخها، وخصوبة تربتها، ووفرة المياه فيها، وقد شملت المزروعات الحقلية والتي كان أهمها القمح والشعير والذُّرة، والأشجار والنباتات المثمرة، بالإضافة إلى النباتات الطبّية.

(1) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج1، ص109-110.
(2) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص268.
(3) ابن الحجاج، احمد بن محمد بن حجاج الإشبيلي (275هـ\827م)، المُقنع في الفلاحة، تحقيق صلاح جرار وآخرون، مجمع اللغة العربية، عمان، الأردن، 1982، ص143. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الحجاج، المُقنع
(4) ابن العطّار، **الوثائق والسجلّات**، ص69.
(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(6) ابن الحجاج، المُقنع في الفلاحة، ص143، الشجار، أبو الخير الأندلسي الاشبيلي (ت. 575هـ/1179م)، **كتاب الفلاحة**، اعتنى بنشره الجعفري التهامي الناصري، (د. ن.)،(د. م.)، 1938م، ص10، وسيشار إليه لاحقاً: الشجار، كتاب الفلاحة.
(7) ابن بصال، **كتاب الفلاحة**، ص41.

وكان للمسلمين الفضل في إدخال العديد من أصناف المزروعات إلى الأندلس، والتي ما تزال تحتفظ بأسمائها العربية لغاية الآن، وسنشير لها من خلال عرض لأهم المحاصيل الزراعية من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الحبوب

وأهمها القمح والشعير والأرز: وتعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تعمل الدول قديماً وحديثاً على التوسع في إنتاجها، فهي الغذاء اليومي والرئيسي والسلاح الاستراتيجي، الذي تحمي به الدولة نفسها، وتؤثر في غيرها، كما أنّ اقتصاد الدول في تلك الوقت كان يعتمد على ما تجنيه الدولة من الضرائب، وشكّلت الضرائب المفروضة على زراعة الحبوب مورداً مهماً من موارد الدولة المالية في الأندلس[1].

وقد اعتنى الأندلسيون بزراعة القمح، حيثُ تحدثت بعض المصادر عن أنّ القمح الأندلسي كان يتميز بجودته، وغزارة في إنتاجه، وإن كان فيها شيء من المُبالغة حيث وصف الزهري قمح مدينة مرسيه[2]:" أنّ الحبّة الواحدة تنبت مائة وثمانون سنبلة في كل منها ثمانون حبة"[3]، ويُزرع القمح في المناطق التي تتميز بكثافة الأمطار خاصةً في المناطق الوسطى والغربية مثل قرطبة وغرناطة[4]

(1) انظر: العذري: **ترصيع الأخبار**، ص124، البكري، **جغرافية الأندلس وأوروبا**، ص105.

(2) مرسيه: مدينة من أعمال تدمير، بناها العرب زمن الأمير عبد الرحمن الأوسط (206-238هـ/821-852م)، وسماها تدمير تشبهاً بتدمر الشام وهي تبعد عن قرطبة مسيرة أربعة عشر يوماً، انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص107.

(3) انظر: الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **كتاب الجغرافية**، تحقيق محمد بن الحاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، (ب. ت)، ص101. وسيشار إليه لاحقاً: الزهري، كتاب الجغرافية.

(4) غرناطة: هي من أقدم المدن في الأندلس وأجملها، يشقها نهر قلزم، ومعنى غرناطة رمّانة بلسان عجم الأندلس سمّي البلد لحسنه بذلك. قال الأنصاري: وهي أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس وأعظمها وأحسنها وأحصنها يشقُها النهر المعروف بنهر قلزم في القديم ويعرف الآن بنهر حدارّه، يلقط منه سحالة الذهب الخالص وعليه أرحاء كثيرة في داخل المدينة وقد اقتطع منه ساقية كبيرة تخترق نصف المدينة فتعمّ حمّاماتها وسقاياتها وكثيرا من دور الكبراء، وله نهر آخر يقال له سنجل واقتطع لها منه ساقية أخرى تخترق النصف الآخر فتعمه مع كثير من الأرباض، وبينها وبين البيرة أربعة فراسخ، وبينها وبين قرطبة ثلاثة وثلاثون فرسخا. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص195.

وطليطلة[1] التي وصف الحموي حنطتها: فحنطتها لا تتغير ولا تُسوِّس على مرِّ السنين، يتوارثها الخلف عن السلف[2]، بينما يُزرع الشعير – والذي يتمتع بنفس أهمية القمح – في المناطق المالحة وقليلة المطر، خاصةً في المناطق الجنوبية الشرقية مثل مدينة جيان[3].

وانتشرت زراعة البقوليات في الأندلس أيضاً وخاصةً الفول والعدس واللوبيا والذرة، حيث التربة المناسبة والمناخ المُلائم[4].

أما الأرز فكان الفضلُ للمسلمين في نقله إلى الأندلس من جنوب شرق آسيا عن طريق الفتوحات الإسلامية في الشرق، وزراعته في المناطق الملائمة، حيث يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وتعتبر مدينة بلنسية[5] من أهم المناطق التي اشتهرت بزراعة الأرز كميات تجارية كانت تصدر منه إلى جميع أنحاء الأندلس[6].

كما برع الأندلسيون في طُرق تخزين القمح والشعير، حيثُ أنه يمكث لسنوات الطِّوال دون أن يلحقه التلف[7]. وكان يتم زرعة الحبوب مرَّتين في السنة، وأنَّ حصادهما لا يتعدى الأربعين يوماً[8]، ناهيك عن غزارة إنتاجه[9].

---

(1) مدينة طليطلة: مدينة عظيمة من مدن الأندلس، تقع على شاطئ نهر تاجه، وهي مدينة عظيمة القطر كثيرة البشر حصينة الذات لها أسوار حسنة ولها قصبة فيها حصانة ومنعة وكانت في أيام الروم دار مملكتهم، انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص39، الإدريسي، **نزهة المُشتاق**، ج2، ص551.

(2) الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص40، وانظر: الزهري، **الجغرافية**، ص82.

(3) مدينة جيان: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف في شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخا، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلدانا تذكر مرتبة في مواضعها من هذا الكتاب، وكورتها متصلة بكورة تدمير وكورة طليطلة. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج2، ص195.

(4) ابن بصَّال، **كتاب الفلاحة**، ص109–110.

(5) بلنسية: مدينة في شرق الأندلس، بينها وبين قرطبة على طريق بجانة ستة عشر يوماً، كثيرة التجارات، وبها أسواق وحصون وقلاع، وبينها وبين البحر ثلاثة أميال. وهي على نهر جار ينتفع به، ويسقى المزارع، ولها عليه بساتين، وجنات، وعمارات متصلة. والسفن تدخل نهرها، وسورها مبني بالحجر والطوابي. انظر: الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ج1، ص47، أبو الفداء، **تقويم البلدان**، ص179.

(6) العذري، **نصوص من الأندلس**، ص17

(7) الزهري، **الجغرافية**، ص81.

(8) الإدريسي، **صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس**، ص186.

(9) القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، لبنان، 1969م، ص555. وسيشار إليه لاحقاً: القزويني، آثار البلاد.

وساهمت زراعة الحبوب في دعم الصناعة، إذ أنها شكلت مادة أولية لكثيرٍ من الصناعات، ودخلت في كثيرٍ منها مما ساعد في زيادة الصادرات الأندلسية إلى الدول المجاورة، كما انتشرت الأرحاء التي تُدار بالماء في المناطق التي تُزرع فيها الحبوب وتمَّ إنشائها على الأنهار[1].

ويعود الفضل للمسلمين بدخول القطن إلى الأندلس، فقد اشتهرت بزراعته بلدة رندة[2]، وقال عنها ابن سعيد: " فيها مزارع القطن كبيرة"[3]، ومدينة إشبيلية[4] التي امتاز إنتاجها من القطن بالوفرة والجودة العالية[5]، وانتشرت زراعة الكتّان أيضاً في البيرة[6] وأعمالها، وقال عنه الحميري:" يربو جيداً عن كتّان النيل"[7].

وساهم كل من القطن والكتّان في قيام الصناعات النسيجية، وغطّت هذه الصناعات الاستهلاك المحلي وتم تصديرها إلى الدول الأوروبية والإسلامية[8].

(1) العذري، **نصوص عن الأندلس**، ص56، الحميري، الرّوض المعطار، ص126.
(2) رندة: معقل حصين من أعمال تاكرنا، انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج3، ص73.
(3) ابن سعيد المغربي، **المغرب في حلى المغرب**، ج1، ص329.
(4) إشبيلية: مدينة بالأندلس جليلة بينها وبين قرطبة مسيرة ثمانية أيام ومن الأميال ثمانون، كثيرة القُرى والمزارع حتى قال عنها الإدريسي أنَّ بها أكثر من ثمانمائة قرية، وهي أول عاصمة اتخذها المسلمون بعد الفتح زمن الأمير عبد العزيز بن موسى بن نصير ثم انتقلت العاصمة إلى قرطبة. انظر: الحميري، **الروض المعطار**، ج1، ص58، الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص541.
(5) العذري، **ترصيع الأخبار**، ص96.
(6) إلبيرة: من كور الأندلس، جليلة القدر، نزلها جند دمشق من العرب، وكثير من موالي الأمير عبد الرحمن بن معاوية، وهو الذي أسسها وأسكنها مواليه، ثم خالطتهم العرب بعد ذلك؛ وحولها أنهار كثيرة، وكانت حاضرة إلبيرة من قواعد الأندلس الجليلة، والأمصار النبيلة، فخربت في الفتنة وانتقل أهلها إلى مدينة غرناطة، فهي اليوم قاعدة كورها، وبين إلبيرة وقرطبة تسعون ميلاً، وبينها وبين غرناطة ستة أميال. انظر: الحميري، **الروض المعطار**، ج1، ص39، الإصطخري، **المسالك**، ص236، اليعقوبي، **البلدان**، 105.
(7) الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص24.
(8) العذري، **ترصيع الأخبار**، ص96، ابن غالب، **فرحة الأنفس**، ص193.

كما وأدخلت زراعة قصب السكر، وانتشرت زراعته في المناطق الجنوبية الساحلية، مثل اشبيلية، البيرة، شلوبين[1] والمرية[2] وغيرها[3]، حيث المناطق الحارّة والرطبة تعتبر المكان المناسب لزراعته، ويدخل السكر في كثير من الصناعات الغذائية والدوائية.

الفرع الثاني: الأشجار المُثمرة

أدخل العرب للأندلس العديد من الأشجار المثمرة أهمها الرُمان الذي أُهدي لعبد الرحمن الداخل من أخته في الشام، فقام الأندلسيون بزراعته وخاصةً في مالقة التي وصف رمّانها بأنه " لا نظير له في الدنيا"[4]، وفي لورقة، وأشكوني، وطليطلة[5]. والنخيل الذي أحضر منه عبد الرحمن الداخل النوى وزرعه في مدينة الرّصافة[6]، ثم زُرعت في مناطق مختلفة، حيثُ أشار إلى ذلك ابن الفقيه فقال: "فيوجد في الأندلس نخلٌ قليل"[7].

وتُعتبر شجرة الزيتون من أهم وأكثر الأشجار المثمرة زراعة في الأندلس، وذلك لقيمتها الاقتصادية الكبيرة، وخواصها الطبية العديدة [8]، لذلك أقبل الأندلسيون على زراعتها، خاصةً في إشبيلية التي امتازت بوفرة إنتاجها وجودته، كما يُغطّي مساحات شاسعة منها، حتى

---

(1) شولبين أو شولبينة: قرية تقع على شاطئ البحر المتوسط، بينها وبين المنكب عشرة أميال، انظر: القلقشندي، أبو العبّاس احمد بن علي، **صبح الأعشى**، دار الكتب الخديوية، القاهرة، مصر، 1913م، ج5، ص211. وسيشار إليه لاحقاً: القلقشندي: صبح الأعشى، الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص111.

(2) المريّة: مدينة كبيرة كانت تعتبر بوابة الأندلس الشرقية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بناها الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة (344هـ/955م)، وأحاطها بسور منيع وبنى فيها داراً للسفن. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص119–120، الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص184.

(3) انظر، المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص200.

(4) ابن بطوطة، محمد بن عبد الله اللتواتي الطنجي (ت.779هـ/1377م)، **رحلة ابن بطوطة المُسمّاة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987، ص679. وسيشار إليه لاحقاً: ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة.

(5) الحميري، **الرّوض المعطار**، ص172 – 173.

(6) الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص406.

(7) ابن الفقيه، احمد بن محمد بن إسحاق (ت. حوالي 340هـ/951م)، **مختصر كتاب البلدان**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988م، ص139.وسيشار إليه لاحقاً: الفقيه: مختصر كتاب البلدان.

(8) ابن وحشة، أحمد بن علي بن قيس (ت. بعد 291هـ/891م)، **كتاب الفلاحة النبطية**، معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية، فرانكفورت، ألمانيا، 1984م، ج1، ص27. وسيشار إليه لاحقاً: ابن وحشة، الفلاحة النبطية.

قيل أنّ السائر يسير مسافة أربعين ميلاً طولاً، واثني عشر ميلاً عرضاً وهو في ظل الزيتون[1]، وأيضاً في قرطبة التي وُصفت بأنها ذات سقي وثمار[2]، هذا وقد عرفت الأندلس زراعة التين، واشتهرت بزراعته مدينة مالقة[3] وإشبيلية، حيث أشار ابن خلكان أنّ المغرب العربي كان يستورد التين من الأندلس[4]، كما اشتهرت بزراعة العنب، وانتشرت زراعته في غرناطة التي كان أهلها يصنعون منه الزبيب لاستهلاكه في الشتاء[5]، وانتشرت زراعته في مدن إشبيلية، مالقة، والمرية وغيرها، كما وعرفت الأندلس زراعة أشجار الفاكهة (كالتفاح واللوز، السفرجل والكمثري).

ويتبين مما سبق تنوع الحاصلات الزراعية وضخامة إنتاجها، ولعل ذلك يرجع إلى تنوع مناخها، وخصوبة تربتها، كما أنّ الزراعة كانت الحرفة الوحيدة لغالبية الأندلسيين، فهل ساهم ذلك في الاقتصاد الأندلسي؟ هذا سيتضح لنا في الفصل القادم إن شاء الله.

---

(1) البكري، **جغرافية الأندلس**، ص114.

(2) الغسّاني، **رحلة الوزير**، ص87.

(3) مالقة: مدينة قديمة بالأندلس بناها الفينيقيين، فتحها المسلمون عام (93هـ/711م)، وأخذت المدينة أهميتها زمن الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي جعلها قاعدة بحرية للأسطول الأندلسي. انظر: ابن الخطيب، **الإحاطة**، مج3، ص529، الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص570.

(4) ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد(ت.1282هـ/1865م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**، تحقيق إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1968م، ج7، ص119، وسيشار إليه لاحقاً: ابن خلكان، وفيات الأعيان.

(5) ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج1، ص115.

المبحث الثاني

النشاط الصِّناعي والحِرفي

تُعتبر الحِرف والصِّناعات من أهم مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمعات، حيثُ تقاس الأمم نهضتها وتطورها بتقدم الصناعة فيها. يقول ابن خلدون:" وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها، حينئذ واستجادة ما يطلب منها بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة"[1]، ولذلك أولاها المسلمون جُلَّ عنايتهم، إذ أشار القرآن الكريم إلى الكثير من أنواع الصِّناعات التي لا غِنى للأمةِ عنها، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[2]، وحثَّت السُّنَّةِ النبوية الشريفة على تعلُّمِ الحرفة لقوله ﷺ:﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا، فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ﴾[3]، وبنى الفقهاء ضرورة تعلم الصنائع التي لا غنى للأُمة عنها بناءً على القاعدة الشرعية "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"[4].

وقد ظهرت في الأندلس، وخلال الحكم الأُموي لها العديد من الصناعات الخفيفة والثقيلة والتي ساهمت في قوة الدولة وازدهارها، هذا وسيتم بحثها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاهتمام بالنشاط الصناعي والحرفي وعوامل الازدهار

تتطلب الصناعة في مجتمعٍ ما توافر عدة عناصر منها: توفر الأمن ووجود المواد الأولية، وتوفير العنصر البشري المُدرَّب، وإرادة من قبل الدولة لتشجيعها، وهذه العناصر

---

(1) ابن خلدون، مُقدِّمة ابن خَلدون، ص483.

(2) الأنبياء: آية 80.

(3) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البُخاري، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، حديث رقم (1470)، ج2، ص123.

(4) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1984م، ج2، ص73. وسيشار إليه لاحقاً: الموسوعة الفقهية.

تتوافر في الأندلس حيث حباها الله بخيراتٍ كثيرة ومعادن دفينة، والتقاء ثقافات لشعوب عريقة كلُّ ذلك يؤهل لقيام صناعات فيها.

وقد حرصت الدولة الأموية منذُ قيامها سنة (138هـ/755م) على توطيد الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، والقضاء على مواطن الفتن وعناصر الفوضى والصراعات بين مكوّنات المجتمع الأندلسي[1].

وانفتح المجتمع الأندلسي على الحضارتين الشرقية والغربية، واستفاد من صُنّاع أهل البلاد المفتوحة، حيثُ كانت البلاد على درجة من التقدم الصناعي، ويدل على ذلك ما وجده المسلمون من غنائم، فقد ذكر الإدريسي "أنهم وجدوا فيها مائة وسبعين تاجاً من الذهب مرصّعة بالدر وأصناف الحجارة النفيسة، وألف سيف مجوهر ملكي، كما وجدوا فيها الدُّر والياقوت وأنواع آنية الذّهب والفضّة الشيء الكثير"[2]، بالإضافةِ إلى هجرة أصحاب المهن من الشرق إلى الأندلس[3]، وتوافر المواد الخام اللازمة للصناعة، من مواد أوّلية زراعية ومعدنية[4]، ويصف صاحب كتاب تاريخ الأندلس وفرة المعادن فيها فيقول: "وبالأندلس معادن كثيرة منها معدن البلور بناحية حصن منتور من عمل قرطبة، وفيه معدن ثان بناحية قبرة، ومعدن الزئبق الرفيع القدر بجبل البرانس[5]، ومعدن الكحل بناحية قرطبة، ومعدن الزاج بلبلة[6]، ومعدن الطفل

---

(1) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص331.

(2) الإدريسي، **نُزهة المشتاق**، ج5، ص551 – 552.

(3) كب، ستانورد، **المسلمون في تاريخ الحضارة**، ترجمة محمد فتحي عثمان، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط2، 1985، ص41. وسيشار إليه لاحقاً: كب، المسلمون في تاريخ الحضارة.

(4) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص140 – 143.

(5) جبل البرانس: أحد الجبال في فحص البلوط وفيه معادن الزيبق ومنها يحمل إلى جميع البلاد فيها الزنجفر الذي لا نظير له وأكثر أرضهم شجر البلوط ينسب إليها المنذر بن سعيد البلوطي القاضي بالأندلس وكان أحد أعيان الأماثل ببلاده زهدا وعلما وأدبا ولسانا ومكانة من السلطان. انظر: الحموي: **معجم البلدان**، ج1، ص492.

(6) لبلة: مدينة قديمة في الأندلس تتبع لمدينة إشبيلية، بينها وبين قرطبة عن طريق إشبيلية خمسة أيام، وهي غزيرة الفضائل والزرع والشجر، ولها مدنٌ كثيرة. انظر: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص110، الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص541.

بطليطلة، ومعدن الحديد بالمرية، وبها نيف على ثمانين معدناً في أنواع مختلفة من الرصاص والنحاس والقزدير والفضة وغير ذلك»[1].

وحظيت الصناعة تشجيع الأُمراء والخلفاء في الأندلس، حيث أقاموا فيها حضارة راسخة، أنشئوا فيها المُدن والقصور، وهذه الحضارة من ملتزماتها وجود صناعة متقدمة، كما أنّ موقع الأندلس فرض عليها القيام بتطوير الصناعات العسكرية وأهمها السفن، حتى وصف ابن خُلدون الصّناعةَ في الأندلس بقوله: "وهذا كالحال في الأندلس لهذا العهد، فإنا نجد فيها رسوم الصنائع قائمة وأحوالها مستحكمة راسخة في جميع ما تدعو إليه عوائد أمصارها، كالمباني والطبخ ... وحسن الترتيب والأوضاع في البناء، وصوغ الآنية من المعادن والخزف وجميع المواعين»[2].

المطلب الثاني: أنواع الحرف والصناعات الأندلسية

تنوعت الصناعات في الدولة الأُموية في الأندلس، ويمكن تقسيم تلك الصناعات إلى قسمين رئيسيين سيتم بيانهما من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الصّناعات الثقيلة:

وهي الصّناعات التي كانت تقع تحت إشراف الدولة، وأهمها الصّناعات العسكرية، فالظروف التي نشأت بها الدولة الأُموية في الأندلس، والأخطار التي كانت تُحيط بها تتطلب وجود قوة عسكرية بالإضافة للقوة الاقتصادية للحفاظ على كيانها، ومن هذه الصّناعات:

أولاً: صناعة السُفُن: لمّا كان للموقع الجغرافي دورٌ مُؤثر على مجريات الأحداث التاريخية، فإن الموقع الجغرافي للأندلس التي تُحيطُ بها البحار من جهاتها الأربع تقريباً[3] – هذا الموقع – بالإضافة إلى الحالة السياسية التي مرّت بها الدولة الأُموية، جعل الحاجة ماسّة لوجود

---

(1) مجهول، تاريخ الأندلس، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م، ص75. وسيشار إليه لاحقاً: مجهول، تاريخ الأندلس.

(2) ابن خُلدون، مُقدِّمة ابن خلدون، ص484.

(3) انظر: الفصل الأول من هذه الرّسالة ، ص20.

أسطول بحري على درجة عالية من الكفاءة، يقول الحميري في وصف الأندلس:" والأندلس دار جهاد ورِباط، وقد أحاط بشرقيها وشماليها وبعض غربيها أصناف الكُفر"[1].

وقد أولى حُكّام بني أُميّة هذه الصناعة جُلّ عنايتهم، فقد أمر الأمير عبد الرّحمن الداخل – مؤسس الدولة الأموية – بإحياء دور الصناعة[2] القديمة التي كانت على زمن القوط وإنشاء دور جديدة[3] لمجابهة الأخطار البحرية المحيطة بالأندلس، وإن بقيت القوات البحرية محدودة القوة والأثر حتى ظهور الخطر النورماندي في عهد الأمير عبد الرّحمن الأوسط (206 – 238هـ/ 822 – 852م) فأولى عناية بالقوة البحرية، نتيجةً لمحاولة النورمان البحرية لغزو الجزيرة سنة (229هـ/ 844م)[4]، وذلك بتجهيزها بالمزيد من السفن، حتى بلغ عدد المراكب عندما أعاد فتح جزيرتي ميورقة ومنورقة سنة (234هـ/ 848م) ثلاثماية مركب[5].

وفي عهد الخليفة عبد الرّحمن النّاصر وابنه الخليفة المستنصر شهدت القوة البحرية الإسلامية المزيد من التطور في الكمّ والنوع[6] نظراً لزيادة المخاطر التي أصبحت تُحيط بالدولة من جهاتها الثلاث، فأُنشئت دور الصناعة في المدن الساحلية وكانت أهمها مدينة المَريّة، التي وصفها ياقوت الحموي بقوله:" وكانت هي وبجانة بابي الشرق، منها يركب التُّجّار، وفيها تُحمّل

---

(1) الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص20.

(2) أطلق العرب على المصانع التي كانت تُبنى فيها المراكب البحرية بدور الصِّناعة، أو دار الصنعة، انظر: أرسلان شكيب، **تاريخ غزوات العرب**، ص118 – 119.

(3) لمعرفة أسماء المدن التي أُنشئت بها دور الصِّناعة ينظر إلى: شكيب أرسلان، **تاريخ غزوات العرب**، ص118 – 119.

(4) انظر: المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، 129 – 130.0.

(5) انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص89.

(6) لمعرفة أنواع السفن في الدولة الأُموية في الأندلس الرجوع إلى: الزغول، جهاد غالب مصطفى، **الحرف والصناعات في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92– 897هـ/ 711 – 1492م)**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 1994م، ص204 – 206.

مراكب التُجّار، وفيها مرفأ للسفن والمراكب [1]. ومن خلال هذا النص يتضح لنا أن السفن كانت تُستعمل في التجارة في عمليات الاستيراد والتصدير مع دول المشرق الإسلامي والغربي[2].

وشاركت القوة البحرية الأندلسية في الدفاع عن الدولة الأُموية، فبالإضافة إلى دحرها الخطر النورماندي، استطاعت تأمين الحدود الجنوبية للدولة من الخطر الفاطمي، حيث تم احتلال مدينتي: مليلة[3] سنة (134هـ/ 927م)، وسبتة[4] سنة (318هـ/ 931م) في العدوة المغربية[5]، وشاركت أيضاً في الحملات ضد الممالك الإسبانية في الشمال وخاصةً في عهد الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر سنة (378هـ/ 997م)[6].

وكان لتوفر المواد اللازمة لصناعة السفن الدور الهام في تطور صناعتها، كالخشب الصنوبري القوي اللازم لصناعة السفن المجاديف، ومعدن الحديد اللازم لصناعة المسامير والمراسي والكلاليب، والألياف النباتية لعمل حبال المراسي، والزفت والقَطران لطلي السفن لحمايتها من التآكل، والكبريت والكتان، لصناعة النار الحارقة لمهاجمة سفن العدو[7].

---

(1) ابن غالب، **فرحة الأنفس**، ص283.

(2) سيتم الحديث عن النقل التجاري البحري في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(3) مليلة: مدينة من أرض طنجة، وهي قريبة من نهر ملوية بالمغرب، وهي مدينة مسورة بسور حجارة، وداخلها قصبة مانعة، وفيها مسجد جامع وحمام وأسواق، وهي مدينة قديمة، وذكر أن عبد الرحمن الناصر لدين الله افتتحها وضمُها إلى الدولة الأندلسية سنة أربع عشرة وثلاثمائة، وبنى سورها معقلاً لموسى بن أبي العافية. انظر:

(4) سبتة: مدينة عظيمة على الخليج الرومي المعروف بالزقاق، في العدوة المغربية، وهي تقابل الجزيرة الخضراء والمعروف وليس لها إلى البر غير طريق واحدة من ناحية الغرب لو شاء أهلها أن يقطعوه، قطعوه، والبحر يحيط بسبتة من جميع جهاتها إلا من جهة الغرب، فإن البحر يكاد يلتقي ولا يبقى بينهما إلا أقل من رمية قوس. انظر: الحميري، **الروض المعطار**، ج1، ص303.

(5) العبادي، وسالم، **تاريخ البحرية الإسلامية**، ص175.

(6) انظر: سالم، **تاريخ مدينة المريّة**، ص48.

(7) العبّادي، وسالم، **تاريخ البحرية الإسلامية**، ج2، ص57.

ومن خلال الرجوع إلى بعض المصادر والمراجع التي تيسرت فقد تم الوقوف على عدة أنواع من السفن التي كانت تُصنع في الأندلس، ويتألف منها الأسطول الأندلسي ومنها:

1. البوارج: جمع بارجة، نوع من أنواع السفن الحربية التي تمتاز بضخامتها، وهي أكبر من الشواني[1]، وقد بين المسعودي أنّ العرب أخذوا صناعتها عن الهنود، وكان أول معرفتهم بها يوم التقوا بقراصنة الهند والسند فقال: "فيه (أي ساحل السند جنس من السند يُقال له الميد وهم خلقٌ عظيم ... ولهم بوارج في البحر تقطع على مراكب المسلمين المجتازة إلى أرض الهند والصين"[2]، وقد عرف عرب الأندلس هذا النوع من السفن إذ كانت لملوك الأندلس "في ثغورهم البحرية دور لصناعة السفن ... أشهرها في زمن المنصور بن أبي عامر، وكانت في قصر أبي دانس بالساحل الغربي للأندلس... وسفنهم الحربية في ذلك الوقت تتركب مما يسمونه البوارج والشواني والحرّاقات"[3].

2. الشواني[4]: جمع شيني أو شونه، وهي السفينة الحربية الكبيرة مزوده بأبراج وقلاع للدفاع والهجوم وأبراجها ذات طبقات مربعة فالطبقة العليا منها يقف فيها الجنود المسلحون بالقسي والسهام، وفي الطبقة السفلى الملاحون الذين يجذفون بنحو من مائه مجذاف، ويتراوح ما تحمله الشونة من المقاتلة ما بين (150-200)[5].

---

(1) البرقوقي، عبد الرحمن، **حضارة العرب في الأندلس**، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، 1993م، ص166. وسيشار إليه لاحقاً: البرقوقي: حضارة العرب في الأندلس.

(2) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الشافعي، **التنبيه والإشراف**، مطبعة بريل، ليدن، هولندا، 1893م، ص55. وسيشار إليه لاحقاً: المسعودي: التنبيه والإشراف.

(3) البتنوني، محمد لبيب، **رحلة الأندلس**، (د. ن.)، القاهرة، مصر، 1927م، ص114. وسيشار إليه لاحقاً: البتنوني، رحلة الأندلس.

(4) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص336؛ الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج5، ص، 558.

(5) انظر: الحموي، **تاريخ الأسطول العربي**، ص32،32.

3. الحرّاقات: جمع حرّاقة، وهي مراكب حربيه كبيره، كانت تزود بمكاحل البارود والعرّادات والمنجنيقات لقذف النفط المشتعل على الأعداء[1]، وقد ذكر ابن فضل الله "المرية وهي ذات مرسي على البحر الشامي ... بها دار صناعة لإنشاء الحراريق لقتال العدو"[2].

4. الشلنديات: جمع شلندي، وهي مراكب كبيره مسطحه استخدمت لحمل المقاتلة والسلاح[3]، استخدمها البيزنطيون قديماً، فقد ذكر ابن حوقل وهو يتكلم عن بحر الرُّوم: "ومن أعظم جباياتهم (أي الرُّوم) وأكثر وجوه أموالهم، ضريبة بلدة اطرابزندة، وأنطاكيا المرسومة من اخذ ما يرد من بلد الإسلام، لما يؤخذ من سواحل الشام ومراكبهم، ويُغنم بالشلنديات والمراكب الحربيات والشينيات، وما يحصل من أثمان المسلمين"[4]، ثم استخدمها الفاطميون فقد ذكر المقريزي: " ولمّا ولّي المأمون البطائحي ... أقرّ إنشاء الحربيات والشلنديات بصناعة الجزيرة"[5]، ثم عرفها الأندلسيون، فقد شكّلت الشلنديات أحد قطع الأسطول الأندلسي[6].

5. الحربيات: جمع حربي وحربية، نوع من الشواني، لكنها أصغر منها، امتازت بسرعتها وخفة حركتها، وتنشأ لغزو العدو وتشحن بالسلاح وآلات الحرب والمُقاتلة[7]، واستخدمت

(1) البرقوقي، **حضارة العرب في الأندلس**، 166 – 167.
(2) العمري، شهاب الدين أحمد بن يحي ابن فضل الله (ت749هـ/1348م):، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1423هـ، ج4، ص233.
(3) العدوي، إبراهيم احمد، الأساطيل العربية في البحر الأبيض المتوسط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، (ب. ت.)، ص154. وسيشار إليه لاحقاً: العدوي، الأساطيل العربية.
(4) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص197.
(5) المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، طبعة بولاق، القاهرة، مصر، 1854م، ج1، ص483. وسيشار إليه لاحقاً: المقريزي، المواعظ والاعتبار.
(6) البتانوني، **رحلة الأندلس**، ص114.
(7) المقريزي، **المواعظ والاعتبار**، ج2، ص189.

في البحر الأبيض المتوسط من قبل البيزنطيين والعباسيين والفاطميين[1]، كما واستخدمت في الأسطول الأندلسي[2].

6. الطرائد: جمع طريدة، ووصفها الزبيدي فقال: الطراد – ككتان – سفينة صغيرة سريعة السير والجرى، والعامة تقول: تطريدة[3]، وهي السفن التي تحمل الخيل، وأكثر ما يكون فيها أربعون فرساً، وكانت تستخدم تفتح من الخلف حتى يسهل الصعود إليها والنزول منها [4]، وكان هذا النوع من السفن يستخدم في المغرب العربي والأندلس كسفينة لقائد الأسطول[5].

ثانياً: صناعة الأسلحة: بنوعيها الخفيفة والثقيلة: أبدى الأُمويون اهتماماً بالغاً بصناعة الأسلحة، نظراً لحاجة الدولة لها لمجابهة الأخطار الداخلية المتمثلة في الخروج عن السلطة المركزية، والخارجية، فالأندلس محاطة بالأعداء من جميع الجوانب.

وقد أنشأ الأمويون دوراً لصناعة السلاح في كل من قرطبة وطُليطلة، حيث كانتا تنتجان مختلف أنواع الأسلحة المعروفة في ذلك الوقت، كالسيوف الفولانية عالية الجودة،

---

(1) ذكر المسعودي استخدام الروم لهذا النوع من السفن في معركة ذات الصواري زمن الخليفة عثمان بن عفان ﷺ – انظر : المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص158.

(2) النخيلي، **السفن الإسلامية**، ص37، حتاملة، **ملامح حضارية**، ص196.

(3) الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد ابن عبد الرّزاق الحسيني (ت: 1205هـ/1791م)، **تاج العروس في جواهر القاموس**، المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر، 1888م، ج8، ص320. وسيشار إليه لاحقاً: الزبيدي، تاج العروس.

(4) النويري، محمد بن قاسم بن محمد الإسكندراني (ت: 833هـ/1430م)، **الإلمام بالإعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية**، تحقيق: اتيين كومب، وعزيز سوريال عطية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1969م، ج1، ص133.

(5) العبّادي، **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس**، ص365.

والبيضات التي تُستخدم لِحماية الرّأس، والدّروع الفضيّة، والمنجنيق، حيث استخدم الأمير عبد الرّحمن الداخل ستة وثلاثين منها في حملاته العسكرية على سرقسطة[1].

كما أنشأ الخليفة عبد الرحمن الناصر داراً لصناعة الأسلحة في مدينة الزهراء[2]، لإنتاج مختلف أنواع الأسلحة المعروفة في ذلك الزمان من الرماح والأقواس حتى المنجنيق والدّبّابة[3].

كما شهدت صناعة الأسلحة تقدُماً في عهد الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر، حيثُ أنشأ داراً لصناعة الأسلحة في كل من مدينتي الزاهرة وقرطبة، لإنتاج الأسلحة الخفيفة مثل التروس والسّهام، وكان القائم على هذه الصّناعة يُسمّى "المُعلّم الأكبر"[4]، كما أنشأ في مدينة سالم[5] داراً لصناعة الأسلحة الثقيلة كالمجانيق، وقد زوّدت المنصور بستٍ منها عند غزوه لقشتالة سنة(392هـ/1001م)[6].

وكانت الأسلحة المصنعة تُنقل من المصانع، وتُخزّن في "خزائن السّلاح"، ويشرف عليها موظف رفيع المستوى يكون مسئولاً أمام الخليفة عن حفظها وتوزيعها على الجيش وقت الحاجة، ولأهمية هذا المنصب فإنّ صاحبه يُعين من قبل الخليفة، ويُعزل من قبله أيضاً[7].

---

(1) انظر: مجهول، **أخبار مجموعة**، ص105.

(2) ابن خلدون، **العبر**، ج4، ق2، ص172.

(3) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا وآخرون، ص61، 171 – 173

(4) انظر: ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص101.

(5) مدينة سالم: مدينة أندلسية تقع في الثغر الأوسط إلى الشرق من وادي الحجارة، وهي مدينة قديمة وجدها المسلمون خراباً فأعاد طارق بن زياد عمارتها، وفي عصر الفتنة طالها الخراب فأعاد الخليفة عبد الرحمن الناصر بنائها. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج3، ص172، الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص552.

(6) انظر: ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص101.

(7) انظر: ابن أبي أصيبعه، مُوفق الدين أبو العبّاس احمد بن قاسم، **عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء**، تحقيق عامر النجّار، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1996م، ص492. وسيشار إليه لاحقاً: ابن أبي أصيبعه، عيون الأنباء.

الفرع الثاني: الصّناعات الخفيفة

أولاً: صناعة المنسوجات: انتشرت هذه الصناعة بشقيها: المنسوجات الحريرية والقطنية في مُختلف أرجاء البلاد نظراً لتوافر المواد الخام ووجود العُمّال المهرة، ووصلت إلى درجة عالية من التطور، حيثُ وصفها ابن حوقل بأنّها " فاقت في صناعتها أيَّ مكان [1] ومن هذه الصناعات:

المنسوجات الحريرية: احتلّت صناعة المنسوجات الحريرية مكانةً متقدمة من بين الصناعات الأندلسية، وساعد على تقدمها مجموعة من العوامل منها: وفرة المواد الخام: فد اهتمّ الأندلسيون بتربة دودة القز وزراعة شجرة التوت[2]، حيثُ التربة والمناخ المُناسب. ففيّ مدينة جيان لوحدها قال عنها الحميري" لها زائد على ثلاثة آلاف قرية كانت كلها يُربّى فيها دود الحرير"[3]، كما ساهم تفضيل الخلفاء الأُمويون الصناعة المحلية – نظرًا لجودتها – واستخدامها في لباسهم الرسمي عمّا كان يُجلب إليهم من الشرق الإسلامي[4]، كما استخدمها رجال الدولة في لباسهم وزيادة طلب الأميرات في قرطبة والممالك النصرانية في الشمال على النفيس من هذه الصناعة [5]، وكان لتوفر الأيدي العاملة دورٌ في تقدمها، فساهمت المرأة إلى جانب الرجل في

---

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص109.

(2) القرطبي، عريب بن سعد (ت.36هـ/979م)، تقويم قرطبة، نشره مع ترجمته الفرنسية: رينها ركدوزي، بريل، ليدن، هولندا، 1961م، ص49. وسيشار إليه لاحقاً: القرطبي: تقويم قرطبة.

(3) الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (ت.560هـ/1165م)، صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس: مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق،(د. ن)، (د. م)، 1968م، ص174.

(4) ابن حيُّون، النعمان بن محمد بن منصور(ت.363هـ974م)، المجالس والمُسايرات، تحقيق ألفي الحبيب وآخرون، الجامعة التونسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1978م، ص 181.وسيشار إليه لاحقاً: ابن حيون، المجالس.

(5) الشقندي، إسماعيل بن محمد، فضائل الأندلس وأهلها، لابن حزم وابن سعيد والشقندي، نشرها وقدّم لها: صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 1968، ص58 59.

هذا المجال، فكانت تُساعد في تحضين ورعاية بيض دودة الحرير من وضعه في شهر شباط إلى أن يُفقس في شهر آذار[1].

واشتهرت كل من المريّة ومالقة وقرطبة في هذه صناعة المنسوجات الحريرية والتي كانت تفوق الحاجة المحلية فتُصدَّر إلى الخارج[2]، وكانت هذه الصناعة على درجة عالية من التطور حيث وصفها ابن حوقل الذي زار الأندلس في القرن الرّابع الهجري\العاشر الميلادي "بأن صناعة الحرير والدّيباج تفوق على العراق من حيث الكمية وجودة الصناعة"[3]، كما وصف ابن سعيد صناعة الحرير في مدينة المريّة " حدث فيها من صنعة الوشي والدّيباج على اختلاف أنواعه، ومن صنعة الخز، وجميع ما يُعمل من الحرير ما لم يبصر مثله في المشرق ولا في بلاد النصارى"[4].

وساهمت هذه الصناعة في دعم الاقتصاد الأندلسي، وكانت الكميات المنتجة تفوق حاجة البلد، فقد كان في المرية وحدها ثمانمائة نول*[5]، وفي رواية أخرى خمسة آلاف وثمانمائة نول[6]، هذا في المريّة وحدها وقس عليها بقية المدن الأندلسية التي اشتهرت بهذه الصناعة، مما سمح بالتصدير إلى المشرق الإسلامي والإمارات الأوروبية كما سيتبين معنا لاحقاً، كما أنَّ هذه

---

(1) القرطبي، **تقويم قرطبة**، ص49و63.

(2) ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، ج1، ص424.

(3) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ق1، ص109.

(4) ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، ج2، ص193.

(*) **النول**: هو آلة تدار يدوياً أو آلياً، وهي تستخدم في نسج النسيج،تتكون أساسا من أجزاء يمكن بواسطتها أن تتعاشق مجموعتا السّدى واللحمة مع بعضها البعض لتكوين المنسوج. انظر: صبري، عبد المنعم، وشرف، رضا صالح، **معجم مصطلحات المنسوجات النسيجية**، دار الأهرام، القاهرة، مصر، 1975م، ص117.

(5) المقرّي، **نفح الطّيب**، ج1، ص163.

(6) ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر(ت. 749هـ/1348م)، **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1939م، ص24. وسيشار إليه لاحقاً، ابن الوردي، خريدة العجائب.

الصناعة قد ساهمت في تشغيل الأيدي العاملة، فقد ذكرت بعض المراجع أنّ النسّاجين في قرطبة وحدها مائة وثلاثين ألفاً، وقيل ثلاثة عشر ألفاً[1]، ناهيك عن بقية المدن الأندلسية وخاصة مدينة المرية التي وصفها ابن سعيد نقلاً عن الرازي" بأنها باب الشرق ومفتاح الرزق"[2].

2. **المنسوجات القطنية والكتانية والصوفية:** برع الأندلسيون بصناعة المنسوجات القطنية، حيث توفرت المواد الخام والأيدي العاملة، واشتركت النساء في غزل الصوف والرّجال في حياكته، وكان هناك أسواق خاصّة تُسمّى سوق الغزّالين.

واشتهرت الأندلس بصناعة الثياب الفاخرة، فقد نقل المقدسي عن لباس الأندلسيين: "إن أهل الأندلس يلبسون الثياب الملونة الرّقيقة من الصوف والكتّان ونحو ذلك، وأكثر لباسهم في الشتاء الجوخ، وفي الصيف البياض"[3].

واشتهرت مدينة إشبيلية بصناعة المنسوجات القطنية، وكان الفائض من إنتاجها يُصدر إلى السوق المحلية وإلى الأسواق الخارجية وخاصةً إلى دول المغرب[4].

كما انتشرت المنسوجات الكتّانية في القرى والمدن الأندلسية، حيث كان يصنع منها الثياب الفاخرة[5]، والأبنية من هوادج وقبب* والأخبية[6] التي عادةً ما يستخدمها الجند خارج

(1) لين – بول – ستانلي، قصة العرب في إسبانيا، ترجمة: علي الجارم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1957م، ص128. وسيشار إليه لاحقاً: لين، قصة العرب في إسبانيا.

(2) ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج2، ص193.

(3) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص23

(4) ابن غالب، فرحة الأنفس، ص193.

(5) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص557، الزهري، الجغرافيا، ص102.

* القبب: بيت من الخيام صغير الحجم كان يسكنه العرب في الصحراء واستخدمه الجنود خارج المدن. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، فصل القاف، ص659.

(6) ابن حيان، المقتبس، ص40 – 41.

المدن، كما واشتهرت الأندلس بصناعة الملابس الكتانية والتي فاقت على مثيلاتها في الشرق الإسلامي، ولجودتها فقد نافست مثيلاتها في الشرق الإسلامي في أسواق مصر ومكّة واليمن[1].

وكان لجودة المنسوجات الكتّانية أن كانت يتهادى بها الخلفاء، فقد أرسل الخليفة عبد الرحمن الناصر لموسى بن أبي العافية[2] سنة (324هـ/935م) أربعين شقّة من شقائق الكتان لكسوة رجاله[3]، كما أهدى لزعماء القبائل البربرية في المغرب سنة (326هـ/937م)، ثلاثين شقّة من شقائق الكتّان وثلاثين رداءً من أردية الكتان المعلمة[4].

ثانياً: الصنّاعات الغذائية: عرفت الأندلس العديد من الصناعات الغذائية منها:

1. صناعة السُكر: يعود الفضل للعرب في إدخال قصب السكر وزراعته في الأندلس بعد الفتح[5]، انتشرت هذه الصناعة في المدن التي تشتهر بزراعة السكر مثل إشبيلية، وغرناطة والمرية مالقة، ومدينة المنكب[6].

---

(1) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ق1، ص109.

(2) موسى بن أبي العافية: قائد عسكري ينتمي إلى قبيلة زناتة في المغرب، حكم فاس وطنجة وتازة وتسول وكثير من أعمال المغرب. أجلى ابن أبي العافية الأدارسة بعد أن ملك فاس، كما ناهض دعوة العبيديين في المغرب، وتحالف مع عبد الرحمن الناصر لدين الله لمجابهتهم. لكن الفاطميين أرسلوا جيشاً بقيادة الفتى ميسور الشيعي، الذي أجلى ابن أبي العافية عن فاس. ظل ابن أبي العافية شريداً حتى مقتله عام (341هـ/952م) في بعض بلاد ملوية. انظر: ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص213.

(3) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص389.

(4) ابن حيّان، **المُقتبس**، ص427.

(5) فرّاج، عز الدين، **فضل علماء المسلمين على الحضارة الأوروبية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1984م، ص65. وسيشار إليه لاحقاً: فرّاج، فضل علماء المسلمين.

(6) مدينة المنكب: مدينة من كورة البيرة من أقاليم غرناطة إلى الجنوب منها على بعد أربعين ميلاً عنها، وهي مدينة حسنة متوسطة المقدار، وهي مرسى صيفي على البحر، وهي أول مدينة استضافت الأمير عبد الرحمن الداخل عندما دخل الأندلس سنة (138هـ/755م). انظر: الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص564، الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص186، المقرّي، **نفح الطِّيب**، ج1، ص165.

وتأتي أهمية صناعة السكر من حيث انه يدخل في بعض الصناعات الغذائية مثل الخبيصة والقطايف والصناعات الدوائية[1]، وكان يُباع عند الصيادلة والعطّرين[2].

2. **صناعة طحن الحبوب:** ازدهرت صناعة طحن الحبوب نظراً لتوفر المواد الأولية اللازمة، فقد اشتهرت الأندلس بزراعة القمح، وكان يُطحن بواسطة الأرحاء التي تُدار بالحيوانات أو بالماء، وإن كان الغالب استخدام الماء، وذلك لكثرة العيون والأنهار[3]، حتى كانت معظم البيوتات لديها رحى خاصة بها[4]، وذُكر أنّه كان على وادي قرطبة أكثر من خمسة آلاف حجر مخصصة لطحن الحبوب[5]، كما عرف الأندلسيون الرحى المتنقلة سواء كانت في البحر تُحمل على السفن أو على التي تُحمل الدواب وتصاحب الجيش لإطعام الجند فقد ذكر ابن الخطيب أن الحاجب المنصور بن أبي عامر في صائفة سنة (382هـ/1001م) كان معه مائة رأس: "تحمل أرحاء الطحن الموزعة بجهات عسكره لإطعام الجند"[6].

3. **صناعة الزيت:** ازدهرت في الأندلس أيضاً صناعة الزيت لانتشار زراعة الزيتون، فكانت معاصر الزيت تنتشر في كل مدينةٍ وقرية، وكانت تعصر الزيت بثلاثة طرق كما

---

(1) ابن رزين التجيبي، علي بن محمد بن رزين (ت. بعد 636هـ/1239م)، **فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان: صورة من فن الطبخ في الأندلس والمغرب في بداية عصر بني مرين**، تحقيق ابن شقرون، محمد بن احمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1984م، ص249. وسيشار إليه لاحقاً: ابن رزين، فضالة الخوان.

(2) بول، برثي، **قصب السكر في المغرب القديم**، مجلة البحث العلمي، ع1، ج1، جامعة محمد الخامس، الرّباط، المغرب، 1964م، ص38، وسيشار إليه لاحقاً: بول، قصب السكر.

(3) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص126.

(4) العذري، **ترصيع الأخبار**، ص56.

(5) الشقندي، **إسماعيل بن محمد، فضائل الأندلس وأهلها**، تقديم صلاح عبد المنجد، دار الكتاب الجديد، 1968م، ص55، وسيشار إليه لاحقاً: الشقندي، فضائل الأندلس وأهلها، المقرّي، نفح الطيب، ج1، ص153.

(6) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص100 – 101.

ذكر الطغنري وهي " العصر والطحن والغلي"[1]، وكان إنتاج الزيت يزيد عن حاجة البلاد ويتم تصديره إلى الدول المجاورة، فكان زيت إشبيلية يُصدر إلى دول المشرق والمغرب[2]، وهذا يساهم في تعزيز الصادرات لصالح الميزان التجاري.

وإلى جانب زيت الزيتون فقد برع الأندلسيون في استخلاص الزيت من النباتات والبذور: مثل الكتان والجوز والسمسم واللوز والبطم والقطن، وهذه الزيوت كما أنّها تستخدم في البيوت تستخدم أيضاً في تركيب الأدوية فكانت تستعمل بكثرة عند العطّارين والصيادلة[3].

4. **صناعة تجفيف الفواكه:** برع الأندلسيون في عملية حفظ الفواكه وتجفيفه بالطمر بالتراب، كما كان يُحفظ الرُمان[4] أو بالتيبيس كما كان يتم حفظ التين والعنب[5]، أو بطبخه كما كان يحفظ كل من التين والسفرجل[6]، ومن ثم استخدامه في فصل الشتاء، وتصدير الكميات التي تفيض عن حاجة السوق المحلي إلى الدول المجاورة[7].

ثالثاً: الصّناعات المعدنية والكيماوية: اشتهرت الأندلس بالصّناعات المعدنية، حيث تتواجد المعادن بشكلٍ كبير فيها - كما مرّ معنا - وتوفر العمّال المهرة، حيث استقدم المسلمون الصُنّاع من المشرق الإسلامي، بالإضافةِ إلى سُكّان البلاد الأصليين، ومن هذه الصناعات:

---

(1) الطغنري، أبو عبد الله محمد بن مالك الغرناطي، زهر البستان ونزهة الأذهان.
(2) الحميري، الروض المعطار، ج1، ص59.
(3) السقطي، في آداب الحسبة، ص41 – 42.
(4) ابن البصّال، الفلاحة، ص18.
(5) ابن العوام، كتاب الفلاحة، ج1، ص665-666.
(6) المصدر السابق، ج1، ص668.
(7) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج5، ص565، ابن بطوطة، محمد عبد الله، رحلة ابن بطوطة المعروفة بتحفة النظار في غرائب الأبصار، تحقيق بلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987، ص679.

1. **صناعة الذّهب:** لمّا فتح المسلمون الأندلس عثروا على كمّيات كبيرة من الذهب المُصنّع[1] مما يعني أنّ أهل البلاد قد برعوا في هذه الصناعة، وبعد الفتح الإسلامي استغل المسلمون وجود معدني الذهب والفضّة، واستعملوه في الزينة، فزينوا به المساجد والقصور، وصُنعت منه الأواني، وتزينت به النساء والجواري، وخاصة جواري الأمراء، فقد أهدى الأمير عبد الرحمن الأوسط جاريته طروب حليًا قيمته مائة ألاف دينار[2].

ومن الملاحظ أن هناك إفراط في استخدام هذا المعدن في غير الوجه المعتاد له، وخاصةً المبالغة في تزيين المساجد، وصناعة أشكال من الحيوانات والطيور من الذهب، فقد ذكرت بعض المصادر التاريخية أنّ الخليفة عبد الرحمن الناصر أمر بصناعة اثني عشر تمثالاً من الذهب الأحمر، مُرصّعة بالدُّرّ النفيس، لكي تُنصب حول الحوض المائي في قصره (قصر الزهراء)[3].

2. **صناعة الحدادة وأعمال الحديد:** كان الحديد من أكثر المعادن انتشاراً في الأندلس، وقد برع الأندلسيون في تشكيله إلى أدوات زراعية كسكك الحراثة، ومناجل الحصادة، والفؤوس[4]، كما برعوا في صناعة الأثاث المنزلي كالخزائن والأكواب والصناديق[5]، وأدوات البناء كالمسامير المختلفة الأحجام والأبواب المنزلية الكبيرة التي كانت تستخدم في أسوار المدن، فقد كان لقرطبة سبعةِ أبواب من الحديد[6].

---

(1) انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص34.

(2) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص93، المقرّي، نفح الطيب، ج1، ص349.

(3) انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص231، المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص527.

(4) ابن البصّال، **الفلاحة**، ص55 وما بعدها.

(5) ابن عبدون، محمد بن احمد التجيبي، **رسالة في القضاء والحسبة**، تحقيق فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2009م، ص59.

(6) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ق1، ص108

3. **صناعة الورق**: دخلت هذه الصناعة عن طريق المسلمين إلى الأندلس، وكان لهم السبق على دول أوروبا، وامتازت الأندلس بتوفر المواد الأولية اللازمة لها مثل القصب والكتّان والقنّب[1]، فظهر الورّاقة، وهم طائفة من الرِّجال والنساء تخصصوا في نسخ الكتب وضبطها وتجليدها، وساعد ذلك على ظهور المكتبات العامة والخاصة.

وتُشير بعض المصادر التاريخية إلى اختراع الآلة الطابعة في أواخر عصر الدولة الأُموية، فذكرت أنّ الكتب في عهد الخليفة الناصر كانت تكتب ثم ترسل للطباعة وترسل إلى الأقاليم[2]، وإن كانت الرِّوايات تجعل للألمان السبق في ذلك.

4. **صناعة الأصباغ**: استفاد المسلمون من تقدمهم في علوم الكيمياء واستخدامها في الصناعة، فبرعوا في تركيب الأصباغ المختلفة الألوان، وساعدهم في ذلك توفر العناصر النباتية وغير النباتية في الأندلس والتي تدخل في صناعتها[3]، وكانت المصابغ تُقام خارج أسوار المدن، لمنع الروائح الكريهة من إيذاء الناس، ويخضع عملهم لمراقبة المحتسب للتأكد من عدم الإضرار بالعامّة[4].

وهكذا نرى أنّ الأندلس قد اشتهرت بالعديد من الصناعات وكانت على درجة متقدمة من التطور نظراً لتوفر المواد الخام والمواد الأولية والعمال المهرة، ساهمت في تعزيز الصادرات الأندلسية إلى جميع الدول، وأصبحت الصناعة من أهم الأنشطة الاقتصادية في الأندلس التي ساهمت في تعزيز التجارة الداخلية والخارجية.

---

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص197.

(2) انظر: ابن الآبار، الحُلَّة السيراء، ج1، ص252.

(3) ابن حوقل، صورة الأرض، ق1، ص109.

(4) ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة، ص111.

المبحث الثالث
النشاط التِّجاري

تُعدُّ التِّجارة من وسائل الكسب المشروع التي حثَّ عليها الإسلام ورغَّب فيها، لما فيها من إشباع لحاجات الناس المادية من بضائع ومقتنيات بعيداً عن آفةِ الرِّبا، قال تعالى:**﴿وآخَرُونَ يضْرِبُونَ في الْأَرْضِ يبْتَغُونَ منْ فضْلِ اللّه وآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ في سبِيلِ اللّه﴾**[1]، قال السيوطي هذه الآية أصلاً في التِّجارة[2]، وقال عنها ابن خُلدون: التِّجارة: تنمية المال بشراء البضائع ومُحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشِّراء إمَّا بانتظارِ حوالة السوق أو نقلها إلى بلدٍ هي فيه أنفق وأغلى أو بيعها بالغلاء على الآجال[3].

وأثر التِّجارة لا يقتصر على التاجر فقط، وإن كان به إغناء لنفسه ومن يعول، بل ينتقل أثرها للمجتمع والدولة، ويُعدُّ أيضاً مُكمِّلاً للأنشطة الزراعية والصناعية كوسيط ونقل ومُصرِّف للإنتاج الزراعي والصِّناعي.

وفي هذا المبحث سيتبين لنا دور النشاط التجاري في النظام الاقتصادي للدولة الأموية في الأندلس من خلال المطالب الآتية:

المطلب الاول: واقع التجارة وعوامل ازدهارها

الفرع الأول: أهم المراكز التجارية

شهدت الاندلس حركة تجارية واسعة في ظل الدولة الأموية، وساهم كل من موقعها المتوسط بين قارّات العالم وحالة الاستقرار التي شهدتها الأندلس في أغلب فترات الحكم الأُموي

---

(1) سورة المزمل، آية رقم (20)

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت. 911هـ\1505م)، **الدُّر المنثور في التفسير المأثور**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د. ت.)، ج5، ص280. وانظر: القاسمي، محمد جمال الدِّين، **تفسير القاسمي المُسمَّى محاسن التأويل**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، 1970م، ج9، ص346. وسيشار إليه لاحقاً: القاسمي، تفسير القاسمي.

(3) انظر: بن خُلدون، **المُقدِّمة**، ص477.

في رواج الحركة التّجارية الداخلية والخارجية، وانعكس ذلك على قيام العديد من المراكز التّجارية البرّية في المدن الاندلسية، والمراكز البحرية على طول السواحل البحرية الاندلسية.

وشكّلت عاصمة الدولة قرطبة أهم المراكز التّجارية فانتشرت فيها الأسواق التجارية ومستلزماتها من الحمّامات والفنادق حتى وصفها ابن حوقل: " وليس بجميع المغرب لها عندي شبيه كثرة أهل وسعة محل وفسحة أسواق ونظافة محال وعمارة مساجد وكثرة حمامات وفنادق"[1]، وهي تُعتبر مركز الدولة التجاري، يقول عنها المقري:" قرطبة قاعدة الأندلس ودار الملك التي يُجبى لها ثمرات كلّ جهة وخيرات كلّ ناحية"[2]، وقد انعكس هذا النشاط على أحوال التجار وأهل قرطبة بشكل خاص، فقد وصفهم الإدريسي: "وأمّا تُجّارهم فهم مياسير لهم أموالٌ كثيرة، وأحوالٌ واسعة، ولهم مراكب سنية، وهممٌ علية"[3]، وعلى احوال الدولة بشكل عام من خلال زيادة حاصلات خزينة الدولة، فكانت جباية قرطبة في عهد الإمارة "مائة ألف دينار وعشرة آلاف دينار في العام الواحد"[4].

كما وتُعد مدينة مرسية من أهم المراكز التجارية في الأندلس، وهي تقع في الجنوب الشرقي للأندلس أُنشئت في عهد الدولة الأُموية سنة (216هـ/831م) في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم، وقد وصفها ابن حوقل بأنّها" مشهورة بالغلّات والتجارات والكروم والعمارات والأسواق والبيوع والحمّامات والخانات والمساجد الحسنة"[5].

---

(1) انظر: المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص460، الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص575.

(2) المقري، نفح الطيب، ج1، ص459.

(3) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص575، وانظر: الخليفات، التجارة في الأندلس، ص14.

(4) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص541.

(5) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ج1، ص116.

وساهمت مدينة غرناطة التي تقع في جنوب الجزيرة في النشاط التجاري، ورغم انتقال العاصمة منها إلى قرطبة بقيت تتمتع بموقعها التجاري وخاصةً في أواخر العصر الأُموي، وقد ساهم وفرة الإنتاج الزراعي والمعدني وقيام الصناعات فيها إلى تنشيط الحركة التجارية فيها[1].

كما وتعددت المراكز التجارية البحرية في الأندلس وساهمت في تنشيط الحركة التجارية فيها، وتُعد مدينة المرية وميناؤها من اهم المراكز البحرية فقد وصفها ابن سعيد بأنها:" باب الشرق ومفتاح الرِّزق"[2]، وقال عنها المقرّي:" ولم يكن في بلاد الأندلس أكثر مالاً من أهل المرية، ولا أعظم متاجر وذخائر، وكان بها من الحمامات والفنادق نحو الألف"[3]، ووصفها الإدريسي "وكانت المرية إليها تقصد مراكب الطريق من الإسكندرية والشام كله ولم يكن بالأندلس كلها أيسر من أهلها مالاً ولا أتجر منهم في جميع أنواع التجارات تصريفاً وادخاراً"[4].

وساهمت مدينة إشبيلية في تنشيط الحركة التجارية الداخلية والخارجية، فهي تقع على النهر الكبير المعروف بنهر قرطبة، وبالقرب من المحيط الأطلسي فكان يُحمل منها وإليها البضائع بالمراكب خلال النهر لتنتقل بالسفن إلى الدول الأُوروبية[5]، وكانت تشتهر بالغلال الوافرة والتجارة الواسعة فعظُمت أسواقها، وقد وصفها المقرّي بأنّها: "مدينة عامرة على ضفة النهر الكبير المعروف بنهر قرطبة، وعليه جسر مربوط بالسفن، وبها أسواق قائمة، وتجارات رابحة، وأهلها ذوو أموال عظيمة"[6]، وكون أهل إشبيلية من وراء التجارة أموالاً عظيمة، فظهر عليهم رغد العيش، فقد وصفها الإدريسي" ومدينة اشبيلية مدينة كبيرة عامرة ذات أسوار حصينة

(1) انظر: **الحموي**، معجم البلدان، ج4، ص195.
(2) ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، ج2، ص193.
(3) المقرّي، **نفح الطِّيب**، ج1، ص163.
(4) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص562.
(5) انظر: الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج1، ص239.
(6) المقرّي، **نفح الطِّيب**، ج1، ص158

وأسواق كثيرة وبيع وشراء وأهلها مياسير وجل تجاراتهم بالزيت يتجهز به منها إلى أقصى المشارق والمغارب براً وبحراً"[1]، وينسحب هذا الثراء على اشبيلية وقراها التي زادت عن اثني عشر ألف قرية كانت عامرة بالأسواق والحمّامات والفنادق[2]، كما وساهم النشاط التجاري لمدينة إشبيلية في دعم خزينة الدولة، فقد بلغ جبايتها خمسة وثلاثين ألف دينار ومائة دينار[3].

وساهمت مدينة بلنسية في تنشيط الحركة التجارية الداخلية والخارجية، فهي تقع في الجهة الشرقية من الاندلس وعلى بعد ثلاثة أميال من البحر الأبيض المتوسط على نهر شقر، وهو نهرٌ كبير تدخله السفن، ولذلك شكّلت منطقة تجارية نشطة وصفها الإدريسي بقوله: "كثيرة التجار والعمار وبها أسواق وتجارات وحط وإقلاع وبينها وبين البحر ثلاثة أميال مع النهر"[4].

وتُعد مدينة الجزيرة الخضراء التي تقع في أقصى جنوب الاندلس من أهم المراكز التجارية البحرية وذلك لقربها من الشواطئ المغربية، حيثُ شكّلت همزة الوصل بين المغرب العربي والأندلس، ولا يفصلها عن مدينة سبتة المغربية إلا مجاز البحر الذي يبلغ عرضه ثمانية عشر ميلاً، وقد وصف الحميري كثرة اسواقها فقال: "وأسواقها متصلة من الجامع إلى شاطئ البحر"[5]، وكانت معظم الصادرات والواردات الاندلسية من الشرق الإسلامي والمغرب العربي تمر فيها، وازدادت اهميتها في عصر الخلافة إذ أنشأ فيها الخليفة عبد الرحمن الناصر داراً لصناعة السفن الحربية والتجارية[6].

---

(1) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص541.

(2) الشقندي، إسماعيل بن محمد بن سعيد (629هـ/1232م)، **فضائل الأندلس وأهلها**، نشرها وقدّم لها: صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 1968م، وسيشار إليه لاحقاً الشقندي، فضائل الأندلس.

(3) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص158.

(4) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص556.

(5) الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ج1، ص73.

(6) الحميري، **الرّوض المعطار**، ج1، ص223.

الفرع الثاني: عوامل ازدهار التجارة

ساهمت عوامل عديدة في تطور النشاط التجاري في الاندلس، ويأتي الموقع الجغرافي في مقدمة هذه العوامل، حيث يُعتبر الموقع الجغرافي عاملاً مؤثراً ورئيساً في قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وقد ساهم الموقع الاستراتيجي للأندلس في تنشيط الحركة التجارية، فهي تقع في الجزء الجنوب الغربي من القارّة الأوروبية، ولقربها من شمال أفريقية كانت تُشكّل على الدوام همزة الوصل بين أوروبا وافريقية ومن ثمّ أسيا، بالإضافة إلى إحاطتها بالبحار من جهاتها الثلاث جعلها تعتبر شريكةً في التجارة البحرية، وساهم هذا الموقع في تنوع وتسهيل تجارتها مع العالم الإسلامي والأوروبي[1].

كما أنّ الوفرة في المنتوجات الزّراعية والتقدم الصناعي الذي شهدته الأندلس – كما مرّ معنا في المباحث السابقة من هذا الفصل – قد ساهم في تنشيط الحركة التجارية [2]، فالزّائد عن حاجة السوق المحلّي كان يُصدّر إلى العالم الإسلامي في عهد الإمارة، ثمّ إلى الدّول الأوروبية في عهد الخلافة نتيجة لتطور العلاقات معها[3]، فوجدت البضائع والسّلع الأندلسية في كل من مكّة واليمن، وشمال افريقيا ومصر[4].

وكان لتوفر الطرق البرية والنهرية والبحرية دورٌ أيضاً في تنشيط الحركة التجارية، بوجود شبكة من الطرق البرّية الواسعة، كان معظمها موجوداً منذ العصر الرّوماني، وأعاد المسلمون تأهيلها، وبعضها أنشأها الأمويون[5]، ربطت بين مدنها وقراها، مع توفير كل سبل

---

(1) انظر: ابن حوقل، صورة الأرض، ص104 – 105، الحموي، معجم البلدان، م1، ج1، ص210.

(2) كونستبل، أوليفيا ريمي، التجارة والتّجار في الأندلس، ترجمة عبد الله فيصل، مكتبة العبيكان، الرّياض، السعودية، 2002م، ص38. وسيشار إليه لاحقاً: كونستبل، التجارة والتجار.

(3) انظر: المقرّي، نفح الطيب، ج1، ص264 – 265.

(4) ابن حيّان، المقتبس، تحقيق مكّي، ص86.

(5) أبو مصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص281.

الرّاحة للتجار خلال مرورهم منها، كالفنادق ومياه الشرب والأسواق التجارية[1]، وقد ذكر ابن شباط "ربما لقي المسافر فيها في اليوم الواحد اربعة مداين، ومن المعاقل والقرى ما لا يُحصى"[2].

كما ساهمت الطرق النهرية داخل الأندلس في تنشيط الحركة التجارية، فالأندلس تشتهر بكثرة انهارها الواسعة والممتدة بن المدن الاندلسية وتربط بعضها ببعض أو بينها وبين البحار المحيطة، حيث بلغت أربعين نهراً[3]، وكانت معظم السلع يتم نقلها في مراكب بين المدن الاندلسية بعضها ببعض، ومنها إلى الموانئ الساحلية لتصديرها للخارج، ويصف ابن حيان حركة النقل خلال نهر قرطبة " والسفن تجري فيه صاعدةً نازلة"[4].

وعمل الأمراء والخلفاء الأُمويون في تنشيط الحركة التّجارية في الأندلس، إما بطريقة مباشرة عن طريق حاجة الحُكّام للسلع والمُطرّزات من الخارج، حيثُ يُسمّي ابن خلدون الدولة " السوق الأعظم للتجّار"[5]، وكذلك الاستثمار في البُنى التحتية من خلال إنشاء وبناء الأسواق والإشراف عليها، أو بطريق غير مباشر بتوفير الأمن الذي يُعتبر عاملاً مهماً في تنشيط الحركة التجارية، كما ساهمت العلاقات تجارية التي أقامتها الدولة الأُموية مع الدول المجاورة إلى تنشيط التجارة كما سيتبين معنا في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: الصادرات والواردات الأندلسية

تُمثل الصادرات والواردات دليل على مدى نمو الدولة الاقتصادي، ونجاحها في تخطيطها الاقتصادي فبالإضافة إلى إعطائها مؤشراً لميزان المدفوعات وإن كان هذا غير

---

(1) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص111.
(2) ابن شباط، **صلة السمط**، ص2
(3) الزهري، **الجغرافيه**، ص80.
(4) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص159.
(5) ابن خلدون، **المقدّمة**، ص351.

متوفر في حالة الأندلس – فإنها تعتبر دليلاً على مدى قدرة الدولة على التخطيط، وتعطي موشراً لأوجه الاستثمار الذي تنتهجه الدولة.

وهذا لا يعني بالضرورة تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد، ولكن تستطيع بأدواتها المالية والنقدية، توجيه الأنشطة الاقتصادية المختلفة الوجهة المرغوبة.

وامتاز عصر الدولة الأموية في الأندلس بحرية التُجارة، حيث جاب التُجار الأندلسيين دول المشرق والمغرب، كما كان التجار المسلمين وغير المسلمين يأتون إلى الأندلس ببضائعهم، ولم يحد الخلاف السياسي من هذه الحُرّية[1].

ولتعزيز التجارة الخارجية حرصت الدولة الأُموية ومنذ نشأتها في الاندلس على إقامة علاقاتٍ تجارية مع الدول المجاورة وغير المجاورة، ورغم حالة العداء بينها وبين تلك الدول التي سادت معظم الوقت، إلا انَّ الحاجة للتبادل التجاري كانت تفرض عليها الدخول في علاقات تجارية – وإن كانت غير رسمية – مع دُول الجوار.

الفرع الأول: العلاقات التجارية الأندلسية

أولاً العلاقات التجارية مع الدول الإسلامية

رغم حالة العداء بين الدولة الأُموية في الاندلس وكُلّا من الخلافتين العباسية والفاطمية إلا أنَّ ذلك لم يمنع من وجود تبادل تجاري بين هذه الدُول، فكان التُجار الأندلسيين يجوبون المشرق الإسلامي بحثاً عن العلم والتجارة، وفي المقابل كانت الأندلس قبلة للتجار المشرقيين، فقد شهدت حالات لقدوم التجار المشرقيين للأندلس ببضائع من الشرق[2].

وحرص الأُمويون على إقامة علاقاتٍ تجارية وسياسية مع الدويلات التي انشقت عن الخلافة الفاطمية لتأمين خطوط المواصلات للمشرق الإسلامي، ففي عهد الإمارة أقام الأمير عبد

---

(1) انظر: ابن حيّان **المقتبس**، تحقيق شالميتا وآخر، ص454.

(2) الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص42.

الرّحمن الداخل(138 172هـ/755 788م) علاقات تجارية مع الدولة الرُستمية[1] رغم الاختلاف معها في المذهب[2]، وأقام الأندلسيون المراكز البحرية على طول السواحل المغربية لتسهيل عمل التّجار الأندلسيين، وربط طرق الصحراء الأفريقية بالساحل الأندلسي، كما بنى الأندلسيون مدينة وهران سنة (290هـ/ 902م) في الجانب المغربي كميناء تجاري متقدم لهم[3].

وكانت الطرق التي تربط بين المغرب العربي والأندلس تبدأ من البحر المتوسط إلى البرّ المغربي، ثمّ إلى مدينة سبتة[4]، وهناك إما أن تواصل طريقها بالبحر إلى الإسكندرية بمصر بمحاذات السواحل المغربية، ثم إلا المشرق الإسلامي[5]، أو أن تنقل على الدواب في الصحراء إلى مصر[6]، والوجه الآخر غرباً، وأيضاً عن طريق البرّ إلى مدينة طنجة ثم إلى سواحل المحيط الأطلسي، أو إلى مدينة فاس في الداخل المغربي[7].

---

(1) الدولة الرستمية: هي دولة أسّسها عبد الرحمن بن رستم سنة (166هـ/177م)، وأول دولة خرجت عن الخلافة العبّاسية، وكانت على المذهب الأباضي، قاعدتها مدينة تاهرت بالمغرب الأوسط (الجزائر). وقد قامت علاقات متينة بين الدولة الأموية في الأندلس والرستميين على أسس الصداقة المتبادلة، حيث إن مؤسّس الدولة الأموية بالأندلس عبد الرحمن الدّاخل حين فرّ من العباسيين لجأ إلى المغرب الأوسط وأقام بين بني رستم الذين حافظوا عليه، وأجاروه من الأخطار التي كانت تواجهه، لهذا قامت علاقات وطيدة بين الرستميين في تاهرت والدولة الأُموية في الأندلس، انظر: يوسف، جودت عبد الكريم، **العلاقات الخارجية للدولة الرُستمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

(2) حيث كان بنوا رستم على المذهب الأباضي، انظر: عبد الرُزاق، محمود إسماعيل، **الخوارج في المغرب الإسلامي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب**، دار العودة، بيروت، لبنان، 1976م، ص47، وسيشار إليه لاحقاً: عبد الرُزاق، الخوارج في المغرب الإسلامي.

(3) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (292هـ/905م)، **البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002م، ص105. وسيشار إليه لاحقاً: اليعقوبي، البلدان.

(4) الإدريسي، **نزهة المُشتاق**، ج2، ص527.

(5) للاطلاع على تفصيل أكثر للطرق التجارية البرية والبحرية التي كانت تربط الأندلس بالدول المجاورة يرجى الرجوع إلى: الخلوفات ، **التجارة في الأندلس**، ص84 – 96.

(6) الإصطخري، **المسالك والممالك**، ص46.

(7) البكري، **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**، 146.

وقد حرص الحُكّام الأمويون على تنشيط التجارة مع العالم الإسلامي وتفضيله عن مثيلاتها الأوروبية، فكان الأمراء والخلفاء يشترون البضائع المشرقية بأثمان مرتفعة لتشجيع التبادل التجاري، فقد اشترى الأمير عقداً من احد تجار المشرق بعشرة آلاف دينار[1]، أو من خلال طلب الخلفاء من التجار بجلب بضاعة معينة من المشرق، وخاصةً الكتب العلمية والمطرّزات قبل تقدم هذه الصناعة في الاندلس[2].

ثانياً: العلاقات التجارية الأندلسية مع الدول الأوروبية

استطاع الإسبان من استعادة أجزاء من الاندلس قُبيل قيام الدولة الأُموية فيها وأنشأوا فيها خمس ممالك في الأجزاء الشمالية منها، وهي مملكة جليقية، مملكة نبرة، ومملكة قشتالة وليون[3]، وبالرغم من استمرار حالة العداء مع هذه الممالك طيلة فترة عهد الإمارة (138 – 316هـ/755–928م) إلا أنّ هناك إشارات لوجود تبادل تجاري لم يتوقف بينهما وإن كان اتفاقاً غير مكتوب، فقد كانت البضاعة الاندلسية تنتقل إلى تلك الممالك لجودتها، والذي كان يتولى عملية التبادل التجاري في هذه المرحلة هم التُجّار اليهود حيث كان يسمح لهم بالمرور من وإلى تلك الممالك[4]، وقد استدل بعض الكُتّاب على هذا التبادل من خلال العثور على نقود أندلسية في مملكة نبرة تعود لفترة الولاية[5].

وفي عهد الخلافة أقام الخليفة عبد الرحمن الناصر علاقات تجارية مع الممالك الإسبانية والدُول الأُوروبية[6]، فقد ذكر ابن حيّان عن توقيع اتفاقية تجارة مع برشلونة سنة (319هـ/

---

(1) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص291.

(2) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص38.

(3) تم ترجمة هذه الممالك في الفصل الأول من هذه الدّراسة، انظر: ص45 – 46.

(4) بروفنسال، **تاريخ اسبانيا الإسلامية**، ص210.

(5) عبد الحليم، **العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية**، ص479.

(6) انظر: المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص363 – 366.

931م) لتسهيل وحماية التجارة بين البلدين، ومثّل الخليفة الناصر فيها حسداي بن شبروط مع صاحب برشلونة وكان من شروطها: السماح لتجار برشلونة بالقدوم إلى الأندلس، فبعث الخليفة الناصر إلى قواده بعدم التعرض للتجار والسفن التجارية القادمة من برشلونة يقول ابن حيّان " فوردت مراكبهم إلى الأندلس من هذا الوقت وعظم الانتفاع بهم"[1].

ونتيجة لسيطرة الأسطول الأندلسي في عهد الخلافة على السواحل الشرقية فقد سارعت الجزر والمدن الساحلية والأقاليم الأوروبية إلى عقد اتفاقيات تجارية مع الدولة الأموية لضمان حماية سفنها وإيجاد أسواق لمنتجاتها[2]، وكان التبادل التجاري يتم عن طريق البر من خلال الفاصل البري الذي يفصل بين الاندلس وجنوب أوروبا وهو ما يسمّى بالأبواب[3]، وعن طريق البحر من خلال المحيط الأطلسي وهو ما كان يُعرب (ببحر الظُلُمات) باتجاه الشمال، والبحر المتوسط وهو ما يعرف (ببحر الروم)[4].

الفرع الثاني: الصادرات الاندلسية

شكّل المنتج الزراعي أهم صادرات الأندلس، ولم يكن تصديره كمواد أوّلية فقط، بل ساعدت ظروف النقل ومشكلة تلف تلك المنتجات على قيام صناعات تحويلية بتجفيف الخضار والفواكه والعنب والتين، فكانت المنتجات المجففة الأندلسية تُباع في المغرب والشرق الإسلامي وبلاد الهند والصين[5]، وكان الزبيب يُصدّر إلى مناطق مُختلفة من العالم لجودته وإمكانية

(1) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص454.
(2) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص109.
(3) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج3، ص252.
(4) لويس، **القوة البحرية**، ص234.
(5) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص565؛ ابن بطوطة، محمد عبد الله، **رحلة ابن بطوطة المعروفة بتحفة النظار في غرائب الأبصار**، تحقيق بلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987، ص679. وسيشار إليه لاحقاً: ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة

تخزينه لفترةٍ طويلة[1]، كما شكّلت مادة الزيت أحد أهم الصادرات الأندلسية، حيث كان يُصدّر الفائض منه إلى بلدان الشرق الإسلامي والهند والمغرب وأُوروبا[2]، وكان القمح والشعير والبقوليات في سنوات الرخاء يزيد عن حاجة البلاد فيتم تصديره إلى دول المغرب العربي وشمال أفريقيا ولكن بشكل غير دائم ، إذ كان يُسجل القمح أعلى المستوردات كما سنرى.

كما وساعدت التجارة الخارجية على قيام صناعات نسيجية أندلسية على درجة عالية من الشهرة، وفاقت تلك الصناعات على نظيراتها في الشرق والغرب[3]، وساهمت هذه الصناعة في دعم الاقتصاد الأندلسي، فقد كان لها دور في الحد من البطالة، فقد ذكرت بعض المصادر أن في المرية وحدها كان بها من طرز الحرير ثمانمائة طراز، وتعمل بها الحلل والديباج والسقلاطون والأصبهاني والجرجاني والستور المكللة والثياب المعينة والعتابي والمعاجر وصنوف أنواع الحرير، وكانت فيما تقدم تصنع بها من صنوف آلات النحاس والحديد ما لا يحد [4]، واشتهرت الأندلس بتصدير الملابس الجلدية التي تميزت بها مدينة قرطبة ولاقت رواجاً كبيراً في دول أُوروبا[5].

كما شكّلت من المنسوجات الحريرية وخاصةً المُطرّزة منها بالذهب أهم صادرات الأندلس، وكانت مدينة جيان وقراها تختص وكانت الحلّة منها تُباع بالآلاف في بلاد المشرق والمغرب[6].

(1) بول، ستانلي، **قصة العرب في إسبانيا**، ص128.

(2) انظر: الحميري، **الرَّوض المعطار**، ص19، العذري، **ترصيع الأخبار**، ص95.

(3) انظر: **ابن سعيد، المغرب في حُلى المغرب**، ج2، ص193 وما بعدها.

(4) الحميري، **الروض المعطار**، ج1، ص538، المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص163.

(5) عاشور، سعيد عبد الفتاح، **المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأُوروبية**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1982م، ص183، وسيشار إليه لاحقاً: عاشور، المدينة الإسلامية.

(6) ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، ج2، 51.، المقرّي، نفح الطّيب، ج1، ص164.

ومن الصناعات التي ساهمت في دعم الصادرات الأندلسية صناعة المعادن، فكما كان يُصدر المعدن الخام، كان هناك صناعات تحويلية معدنية، ومنها الصناعات الحديدية مثل المقصات والسكاكين، وصناعة الأسلحة من سيوف ومستلزمات الجند، ويُصدر الفائض منها للخارج[1].

وسجّلت تجارة الرقيق أهم السلع التجارية في الأندلس خلال الحقبة الأُموية، وكانوا يجلبون من أُوروبا وأفريقية، ذكوراً وإناثاً، ثم تعيد الأندلس تصديرهم إلى العالم الإسلامي، مما دفع ابن حوقل للجزم " أن جميع من على وجه الأرض من الصقالبة الخصيان فمن جلب الأندلس"[2]، وبالنظر للإعمال التي كانوا يقومون بها من خدمة البيوت والانخراط في الجيش أو في الحرس الخاص، لا نرى لهم أي إضافات في المجال الاقتصادي، بل أثروا سلباً بطريقة غير مباشرة، حيثُ كان الاعتماد عليهم لتقليل النفوذ العربي وهو ما أثار حفيظة العرب والبربر على حدٍ سواء، وكان ذلك سبباً لاندلاع الكثير من الثورات، وفي النهاية ساهموا في نهاية الدولة الأُموية في الأندلس، وقد وصفهم الجاحظ بأنهم "لا يُتقنون من الصناعات إلا صغارها"[3].

الفرع الثالث: الواردات الأندلسية

تنوعت الواردات الاندلسية في عصر الدولة الأموية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف

1. مواد أولية: نظراً للتقدم الصناعي فقد تم مواد أولية لاستخدامها في الصناعة، ومنها استيراد خيوط الكتّان والصوف الخام من مصر والمغرب، لاستخدامه في الصناعات

---

(1) رجب، محمد عبد الحليم، **العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية في عصر بني أميّة وملوك الطّوائف**، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1985م، ص474-وسيشار إليه لاحقاً، رجب، العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا.

(2) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص106،

(3) الجاحظ، **الحيوان**، ص116.

النسيجية، وإعادة تصديره[1]، كما كانوا يجلبون أشجار الفواكه ليتم غراستها في الأندلس فقد أُدخلت غراس النخيل والرُمان السفري والتين[2]، حتى اصبحت الاندلس مصدرة للفواكه ومصنعة لها بعد أن كانت تستوردها من الخارج، كما كانت الأندلس تستورد الحديد من مملكة قشتالة وذلك لاستخدامه في الصناعات العسكرية، وكما هو معلوم فإن مملكة قشتالة هي من الممالك التي قامت على أراضي الدولة الإسلامية في الأندلس ولم تحاول الدولة الأموية استعادها حيث تمتاز تلك المناطق بالخصوبة وبتوفر المعادن فيها.

2. مواد غذائية: وأهمها القمح الذي كان يُجلب من المغرب العربي في أوقات الجفاف[3]، ورغم تشجيع الدولة واهتمامها بزراعة الحبوب إلا أنّ توالي سنوات القحط قد تسبب في نقص هذه المادة، كما أنّ الدولة لم يكن عندها خطط لتخزين القمح حيث نقلت بعض المصادر أنّ بعض أنواع الحبوب التي تُزرع يمكن خزنها لعدة سنوات دون أن تفسد[4]،

3. سلع كمالية: وهي السلع التي تُعبِّر عن مدى تقدم الدولة ووصولها لحالة الرفاهية[5]، وهو طور من أطوار التقدم والعمران، ولكن لا بد أن تراعى كل من الضروريات والحاجيات.

ومن الكماليات التي انتشرت تجارتها في الأندلس الجواري، حيث حرص الناس على اقتنائها والمبالغة في ذلك، وعُدّت من أنفس الهدايا، فقد وصل عدد الجواري في قصر الخليفة عبد الرحمن الناصر لأكثر من ستّة آلاف امرأة[6]، وبلغت بعض الجواري منزلة مهمة في الدولة حيث أصبحت تتدخل في اختيار الخلفاء، بل وتُرجع بعض المصادر

---

(1) انظر: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ج1، ص114

(2) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص200: حاشية رقم (3).

(3) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص89.

(4) الزهري، **الجغرافية**، ص101.

(5) انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، ص483.

(6) المقرّي، **نفح الطِّيب**، ج1، ص576.

انتهاء الخلافة الأُموية لتدخل زوجة الخليفة المستنصر صبح البشكنجية – الوصية على عرش ابنها الأمير هشام المؤيد حيثُ وُلّي الحكم صغيراً، الذي لم يبلغ الحلم، وكانت وصيةً على العرش، وتسليمها زمام السلطة لمحمد بن أبي عامر[1].

ومن السلع الكمالية أيضاً استيراد الذهب لأجل استخدامه في تزين المساجد والبيوت[2]، واستخدامها المفرط في زينة النساء، ومنها العقد الثمين الذي أهداه الأمير عبد الرحمن الأوسط لزوجته الشّفاء، وقد اشتراه بعشر آلاف دينار من الذهب، وكان هذا العقد لزُبيدة زوجة هارون الرّشيد، وسُرق من العراق أبان الفتنة بين الأمين والمأمون[3].

---

(1) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول، ق1**، ص526 – 530.

(2) انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص231، المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص527.

(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص91، كونستبل، **التجارة والتجار**، ص252.

المبحث الرابع

الأسواق ونظام الحسبة

اهتم الإسلام بالسوق، وذلك للدور الهام الذي يلعبه في ازدهار الدولة اقتصادياً واجتماعياً، فهو المكان الذي يلتقي به العارضون والطالبون، ويقضي به الناس حوائجهم، فكان ثاني مؤسسة حرص الرسول محمد ﷺ على إنشائها في المدينة المنورة بعد المسجد، وأحاطها بمجموعة من الأحكام الشرعية التي تضمن سلامة المعاملات فيها[1]، وهذه الأحكام أوجدت في المسلم نوع من الرقابة الذاتية مصدرها قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ**﴾[3]، وهذا النوع من الرقابة يُعتبر ميزة في الأسواق الإسلامية، لا نجده في الأسواق التقليدية.

ولمّا كان المُتعاملون في الأسواق من البشر – وكون النفس أمّارة بالسوء – فقد لا تكفي الرقابة الذاتية، ولذلك شرع الإسلام نظام رقابة خارجية، وهي رقابة إيجابية الهدف منها منع الخطأ وتجاوز الحد قبل وقوعه[4]، ومن هذه الرقابة نظام الحسبة.

وقد اعتنى النبي – ﷺ – في مراقبة الأسواق ابتداءً بنفسه، عندما مرّ بصبرة طعام، فادخل يده الشريفة فيها، فوجد فيها بلل، فقال: "ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال أصابته السماء يا

---

(1) للاطلاع على الأحكام الشرعية فيما يخص السوق الإسلامية يُنظر في: السبهاني، **عبد الجبّار، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، دراسة مقارنة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005م، ص279 – 310. وسيشار إليه لاحقاً: السبهاني، الأسعار.

(2) سورة الحديد، آية: 4.

(3) سورة آل عمران، آية 5.

(4) انظر: عبد العظيم، محمد احمد، **المنهج الإسلامي في الرّقابة على المال العام**، المركز الأصيل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004م، ص67. وسيشار إليه لاحقاً: عبد العظيم، المنهج الإسلامي في الرقابة.

رسول الله، فقال ﷺ: "أفلا جعلته فوق كي يراه الناس، من غشّ فليس منّا"[1]، ثم عين النبي ﷺ عمر بن الخطّاب مشرفاً على سوق المدينة[2]، وسعيد بن سعيد بن العاص[3] ﷺ على سوق مكة بعد الفتح[4]، وسار الخلفاء على سنة النبيﷺ، حتى استقلّ نظام المحتسب وأصبح له صلاحيات وأعوان، سنبينها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم السوق وأنواع الأسواق في الأندلس

يطلق لفظ (السوق) على المكان الذي تُباع فيه البضائع والأمتعة[5]، والسوق الإسلامية هي المؤسسة الوسيطة التي تجمع إرادات المتبادلين العارضين والطالبين في ظل الأحكام الشرعية[6].

الفرع الأول: أنواع الأسواق في الأندلس

تميزت الأندلس بكثرة أسواقها، نظراً للتقدم الاقتصادي الذي شهدته الدولة في أغلب فترات حكمها، حيثُ ظهرت عدة أنواع من الأسواق منها:

أولاً: الأسواق الدائمة: انتشرت هذه الأسواق في كل المدن والقرى الأندلسية، وتقام بجوار المسجد الجامع كونه أساس التنظيم العمراني ومن حوله تلتف كل المنشآت

---

(1) مسلم، مسلم بن حجاج النيسابوري(261هـ-879م)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دون ذكر الطبعة وتاريخها، كتاب الإيمان، باب قول النبي – ﷺ – "من غشّ فليس منا"، ج1، حديث رقم (102)، ص99.

(2) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص43، ابن الأخوة، محمد بن محمد بن احمد القرشي (ت، 729هـ/1228م)، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تصحيح روبن ليوى، مطبعة دار الفنون، كمبردج، إنجلترا، 1937م، ص33، وسيشار إليه لاحقاً: ابن الأخوة، معالم القربة.

(3) سعيد بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، أسلم قبل فتح مكة بقليل واستخدمه النبي ﷺ على سوق مكة، واستشهد يوم الطائف، انظر: الذهبي، سير أعلام النُبلاء،ج3، ص44.

(4) عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم(ت،463هـ/1071م)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان،1992م،ج2، وسيشار إليه لاحقاً: ابن عبد البر، الاستيعاب.

(5) ابن منظور، جمال الدين بن مُكرَّم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، 1970م، ج10، ص167، وسيشار إليه لاحقاً: ابن منظور، لسان العرب.

(6) السبهاني، **تخصيص الموارد في الإسلام**، ص270.

العمرانية[1]، وكان كل سوق يحتوي على مجموعة من الحوانيت التي تزخر بجميع أنواع البضائع، حتى قيل عن سوق إشبيلية "لو طلبت لبن الطير لوجده في أسواقها"[2]، وكانت المدينة الواحدة تحتوي على أكثر من سوق[3].

وتميزت هذه الأسواق بالتخصصية، إذ يوجد لكل حرفة السوق الخاصة بها[4]، ونُظمت هذه الأسواق بحيث تضم بالإضافة إلى الحوانيت والمخازن، المطاعم والمساكن لمبيت التُجّار[5]، وقد رُوعي فيها الصحة العامة، وسهولة التخزين وطرق المرور حيث وصف ابن حوقل أسواق الأندلس: "أنّه لم يوجد لها شبيه بجميع بلاد المغرب والجزيرة والشام ومصر في السعة والفساحة والنظافة"[6].

ونتيجة لتخصص الأسواق، فقد انتظمت في تجمعات تشبه النقابات اليوم، وكان ينتخب لكل حرفة رئيس يُسمّى "الأمين"، ويشترط في الأمين أن يكون عالماً بصنعته، ويشتهر بالتقوى والأمانة[7]، ومن اختصاصاته حل الخلافات التي تنشأ بين أهل حرفته، وتحديد الأسعار بالاتفاق مع والي السوق، ومنع الغش والتدليس[8]، ثم يأتي في الدرجة الثانية في الترتيب: العريف، الذي

---

(1) بروفنسال، **سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها**، ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1951م، ص98. وسيشار إليه لاحقاً: بروفنسال، سلسلة محاضرات.

(2) الشقندي، **فضائل الأندلس وأهلها**، ص50.

(3) الإدريسي، **نزهة المُشتاق**، مج2، ص575.

(4) الخليفات، محمد عطا الله، **أسواق الأندلس في عصر الدولة الأموية، (138 – 422هـ/ 755 – 1030م)**، بحث منشور، مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج1، ع1، كانون ثاني 2014م، ص145. وسيشار إليه لاحقاً: الخليفات، أسواق الأندلس.

(5) السويعدي، سعد قاسم علي، **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في طُليطلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، بغداد، العراق، 2011م، ص202. وسيشار إليه لاحقاً: السويعدي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في طليطلة.

(6) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص107.

(7) ابن عبدون، **في القضاء والحسبة**، ص53.

(8) الشيخلي، **الأصناف في العصر العبّاسي**، ص169.

يشترط فيه أن يكون خبيراً في صنعته، من ثقات أهل الأسواق، ومن واجباته مراقبة أهل حرفته والإشراف على الأسواق ونظافتها[1]، ثم المعلم ثم العامل وأخيراً المتعلم (الصبي).

وقد رُوعي في ترتيب الأسواق ضرورياتها اليومية، وعدم إضرارها بالعامة، فكان قربها أو بعدها من مركز المدينة يعتمد على ذلك، حيثُ كان أقربها: أسواق الاستهلاك اليومي، والثياب الجاهزة والزينة، وكذلك متاجر البقول واللحوم والبيض والأسماك، وأبعدها عن المدن أسواق التي ينبعث منها الرّوائح الكريهة، مثل أسواق الدبّاغين ومحلات بيع الأجر[2]، فكانت توجد خارج أسوار المدن.

ثانياً: الأسواق الجامعة (الأسبوعية والموسمية والدّائمة) : وهي الأسواق التي يُباع فيها مختلف البضائع والسلع[3]، وكانت تنقسم إلى:

1. الأسواق الأسبوعية كانت تسمى باليوم الذي تُعقد فيه، مثل سوق الثلاثاء في شونتر[4]، وسوق الجمعة في قرمونة[5].
2. الأسواق الموسمية، فهي الأسواق التي كانت تُقام في المُناسبات كالأعياد والأفراح، ومواسم الحصاد، يجتمع فيها التجار من مناطق بعيدة، ولذلك سُمّيت بالأسواق

(1) مؤنس، **فجر الأندلس**، ص464.

(2) الهاشمي، التهامي الراجي، **الأبواب في الأندلس**، بحث منشور، مجلة المناهل، ع16، السنة السادسة، 1979م، ص286. وسيشار إليه لاحقاً: التهامي، الأبواب.

(3) الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص178.

(4) شونتر: مدينة بالأندلس من كور جيان تقع بين غرناطة وجيان، وهي قرية تعرف بغدير الزيت لكثرة زيتونها، وهي كثيرة المياه والبساتين، كثيرة السقي، بها جامع من ثلاث بلاطات على أعمدة رخام، وسوق حافلة يوم الثلاثاء. انظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص569، الحميري، **الروض المعطار**، ج1، ص351.

(5) قرمونة: مدينة بالأندلس تقع إلى الشرق من اشبيلية وإلى الغرب من قرطبة ، وبينها وبين استجة خمسة وأربعون ميلاً، وهي مدينة كبيرة قديمة، وكورة قرمونة مشهورة بالحرث وطيبة، أما المدينة فهي كما ذكرها ابن سعيد مدينة من جهة ضخامة الأسواق والحمامات ومعقل من جهة الارتفاع والمنعة والحصانة، فيه لا ترام بقتال، وهي من حصون الإسلام المشهورة: انظر: ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، ج1، ص299، ابن غالب، **فرحة الأنفس**، ص292، الحميري، **الروض المعطار**، ج1، ص159.

المشهودة[1]، وكانت تُسمّى بأسماء المدن التي تُعقد فيها، مثل سوق حصن بيكران[2]، وسوق أشر[3]، وسوق القبذاق[4].

ثالثاً الأسواق الثانوية: وهي عبارة عن أسواق ومتاجر صغيرة كانت تنتشر بين المدن والأرياف وعلى الطرق، لتزويد المسافرين من التجار وغيرهم مما يحتاجون إليه، فقد ذكر الزُهري " أنّ من بركة الأندلس أنّه لا يمشي إنسان فرسخين دون ماء، ولا يمشي ثلاثة فراسخ إلا وجد فيها الخبز والزيت في الحوانيت على طول سفره"[5].

الفرع الثاني: الدّور الاقتصادي والاجتماعي للأسواق

تُمثل الأسواق عصب الحياة الاقتصادية، فهي المكان الذي يحصل فيه تبادل المنتجات الزراعية والصناعية، ويحصل الناس منه على احتياجاتهم اليومية.

كما وتعكس الأسواق حالة البلاد الاقتصادية، وكان للتقدم الزراعي والصناعي الذي شهدته الأندلس الأثر الواضح على نشاط هذه الأسواق، ولذلك اهتم الحُكّام الأمويون بها، وحرصوا على إنشائها وتنظيمها، فقاموا بإنشاء القيساريات أو قيسارية[6]، وتتخصص

---

(1) الخليفات، **أسواق الأندلس**، ص151.

(2) حصن بيكران: حصن يقع جنوب مدينة شاطبة وعلى بعد أربعون ميلاً من مدينة أرشذونة، انظر: الحميري، **نزهة المشتاق**، مج2، ص575.

(3) حصن أشر: حصن من أعمال مالقة وعلى بعد عشرون ميلاً من مدينة دانية، انظر: الحميري، **نزهة المشتاق**، مج2، ص571.

(4) سوق القبذاق: حصن من أعمال جيان، وعلى بعد ثلاثون ميلاً من المدينة. انظر: الحميري، **نزهة المشتاق**، مج2، ص571.

(5) الزهري، **الجغرافية**، ص80.

(6) القيساريات أو قيسارية: أسواق تجارية منظمة، وتحتوي على كل وسائل الراحة من مطاعم وفنادق، تقوم الدولة ببنائها وتأجيرها لأصحاب المهن والتجار، مقابل كراء معين، انظر: القاسمي، جاسم بن محمد، **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص75. وسيشار إليه لاحقاً: القاسمي، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس.

القيساريات بخزن وبيع السلع القيمة والمنتجات الثمينة كالأقمشة والمنسوجات الحريرية وأدوات الزينة ومواد الترف الغالية[1].

كما كان للأسواق العلامة البارزة في توصيف التقدم الاقتصادي للمدن الأندلسية، فالمصادر الجغرافية والتاريخية التي كانت تصف المدن تُشير إلى ضخامة أسواقها، فقد نقل المقري في توصيف مدينة إشبيلية" إنها مدينةٌ عامرة...، وبها أسواقٌ قائمة، وتجاراتٌ رابحة، وأهلها ذو أموالٍ عظيمة، وأكثر متاجرهم بالزيت، ولها قُرىً كثيرة، وكل قرية عامرة بالأسواق، والدِّيار الحسنة والحمّامات، وغيرها من المرافق"[2]، ويصف البكري مدينة قرطبة" وهي في ذاتها مدنٌ خمسٌ يتلو بعضها بعضاً، وبين كل مدينةٍ ومدينة سورٌ حاجز، وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمّامات وسائر الصّناعات"[3].

وإلى جانب إيجارات القيساريات التي كانت تدر دخلاً لبيت المال، كانت الضرائب والرُّسوم التي تفرضها الدولة على البيوع والأسواق، تُشكّلُ دخلاً مهماً، فقد بلغت جباية السوق والمستخلص في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر سبعماية ألف وخمسة وستين ألف دينار[4]، والذي يظهر بأن الدولة كانت تتقاضى الرسوم بدل تنظيمها للأسواق فكانت الدولة تحرص على بناء الأسواق وتنظيمها، ففي سنة (344هـ\955م) أنشأ الخليفة عبد الرحمن الناصر سوقاً على مساحة واسعة اتخذها التُّجار سوقاً لخزن وبيع السلع والمتاجر، وقد وصف العذري ذلك "قد أمن فيها التُّجار بأموالهم وقصد إليها الناسمن أقطارهم"[5]، كم امر الخليفة الحكم المستنصر عندما ضاق السوق بالتجار صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر سنة(361هـ\971م) ببناء سوق

---

(1) القاسمي، **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس**، ص74.

(2) المقري، **نفح الطِّيب**، ص158 – 159.

(3) البكري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص153.

(4) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص379.

(5) العذري، أبو العباس أحمد بن عمر (487هـ\1085م)، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، تحقيق عبد العزيز الأهواني، معهد الدّراسات الإسلامية، مدريد، إسبانيا، 1965م، ص86. وسيشار إليه لاحقاً: العذري، نصوص عن الأندلس.

للبزازين وبائعي القماش عندما ضاق بهم سوق قرطبة[1]، والذي يظهر أيضاً أنّ الضرائب على البيوع تشبه ضريبة المبيعات في الوقت الحاضر.

وساهمت الأسواق أيضاً في تطوير استخدام النقود، ففي البداية، كان التعامل بالنقود التي ترد إليهم من الشرق الإسلامي[2]، بالإضافة إلى الدراهم البيزنطية التي كانت تستخدم قبل الفتح الإسلامي، ولكن نتيجةً للتطور الاقتصادي، واتساع الأسواق دفع بالدولة الأُموية إلى ضرب الدراهم والفلوس في عهد الإمارة[3]، ثم ضرب الدنانير في عهد الخلافة[4]،

وتعطينا النقود مؤشراً لقوة الاقتصاد الأندلسي ورواج الأسواق فيها، فقد كانت الدراهم تصدر كل عام بصفة مستمرة ومنتظمة، ويستدل على ذلك من تواريخ الدراهم الأموية التي عُثِر عليها في الشمال الإسباني[5]، وكانت دار السكّة التي أنشأها الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة (316هـ/ 928م) تصدر كل عام مائتي ألف دينار[6].

كما ساهمت الأسواق في استخدام صيغ التمويل الإسلامية (كالسلم والمضاربة والاستصناع، وإن لم تُذكر بالاسم في المصادر التي نقلتها، لكن توصيفها يوحي بذلك، فقد ظهرت صيغة بيوع السلم، فكان التجار يشترون محاصيل المزارعين، ويحددون موعداً لاستلام المحصول أقله خمسة عشر يوماً[7]، وأحياناً يقوم المشتري بدفع النقود للتاجر على أن يستلم

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص66.

(2) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص522.

(3) لويس، خايمة، **ملاحظات حول سكة النقود**، بحث منشور، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مج4، ع1، 1956م، ص234.

(4) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص198.

(5) لويس، **ملاحظات حول سكة النقود**، ص234، رجب، العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية، ص479.

(6) انظر: المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص211، ابن حوقل، **صورة الأرض**، ق1، ص104.

(7) ابن العطّار، **الوثائق والسجلّات**، ص42.

بضاعته بعد تجهيزها[1]، كما انتشرت في الأندلس في تلك الفترة الإقراض لفترة معينة، فكان صاحب المال يقوم بإقراض ماله لشخص ليستغله في التجارة، بحيث يكون للمقترض حرية اختيار نوع التجارة ويقتسما الربح بحسب الإتفاق ويعود رأس المال للمُقرض، وهذه هي صيغة المضاربة.[2]، كما عرف الأندلسيون نظام الحوالة إذ كان التاجر يحصل ماله بإحالة المدين له على شخص آخر، وقد وصف ابن العطار ذلك بقوله: "ويجري بين التجار في الأسواق عندنا بقرطبة أن يقول الغريم لغريمه : أنزلك بمالك على فُلان، فإن لي عليه مثل ذلك أو أكثر، فيأتيه فيقول له: قد أنزلتك عليه هذا بدينه وهو هكذا، فادفعه إليه مما لي عندك"[3].

وكان لهذه الأسواق دورٌ اجتماعي بالإضافة لدورها الاقتصادي، حيثُ كانت تتخصص في تدريب الصبيان على امتهان الحرف والصناعات[4]، كما وأمر الخليفة الحكم الثاني المستنصر بالله (350-366هـ/961-976م) بتحبيس حوانيت السرّاجين، حيثُ تباع مختلف أنواع المنتجات الجلدية بسوق قرطبة على المعلمين الذين كانوا يُعلّمون أولاد الفقراء والمساكين من أهل قُرطبة[5].

المطلب الثاني: نظام الرُقابة على الأسواق

تُعد الحسبة من أهم النظم الإدارية في المجتمعات، وذلك لاتصالها المباشر مع حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وهي أصيلة في النظام الإسلامي كونها منبثقة عن قاعدة من قواعد هذا الدين، وهي قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الفرع الأول: الحسبة في الأندلس – لمحة تاريخية–.

ظهرت الحسبة – كإدارة منفصلة – في الأندلس بقيام الدولة الأموية، حيثُ نقل الأمويون الترتيبات الإدارية من الشرق الإسلامي مع التعديلات حسب ما يتطلّبه الوضع الجديد.

---

(1) ابن العطّار، **الوثائق والسجلات**، ص42 – 43.
(2) ابن العطّار، **الوثائق والسجلات**، ص92.
(3) ابن العطّار، **الوثائق والسجلات**، ص153.
(4) الخليفات، **أسواق الأندلس في عصر الدولة الأموية**، ص146.
(5) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص207.

وقد اختلفت المصادر التاريخية في تحديد تاريخ ظهورها، وإن أجمعت على أنها في عهد أحد الأمراء الثلاث: عبد الرحمن الداخل أو ولده هشام أو حفيده الحكم ابن هشام، لكن هناك إشارات توحي أنها في عهد الأمير هشام بن عبد الرّحمن الدّاخل، ثاني الأمراء الأمويين (172-180هـ/ 788 - 796م) فكان عهد الأمير الأول عبد الرحمن الدّاخل عهد تثبيت لأركان الدولة، ثم جاء عهد الأمير هشام فكان عهد تنظيم وبناء المؤسسات، أما الفترة التي سبقتها فيغلب أنّها كانت متصلة بالقضاء[1]، أو بالشرطة.

ويدعم هذا الرّأي الإشارات التي ذكرتها بعض المصادر عن تعيين المحتسبين في زمن الأمير هشام بن عبد الرحمن، فقد عيّن الأمير العبّاس بن قرعوس[2] على رأس هذا الجهاز، وكان العبّاس فقيهاً معاصراً للإمام مالك[3]، ولم يختلف نظام الحسبة في الأندلس عن مثيلاتها بالشرق الإسلامي إلا في الاسم، فقد كان يُطلق على المحتسب اسم (صاحب السوق)[4]، وخطة الحسبة اسم (ولاية السوق)[5]، يقول ابن بشكوال في حديثه عن المحتسب عبد الله الرّعيني[6]: "ولاه أحكام الحسبة المدعوّة عندنا بولاية السوق"[7].

---

(1) الرّواشدة، نانسي فيصل حسن، **الحسبة في الأندلس من الفتح حتى السقوط**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 2005م. وسيشار إليه لاحقاً: الرّواشدة، الحسبة في الأندلس.

(2) قرعوس بن العبّاس : هو قرعوس بن العباس بن قرعوس بن عبيد بن منصور الثقفي الأندلسي:أحد فقهاء الأندلس. سمع من مالك بن أنس، وابن جريج. وفي روايته عن ابن جريج نظر، توفي سنة (226هـ-840م). انظر: ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص214.

(3) انظر: الظبي، احمد بن يحي بن أحمد، **بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1989م، ج2، ص595. وسيشار إليه لاحقاً: الظبي، بغية الملتمس، الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص333.

(4) الونتريشي، **المعيار المغرب**، ج10، ص77.

(5) ابن الأبار، **التكملة**، ج1، ص66.

(6) عبد الله الرّعينيّ: الرُّيّتيُ الغرناطيّ، روى عنْ أبي الأصْبَغ بن سهل، وأبي عليّ الغسّانيّ، ومحمد بن سابق، وولي الأحكام بغرناطة. انظر: الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام**، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج36، ص547.

(7) ابن بشكوال، **الصلة**، ج2، ص265.

ولكن هذا الفصل لم يدم طويلاً نظراً لتداخل اختصاصات المحتسب والقاضي وصاحب الشرطة، فقد كان بعض الحُكّام يدمجون صاحب الحسبة بصاحب الشرطة وبالقضاء أيضاً، فوجد من يجمع بين خطتي الاحتساب والشرطة، حيثُ ولّى الخليفة المستنصر بالله[1] أبا العبّاس أحمد بن يونس الجُذامي المعروف بالحرّاني[2] خطتي الشرطة والسوق بقرطبة[3]، ومنهم من جمع بين خطة السوق والشرطة والقضاء، حيثُ ولّى الخليفة المستنصر أيضاً أحمد بن نصر بن خالد[4] صاحب الشرطة والسوق [5]وقاضي كورة جيان[6].

ولأهمية هذا المنصب فقد حمل بعض أصحابه لقب وزير، ومن هؤلاء الوزير أبو بكر بن حدير[7]، صاحب أحكام الشرطة والسوق[8]، والوزير القاضي أبو علي بن ذكوان[9]، وهو على خطّة أحكام السوق[10].

---

(1) هو الخليفة الحكم بن عبد الرحمن بن محمد، ثاني الخلفاء الأمويين في الأندلس بويع بعد أبيه (350 – 366هـ/ 961 –976م) وكان حسن السيرة جامعا للعلم مكرما للأفاضل كبير القدر ذا نهمه مفرطة في العلم والفضائل عاكفا على المطالعة جمع من الكتب ما لم يجمعه أحد من الملوك لا قبله ولا بعده وتطلبها وبذل في أثمانها الأموال واشتريت له من البلاد البعيدة بأغلى الأثمان. انظر: الحميدي (ت 488هـ/ 1095م)، **جذوة المقتبس**، ص14.

(2) هو أبو العبّاس أحمد بن يونس الجُذامي المعروف بالحرّاني، أول من تولى خطتي الشرطة والسوق معاً، عينه الخليفة المستنصر على قرطبة توفي سنة (387هـ/997م). انظر: ابن ابي أصبعيه، **الانباء في طبقات الأطباء**، ج3، ص67–68.

(3) انظر ابن جلجل، **طبقات الأطباء**، ص113، ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج1، ص17.

(4) أحمد بن نصر بن خالد من أهل قرطبة يكنى أبا عمر وأصله من طليطلة، سمع من أسلم بن عبد العزيز وأحمد بن خالد ومحمد بن عمر بن لبابة وقاسم بن أصبغ وغيرهم، وولي أحكام الشرطة والسوق وقضاء كورة جيان. انظر: ابن الفرضي، **تاريخ العلماء**، ج1، ص62.

(5) ابن الفرضي، **تاريخ العلماء**، ج1، ص62، ابن بشكوال، **الصلة**، ج1، ص296.

(6) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجّي، ص66 – 70.

(7) أبو بكر بن حدير: محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن حدير: من أهل قرطبة؛ يكنى: أبا بكر.كان من أهل التفنن في العلم، وتولى الشرطة والأحكام بعهد العامرية. انظر: ابن بشكوال، **الصلة**، ج1، ص477.

(8) ابن بشكوال، **الصلة**، ج2، ص738.

(9) أبو علي بن ذكوان: حسن بن محمد بن ذكوان: من أهل قرطبة، يكنى: أبا علي، استقضاه أبو الوليد محمد بن جهور بقرطبة، ورقاه إليها من أحكام الشرطة والسوق سنة (451هـ/1059م). انظر: ابن بشكوال، **الصلة**، ج1، ص136.

(10) ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، ج1، ص160.

وكان الحُكّام الأمويين يشرفون بشكل مباشر على ولاية الحسبة ويراقبون أعمالهم، ولا يسندون هذا المنصب إلا لأهل الكفاءة وأغلبهم من الفقهاء، فقد تدخل الأمير محمد بن عبد الرحمن (238 – 273هـ/ 852 – 886م) عندما بلغه تجاوز المحتسب إبراهيم بن حسين بن مرتنيل[1] الذي تولّى الحسبة في سنة (232هـ/ 847م)[2] في حكمه على بني قتيبة في حوانيت لهم بهدمها، فأبطل الأمير حكمه وأعاد الحقّ لأهله[3].

المطلب الثاني: دور المحتسب الاقتصادي والاجتماعي في الأندلس.

أولى الحُكّام الأُمويين ولاية الحسبة جُلّ عنايتهم، وذلك للدور الهام الذي تقوم به، ابتداءً من أنها وظيفة شرعية منطلقة من قواعد هذا الدين– قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر– وهي بالتالي منوطة بولي الأمر بصفته مسئولاً عن الرّعية[4]، ثم للدور الذي تقوم به وعلاقاتها المباشرة مع الناس، وقد وصف المقرّي الاهتمام بهذا الجهاز بقوله: "ولهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها، ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه، لأنها تدخل عندهم في جميع المُبتاعات"[5].

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للمحتسب:

تتعدد الأدوار التي تضطلع بها خطة الحسبة في المجال الاقتصادي، فهي تعمل للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ومراقبة الأسواق، وللإشراف على العملية الإنتاجية منذ بدايتها وحتى وصولها للمستهلك.

---

(1) إبراهيم بن حسين بن خالد بن مرتنيل: تولى الحسبة سنة (232هـ/847م)، وتمّ عزله في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن، توفي سنة (249هـ/863م). انظر: ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص325.

(2) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج3، ص242..

(3) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص242.

(4) الماوردي، الأحكام السلطانية، ج1، ص40.

(5) المقرّي، نفح الطيب، ج1، ص219.

وتعمل وظيفة الحسبة على زيادة الإنتاج عن طريق مراقبة إتقان العمل ومنع الغش فيه، فكانوا يُعاقبون الدبّاغين إذا باعوا الجلد قبل أن يجف أو لم يتقنوا دباغته أو يغشُّ في صناعة الحذاء[1]، ويتأكدون من عملية إنتاج الألبان للتأكد من عدم خلطه بالماء[2]، ويعاقبون صُنّاع الزجاج إذا أخرجوه من النار قبل يوم وليلة لزيادة متانته[3].

ولا يقتصر دور المحتسب في مراقبة أرباب العمل، فكانوا يراقبون العمال أيضاً، للحفاظ على حقوقهم من جهة، وحماية أصحاب العمل من تقاعس العمّال والغش في انجاز العمل المطلوب، كأن ينجزوا العمل الذي ينتهي بيوم بيومين أو أكثر[4].

وللمحتسب دورٌ أيضاً في حماية المستهلك، من حيث إشرافه على المكاييل والموازين، ومنع التلاعب فيها، فيأمن المستهلك من الغش، فتزيد حركة الأسواق، وتنشط التجارة[5]، فهو يمنع تلقي الرُّكبان الذين كانوا يُعرفون في الأندلس بالجلّاسين، وهم الذين يكونوا واسطة بين صاحب الأمتعة والتاجر[6]، كما يمنع المحتسب الاحتكار، ويمنع ارتفاع الأسعار الغير مُبرر[7].

---

(1) السقطي (ت حوالي 500هـ/ 1107م)، **في آداب الحسبة**، تحقيق حسن الزّين، دار الفكر الحديث، بيروت، لبنان، 1987م، ص80. وسيشار إليه لاحقاً: السقطي، في آداب الحسبة.

(2) ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله، **رسالة في أدب الحسبة**؛ منشورة ضمن ثلاث رسائل في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار، القاهرة، مصر، 1955م، ص92. وسيشار إليه لاحقاً: ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة.

(3) السقطي، في **أدب الحسبة**، ص83.

(4) السقطي، **في آداب الحسبة**، ص81.

(5) ابن عبد الرّؤوف، **رسالة في أدب الحسبة**، ص106.

(6) السقطي، **في أدب الحسبة**، ص71.

(7) ابن عبد الرؤوف، **رسالة في أدب الحسبة**، ص88 – 89.

ووصل مستوى الرّقابة في الأندلس إلى أن كان يُؤمر الباعة والصناعيين بتسمية صناعاتهم بأسماء تميزها عن غيرها، بوضع طابع يحمل اسم المنتج، ليتسنّى الرجوع إليه إن ثبت أنّ هناك تلاعب في النوع أو الكم[1].

كما يدخل في صلاحيات المحتسب الرقابة على أسواق الصرف لحمايتها من التزوير والانتقاص منها[2]، ومنع ترويج النقود المُزيفة، ومحاربة الرّبا، ولذلك منعوا التداول بغير عملة البلد[3]، وهذا من شأنه تعزيز فرص الاستثمار، فعندما يأمن الناس على نقودهم من التزوير يدفعونها للمشاركة في العمليات الاستثمارية.

عملت الدولة على تسهيل عمل المحتسب في هذا المجال عن طريق بناء الأسواق المتخصصة، واشتراط أن يكون في كل سوق وصنعة أمين السوق الذي يشتهر بالأمانة والخبرة في مجال عمله وأسرار صنعته[4]، وقد حرص الحُكام الأندلسيين بالإشراف على الأسواق بأنفسهم ولم يعتمدوا على المحتسبين فقط، حيثُ كان المنصور بن أبي عامر حريصاً على مراقبة الأسواق، وكان له عيوناً يأتونه بأخبارها[5].

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للمحتسب

يتميز المجتمع الأندلسي عن غيره من المجتمعات بأنّه مزيج من ثقافات وأديان وأجناس مختلفة، فقد دخل المسلمون على قوم لهم حضارة تختلف عمّا عهدوه في الشرق، لذلك ظهر دور المحتسب جليًا في هذا المجال.

---

(1) السقطي، <u>في آداب الحسبة</u>، ص25.

(2) الكناني، يحي بن عمر بن يوسف (289هـ/ 902م)، **<u>كتاب أحكام السوق</u>**، تحقيق محمود علي مكّي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004م، ص79. وسيشار إليه لاحقاً: الكناني، أحكام السوق.

(3) الكناني، **<u>أحكام السوق</u>** ، ص11– 12.

(4) السقطي، <u>في أدب الحسبة</u>، ص33، المجيلدي، أحمد بن سعيد (1094هـ/ 1683م)، التيسير في أحكام التسعير، تحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971م، ص55 – 56، وسيشار إليه لاحقاً: المجيلدي، التيسير في أحكام التسعير.

(5) النباهي، <u>تاريخ قُضاة الأندلس</u>، ص107.

حرص المحتسبون على محاربة البيوع المحرّمة، وإزالة المُنكر، فكان شرب الخمر سائداً في المجتمع، ورغم محاربة الحكام له إلا أنّه انتشر حتى بين المسلمين، فقد أراق المحتسب أواني خمر كانت مُرسلة للأمير هشام بن عبد الرّحمن[1].

وكانت ظاهرة اختلاط النساء بالرجال شائعة في المجتمع الأندلسي، لذلك اجتهد المحتسب في منع النساء من الخروج إلى الأسواق مُتبرّجات، وشمل أيضاً المنع نساء أهل الذمة للمحافظة على المظهر العام، كما منعوا الرّجال من ملاحقة النساء والغلمان في الشوارع.

كما حارب المحتسب ظاهرة التسول في المجتمع، وكان حاذقاً في الكشف عن ألاعيبهم، والدفع بالشباب القادر على العمل للعمل، وساعدهم على إيجاد فرص العمل المناسبة لهم[2].

كما تدخّل المحتسب بالمحافظة على البيئة، وتوفير عناصر السلامة العامة للحد من انتشار الأمراض، فراقب الأطعمة وصُنّاعها، وخاصة الخبّازين والجزارين وأصحاب الفنادق والمطاعم[3]، كما اهتم بتنظيم الأسواق كما مرّ معنا وراعى في ترتيبها عدم تسببها في تلوث البيئة والتأثير سلباً على الصحةِ العامّة، وهذا بالتالي يؤدي إلى توفير العنصر البشري السليم القادر على إحداث التنمية في المجتمع، ولذلك حرصوا على سلامة مهنة الطب والصيدلة والحجامة[4]، فغلّظوا العقوبة على من مارسها بدون علم[5]، وكان يساعدهم في ذلك أعوان

(1) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص621 – 622.

(2) ابن عبد الرؤوف، في أدب الحسبة، ص113.

(3) ابن عبد الرؤوف، في أدب الحسبة، ص53.

(4) الحجامة: هي استخراج الدم المحتقن في الجسم بواسطة شرطة موس، وشفط الدم بالقرن أو ما يماثله، فالحجامة نوع من أنواع العلاج، وقد أطال ابن القيم رحمه الله وغيره في إيراد النصوص التي جاءت بالتداوي بالحجامة، ومما جاء عن النبي ﷺ في التداوي بها قوله: (لو أن دواءً يصل الداء لوصلته الحجامة) يعني: لو أن دواءً يصل الداء بذاته لقوة فاعليته لوصلته الحجامة، وقال: (احتجموا لا يضير بكم الدم) أي: لا يهلككم الدم. انظر: الألفي، أحمد بن محمد بن شحاته، طوق الحمامة في التداوي بالحجامة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2004م، ص17.

(5) ابن عبد الرؤوف، رسالة في أدب الحسبة، ص46 – 47.

المحتسب -وهم متخصصون في مجال صنعتهم-، ومن شدة حرص المحتسب على الصحة العامة فإنه يأمر الأطبّاء والصيادلة بعدم تحضير أو صرف علاج إلا بحضور أمين سوقهم[1].

وهكذا تبين لنا الدور الهام الذي يقوم به جهاز الحسبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، على عكس ما نراه اليوم من عزوف الدول بحجة عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وترك تحديد الأسعار لنظام السوق وعدم التدخل مهما حصل، فكثر الغش والتدليس، وانحرف قطاع الإنتاج عن إنتاج السلع الضرورية إلى الكماليات التي تخضع للطلب الفعّال، فتضرر المستهلك، وهذا يخالف المقاصد الشرعية التي أنيطت بالدولة بأن تكون قيّمة على النشاط الاقتصادي، بل ومشاركة به أحياناً.

(1) انظر: السقطي، في آداب الحسبة، ص59.

المبحث الخامس

الموازين والمكاييل والأسعار

تُعتبر الموازين والمكاييل من المتطلبات الأساسية للتعامل بين الناس في البيع والشّراء، لتحقيق العدالة بينهم، فهي تعتبر من الأصول الرئيسية التي تقوم عليها عملية التبادل بين الناس، لذلك اهتمت الدولة الأُموية فيهما وأُوكلت مراقبتهما للمحتسب للتأكد من دقتها ومطابقتها للمواصفات والمقاييس، وأيضاً من حيث النظافة[1].

ولم تنقل لنا المصادر والمراجع إلا الموازين والمكاييل التي كانت تُستخدم في قرطبة، ولكن هذا لا يعني أنَّها كانت موحدة في جميع أرجاء البلاد، فلكل ولايةٍ من الولايات المكاييل الخاصة بها، ولكن يعتقد أنها لا تبعد كثيراً عن أوزان ومكاييل قرطبة.

ويمثل الدرهم القاعدة الأساسية في تقدير قيمة الأوزان والمكاييل. وقد أشار ابن عمر في كتابه أحكام السوق "ويكون أصل ما توضع عليه أرطالهم على الأوزان التي أوجب النبي ﷺ زكاة العين من الذهب والفضة بها، ... والأوقية أربعون درهماً بدراهم الكيل، ووزن الدنانير كل عشرة دراهم كيلاً سبعة دنانير مثاقيل"[2].

---

(1) ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة، ص106، ابن عبدون، في القضاء والحسبة، ص39-42.

(2) ابن عمر، احكام السوق، ص

المطلب الأول: الموازين

تعدد الموازين التي استخدمها الأندلسيون ومن هذه الأوزان:

أولاً: الرطل

يعتبر الرطل الاندلسي الوحدة الشائعة للوزن في الأندلس، ويزن ما بين (12 – 13) أوقية أو نحو (454)غم تقريباً[(1)]، وكانت الأوقية تزن ثمانية مثاقيل، والمثقال يزن (4.722) غم[(2)]، والأوقية تساوي (37.776) غم.

ويُستخدم الرّطل لوزن المواد الصلبة متوسطة الكتلة، بينما يُستخدم المثقال لوزن الماد الثمنية مثل الذهب والفضة، وبعض المواد النادرة كالتوابل، وكان الدرهم يُستخدم لوزن الفضّة، ووزن الدرهم الشرعي يساوي سبعة أعشار المثقال[(3)].

ثانياً: القنطار

القنطار وحدة وزن يُستخدم لوزن الكميات الكبيرة نسبياً، حيث يبلغ وزن القنطار القرطبي مائة وثمانية وعشرون رطلاً[(4)]، فيكون وزن القنطار (58.024) كلغم.

ثالثاً: الأوقية والمثقال:

أُستخدمت الأوقية لقياس الأوزان الصغيرة نسبياً، بينما استخدم المثقال لوزن المعادن الثمينه كالذهب والفضة وبعض المواد النادرة كالتوابل، ويبلغ وزن الأوقية ثمانية مثاقيل، والمثقال (4,722) غم[5]، وعليه فإن الأوقية تزن (37,776) غم.

---

(1) السقطي، **في آداب الحسبة**، ص32.

(2) Imammuddin, **the Economic History of Sphn**, P.381.

(3) هنس، فالتر ، **المكاييل والموازين** ص37.

(4) هنس، **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ص43.

(5) هنس، **المكاييل والموازين**، ص37.

المطلب الثاني: المكاييل

تعددت المكاييل التي كانت تُستخدم في الاندلس ومنها:

اولاً: المد

يُستخدم المُد لوزن الأشياء الصلبة كالقمح والشعير والحمص والفول وغيرها من الحبوب[1]، وكان يُستخدم أيضاً في كيل الدراهم والدنانير فقد نقل العذري عن ابن الكردبوس " أنّ جُملة ما أنفقه الخليفة عبد الرحمن الناصر من الدراهم القاسمية في بناء مدينة الزاهرة بالكيل القرطبي خمسة وثمانين مُدّاً"[2]. ويبلغ سعة المُدّ القرطبي رطل وثلث الرطل[3]، والرطل يساوي (12) أوقية فيكون المد مساوياً لمد أهل المدينة (المد النبوي) بستة عشر رطلاً.

ثانياً: الربع

يستخدم الربع في كيل الحبوب، فيروي ابن حيان إلى أنّه عندما عمّ القحط في زمن الحاجب بن أبي منصور "بلغ ربع الدقيق دينارين"[4]، والسوائل، فقد نقل المقري" أنّه كان يحترق في جامع قرطبة كل سنة ألف رُبع من الزيت"[5]، والمواد الصلبة، فقد أشار السقطي إلى أنّ صناعة كل سفينة بحرية تتطلب أربعون ربعاً من الحديد[6].

ويختلف وزن الربع بحسب ما يُكتال به، فيبلغ وزنه 24 رطلاً من المواد الصلبة، وثمانية عشر رطلاً من المواد السائلة[7].

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص101.
(2) العذري، **نصوص عن الأندلس**، ص93.
(3) ابن العطار، **الوثائق والسجلات**، ص153.
(4) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص389.
(5) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص551.
(6) السقطي، **في آداب الحسبة**، ص57.
(7) الحموي، **معجم البلدان**، ج3، ص161.

ثالثاً: الثمن

يستخدم الثمن لكيل الحبوب والسوائل كالزيت والعسل والخل فكان يُبتاع " ربع دقيق وثمن زيت"[1]، ووزن النقود من الدراهم الفضية والدنانير الذهبية[2].

ويختلف وزن الثمن أيضاً باختلاف المادة المكيلة، فيزن ما بين رطلين ونصف إلى ثلاثة أرطال ونصف، فثمن الخل كان يزن ثلاثة أرطال غير الربع إلى رطلين ونصف، وثُمن العسل كان يزن ثلاثة أرطال ونصف[3].

رابعاً: المدى

يُعتبر المدى أحد المكاييل التي أخذها الأندلسيين عن أهل الشام، وكان المدى القرطبي يزن ثمانية قناطير، يقول ابن عمر: "وهذا المدي القرطبي زنته ثمانية قناطير"[4]، وبناءً عليه فإن وزن المدى (464.192) كغم.

خامساً: القفيز

استخدم الاندلسيون القفيز في مكاييلهم لكيل الحبوب والمواد السائلة ويصف ذلك الحميري" وهذا المدى القرطبي زنته ثمانية قناطير، والستة أقفزة هي نصف مدي"[5]، وعليه فإنّ وزن القفيز (27.199) كغم تقريباً.

---

(1) ابن غالب، فرحة الأنفس، ص301.

(2) المقدسي، أبو عبد الله محمد بن احمد (ت.380هـ/990م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن، هولندا، ط2، 1967م، ص240، وسيشار إليه لاحقاً: المقدسي، أحسن التقاسيم.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص 230 – 231.

(4) ابن العطّار، الوثائق والسجلّات، ص201

(5) الحميري، الروض المعطار، ص301.

سابعاً: الوسق

وقد سمي الوسق بهذا الإسم لأنه يعدل حمل بعير، وقد قالت العرب: أوسقت البعير إذا أوقرته (حملته)[1]، ويستخدم الوسق في وزن الحبوب فقد نقل ابن حيّان أن أهل المغرب كانوا يدفعون في عهد الخليفة الحكم المستنصر زكاة جميع الحبوب المدّخرة لديهم والتي تزيد عن خمسة أوسق[2]، والوسق في كيل قرطبة يساوي 60 صاعاً، أو 320 رطلاً[3].

ثامناً: القسط

اُستخدم القسط لوزن المواد السائلة مثل الزيت والعسل والسمن، فيذكر ابن حيان أن الخليفة عبد الرحمن الناصر قد أهدى عامله على المغرب موسى بن أبي العافية هدية ثمينة كانت جملتها ثلاثون قسطاً من من العسل، وعشرون قسطاً من السمن، ومائة قسط من الزيت[4]، كما ذكر العذري أنّه وفي عهد الأمير الحكم بن هشام كان يُجبى من كورة البيرة ألف قسطٍ من الزيت[5]، ويبلغ وزن القسط نصف صاع، والصاع أربعةُ أمداد، فيكون وزن القسط مُدّان. ومن خلال ما سبق نستطيع حساب الأوزان والمكاييل الأندلسية بالكيلو غرام وكما في الجدول الآتي:

---

(1) ابن سيدة، **المخصص**، ج3، ص441.
(2) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص113.
(3) كونستبل، **التجارة في الأندلس**، ص202.
(4) ابن حيّان، المقتبس، تحقيق شالميتا، ص101.
(5) العذري، ترصيع الأخبار، ص93.

جدول (3) أنواع الموازين والمكاييل وأوزانها بالكيلو غرام

المكاييل والموازين	الوزن بالكيلو غرام
الرطل	0.453321 كغم
القنطار	58.024 كغم
المثقال	4.722غم
المد	0.589 كغم
الربع	صلب: 10.9 كغم
	سائل:8.1596 كغم
الثمن	صلب: 1.5866كغم
	سائل: 1.2466
المدى	464.192 كغم
القفيز	27.199 كغم
الوسق	145.0598 كغم
القسط	1.05772 كغم

المصدر : من تصميم الباحث اعتماداً على ما سبق

المطلب الثالث: الاسعار

ترتبط الاسعار عادةً بالحالة السياسة والاقتصادية للبلاد، وقد ظهر تأثير هذه العوامل بشكلٍ واضح بالأندلس في عصر الدولة الأموية، فكانت الأسعار تشهد ارتفاعاً حاداً في سنوات الجفاف والثورات والحروب، وتنخفض في سنوات المطر واستتباب الأمن.

ولم تسعفنا المصادر الاقتصادية والتاريخية عن الأسعار بشكلٍ واضح، لأن المؤرخين لم يعتنوا كثيراً بتدوين أسعار السلع الغذائية وغيرها إلا أن تأتي في معرض الحديث عن القضايا العامة التي تهم المجتمع كالقحط والحروب.

وتمتاز الاندلس بشكلٍ عام بوفرة الانتاج الزراعي وتنوعه والذي ينعكس على أسعار المواد الأخرى، فقد وصف ابن حوقل رخص الأسعار فيها فقال: "وأمّا أسعارهم فتضاهي النواحي الموصوفة بالرخص وكثرة الخير والسعة"[1]، إلا أنّ الأندلس قد عانت من ويلات القحط

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص114.

والثورات في معظم أوقات الدولة الأموية فيها مما انعكس سلباً على أسعار المواد، فقد نقل ابن الأثير أنّ غلاءً شديداً قد وقع بالأندلس سنة (197هـ\812م)، وآخر وقع سنة (207هـ\822م) بسبب الجفاف، حيث بلغ مد القمح بثلاثين ديناراً[1]، كما صادف وقوع المحل سنة (285هـ\897م) قيام ثورة ابن حفصون مما ضاعف ارتفاع الأسعار ومات خلالها خلقٌ كثير[2].

وحدثت أزمات اقتصادية شديدة بسبب الجفاف في سنة (302ه\914م) إذ امحل الناس وغلت الأعار وقلّت الحنطة من الأسواق، وبلغ قفيز القمح بإثني عشر ديناراً، في حين يذكر ابن عذارى أنّ سعر قفيز القمح كان بسوق قرطبة بثلاثة دنانير ارتفع إلى أربعين ديناراً [3].

وفي سنة(308هـ\920م) عمّ المطر البلاد، وتم القضاء على ثورة ابن حفصون فغلب على الاندلس الرخص والسعة في جميع الأحوال، كما ساهمت الغنائم التي حصل عليها الخليفة الناصر من غزوه للممالك الإسبانية إلى زيادة المعروض السلعي حتى بلغ القمح من الرخص ان بيع كل ستة أقفزة بدرهم ولا يوجد من يشتريه[4]، وكانت أسعار الفواكه كالتي لا سعر لها[5].

كما ونقلت بعض المصادر عن رخص الأسعار بشكلٍ ملفت في بعض المناطق الأندلسية فقد امتزت مدينة جيان برخص أسعارها حيث كانت من أخصب المناطق، وكذلك الحال بقلعة أيوب[6]، كما وصفت مدينة بلنسية بأنّها راخية الأسعار في أكثر الأمور[7].

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص201.

(2) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص127.

(3) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص124، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص166.

(4) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص167.

(5) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص109.

(6) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص206.

(7) الحميري، **الروض المعطار**، ص469.

كذلك شهد سوق الخدم والجواري البيض المستوردة من الأندلس(حيث كانت تُجلب من بلاد أُوروبا ويُعاد تصديرها للمشرق الإسلامي) فذكر بأنّ قيمة الجارية أم الخادم تصل إلى أكثر من ألف دينار[1]، فقد اشترى هشام بن الأمير عبد الرحمن بن الحكم جارية بعشرة آلاف دينار[2]، كما يُروى أنّ تاجراً أهدى الامير المنذر بن عبد الرحمن جارية بارعة الحسن مجيدة للغناء، فكافئه على هديته بألف دينار[3].

ومن البضائع التي كانت تتمتع بأسعار عالية المواشي، فكانت غالية الثمن، فقد بلغ سعر البغل الواحد خمسماية دينار، وذلك نظراً لأهميتها حيث كانت تُستخدم في كوسيلة للنقل الداخلي[4].

---

(1) الإصطخري، **المسالك والممالك**، ص27.

(2) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص218..

(3) المقري، **نفح الطيب**، ج3، ص577.

(4) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص104.

الفصل الرّابع

النظام المالي للدولة الأموية في الأندلس

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإيرادات العامّة والخاصّة.

المبحث الثاني: النفقات العامّة والخاصّة.

المبحث الثالث: الإدارة العامّة والدواوين.

المبحث الأول
الإيرادات العامّة والخاصة للدولة

حرصت الشريعة الإسلامية على وضع مجموعة من الموارد بيد الدولة لتتمكن من القيام بالوظائف التي كلّفها بها الشرع الحنيف، لخّصها الماوردي بعبارة جامعة "حراسة الدّين وسياسة الدنيا"[1]، وتحت هذين البندين يدخل عموم واجبات الدولة الإسلامية السيادية منها والاقتصادية[2].

وتُعرف الإيرادات العامّة: "بأنها مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدولة لتنفيذ السياسات المالية المرسومة، والإنفاق على المرافق والمشروعات العامّة"[3].

بدأ التنظيم المالي يظهر للوجود مترافقاً مع التنظيم الإداري، عند قيام الدولة الأُموية في الأندلس(138هـ/ 755م)، إلا أنّ المعلومات عنه تبدو شحيحة، فلم نجد في كتب المؤرخين قوائم مالية تتضمن ما كان يُجبى من ولايات الأندلس أو كلها، ولا قوائم بالنفقات كما هو الحال في الدولة العبّاسية –مع أنّ بعض المؤرخين الّذين أرّخوا للدولة كانوا من رجال الدولة، وتولوا مناصب فيها من أمثال ابن حيان[4]، وأحمد بن محمد الرّازي[5]، وابنه عيسى –، والذي يظهر لنا أنّ الأمور المالية كانت منوطة بالحاكم وحده، ولا يُمكن الاطلاع على جميع إيرادات الدولة

(1) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت: 450هـ/1058م)، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006م، ص15، وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: الماوردي، الأحكام السلطانية.

(2) للاطلاع على واجبات الدولة السيادية والاقتصادية يُنظر في: السبهاني، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، ص484 وما بعدها.

(3) عناية، غازي، **المالية العامّة والنظام المالي الإسلامي** – دراسة مقارنة –، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1990م، ص157، وسيشار إليه لاحقاً: عناية، المالية العامة.

(4) ابن حيان: هو أبو مروان حيان بن خلف بن حسين بن حيّان بن محمد بن حيان بن وهب بن حيان وُلد في قرطبة سنة (337هـ/ 987م) وكان أبوه كاتبا للحاجب المنصور، وتوفى سنة (427هـ/ 1076م) وجده الأعلى حيان كان مولى لعبد الرحمن بن معاوية أول أمراء الدولة الأموية في الأندلس، ويغلب على الظن أن كان من أسرة ذات أصول إسبانية قديمة، درس ابن حيان علوم اللغة على يد أبي عمر بن أبي الحباب وصاعد البغدادي، والحديث على يد أبي حفص عمر بن حسين بن نابل وغيرهم، تولى ابن حيان منصب كاتب في عهد أبي الوليد بن جهور. انظر: ابن بشكوال، **الصلة**، ج1، ص217، ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكي، التمهيد.

(5) الرّازي: هو أحمد بن محمد بن موسى الرّازي مؤرخ أصله من الرّي – العراق – دخل والده إلى الأندلس للتجارة، ولد في قرطبة سنة 274هـ ، وتوفي سنة 344هـ. انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص104.

أو نفقاتها كون الدولة كانت تصطبغ بالصبغة العسكرية، لذا كان اعتمادنا على ما ورد من معلومات متناثرة في بعض المصادر التاريخية والجغرافية، وهذه من الصعوبات التي واجهت الباحث.

انفرد الأمويون بتقسيم بيت مال المسلمين إلى ثلاث خزائن(1): خزانة بيت مال المسلمين، والخزانة العامّة للدولة، والخزانة الخاصة بالأُسرة الأُموية، وسيتم دراسة الموارد المالية في عهد الدولة الأُموية في الأندلس من خلال بيان موارد هذه الخزائن (بيوت المال) التي أنشأها الأُمويون في الأندلس، ولكل من هذه الخزائن الموارد الخاصة بها، سيتم دراستها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: خزانة بيت مال المسلمين

خصص الأمويون هذا النوع من الخزائن لاستلام الموارد ذات الصبغة الدينية وإن استثنوا منها بعض هذه الموارد(2)، وقد أظهر الأمويون الخصوصية الدِّينية لهذه الخزانة من حيث المكان والإشراف، فكان مكانها مسجد قرطبة، وأول من نقلها للمسجد الأمير المنذر بن محمد(3)، ورغم مكانته الدينية فقد اعتدى اللصوص عليه سنة (352هـ/ 963م) وسرق منه المال الذي للسبيل بداخل الجامع بقرطبة؛(4) وأمّا من حيث الإشراف فكان يشرف عليها قاضي الجماعة، ويشهد الفقهاء على ما يدخل لهذه الخزانة وما يخرج منها، ويستعين بهم حول طريقة تنميتها (5)، ومن موارد هذه الخزانة:

الفرع الأول: أموال الزكاة

كانت الزكاة في مطلع الإسلام تُشكِّل المصدر الأساسي لبيت المال حيثُ يؤديها المسلم عن طواعية، فهي تزكيةٌ للنفس وطهرةٌ للمال، وهي الرُّكن الثالث من أركان الإسلام اقترن ذكرها مع الصلاة في القرآن الكريم أكثر من ثلاثين مرّة.

(1) أبو رميلة، هشام، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية في الأندلس، دار الطُّباعة، القدس، فلسطين، 1980م، ص136. وسيشار إليه لاحقاً: أبو رميلة، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية في الأندلس.
(2) من الموارد ذات الصبغة الدينية المستثناه من بيت مال المسلمين في الأندلس: الجزية والخراج والفيء.
(3) هو الأمير المنذر بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل سادس أمراء الدولة الأموية في الأندلس، تولى الإمارة سنة (273هـ/ 886م) وتوفي سنة (275هـ/888م). انظر: الحميدي، جذوة المقتبس، ج1، ص11.
(4) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص236.
(5) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص10.

وقد ميّز الفقهاء بين نوعين من أموال الزكاة[1]:

1. أموال باطنة: وهي الأموال التي يمكن إخفاؤها: مثل الذهب والفضة وما يقوم مقامهما، وعروض التجارة.

2. أموال ظاهرة: وهي الأموال التي لا يمكن إخفائها مثل الزروع والثمار والماشية.

ولأن معظم الأموال في الأندلس هي زروع وثمار فقد ظهر استخدام مصطلح العشور إلى جانب الزكاة ليدل على زكاة الزروع والثمار، فقد كان الحُكّام الاندلسيين يتقربون إلى الرعية بتخفيف ضريبة العشور عوناً لهم على عمارة الأرض وعدم تركها، خاصةً في سنوات القحط وانتشار الجراد[2].

أمّا عن المزروعات التي كانت تخضع لضريبة العشور، فقد توسع الأندلسيون في إدخال العديد من الأصناف متبعين بذلك مذهب أبو حنيفة الذي يرى بأن الزكاة تجب في كل ما تنتجه الأرض[3]، فأدخلوا القطن والحرير والكِتّان والزيتون، فكان الحكم بن هشام (180-206هـ/796-822م) يستوفي من الحرير والقطن ألفي رطل من كلٌ نوع، كما وأخذوا زكاة الزيتون عن كُلّ حّر قسطي[4] زيت[5]، وشكّل القمح والشعير المقام الأول في قائمة العشور التي كانت تستوفيها الدولة[6].

ويظهر اهتمام بعض الحُكّام الأمويون بجمع الزكاة وتوزيعها حسب ما نصت عليه الشريعة الإسلامية مثل الامير هشام بن عبد الرحمن الداخل (172-180هـ/789-806م) الذي أخذَ الزكاة في حلّها ووضعها في حقها[7]، من نص الكتاب الذي أرسله الخليفة الحكم

---

(1) ابن قُدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن احمد المقدسي الدمشقي، **المغني**، دار الرّياض الحديثة، الرّياض، ط5، 1981م، ج4، ص264. . وسيشار إليه لاحقاً: ابن قدامة، المغني،

(2) مجهول، **أخبار مجموعة**، ص61 – 62.

(3) أبو يوسف، **الخراج**، ص55.

(4) القسط: أحد الأوزان المستخدمة في كيل السوائل ويزن تقريباً كيلو غرام واحد، أنظر المبحث الخامس من الفصل الثالث من هذه الدّراسة، ص.

(5) العذري، ترصيع الأخبار، ص5، 93؛ ابن غالب، فرحى الأنفس، ص293، 295.

(6) العذري، ترصيع الأخبار، ص124.

(7) ابن الخطيب **الإحاطة**، ص109 -111، ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، ج2، ص202.

المستنصر بالله[1] إلى أحد وُلاته أبي العيش ابن يعقوب عندما ولّاهُ على قبيلة كتامة[2]، مفصلاً فيها أحكام الزكاة، والأموال التي تؤخذ منها وكيفية توزيعها[3]، وكان يُشرف على جمع الزكاة موظفون تعينهم الدولة، ويُطلق عليهم لقب "مُصدِّق"[4]، كما ويظهر أيضاً أن بعض الحكام قد تجاوزوا فيها، فقد انتقلوا من خرص الزكاة إلى فرض ضريبة المساحة بفرضها قسطي من الزيت على كل حر، وهذا يعني أخذ العشور سواء انبتت الأرض ام لم تُنبت بسبب القحط، وعلى السكان دفع عشورهم مما هو مخزون لديهم أو شراءه من الأسواق[5]، كما ذكر ابن حيّان أن الأمير محمد بن عبد الرحمن الأوسط (238-273هـ\852-886م) أخذ العُشر من الزيتون لإضاءة المساجد، دون ان يتحقق نصاب الزكاة فيها[6]، فقد ذكر الونشريسي أنّ نصاب الزكاة في الزيتون هي خمسة أوسق، مما دفع بالخليفة الحكم المستنصر إلى إسقاط هذه الضريبة سنة (366هـ\976م)[7].

ولم تظهر قوائم مالية في الأندلس بمقدار ما يجبى من الزكاة، إلا ما أورده العذري عن مدينة قرطبة والخمسة عشر إقليماً التابع لها مع عدم وضوح بعض الكلمات وكما في الجدول رقم (4) التالي:

---

(1) الحكم المستنصر: هو الحكم بن عبد الرحمن بن محمد أمير المؤمنين بالأندلس أبو العاص المستنصر بالله بن الناصر الأموي المرواني ثاني خلفاء الأمويين في الأندلس تولّى الخلافة بعد أبيه (350 – 366هـ/ 961 –976م)، كان عصره امتدادًا لفترة زهوة الدولة الأموية في الأندلس الذي بدأ في عهد أبيه. وقد اشتهر الحكم بعشقه للعلم واقتناء الكتب، حتى عجت مكتبته بنحو أربعمائة ألف مجلد، بذل جهدًا في جمعها من مختلف الأقطار. انظر: **الحُلَّة السيراء**، ص200– 201.

(2) قبيلة كتامة: هي إحدى القبائل البربرية التي دخلت الأندلس بعد الفتح الإسلامي، وتوصف بأنها من أشدّ القبائل مراساً في القتال. انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج1، ص76.

(3) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص111.

(4) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجي ، ص113.

(5) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص106، ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص172 –173.

(6) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجي ، ص113.

(7) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص259.

جدول (4) بمقدار جباية الزكاة من قرطبة والأقاليم التابعة لها

الإقليم	عدد القرى	النوع	المتحصل
المدور	تسعون	القمح	85 مدياً[1] وأربعة أقفزة[2].
		الشعير	151 مدياً وثمانية أقفزة
		الناض للحشد	3980 مثقالاً[3].
		الطبل	4140 ديناراً
		الصدقة البيزرة	412 ديناراً وأربعة دراهم
القصب	56 قرية	القمح	142 مدى
		الشعير	111 مدياً
		الناض للحشد	4762 أو 4772 دياراً
		الطبل	2700 وأربعة دراهم
		الصدقة البيزرة	203 دنانير وأربعة دراهم
لورة	غير واضح القرى الخاضعة للعشور مع أن عدد قراها 64 قرية	القمح	173 مدياً وعشرة أقفزة
		الشعير	300 وقفيز
		الناض للحشد	2472 مثقالاً
الصدف	غير واضح القرى الخاضعة للعشور مع أن عدد قراها 28 قرية	القمح	89 مدياً و11 قفيزاً
		الشعير	198 مدياً
		الناض للحشد	...بعمائة وخمسة وسبعون مثقالاً
		الطبل	خمسة وسبعون ...مثقالاً وسبعان
بني مسرّة	17 قرية	قمح	117 مدياً ... أقفزة
		شعير	154 مدياً و3 أقفزة
سيّانه	26 قرية	قمح	121 مدياً و... أقفزة
		شعير	128 مدياً و 6 أقفزة
		ناض للحشد	700 مثقال
كورتش	30 قرية	القمح	220 مداً و... أقفزة
		الشعير	116 مداً و 6 أقفزة
		الناض للحشد	730 مثقالاً
		الطبل	1782 ديناراً و 4 دراهم
		الصدقة البيزرة	49 ديناراً وأربعة دراهم

---

(1) المدى: وحدة وزن استخدمت في الاندلس وكانت تزن464,192 كغم. انظر: ابن عمر، **أحكام السوق**، ص37، 105؛ ابن العطّار، **الوثائق والسجلّات**، ص201.

(2) القفيز: من الأوزان التي استخدمها الأندلسيون. ابن عمر، **أحكام السوق**، ص37، 105، ابن العطّار، **الوثائق والسجلّات**، ص201

(3) المثقال: وحدة وزن تستخدم لوزن المواد الثمينة كالذهب والفضة والتوابل، ويزن(4,722) غم . انظر: هنس، **المكاييل والموازين**، ص37

الإقليم	عدد القرى	النوع	المتحصل
القتل	48 قرية	القمح	121 مدياً و ... أقفزة
		الشعير	118 مدياً و 10 أقفزة
		الناض للحشد	ثلاثماية ... ديناراً
الهزهاز	73	القمح	173 مدياً وعشرة أقفزة
		الشعير	300مدياً وقفيز واحد.
		الناض للحشد	2472 مثقالاً
		الطبل	4489 ديناراً
		البيزرة	148 ديناراً و 4 دراهم
وأبة الملاحة	84	القمح	614 مدياً و5 أقفزة
		الشعير	720 مدياً و 6 قفيزاً
		الناض للحشد	772 مثقالاً
		الطبل	121 ... دراهم وخمسة أسباع
وأبة الشمراء	94 قرية	قمح	1051 مدياً و 11 قفيزاً
		شعير	154 مدياً و3 أقفزة
		الناض للحشد	998 مثقالاً
أولية سهلة	102 قرية	قمح	700 مدياً و7 أقفزة
		شعير	1222 مدياً و 6 أقفزة
		الناض للحشد	7333 مثقال
		صدقة الطبل	2184 ووثلاثة مثقالاً أسباع
		البيزرة	511 ديناراً

المصدر : العُذري، ترصيع الاخبار، ص124 – 125.

ومن خلال الجدول نُلاحظ ما يلي:

1. لم يذكر المصدر من العشور إلا مادتي القمح والشعير، والظاهر أنّ ما سواهما إما كان بكميات قليلة او انها تستبدل بالقيمة.
2. شكلت ضريبة الحشد مبالغ عالية وهذا دليل على ثراء اهل الأندلس.
3. بلغ عدد كُوَر الأندلس ستّ وعشرون كورة عدا كورة قرطبة والثغور[1]، وقياساً على زكاة كورة قرطبة من الحبوب والبالغة(3489 مدياً و10 أقفزة) ومن الشعير (3427 مدياً و قفيزاً واحداً)، فإن زكاة العشور من القمح تبلغ (91ألف مدياً أي ما يعادل

(1) انظر: مؤنس، فجر الأندلس، ص601 603.

45.5ألف طن تقريباً)[1] ومن الشعير(45 ألف طن تقريباً)، وباعتبار ان زكاة الثغور تصرف على الجند ولا يصل منها لقرطبة، فإن عشور القمح والشعير بلغت أرقاماً عالية، وهذا دليل على التقدم الزراعي فيها.

الفرع الثاني: الأحباس (الوقف)

وقد شكلت الأحباس جزءاً مهماً من موارد بيت المال، فقد مرَّ معنا في الفصل الثاني من هذه الدِّراسة دور الأحباس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا سارع الأُمراء والأثرياء في التحبيس لوجه الله تعالى[2]، وكانت توكل مهمة الإشراف على الأحباس لقاضي الجماعة الذي يُقلِّد ناظر الأحباس من الأكفاء[3].

الفرع الثالث: أموال من مات ولا وارث له\ المواريث الحشرية

والتي تُعرف بالمواريث الحشرية، وهذا مأخوذ من قوله ﷺ : «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ»[4]، وكذلك أموال الذمّي الذي لا وارث له أيضاً.

وقد اختلف الفقهاء بتركة من يموت ولا وارث له، هل تنقل إلى بيت المال أم تُرد إلى أُولي الأرحام، فذهب الأحناف[5] والحنابلة[6] إلا أنّ المال يذهب إلى ذوي الأرحام، لقوله تعالى: ﴿وَأُوْلُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾[7]، بينما ذهب المالكية[1] والشافعية[2] إلى أنّ تركة من لا وارث له تذهب إلى بيت المال وليس لذوي الأرحام، وهذا ما أخذ به فقهاء الأندلس.

---

(1) حيث يبلغ المدى نصف طن تقريباً؛ انظر المبحث الخامس من الفصل الثالث من هذه الدِّراسة.

(2) انظر: ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص207، الونشريشي، **المعيار المعرب**، ج7، ص416.

(3) النباهي، **تاريخ قضاة قرطبة**، ص76.

(4) مسلم، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت.)، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ج2، ص593.

(5) ابن عابدين، **حاشية ابن عابدين**، ج5، ص504.

(6) ابن قُدامة، **المُغني**، ج7، ص83.

(7) سورة الأنفال، آية رقم (75)

الفرع الرّابع: أموال المُرتد

والمرتد هو إتيان المسلم عن اختيار وطواعية ما يخرجه من الإسلام بالقول أو بالفعل[3]. وتعتبر مصادرة أموال المرتد أحد العقوبات المفروضة عليه، حيث أنّ المرتد أصبح ممنوعاً من التصرف في أمواله، وإن لم يتب تذهب أمواله، وذلك لأنه صار مستحق القتل غير معصوم الدّم والمال، وينتقل ماله إلى بيت مال المسلمين لا إلى أقربائه، لأنه لا توارث بين الكافر والمسلم[4].

المطلب الثاني: الخزانة العامة للدولة:

يُطلق على الخزانة العامة خزانة المال[5]، أو "الخزانة الكُبرى"[6]، احتفظ بها الحُكّام الأُمويون في قصورهم للحفاظ عليها[7]، في قرطبة ثم الزهراء فالزاهرة، وتم إنشاء خطة خاصة لها زمن الأمير الحكم بن هشام[8]، وعيّن سفيان بن عبد ربه خازناً لها[9]. وتنقسم موارد الخزانة العامّة إلى موارد دورية وموارد غير دورية، نستعرضها من خلال الفروع التالية:

---

(1) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (ت. 1230هـ/ 1815م)؛ الدردير، أحمد بن محمد بن احمد (ت. 1201هـ/ 1786م)، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، عيسى البابلي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، 1980، ج4، ص16، وسيشار إليه لاحقاً: الدسوقي، الشرح الكبير.

(2) شمس الدين الرملي، محمد بن احمد بن حمزة (ت. 1004هـ/ 1595م)؛ والنووي، يحيى بن شرف بن مرّي (ت.676هـ/ 1278م)، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1984م، ج6، ص11. وسيشار إليه لاحقاً: الرملي، والنووي، نهاية المحتاج.

(3) الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج7، ص134.

(4) ابن قدامة، **المغني**، ج8، ص129 – 130.

(5) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص164.

(6) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص165.

(7) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص263.

(8) هو الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل، ثالث الأمراء الأمويين في الأندلس، تولى الخلافة عام 180هـ/ 796م وتوفي عام 206هـ/ 822م. انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص11، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص466.

(9) ينتسب سفيان إلى قبيلة مصمودة البربرية، تولى عدة مناصب زمن الدولة الأموية في الأندلس، منها خدمة الخزانة الكبرى، ثم الحجابة زمن الأمير عبد الرّحمن بن الحكم (206 – 238هـ/ 822 – 852م)، وكان مشهوداً له بالكفاءة والأمانة، توفي سنة (211هـ/ 826م) انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص63.

الفرع الأول: الموارد الدورية

هي الموارد التي يتكرر ورودها لبيت المال بانتظام وتظهر في حسابات الموازنة للدولة، ومن هذه موارد:

أولاً: الخراج:

فرض الإسلام نوعين من الضريبة على أهل الذمّة والكفّار الذين يعيشون في ديار الإسلام مقابل توفير الحماية لهم[1]، وذلك لتحقيق العدالة بينهم وبين المسلمين في تحمل المسؤوليات، والاستفادة من المنافع التي تُقدّمها الدولة. يقول الماوردي في ذلك: " فيجب على وليّ الأمر أن يضع الجزية على رقاب من دخل من أهل الكتاب، ليقرُّوا بها في دار الإسلام، ويلتزم لهم ببذلهما حقّان: أحدهما الكفُّ عنهم، والثاني الحماية لهم ليكونوا بالكفِّ آمنين، وبالحماية محروسين"[2]، وهما الخراج المفروض على أرضهم، والجزية التي تفرض على الرؤوس[3]، وتسقط عنهم بإسلامهم[4].

والخراج: هو ما يوضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها[5]، وهو مقدار معين من المال يؤخذ نقداً أو عيناً من غلة الأرض التي تُفتح عنوة وتترك بيد أهلها، أو الأرض التي صُولح عليها أهلها دون قتال.

ولتحديد الأراضي الخراجية، لا بد من الرجوع إلى الكيفية التي فُتحت بها الأندلس، فقد اختلفت الرّوايات في ذلك[6]، ولكنها في المحصلة أجمعت على أنّ المناطق الشمالية التي تقع

---

(1) أبو يوسف، الخراج ، ص29، الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص142.

(2) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص138.

(3) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ، ص29.

(4) الدُّوري، عبد العزيز، **النظم الإسلامية**، مطبعة نجيب، بغداد، العراق، 1950م، ج1، ص147.

(5) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ج1، ص222.

(6) ناقش هذه الخلافات كل من مؤنس حسين في كتابه فجر الأندلس، ص631 وما بعدها، وإبراهيم بوتشيش، **أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي**، ص75 – 77.

شمال الوادي الكبير، هي الأراضي التي صالح عليها المسلمون النصارى يقول الغساني: "وأما سائر النصارى الذين كانوا في المعاقل المنيعة، والجبال الشامخة، فأقرهم موسى بن نصير على أموالهم ودينهم بأداء الجزية، وهم الذين بقوا على ما حيز من أموالهم بأرض الشمال، لأنهم صالحوا على جزء منها مع أداء الجزية..."[1]، وكانت تتألف من مدن: لاردة[2]، وماردة[3]، بنبلونة[4]، ووشقة[5]، تدمير[6]، أبذة[7]، وجليقة، كما عقد عبد العزيز بن موسى بن نصير صلحاً مع تدمير في الجنوب الشرقي من الأندلس سنة 94هـ/ 713م، وفرض على كل حُر دينار وأربعة أمداد من القمح وأربعة أمداد من الشعير وأربعة أقساط خل وقسطاً من العسل وقسطاً من الزيت، وعلى كل عبد نصف ذلك[8].

وبقيت هذه المناطق تودي ما عليها من أموال، حتى قام القوط بحركة الاسترداد من سنة (102هـ/ 732م) ولغاية (133هـ/ 750م) مما أدّى ذلك إلى قيام الممالك النصرانية في

---

(1) انظر: الغساني، **رحلة الوزير في افتكاك الأسير**، ص139 – 140.

(2) مدينة مشهورة بالأندلس تقع شرقي قرطبة، وهي إحدى مدن الثغر الأعلى، بناها الرومان قديماً ودُمرت نتيجة للفتن حتى أُعيد بنائها سنة (270هـ/ 883م). انظر: الإدريسي، **نزهة المُشتاق**، ج2، ص538، الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص471.

(3) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص32.

(4) بنبلونة (Pamplona)، عاصمة بلاد نافار، تقع شرقي الأندلس خلف جبل اشارة، وتعتبر من مدن الجزء الثالث وسكانها من البنكش. انظر: أبو الفداء، **تقويم البلدان**، ص180 – 181، أبو عبيد البكري، **جغرافية الأندلس وأوروبا من كتاب المسالك والممالك**، ص62.

(5) الحميري، **الروض المعطار**، ص195.

(6) كورة بالأندلس، تتصل بأحواز كورة جيان، تقع شرقي الأندلس، ولها مدنٌ كثيرة، وبينها وبين قرطبة سبعة أيام للقاصد، ويقطعها العسكر في أربعة عشر يوماً. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ص19.

(7) تقع شرقي بياسة، وتبعد عنها سبعة أميال، وهي مدينة صغيرة بالقرب من الوادي الكبير. انظر: الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج5، ص569.

(8) ابن الدلائي، أحمد بن عمر العذري، **نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار**، تحقيق عبد العزيز الأهواني، معهد الدّراسات الإسلامية، مدريد، إسبانيا، 1965م، ص3. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الدلائي، نصوص عن الأندلس.

الشمال، وامتناعها عن دفع الجزية والخراج[1] حتى قيام الدولة الأموية، حيث أجبرهم الحُكّام الأُمويون على إعادة دفع الجزية عن طريق حملات الصوائف المتكررة والعودة بالسبي والغنائم[2].

وكان هناك طريقان لجباية الخراج في الأندلس، وهي:

1. نظام الوظيفة بأن تفرض الدولة مبلغاً من المال أو عيناً مقطوعاً -كما حصل مع المناطق الشمالية ومنطقة تدمير[3]- فقد صالحهم عبد العزيز بن موسى بن نُصير على أن دفعوا ديناراً عن المقاتلة وأربعة أمداد من القمح وأربعة أمداد من الشعير، وأربعة أقساط خل، وقسطاً عسلاً، وقسطاً زيتاً، وعلى كل عبد نصف هذا[4].
2. نظام المحاسبة بأن يلتزم الفلاحون الإسبان الّذين تركهم المسلمون في مزارعهم، بدفع جزء من المحصول الثلث أو الربع[5]، ونظام الإقطاع بأن تُقتطع الأراضي الزراعية مقابل مبلغ يتفق عليه بين الحكومة والمتقبلين، كما حصل مع قادة الكُور، بأن يقتطع القائد أو شيخ العشيرة أراضٍ واسعة له ولقبيلته، ويدفع ثلث محصولها للدولة[6].

ولم تذكر المصادر قوائم للخراج منفصلة عن الموارد الأخرى، وإن ذكر المقرّي أرقاماً للخراج حيث قال: "وكان مبلغ الخراج الذي يؤدى إلى ملوك بني أُميّة ثلاثماية ألف دينار ..."[7]، إلا أنّ الذي يظهر أنّها أموال الجباية مجتمعة.

---

(1) مجهول، **أخبار مجموعة**، ص62.

(2) المقرّي، **نفح الطّيب**، ج1، ص345.

(3) انظر : الضبي، **بغية الملتمس**، ص274.

(4) الحميري، **الروض المعطار**، ص63، العذري، **ترصيع الأخبار**، ص274.

(5) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق بروفنسال، ص2، بروفنسال، ليفي، **حضارة العرب في الأندلس**، ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1984، ص40. وسيشار إليه لاحقاً: بروفنسال، حضارة العرب في الأندلس.

(6) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص42.

(7) المصدر السابق، ص146.

ويعتقد الباحث أنّ مساهمة الخراج في موارد الدولة المالية كان محدوداً بالمقارنة مع أموال الجباية الأخرى، فقد تعرّضت الأراضي الخراجية للاعتداء وتغيير صفتها بالبيع، فمعظم الأراضي الخراجية في الشمال قد تمّ احتلالها من قبل الإسبان، وأقاموا فيها ممالك إسبانية، كما استفاد الإسبان من معاملتهم كمعاملة المسلم إن دخلوا في الإسلام، ويعني ذلك دفعهم للعشر فقط، ثم أنّ الأرض الخراجية قد تمّ بيعها وشرائها، سواء كانت أرض صُلح أو أرض عنوة، دون الإبقاء على صفتها الخراجية، مستندين بذلك إلى رأي المالكية والجمهور بسقوط الخراج عن أرض الصلح إذا ما دخل أهلها في الإسلام[1].

ثانياً: الجزية

هي ما يؤخذ من أهل الذمة اليهود والنصارى الذين عاشوا في ذمة المسلمين بموجب عهود ترعى مصالحهم مقابل جزية أو مبلغ من المال يؤدونها عن الرؤوس[2]، وقد أُخذت الجزية من قوله تعالى:﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[3]، ومن السنة قوله ﷺ: «... فَسَلْهُمُ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ»[4].

(1) قسّم الفقهاء الأرض الخراجية إلى قسمين: أرض الصلح: وهي الأرض التي صالح عليها أهلها فيفرض عليها الخراج، فعند الجمهور (الشافعية والمالكية والحنابلة) يسقط الخراج بإسلامهم بينما الأحناف يرون أنّ الخراج باق لا يسقط، وأرض العنوة: التي فتحها المسلمون بقوة السيف وأبقوها بيد أهلها فهذه بالإجماع لا يسقط عنها الخراج. انظر الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص147، السرخسي، **المبسوط**، ج10، ص83.

(2) ابن القيم الجوزية (ت 751هـ/1349م)، شمس الدين أبو عبد الله بن محمد بن أبي بكر، **أحكام أهل الذمة**، تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1983م، ج1، ص22. وسيشار إليه لاحقاً: ابن القيم، أحكام أهل الذمة.

(3) سورة التوبة، آية: 29.

(4) مسلم، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ج3، ص1357. وسيشار إليه فيما بعد: مسلم المسند الصحيح.

وقد عاملت الدولة الأُموية أهل الذمة معاملة تتماشى والشريعة الإسلامية، فلم يُكلّفوهم فوق طاقتهم، فأخذت الجزية من الرّجال الموسرين، وأُعفي منه كبار السن والأطفال والنساء والفقير والأعمى والمريض الذي لا يُرجى شفائه، والمجنون والقسس والرُهبان[1]، كذلك لم تختلف قيمتها عمّا هو سائدُ في الشرق. فكان يؤخذ من الغني واحد وخمسون درهماً ومن المتوسط أربعة وثلاثون درهماً ومن الفقير سبعةَ عشر درهماً، لان الدينار الأندلسي كان يساوي سبعة عشر درهماً[2].

كما وأخذوا الجزية مما يتوفر، فقد صالح الأمير عبد الرحمن الداخل أهل قشتالة[3] لمدة خمس سنوات على عشرة آلاف من الخيل ومثلها من البغال وعلى ألف درع ومثلها من الرّماح[4].

وأُخذت أيضاً من الموارد الزّراعية، فقد أخذ الأمير الحكم ابن هشام وابنه عبد الرحمن من كورة البيرة ألفي رطل من الحرير وألفي رطل ما العسفر وألفاً ومائتي قسط زيت[5].

كما وأخذت نقداً عند توفره، فقد عقد الأمير عبد الرحمن بن الحكم سنة 228هـ / 842م مع حاكم وشقة على جزية نقدية مقدارها سبعماية دينار يدفعها إلى عُمّال الثغور[6].

---

(1) أبو يوسف، يعقوب ابن إبراهيم، **كتاب الخراج**، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، 1352هـ، ط2، ص122 – 123. وسيشار إله لاحقاً، أبو يوسف، الخراج.

(2) ابن حوقل، محمد بن حوقل (ت بعد 367هـ/ 977م)، **صورة الأرض**، دار صادر، بيروت، لبنان، 1938م، ج1، ص108. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: ابن حوقل، صورة الأرض.

(3) إقليم عظيم بالأندلس، سميت بهذا الاسم لكثرة قلاعها وحصونها، فتحها الأمير موسى بن نصير، ثم أعاد الإسبان احتلالها وإقامة مملكة فيها. انظر: الحموي: **معجم البلدان**، ج4، ص352، حتاملة، الأندلس، ص92 – 93.

(4) حمادة، محمد ماهر، **الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمال أفريقية** (64 – 897هـ/ 683 – 1492م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980م، ص35. وسيشار إليه لاحقاً: حمادة، الوثائق.

(5) العذري، **نصوص من الأندلس**، ص93.

(6) العذري، **نصوص من الأندلس**، ص30.

الفرع الثاني: الموارد غير الدورية

هي الموارد التي لا يتكرر ورودها لبيت المال بانتظام وبالتالي لا تظهر في حسابات الموازنة للدولة، ومن موارد الغير دورية للخزانة العامة في الأندلس.

أولاً: الفيء وخمس الغنائم

يُعرف الفيء بأنه ما أُخذ من العدو بغير قتال[1]، والغنائم ما أُخذ من غير المسلمين في الحرب قهراً بالقتال[2].

شكّل موردي: الفيء والغنائم جزءاً مُهماً في موارد الدولة الأموية، وذلك نظراً لكثرة الحروب التي شنتها الدولة الأُموية على أعدائها، وكانت تسمى بالصوائف، فقد ذكر ابن عذارى أنّ خمس الغنائم من أحد الغزوات ضدّ الممالك الإسبانية بلغ خمسة وأربعين ألف من الذهب العين فقط[3]، وفي أخرى ثلاثة عشر ألفاً[4].

وشكّلت الغنائم مورداً مهماً، فقد بلغت في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن الداخل سنة (177هـ/793م) خمسة وأربعين من الذهب العين، وفي عهدي الخليفة عبد الرحمن الناصر، والحاجب المنصور بن أبي عامر (386 – 399هـ/ 978 – 1009م)، فقد غزا نيف وخمسين غزوة في دول الشمال لم يُهزم في أي منها وعاد بغنائم كبيرة[5]، وكان يُعرف بالجلّاب[6]، حتى وصف احد المؤرخين الإسبان عهد أبي عامر بقوله: " عاش الإسلام في إسبانيا أروع أيامه

---

(1) الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب(997هـ/1589م)، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1994م، ج4، ص145. وسيشار لهذا المصدر لاحقاً: الشربيني مغني المحتاج.

(2) ابن قُدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن احمد بن محمد المقدسي(620هـ/1221م)، **المغني**، مكتبة القاهرة، (ب. ط.)، 1968م، ص453. وسيشار إليه لاحقاً: ابن قُدامة، المُغني.

(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص64.

(4) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص146.

(5) المقرّي، **نفح الطيب**، ص400.

(6) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص13.

وأسطعها، وانتهى نصارى الشّمال إلى حالة الدّفاع كانت دائماً مقرونة بالمحن، ولاح كأنهم لم يعيشوا إلا لتأدية الجزية والسلاح والأسرى والمجد للخلافة الأُموية[1].

ثانياً: العشور (الضرائب على التُجّار)

وهي الضرائب التي تضعها الدولة الإسلامية على التجارة الداخلية والخارجية، لتنظيم نشاط هذه التجارة إذا ما تمّ انتقالها من موضع لآخر في دار الإسلام[2]، وهي تفرض على التجار دون استثناء، فيأخذ من المسلم ربع العشر وتعتبر زكاة أمواله، ومن الذمي نصف العشر، ومن الحربي العشر مقابل حمايتهم[3]، وتُعد من باب المعاملة بالمثل، فقد كتب أبو موسى الأشعري للخليفة عمر بن الخطّاب ﷺ: يخبره بأن تجاراً من المسلمين أتوا إلى أرض الحرب فأخذوا منهم العشر، فكتب إليه عمر: خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين كل أربعين درهماً درهماً ...) أي ربع العشر[4].

وقد شكّل هذا المورد دخلاً مهماً نظراً للتقدم التجاري الذي شهدته الأندلس في تلك الفترة، والعلاقات التجارية التي سادت مع الدول المجاورة، وقدوم التُجار من المشرق والمغرب، وإن لم تسعفنا المصادر في ذكر معلومات مالية عن هذا المورد.

وكان يتولى جمع ضريبة العشر في الأندلس رجل لا يُشك في دينه، لأنها وسيلة سهلة للثراء، ويكون تحت إشراف القاضي، والذي يظهر أنّ هذه المهنة كان يصعب ضبطها

(1) انظر: عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول – ق2، ص586، نقلاً عن R.M. Pidal, La Espanadil Cid (Madrid, 1947)

(2)**الموسوعة الفقهية الكويتية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت،ج15، ص153.

(3) أبو يوسف، الخراج، ص132؛ ابن قدامة، المغني، ج8، ص518.

(4) أبو يوسف، **الخراج**، ص149.

ومراقبتها، مما دفع ابن عبدون إلى وصفهم " بالظلمة والفسقة وآكلين السحت، أشراراً سفلة، لا خوف ولا حياء ولا دين"[1].

الفرع الثالث: الضرائب العرفية (التوظيف المالي)

هي الضرائب التي كان يفرضها الحاكم بين الحين والآخر لتغطية النفقات في حالة عجز الموارد الدورية وغير الدورية في الوفاء بها، ولا يعني كونها عرفية بأنها كلها مخالفة للشرع الإسلامي، فقد اعتمد الحُكّام على ما ورد من أقوال الفقهاء في حالات يجوز فرض ضرائب جديدة، يقول ابن حزم الأندلسي القرطبي: "وفرضٌ على الأغنياء من أهل كل بلدٍ أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكاة بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بُدَّ منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنّهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة[2]، ويقول الشاطبي: "إنا إذا قررنا إماماً مطاعاً، مفتقراً إلى تكثير الجنود، وسد الثغور، وحماية الملك المتسع، وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فللإمام إذا كان عدلاً أن يُوظف على الأغنياء ما يراه كافياً في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك... وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين لاتساع بيت المال في زمانهم باختلاف زماننا فانه لو لم يفعل الإمام ذلك النظام بطلت شوكة الإسلام وصارت ديارنا عُرضة لاستيلاء الكفار..."[3].

---

(1) ابن عبدون، **رسالة ابن عبدون**، ص6.

(2) ابن حزم، أحمد بن سعيد الأندلسي(ت. 456هـ/ 1046م)، **المُحلّى بالآثار**، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1984م، ج4، ص281، وسيشار لهذا المرجع لاحقاً: ابن حزم، المُحلّى.

(3) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، بن محمد اللخمي الغرناطي (ت. 790هـ/ 1388م)، **الاعتصام**، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار عفّان، جدّة، السعودية، 1994م، ج1، ص619، وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: الشاطبي، الاعتصام.

وهكذا نرى أنّ الفقهاء قد وضعوا شروطاً لجواز فرض الإمام للضرائب العرفية منها[1]:

1. أن تكون هذه الضرائب أمراً استثنائياً تدعو إليه المصلحة العامة للمجتمع، وتدبيراً موقتاً، حسبما تدعو إليه الضرورة التي تقدر بقدرها، ينتهي ويزول بزوال العلة والحاجة.
2. أن يكون الحاكم الذي يفرض هذه الضرائب عادلاً، تجب طاعته، ليكون في هذا ضمان لعدم الظلم والتعسف، ولتحقيق العدل.
3. أن لا يكون هناك في بيت المال والخزينة العامة ما يكفي لسد هذه الحاجات، ولا ينتظر أو يرجى أن يكون شيء من ذلك، نظراً للظروف الطارئة، وأن يرد الحاكم وحاشيته ما عندهم من أموال فائضة إلى بيت مال المسلمين.
4. أن يقع التصرف في جباية المال وإنفاقه على الوجه المشروع.
5. كما يشترط أن تكون أحكام الشرع في تلك الحال نافذة كما يجب، وحدوده مقامة كما يرضى، وأن تكون الوظائف في جهاز الحكم بقدر الحاجة، لا تزيد عليها.

وقد صف ابن خلدون سياسة الدولة الضريبية بقوله إنّ الدولة سواء قامت على سنن العصبية أو الدين فإنها تكون في أول عهدها قليلة الضرائب كثيرة الجباية، لأن رعاياها ينشطون فيكثر الاعتمار، وعندما تنتقل الدولة إلى الترف تكثر الضرائب، وتقل الجباية[2].

وينطبق هذا الوصف على حالة الدولة الأموية في الأندلس، فقد تنوعت الضرائب فيها؛ فهناك الأرض الخراجية التي صُولح عليها أهلها وبقيت في أيديهم، مقابل أن يدفعوا ضريبة

---

(1) انظر: للشاطبي، **الاعتصام**، ج2، ص،123، العبادي، عبد السلام داود، **الملكية في الشريعة الإسلامية: طبيعتها وظيفتها وقيودها**، مكتبة الأقصى، عمّان، الأردن، 1974م، ج2، ص294-299، وسيشار إليه لاحقاً: العبّادي، الملكية، أبو السعود، محمود، خطوط رئيسية في الاقتصاد، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط2، 1968م، ص46. وسيشار إليه لاحقاً: أبو السعود، **خطوط رئيسية**، بيومي، زكريا محمد، **المالية العامة الإسلامية دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة الإسلامية والدولة الحديثة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979م، ص179 – 181، وسيشار لهذا المرجع لاحقاً: بيومي، المالية العامة الإسلامية.

(2) ابن خلدون، **العبر**، ج1، ص279 – 280.

الخراج عنها، والجزية عن رؤوسهم إلا أن يسلموا، وضريبة العشر على الأرض التي قُسمت بين الفاتحين.

وقد سارت الدولة الأُموية – في بداية عهدها وفي أوقاتِ قُوّتها – على سُنن العدل في معاملتها لرعاياها من المسلمين وأهل الذمة، وكذلك مع البلاد التي صُولح عليها أهلها، فلم ترهقهم في الضرائب سواء كان في النوع أو الكم، ومما هو مُتوفِّر، حتى ذهب أحد الكُتاب الأجانب إلى وصفِ حكم المسلمين للأندلس "بأنّه نعمة وبركة على الزُرّاع من أهل البلد، ذلك أن الفاتحين كانوا يوكلون أمر زراعة المساحات الواسعة من الأرض التي امتلكوها إلى مُستأجرين يلقون كلّ الرّعاية والعناية والاهتمام، كما أنّ المسلمين كانوا يتركون أعمال الزراعة لسكانِ البلد"[1]، ، ولكن عندما مال الحكام إلى الترف واللهو قاموا برفع الضرائب، وفرض ضرائب جديدة، مما أدى إلى قيام الفتن والثورات التي أثّرت على الوضع الاقتصادي بشكل عام، والوضع الزّراعي بشكل خاص، وبالتالي أدّت إلى حدوث المجاعات.

أولاً: ضريبة القبالة

وتقوم هذه الضريبة بأن يُقطع الإمام منطقة معينة لأحد الأشخاص لمدة معينة، مقابل مال معلوم يؤديه من موارد هذا الجزء المُقطع[2]، وعادةً ما تلجأ الدولة إلى هذا الإقطاع عندما تكون بحاجة إلى الأموال لتغطية نفقات طارئة.

وهذا الإقطاع لا يخالف مقاصد الشريعة إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك، شريطة متابعة الدولة لعدم تجاوز الشخص المُقطع العدل في تحصيل الجباية، ولهذا نرى الخليفة

---

(1) ول، ديورليت، قصة حضارة، ترجمة محمد بدران وآخرون، جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، القاهرة، مصر، 1965م، ج2، م4، ص239. ويشار إليه لاحقاً ول ديورليت، قصة حضارة.

(2) الرُحبي، عبد العزيز بن محمد (ت 1184هـ/ 1773م)، فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج، تحقيق أحمد عبيد الكُبيسي، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، العراق، 1973م، ج2، ص3.

المستنصر يُحذر المتقبلين من عدم الجور والتعرض لابن السبيل وتوخي العدالة في جمع الخراج[1].

ولكن يبدو أنّ المُتضرر الأكبر هم طبقات السُكّان، فالمتقبل همه الوحيد زيادة الوارد لتحقيق الربح، وهو الفرق بين ما يجمعه وبين المبلغ الذي يؤديه للدولة، لذى نرى ابن عبدون قد هاجم المتقبلين واعتبرهم شرّ خلق الله، ويصفهم بالزنبور الذي خُلق للضرر لا للنفع، ولذا يجب على القاضي أن يستحلفه ويحد ما يصنع في تصرفه، ولا يتركه يتحكم في أموال الناس باختياره، ومتى تعدّى أُدّب وسُجن ونُكّل[2].

ثانياً: ضريبة المغارم

وهي ضريبة يفرضها الحاكم على الرّعية كلما لزم الأمر، أو كعقاب على أخطاء يرتكبونها أو يأتوا بأمور ينكرها عليهم[3]، والذي يظهر أنّها عقوبة جماعية كانت تطول المسيء والبريء، وقد كان الأُمراء الأمويين يتحببون إلى الناس بإسقاط هذه الضريبة عنهم كلّياً أو جزئياً[4]، فقد ألغى الأمير المنذر بن محمد (273 – 275هـ/886 – 888م) جميع المغارم عن الرّعية[5]، كما أسقط الخليفة المستنصر جزءاً منها عن جميع الكُور في الأندلس[6]، كما ويظهر

---

(1) ابن حيّان، **المُقتبس**، تحقيق حجي، ص113.

(2) ابن عبدون، **رسائل ابن عبدون**، ص30.

(3) انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص227. ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص129.

(4) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص207.

(5) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص114.

(6) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص249.

تجاوزات الحُكّام أيضاً بتحميل بعض الكُورِ عقوبة الكُورِ الأخرى، فقد أسقط الخليفة المستنصر (350 – 366هـ/ 961 –976م) المغارم عن أهل سبتة[1]، وحمّلها لأهل إشبيلية[2].

التأصيل الفقهي للعقوبات المالية: ذهب ابن تيمية إلى أنَّ العقوبات المالية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: عقوبة إتلاف المال الحرام مثل تكسير ادوات اللهو، وعقوبة تغيير صورة المال كتقطيع الستائر التي تحتوي على تماثيل، وعقوبات تغريم مالي بفرض غرامة مالية تؤخذ من المذنب[3]، والذي يعنينا هنا هو التعزير بالغرامة المالية فقد انقسم الفقهاء في جواز التعزير بأخذ المال (الغرامة المالية) إلى رأيين:

الرأي الأول: عدم الجواز مطلقاً، وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية:" وعن أبي يوسف يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال، وعندهما – أي عند أبي حنيفة ومحمد – لا يجوز"[4]، والمالكية: " ولا يجوز التعزير بأخذ المال إجماعاً"[5]، في قول، والشافعية في الجديد: " ... والشرع لم يشرع المصادرة في الاموال عقوبةعلى جناية مع كثرة الجنايات والعقوبات ..."[6]، والحنابلة في قول: "

---

(1) مدينة سبتة: هي بلدة مشهورة من قواعد المغرب، ومرساها أجود مرسى على البحر، وهي على بر البربر، تُقابل جزيرة الأندلس على طرف الزُقاق الذي هو أقرب ما بين البحر والجزيرة، وهي مدينة حصينة لأنها ضاربة في البحر وداخلة في الصخور. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص15.

(2) ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص227.

(3) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجموع مطابع الملك فهد لطباعة القرآن الكريم، المدينة المنورة، السعودية، 1995م، ج29، ص294. وسيشار إليه لاحقاً: ابن تيمية، مجموع الفتاوى.

(4) ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت.681هـ\1282م)، شرح **فتح القدير شرح الهداية**، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت.)، ج5، ص113.

(5) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت. 1230هـ\1814م)، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، 1980م، ج4، ص355. وسيشار إليه لاحقاً: الدسوقي، حاشية الدسوقي.

(6) الغزالي، محمد بن محمد بن محمد (ت. 505هـ\1111م)، **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**، تحقيق حمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1971، ص243.

والتعزير يكون بالضرب والحبس والتوبيخ ولا يجوز بقطع يء منه ولا جرمه ولا أخذ ماله»[1]. واستدل المانعون بقوله تعالى: ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾[2] وقوله ﷺ:﴿ إنّ دماءكم وأموالكم حرامٌ عليكم﴾[3].

الرأي الثاني: جواز التعزير بأخذ المال وهو ما ذهب إليه أبو يوسف من الحنفية[4]، وهذا ما ذهب إليه ابن تيمية[5]، وتلميذه وابن القيم[6]. واستدلوا بحوادث وقعت في زمن النبي ﷺ والصحابة، كحديث مانع الزكاة بقوله ﷺ:﴿ ومن منعها فإنّا آخذوها وشطر ماله﴾[7]. والذي أرجحه عدم جواز العقوبات المالية لقوة أدلة الفريق الأول، ولوجود عقوبات مشروعة بديلة.

ثالثاً: ضريبة القطع

وهي ضريبة فرضها الحكام الأمويون على قادة الكُور الذين خرجوا عن سلطة الدولة مقابل عدم مقاتلتهم وإبقائهم في مناطقهم[8]، وقد برز هذا النوع من الضرائب بشكل خاص في عهد الأمير عبد الله محمد بن عبد الرحمن (275 – 300هـ/ 888 – 912م)، حيث كثرت الفتن في عهدة وخرجت معظم الولايات عن سلطة الدولة، وأصبحت تتمتع بما يشبه الحكم الذاتي، وكانت الأموال التي تدفعها تلك الولايات ضخمة جداً مما دفعه إلى إنشاء ديوان خاص

---

(1) ابن قدامة، المغني، ج9، ص178.

(2) البقرة، آية رقم (188).

(3) مسلم ، المسند الصحيح، ج4، ص41

(4) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، ج3، ص208، ابن نجيم، البحر الرائق، ج5، ص45.

(5) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج28، ص109.

(6) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت.751هـ/1350م)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م، ج2، ص47.

(7) أبو داود، سنن ابو داوود، ج3، ص101.

(8) انظر: ابن عذاري، البيان المُغرب، ج2، ص141.

بها سُمّيَ " بخُطَّة التطع"[1]، وبقي هذا الأمر حتى جاء الخليفة عبد الرحمن الناصر فأعاد إخضاعها للسلطة المركزية[2].

وبالنظر إلى هذه الضريبة، فالظاهر أنّها كانت حصيلة ما يُجمع من الجباية بعد خصم نفقات الولاية، فلا خلاف في مشروعيّتها.

رابعاً: ضريبة الحشد

وهي ضريبة كانت تُفرض على الأهالي مرّة في السنة لتجهيز الجيش في الصائفة، ونقلت لنا بعض المصادر أنها كانت دورية باستثناء مرّتين: الأولى في عهد الأمير محمد بن عبد الرّحمن (238 – 273هـ/ 852 – 886م) عندما غزا جلّيقة[3] سنة (261هـ/ 875م)[4]، والثانية في عهد الخليفة المستنصر عندما اسقط سدسها فقط بمناسبة شفائه سنة (364هـ/ 974م)[5].

وقد أجاز الفقهاء كما أسلفنا في شروط جواز فرض الإمام للضرائب، يقول الإمام الغزالي في المستصفى: " أما إذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر، ولو تفرق العسكر واشتغلوا بالكسب لخيف دخول الكفار بلاد الإسلام، أو خيف ثوران الفتنة من أهل العرامة في بلاد الإسلام، فيجوز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند"[6]، وهذا ما افتى به فقهاء الأندلس[7].

---

(1) ابن الأبار: **الحلّة السيراء**، ج1، ص230.

(2) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص353.

(3) جلّيقة: ناحية تقع في الشمال الغربي من شبه الجزيرة الأيبيرية، يحدها من الشمال خليج بسكاية ومن الغرب المحيط الأطلسي، أما من الشرق والجنوب فلم تكن حدوها واضحة فقد خرجت عن السيطرة الإسلامية وأخذت في التوسع جنوباً وشرقاً في أوقات ضعف الدولة الأموية، وشكّلت إمارة وعاصمتها مدينة ليون. انظر: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص106 – 107، البكري، **المسالك**، ج2، ص912.

(4) انظر: ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص109.

(5) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص207.

(6) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت.505هـ/1111م)، **المستصفى**، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، ص177.وسيشار إليه لاحقاً: الإمام الغزالي، المستصفى.

(7) ابن غالب، فرحة الأنفس، ص296، ابن حزم، **الرد على ابن النغريلة اليهودي ورسائل أخرى**، تحقيق إحسان عبّاس، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، 1960م، ص176.

المطلب الثالث: الخزانة الخاصة بالأُسرة الأُموية

وهذه الخزانة خاصة بالأسرة الحاكمة من بني أُمية في الأندلس، ومن اهم ورادها:

أولاً: أموال الأخماس

وهي الأموال التي تجمعت منذُ الفتح الإسلامي للأندلس احتفظ بها الخلفاء الأمويون في الشام، واقطعها الخليفة هشام بن عبد الملك لحفيده عبد الرحمن الداخل قبل قيام الدولة الأُموية في الأندلس[1]. ثمَّ أُضيفت لها خمس الغنائم بعد قيام الدولة الأُموية في الأندلس، وكانت من الكثرة بحيث أصبحت لا يحصيها ديوان[2]، ونقل ابن سعيد أنَّ خمس الغنائم بلغت في عهد هِشام بن عبد الرحمن الداخل سنة 177هــ/ 793م خمسة وأربعين ألف من الذهب العين[3].

والذي يظهر أنَّ الحُكّام الأُمويين قد اعتمدوا على الفقه المالكي بأن الخمس موكولٌ للإمام يضعه حيثُ يشاء[4]، ولهذا السبب تم نقل مورد الخمس من بيت المال العام، أو بيت الزكاة كما هو في الشرق الإسلامي إلى الخزانة الخاصة بالأسرة الأُموية، والذي يعنينا هنا هو كيفية توزيعه، ومدى مطابقته للشرع الإسلامي وهذا ما سيتبين لنا عند البحث عن النفقات العامة والخاصة.

ثانياً: إيرادات ضياع العائلة الأُموية

وهي الملكيات الخاصة بالحُكّام الأمويين وأقاربهم من بني أُمية، وتكونت هذه الملكية من عدة طُرق، بينتها الدراسة عند الحديث عن الملكية في الفصل الثاني، حيثُ مثّل هذا المورد دخلاً مُهمّاً نظراً لاتساع هذه الضياع، وانتشارها في مختلف أنحاء الأندلس، وحرص الحكّام الأُمويين

---

(1) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص333.

(2) المقري، **نفح الطيب**، ، ص330.

(3) ابن سعيد، علي بن موسى المغربي، **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1969م، ج1، ص51.

(4) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي: **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة**، تحقيق محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م، ط2، ج2، ص515 – 516. وسيشار إليه لاحقاً: ابن رشد، البيان والتحصيل.

على زراعتها بمختلف أصناف الأشجار، وجلب الأمويون الأشجار من الشام لزراعتها في ضياعهم[1].

وقد أورد ابن عذاري مثالاً يبين فيه حجم هذا الوارد فذكر أنّ الخليفة الحكم المستنصر قد أوقف ربع دخول هذه الضياع على فقراء الأندلس، إلّا أن تكون مجاعة في قرطبة[2]، فإذا كان ربع هذا الدخل يكفي فقراء الأندلس فكيف بحجم الدخل كله.

ونظراً لاتساع تلك الضياع، وحاجتها لأيدي عاملة للقيام بخدمتها وإدارة كاملة، فقد تمّ إنشاء خطة سُميت "بخُطّةِ الضياع"، يتولّاها شخص من اكابر الدولة يُسمّى صاحب الضّياع[3].

ثالثاً: المصادرات

وهي الملكيات التي صادرها الحُكّام الأمويون من المناوئين السياسيين ومن غير المسلمين، شكلت المصادرات جزءاً مهماً من واردات الخزانة الخاصة، فقد صادر الأمير عبد الرحمن الداخل ضياع أرطباش وإخوته، وكانت تتألف من ألف ضيعة، أخذوا عهداً من الخليفة الوليد بن عبد الملك بالحفاظ على ضياع أبيهم وسجّل لهم كتاباً بذلك[4]، إلا أنّ الأمير نقض هذا العهد.

كما صادر الأمير المنذر بن محمد (273 – 275هـ/886 – 888م) أملاك الوزير هشام بن عبد العزيز وقتله، بسبب وشاية من المبغضين لهشام، وألزم أولاده بغرامة مالية مقدارها مائتي ألف دينار[5].

التأصيل الفقهي لنزع الملكية الخاصة: حرصت الريعة الإسلامية على حماية الملكية الخاصة المملوكة لصاحبها بالطرق الشرعية، ومنعت الإعتداء عليها ووضعت العقوبات

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص277.
(2) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص234.
(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص199.
(4) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص266.
(5) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص116.

المناسبة على من يعتدي عليها لقوله تعالى:﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]، حيث حرّمت هذه الآية أكل اموال الناس بغير حق، ويدخل في ذلك الغصب والسرقة والإتلاف ونحو ذلك[2]، وقوله ﷺ:﴿ إنّ **دماءكُمْ وأَمْوالَكُمْ حرامٌ عليْكُمْ**﴾[3]، كما بينت الشريعة الحالات التي يجوز فيها نزع هذه الملكية[4]، ولا يجوز انتزاعها إلا في حالات بينها الشارع الحكيم[5]. ولا شك من أنّ هذه المصادرات الظاهر أنّها تأتي من باب العقوبات المالية، وقد سبق اتفاق الجمهور على عدم جوازه.

رابعاً: الهدايا من قبل رجال الدولة.

ظهر هذا السلوك بكثرة في عهد الدولة الأموية في الأندلس، فكان كبار رجال الدولة، والوزراء يقدمون الهدايا الضخمة من الأموال والمسكوكات الذهبية إلى حُكّام بني أُمية، وخاصة في عهد الخلافة (316هـ - 422هـ/ 929 - 1033م)، وكان الهدف من هذه الهدايا للاحتفاظ بمناصبهم، وبأموالهم من الملاحقة[6].

---

(1) البقرة، آية: 188.

(2) الرازي، محمد بن عمر بن الحسن (ت.606هـ/1209م)، **تفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1983م، ج5، ص279 - 280.

(3) سبق تخريجه، ص181.

(4) للإطلاع على حالات جواز نزع الملكية الخاصة، انظر: العمري، فهد بن عبد الله، **نزع الملكية الخاصة وأحكامها في الفقه الإسلامي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2003م، ص149 وما بعدها، قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من 18-23 جمادى الآخرة 1408 الموافق 6- 11 شباط (فبراير) 1988م، مجلة المجمع، ع4، ج2، ص897.

(6) أبو رميلة، **نظام الحكم في عصر الخلافة الأموية في الأندلس**، ص166.

وقد نقلت بعض المصادر التاريخية أرقاماً خيالية لتلك الهدايا، فقد تلقى الخليفة عبد الرحمن الناصر هدية من وزيره ابن شهيد[1] سنة (327هـ/938م) "وكان منها خمسمائة ألف مثقال من الذهب، ومائتا أوقية من المسك والعنبر، وثلاثون شقة من الحرير المرقوم بالذهب، ومائة فرس مسرجة، وعشرون بغلاً عالية الركاب، وأربعون وصيفاً، وعشرون جارية، وغيرها، وهذا مما يدل على مدى ثراء الوزراء ورجالات الدولة الأموية بالأندلس"[2]، كما تلقى الخليفة الحكم المستنصر هدية من حاجبه جعفر المصحفي[3]، "كان فيها مائة مملوك من الفرنج ناشئة على خيول صافنة، كاملو الشكة والأسلحة من السيوف والرماح والدرق والتراس والقلانس الهندوية، وثلاثمائة ونيف وعشرون درعاً مختلفة الأجناس، وثلاثمائة خوذة كذلك، ومائة بيضة هندية، وخمسون خوذة حبشية من حبشيات الإفرنجة غير الحبش التي يسمونها الطاشانية[4] وثلاثمائة حربة إفرنجية، ومائة ترس سلطانية الجنس، وعشرة جواشن نقية مذهبة، وخمسة وعشرون قرناً مذهبة من قرون الجاموس"[5].

---

(1) هو احمد بن عبد الملك بن شهيد الأشجعي القرطبي، وزير من أعلام الأندلس ومؤرخيها، كان من وزراء الخليفة عبد الرحمن الناصر وأول من لُقب "بذي الوزارتين"، تولى قيادة الصوائف وغزا البشكنس، توفي سنة 318هـ/ 930م. انظر: ابن الآبار، **الحلة السيراء**، ص237 – 238.

(2) انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص176، المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص356.

(3) هو جعفر بن عثمان بن نصر بن قوي بن كسيلة إلى بربر بلنسية، حاجب الخليفتين الحكم المستنصر بالله وابنه هشام المؤيد بالله، عينه الخليفة الناصر واليًا لجزيرة ميورقة، ولما آلت الخلافة للخليفة المستنصر جعله وزيره، وأبقاه كاتبًا خاصًا له، وضم إليه منصب صاحب الشرطة بعد فترة، وبعد وفاة المستنصر، جعله الخليفة هشام المؤيد حاجبه في أول خلافته، وعيّن عددًا من أبناء جعفر وأبناء أخيه في مناصب رفيعة، إلا أن محمد بن أبي عامر استغل علاقاته القوية بصبح أم الخليفة، فكانت نكبة جعفر المصحفي فسجنه هو وأبنائه وأقاربه وصادر أموالهم. شدد ابن أبي عامر في التنكيل بجعفر المصحفي ونكايته، حتى أنه كان يحمله معه مكبلاً في غزواته، ثم زجه في السجن، فظلّ في محبسه في الزهراء لأعوام إلى أن مات مسمومًا وقيل مختنقًا في محبسه عام (372 هـ/ 982م)؛ انظر: ابن الأبار، **الحُلّة السيراء**، ص257 – 259.

(4) الطاشانية: نوع من الخُوذ الإفرنجية وسميت حبشية لشكلها الذي يشبه رأس طير الحبش: انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص185.

(5) ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص185، المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص382.

ولعل الهدايا التي تلقتها زوجة الخليفة المستنصر صبح البشكنسية[1] من الحاجب المنصور أبو عامر محمد بن أبي عامر[2] تُعد من أخطرها، فساعدته في التدرُّج بالوظائف حتى وصل إلى مرتبة الحاجب، فتمَّ تعينه وصياً على ولي العهد الأمير هشام، ثم لم يلبث أن استولى بمساعدتها على الحكم في عهد الخليفة هشام بن الحكم (366 –399هـ/ 976 –1009م)؛ حيث كان من بين هداياه مُجسم لقصر من الفضّة، أنفق عليه مالاً عظيماً، لم يرى مثله من قبل بين تُحفِ القصر وذخائره[3].

ويعتقد الباحث أن حجم بعض هذه الهدايا مُبالغٌ فيه، وخاصةً هدية ابن شهيد للخليفة الناصر، وكذلك مقدار الرّاتب الذي خصصه له الخليفة، حيث ان الخليفة الناصر قد سار على سُنن العدل خلال فترة حكمه، بينما تدخل هدي الحاجب المنصور لزوجة الخليفة المنصور ضمن المتصور والمعقول.

---

(1) هي جارية الخليفة الحكم المستنصر بالله، وأم ولديه عبد الرحمن وهشام، والوصية على عرش الخلافة في بداية عهد ابنها الخليفة هشام المؤيد بالله، ظهرت صبح البشكنجية كجارية في بلاط الخلافة في أوائل عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله، وليس هناك ما يعرف عن نشأتها وحياتها الأولى، وقد شغف بها الحكم وحظيت عنده واستأثرت لديه بالنفوذ والرأي، كما كانت كلمة صبح مسموعة في تعيين الوزراء ورجال الدولة والبطانة وأغلب شؤون الدولة وكان لصبح الدور الأكبر في تقديم محمد بن أبي عامر وتنصيبه في مهام كبيرة بعد إعجابها بذكائه ومواهبه وظرف شمائله، حتى حجر على ابنها الأمير هشام ويستأثر بالسلطة، توفيت عام 390هـ/ 1000م). انظر: عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول – ق2، ص520 – 526.

(2) الحاجب المنصور أبو عامر محمد بن أبي عامر (327 – 392هـ/ 938 – 1002م)، حاجب الخلافة والحاكم الفعلي للخلافة الأموية في الأندلس في عهد الخليفة هشام المؤيد بالله. بدأ حياته السياسية وتدرج في المناصب منذ عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله، وكان على علاقة وطيدة بزوجة الخليفة صبح البشكنجية أم الخليفة هشام المؤيد بالله، والتي كانت وصية على عرش ولدها بعد وفاة زوجها الحكم. عاونت صبح الحاجب المنصور على إقصاء جميع منافسيه، وهو وما أحسن استغلاله لأبعد مدى، بل وذهب إلى أبعد من ذلك بأن حجر على الخليفة الصبي، وقيّد سلطته هو وأمه. وبتمكن الحاجب المنصور من مقاليد الحكم التفت إلى توسع الدولة شمالاً، فحرّك بحملاته العسكرية حدود الممالك المسيحية في الشمال إلى ما وراء نهر دويرة، فبلغت الدولة الأموية في الأندلس أوج قوتها في عهده. انظر: ابن الأبار، الحلة السيراء، ص268 – 269.

(3) انظر: عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول – ق1، ص522.

التأصيل الفقهي لهدايا الحاكم:

تدل الأحاديث النبوية الشريفة دلالة صريحة على حرمة الهدية للحاكم وللعمال فقد روى الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿ الهدية على الإمام غلول﴾[1]، وحديث أبو حميد الساعدي[2]ﷺ قال: ﴿اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً مِنَ الأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي. قَالَ: "فَهلاَّ جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ يُهْدَى لَهُ أَمْ لاَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلاَّ جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ أَوْ شَاةً تَيْعَرُ ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ، حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ثَلاَثًا﴾ متفق عليه[3]، وقد اجمع الفقهاء على تحريم الهدية للحاكم وخاصة إذا كانت للمُهدي مصلحة في ذلك[4]، فقد نقل الشوكاني عن ابن أرسلان في شرح السنن: ويدخل في إطلاق الرُّشوة: الرُّشوة لحاكم والعامل على أخذ الصدقات، وهي مُحرَّمة بالإجماع[5]، وكان عُمر بن عبد العزيز ﷺ لا يقبل هدايا العُمَّال، وإذا قبلها وضعها في بيت

(1) الإمام احمد ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (241هـ\855م)، مسند الإمام أحمد، تحقيق شُعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، 1994م، حديث رقم (23601)، ج39، ص14، وصححه الألباني في إرواء الغليل، حديث رقم (2622).

(2) أبو حميد الساعدي (ت 60هـ/ 680م وقيل سنة 59هـ): قِيْلَ: اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقِيْلَ: المُنْذِرُ بنُ سَعْدٍ الأنصاري، المدني ، مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – ﷺ –، رَوَى عَنْهُ: جَابِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ، وَعُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرُو بنُ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيُّ، وَعَبَّاسُ بنُ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، وَخَارِجَةُ بنُ زَيْدٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَطَاءٍ، وَغَيْرُهُمْ – ﷺ –. تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتِّيْنَ، وَقِيْلَ: تُوُفِّيَ سَنَةَ بِضْعٍ وَخَمْسِيْنَ، وَلَهُ حَدِيْثٌ فِي وَصْفِهِ هَيْئَةَ صَلاَةِ رَسُوْلِ اللهِ – ﷺ –. انظر: الذهبي، <u>سير أعلام النبلاء</u>، ج4، ص98.

(3) البخاري، <u>صحيح البخاري</u>، كتاب، باب احتيال العامل ليهدى له، مسلم، صحيح مسلم ، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العُمَّال.

(4) ومن الفقهاء الذين حرموا الهدايا للولاة: عمر بن عبد العزيز والإمام احمد ومحمد بن الحسن والشوكاني، على خلاف الأوزاعي الذي قال بإباحتها. انظر: ابن تيمية، <u>مجموع الفتاوى</u>، ج28، ص281.

(5) الشوكاني، محمد بن علي (ت. 1255هـ/ 1840م)، <u>نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار</u>: شرح منتقى الأخبار ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995م، ج8، ص280. وسيشار إليه لاحقاً: الشوكاني، نيل الأوطار.

المال، فقيل له إنّ رسول الله ﷺ كان يقبل الهدية، فقال: إنّها كانت هدية وهي الآن رشوة[1]، ونقل ابن عابدين في حاشيته " لا يجوز للإمام قبول الهدية إلا أن يُراد إمام الجامع، أمّا الإمام بمعنى الوالي فلا تحلُّ له الهدية، وهذا هو المناسب للأدلة لأنّ الوالي رأس العمّال- رئيس الدولة – فهو قدوتهم لهذا تُحرم عليه"[2] .

جدول (5) يبين مقدار معدل الجباية السنوية في عهد بعض حكّام الأندلس

اسم الحاكم	مقدار الجباية في السنة
الأمير عبد الرحمن الداخل وولده الأمير هشام (138 -180هـ/ 755 – 796م)	**ثلاثماية ألف دينار**[3]
الأمير الحكم بن هشام (180 – 206هـ/ 796- 822م)	**ستماية ألف دينار**[4]
الأمير عبد الرحمن الأوسط **(206 – 238هـ/ 822 – 852م)**	**مليون دينار**[5]
الامير عبد الله محمد بن عبد الرحمن **(275-300هـ\886-912م)**	**ستمئة وثمانية عشر دينار**[6].
الخليفة عبد الرحمن الناصر **(300 – 350هـ/ 912 – 962م)**	خمسة ملاين وأربعماية وثمانون ألف دينار[7] يضافُ **إليها عوائد السوق والبالغة سبعماية وخمسة وستون** ألف دينار[8]
الحاجب المنصور بن أبي عامر	أربعة ملايين دينار، سوى المواريث والمصادرات[9]

(1) انظر: الرهوني، محمد بن أحمد بن محمد (1230هـ\1814م)، **حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1978م، ج7، ص313. وسيشار إليه لاحقاً: الرهوني، حاشية الإمام الرهوني

(2) انظر: ابن عابدين، **حاشية ابن عابدين**، ج5، ص3376،

(3) ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص170،

(4) المقري، **نفح الطيب**، ص146،

(5) المقري، **نفح الطيب**، ص146.

(6) البكري، جغرافية الأندلس وأوروبا، ص105،

(7) ابن الكردبوس، **تاريخ الأندلس**، ص59، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص231 – 232.

(8) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص231 – 232، المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص211،

(9) لا يشمل هذا الرقم الضرائب العرفية (كالمواريث والمصادرات وغيرها). انظر: ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ج2، ص98.

ومن خلال هذا الجدول يتبين أن موارد الدولة أخذت في الزيادة في النصف الأول من عهد الإمارة (138ـــ316هــ\756-927م) نظراً لاستتباب الأمن، وهذا يُظهر العلاقة الوثيقة بين الحالة الاقتصادية والاستقرار السياسي، ولكنَّ الدولة قد تعرَّضت ومنذُ منتصف القرن الثالث الهجري(التاسع الميلادي) إلى هزات سياسية، واندلعت الفتن والثورات في كل أرجاء الدولة، وخرجت معظم الولايات عن سلطة الحكومة المركزيه، فقتصرت سيطرتها على العاصمة قرطبة وبعض النواحي، وهذا تسبب في نقصان أموال الجباية بل وأنعدامها في بعض الأوقات، ولعلَّ الدولة قد اعتمدت على ما في الخزائن من أموال، وهذه الفترة ابتدأت من منتصف عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الأول وولديه الأمير المنذر والأمير عبد الله (238-300هــ\852-912م)[1]، فكما يشير الجدول فإن الجباية قد بلغت ادنى مستوياتها في عهد الأمير عبدالله، إلا أنَّ الامن قد استتب عندما تسلَّم الخليفة عبد الرحمن الناصر وبسط سيطرة الدولة على الولايات الخارجة عن السلطة المركزية فعمَّ الرَّخاء وعظمت الجباية[2].

---

(1) انظر: ابن خلدون، العبر، ج4، ص176، المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص253، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص232.

(2) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص366.

المبحث الثاني

النفقات العامّة والخاصّة للدولة

نتناول في هذا المبحث الشقّ الثاني من النظام المالي للدولة الأموية في الأندلس، وهو النفقات العامة والخاصة للدولة، وقد تناولنا في المبحث السابق إيرادات الدولة العامة والخاصة.

وكما تمّ تقسيم الخزائن (بيوت المال) إلى ثلاثة خزائن، لكل خزانة مواردها الخاصة بها، فإن لكل خزانة كان لها نفقاتها الخاصة أيضاً، سيتم بحثها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: نفقات بيت مال المسلمين

أولاً: قسم الزكاة:

لم تذكر المصادر التاريخية شيئاً عن جمع الزكاة وتوزيعها في بداية عهد الإمارة الأموية في الأندلس، ولعل انشغال الإمارة بتثبيت أركان الدولة، وضخامة الموارد الأخرى، جعل الدولة الأموية تتأخر في تنظيم بيت الزكاة حتى عهد الأمير المُنذر بن محمد(273 – 275هـ/ 886 – 888م)، فأنشأ بيت المال في جامع قرطبة، وأوكل الإشراف عليه لقاضي الجماعة[1].

وشهد عصر الخلافة اهتماماً أكبر بتنظيم الزكاة، فقد حرص الخلفاء الأُمويين على جمع الزكاة وإنفاقها في الأوجه الشرعية التي حددها القرآن الكريم بقوله تعالى:﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ والْمَسَاكِينِ والْعَامِلِينَ عَلَيْهَا والْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وفِي الرِّقَابِ والْغَارِمِينَ وفِي سَبِيلِ اللَّهِ وابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ واللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[2]، ويتضح ذلك من خلال السجل الّذي عقده الخليفة الحكم المستنصر لعامله على الصدقة فأوصاه" أن يعدل في قبض الزّكاة وتوزيعها على الثّمانية أصناف الّذين سمّاهم الله، فإن لم يجد في بلاده جميعهم عادت حصص المفقودين منهم إلى أولياء الحق

---

(1) ابن عذاري، البيان المُغرب، ج2، ص230.

(2) سورة التوبة: آية رقم (60).

الّذين يُجاهدون الكُفّار والملحدين على ما يراهُ قُوّاد أمير المؤمنين المتصرّفين بالمغرب، ولا يستأثر منها بغير الثمن الّذي أوجبه الله للعاملين عليها غير متزيد ولا متجاوز له"[1].

والذي يظهر من خلال هذا السِّجل حصر مصارف الزكاة في مصارفها الشرعية، بل وحصر مصرف " في سبيل الله" على الجهاد في سبيل الله، وهذا ما ذهب إليه الفقهاء الأربعة[2].

كما حرص الخليفة الحكم المستنصر على تنظيم سجلات تتعلق ما يدخل وما يخرج لقسم الزكاة، لذلك أنشأ داراً بجانب مسجد قرطبة (مقرُ بيت مال المُسلمين)، سمّاها دار الصدقة سنة (360هـ/ 971م)[3].

ويعتقد الباحث أن دمج الزكاة مع واردات بيت مال المسلمين الأخرى – مع الاختلاف في مصارفهما – لا يعني الخلط بين بينهما، فقد تبين لنا حرص الحُكّام على أموال الزكاة وأن تُوخذ بحقها وتوضع في محلها، ووضعها تحت إشراف قاضي الجماعة، ووضع سجلات دقيقة تبين الوارد والصادر منها.

ثانياً: بقية موارد بيت مال المسلمين.

وهي الأحباس، ومال من لا وارث له ومال المرتد، حيث كان يُنفق منها على المصالح العامة مثل بناء المساجد وسد الثغور وبناء القناطر، فقد قام الأمير عبد الرحمن الداخل بإعادة بناء مسجد قرطبة من بيت مال المسلمين سنة (169هـ/785م)، وأنفق لبناء المسجد الجامع

---

(1) ابن حيّان، **المُقتبس**، تحقيق حجّي، ص 113.

(2) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت463هـ/1071م)، **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، سوريا، 1993م، ج9، ص222، وسيشار إليه لاحقاً: ابن عبد البر، الاستذكار.

(3) ابن عبد البر، **الاستذكار**، ص19، ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص240.

فيذكر المقري " وبنى المسجد الجامع ... وانفق فيه ثمانين ألف دينار "[1]، إضافة إلى مائة ألف دينار دفعت للنصارى ثمناً لشراء الكنيسة التي أزيلت وبني فوق أرضها المسجد الجامع[2].

كما ويُعتبر بيت المال سنداً اقتصادياً ومالياً للدولة[3]، فكلما احتاجت الدولة لمواجهة الأعداء أو للقيام بأمر من أُمور المسلمين كإصلاح القناطر، دفع إليها القاضي ما تحتاجه على سبيل المعونة[4].

كما كان ينفق من بيت المال على الجهاد وسد الثغور كلما احتاجت الدولة لذلك، فعندما حاصر البربر العاصمة قرطبة سنة (401هـ/1010م)، وافق قاضي الجماعة أحمد بن عبد الله بن ذكوان[5] على دفع خمسمائة فرس من الوقف للجند المدافعين عن قرطبة[6].

المطلب الثاني: نفقات الخزانة العامة(بيت المال العام)

شهدت الخزانة العامة فائضاً في الأموال في معظم فترات الحكم الأُموي للأندلس، حتى اعتبر ابن حوقل هذه الخزانة بأنّ لا مثيل لها في العالم الإسلامي في ذلك الوقت[7]، وقد لخّص المقرّي نفقات الخزانة العامة بقوله: "قسمٌ للجند والحرب، وقسمٌ للبنيان، وقسمٌ يُدّخر"[8]، وينقل ابن الخطيب تفصيلاً أكثر لنفقات الخزانة العامة بقوله:" توضع الأموال في أربعة بيوت، يؤخذ

---

(1) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص329.

(2) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص115.

(3) الخشني، **قضاة قرطبة**، ص93 – 94.

(4) ابن عبدون، **رسائل ابن عبدون**، ص11.

(5) هو أبو العبّاس احمد بن عبد الله بن هرثمة ابن ذكوان الأموي (342 – 413هـ/ 953 – 1022م)، قلّده الحاجب محمد بن أبي عامر قاضي القضاة بقرطبة سنة (392هـ/ 1001م)، ثم ولّي خطة الصلاة، وكان دائم الاستشارة له، استمر في منصبه بعد وفاة أبي عامر حتى تمّ عزله سنة (401هـ/ 1010م)، كان من أهل العلم والفضل. انظر: الحميدي، جذوة المقتبس، ص، ابن بشكوال، **الصلة**، ص69 – 70.

(6) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص104.

(7) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص113.

(8) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص146.

منها على المشاهرة ما بين مائتين ألف ومائة وخمسين ألفاً، فإذا ما دخل شهر يونيو (حزيران) ارتفع هذا المبلغ إلى نصف مليون وأكثر استعدادا للغزو، وما يزيد عن ذلك يُدخر[1].

والذي يظهر أنّ ابن الخطيب يتحدث عن نفقات الدولة في عصر الخلافة الأموية في الأندلس سنة (316ه\929م) وما بعدها، حيث لم تبلغ واردات الدولة من الحجم بحيث تغطي هذه النفقات إلا في عصر الخليفة عبد الرحمن الناصر والعصر الذي تلاه.

الفرع الأول: نفقات الجند والحرب

أمضت الدولة الأموية طيلة الثلاثة قرون التي عاشتها في الأندلس في حروب شبه متواصلة، داخلية نتيجةً للثورات التي كانت تندلع بين الحين والآخر، وخارجية مع الدول المحيطة، وقد تنوعت النفقات العسكرية بين:

1. رواتب الجند: حيث كان يتألف الجند الأندلسي زمن الدولة الأُموية من قوات نظامية مسجلة في ديوان الجند لها أُعطيات شهرية، وقوات متطوعة أُقطعت من أراضي الفتوح مقابل أن تتعهد بالقتال عندما تُستدعى لذلك[2]، وسُمُّو بجند الكُور.

ولم تذكر المصادر التاريخية شيئاً عن أُعطيات الجنود النظاميين، إلا أنها أشارت إلى أنّ الجند كانوا يحصلون على أُعطيات مضاعفة عند تولي الأمير أو الخليفة، فقد منح الأمير المنذر بن محمد (273 – 275هـ/ 886 – 888م) بأن "أعطى عطائين للجند"[3]، كما أشارت إلى أنّ هذا العطاء كان ينتقل إلى أُسر الشهداء، فقد رتّب الأمير هشام بن عبد الرحمن (172 – 180هـ/ 788 – 796م) في ديوان الجند أرزاقاً لأسر الشهداء[4]، ولكنّها أشارت إلى

(1) ابن الخطيب، أعلام الأعمال، ج2، ص98.
(2) ابن الخطيب، الإحاطة، ص110؛ الغساني، رحلة الوزير، ص113.
(3) ابن عذاري، البيان المُغرب، ج2، ص114.
(4) مجهول، أخبار مجموعة، ص120.

الأُعطيات التي كان ينالها جند الكُوَر، فكانوا يُعطون عن كل غزوة، فكان الجند يأخذون عشرة دنانير عن كل غزوه، ويعفون من دفع العشر، ويحصل قادة الألوية منهم على مائة دينار[1].

وتوسع الحُكّام الأندلسيين في استقدام الصقالبة، واستخدامهم في الحرس الخاص، ومع الجند في حالة الضرورة، وأنفق عليهم أموالاً طائلة بلغت خمسمائة ألف دينار للخروج للصوائف[2]، وذلك للحد من خطورة العرب والبربر، حتى تم الاستغناء عن الجيوش المتطوعة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، بعد هزيمته في معركة الخندق التي كان العرب السبب فيها نكاية بالصقالبة، فقد وزع الجنود الصقالبة على كل المدن الأندلسية وثغورها[3].

وألغى المنصور بن أبي عامر نظام التطوع، وأبقى على القوات الرسمية مقابل أن تدفع القبائل مبالغ من المال عطاءً للجند النظامية، مقابل إعفائها من الخدمة العسكرية[4].

الفرع الثاني: بناء المدن والقصور والقلاع:

شهدت الأندلس في عصر الدولة الأُموية فيها نهضة عمرانية لا مثيل لها في الشرق، فانشأ الأُمويون القصور والمدن، منها ما كان ضروري، نتيجة لزيادة عدد السكان، أو لسد الثغور، ومنها ما كان لإظهار أبهة الملك، وإعادة بناء ملك الآباء والأجداد[5].

فبالنسبة للقصور كان معظم الحُكّام لا ينزلون في قصور أسلافهم، فعبد الرحمن الداخل قد بنى قصر الرصافة تيمناً بقصر جدّه هشام بن عبد الملك في دمشق، وانفق عليه أموالاً طائلة[6]، وأحاطه بالحدائق وجلب إليها الغروس والثمار[7]، كما بني الخليفة عبد الرحمن الناصر

---

(1) انظر: ابن الخطيب، **الإحاطة**، م1، ص104 – 105.

(2) بدرو شالميتا، **صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي**، بحث منشور ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، بيروت، لبنان، 1988م، ج1، ص1055. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: شالميتا، صورة تقريبية.

(3) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص445.

(4) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص98.

(5) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول، ق1، ص200.

(6) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص466.

(7) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص 467، عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول، ق1، ص200.

قصراً سمّاه دار الروضة، جلب إليه الماء من فوق الجبل، واستدعى البنائين والمهندسين من كل صوب وفج[1].

وبنى الخليفة عبد الرحمن الناصر أيضاً مدينة الزّهراء سنة 325هـ/ 937م[2]، وذكرت بعض المصادر التاريخية أنّ سبب بنائها يعود إلى طلب جاريه له اسمها زهراء أن يبني لها مدينة باسمها[3]، وقدّرت نفقة بنائها السنوية بثلاثمائة ألف دينار حتى وفاة الخليفة الناصر سنة (350هـ/ 961م) فيكون مجموع ما انفق عليها سبعة ملايين وخمسمائة ألف دينار، وتوفي قبل أن يُتمم بنائها، فأكمل بنائها ابنه الحكم المستنصر بالله[4].

وأنشأ الوزير محمد بن أبي عامر (الحاجب المنصور) مدينة الزاهرة سنة 368هـ/ 978م، ونقل إليها دور الحكومة وخزائن المال والسّلاح[5].

وإذا كانت هذه المدن قد شُيدت للراحة والاستجمام واستهلكت معظم موازنة الدولة، حيث كان يُنفق ثلث الموازنة على البناء[6]، إلا أنّ الكثير من المدن والقلاع والحصون التي شُيّدت بقصد حماية الثغور الأندلسية من الهجمات البرّية والبحرية، ولتنشيط التجارة البحريه، فقد بنى الأمير عبد الرحمن بن الحكم (206 –230هـ/ 822 – 852م) سوراً حول إشبيلية لحمايتها من الغزو البحري النورماندي[7]، وبنى الخليفة عبد الرحمن الناصر مدينة المريّة سنة (344هـ/ 955م) لدعم الحركة التجارية البحرية حيث وصفها ابن سعيد بأنها باب الشرق

(1) ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص185.

(2) الزهراء: مدينة بناها الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة (235هـ/ 936م) غربي قرطبة وتبعد عنها خمسة أميال، أنفق عليها الأموال الطائلة، وجلب إليها الرخام من مناطق بعيدة، عهد بنائها إلى ابنه المستنصر. انظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص579 – 580، الحميري، **صفة جزيرة الأندلس**، ص95.

(3) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص524.

(4) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص568.

(5) الحميري، **الروض المعطار**، ص284، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص376.

(6) انظر: المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص146.

(7) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص78.

ومفتاح الزُّرَق [1]، وأُقيمت الحصون في الثغور الأندلسية مثل حصن لاردة[2]، وحصن مجريط (مدريد الحالية)[3].

الفرع الثالث: نفقات الحُكَّام ورواتب الموظفين

1. نفقات الخاصة بالأمراء والخلفاء الأُمويين.

لم تُشر المصادر التاريخية إلى مخصصات الحُكَّام الأمويين من الخزانة العامة، وهذا لا يعني عدم وجودها، أو زهداً من الحكام بالاكتفاء بخزائنهم الخاصة، إلا أننا نعتقد أنّ تلك المخصصات كانت من الممنوع الوصول إليها، وقد ظهرت حالات البذخ التي عاشها الحكام الأمويون في الأندلس.

وقد وردت إشارات[4] إلى أنّ مخصصات الأُمراء والخلفاء الأمويين من بيت المال كانت تتراوح بين مائتي إلى مئة وخمسين ألف دينار في السنة، واعتمد على ما ذكره المقرّي بأن الناصر كان يُقسم الجباية أثلاثاً: ثلث للجند، وثلث للبناء وثلث للمدخر[5]، لكن لا نجزم بأن كل المبلغ المدخر كان يُنفق على الحكام وحاشيتهم.

2. رواتب موظفي الدولة.

لم تشر المصادر التي اطلعت عليها معلومات عن كامل مرتبات موظفي الدولة، لكنها أشارت إلى رواتب بعض رجال الدولة، وأُعطت مؤشرات لرواتب العدد الآخر.

---

(1) ابن سعيد، المغرب في حُلى المغرب، ج2، ص192.

(2) لاردة: مدينة مشهورة تقع شرق مدينة قرطبة، من أعمال طركونة، وهي إحدى مدن الثغر الأعلى، دُمِّرت جرّاء الفتن وأُعيد بناؤها سنة (270هـ/883م). انظر: الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص168، الزهري، الجغرافية، ص82.

(3) مجريط: مدينة بناها الأمير محمد بن عبد الرحمن على ضفة نهر منثارس، وتقع إلى الشمال من مدينة طليطلة على بعد 71كم منها، وهي تُعد من الحصون الدفاعية المقابلة لمملكة ليون. انظر: الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص180، الإدريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص552.

(4) عبد الله مسعد محمد، النظم المالية في الأندلس عصر الدولة الأموية، ص235.

(5) المقرّي، نفح الطيب، ج1، ص569.

فيأتي الحاجب على قمة الهرم الوظيفي، وكانت وظيفة الحاجب في الشرق الإسلامي حجب السلطان عن العامة، فإن وظيفته في الأندلس كانت حجب العامة والخاصة عن الحاكم[1]، وقد يجمع الحاجب بين خطتي الحجابة والوزارة في نفس الوقت، وبلغ الرّاتب الشهري للحاجب في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط[2](206-238هـ/822-852م) ثلاثمائة دينار، تضاعف في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر إلى ستمائة دينار[3].

ثم يأتي الوزراء في المرتبة الثانية، وإن كانوا لم يُسموا بهذا الاسم في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، فكان يطلق عليهم أشياخاً للمشاورة والمؤازرة[4]، حرصاً منه على جمع السلطات بيده، وبلغ راتب الوزير في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل ثلاثماية دينار، بينما رفع الخليفة عبد الرحمن الناصر راتب وزيره ابن شهيد[5] إلى ثمانين ألف دينار أندلسية، بسبب الهدية الضخمة التي أهداها له[6]، ورفع مصروفه اليومي إلى ألف دينار[7]، ولم تُشر تلك

---

(1) ابن خُلدون، **المقدّمة**، ص103.

(2) هو الأمير عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل، رابع أمراء الدولة الأموية في الأندلس، ولد في طليطلة سنة 176هـ \ 792م، من أم ولد تدعى 'حلاوة'، وقد بويع بالإمارة خلفًا لوالده سنة 206هـ/821م. سُمّي بعبد الرحمن الأوسط تميزاً له عن عبد الرحمن الأول (عبد الرحمن الداخل)، وعن عبد الرحمن الثالث (الخليفة عبد الرحمن الناصر)، كان محبًا لحياة الأبهة والثراء، وعاشقًا للفنون والآداب، كما اهتم بنواحي العمران والزراعة، وكان له دور بارز في إنشاء أول أسطول حربي كبير في الأندلس، فكان بذلك عصره بداية للنهضة الثقافية والحضارية التي شهدتها الأندلس. انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص10، ابن الآبار، **الحلّة السيراء**، ج1، ص113.

(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص80، العبادي، **في تاريخ المغرب والأندلس**، ص149.

(4) المقرّي، **نفح الطيب**، ج3، ص45.

(5) هو احمد بن عبد الملك بن شهيد الأشجعي القرطبي، وزير من أعلام الأندلس ومؤرخيها، كان من وزراء الخليفة عبد الرحمن الناصر وأول من لُقّب 'بذي الوزارتين'، تولى قيادة الصوائف وغزا البنكش، توفي سنة 318هـ/ 930م، انظر: ابن الآبار، **الحلّة السيراء**، ص237 – 238.

(6) سبق الإشارة إلى حجم هذه الهدية : انظر: ص22 من هذا الفصل

(7) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص356.

المصادر إلى تحديد قيمة رواتب بقية رجال الدولة، فأشارت إلى أنّ راتب القاضي في السنة كان يكفيه لسنتين، وذلك حتى لا ينحرف للرشوة[1].

ومن الذين كان يرد أسمائهم في ميزانية الدولة كل من صاحب المدينة[2]، وخصص له مئة دينار في الشهر[3]، وصاحب السوق (المحتسب)، وخُصِّص له ثلاثون ديناراً شهرياً[4].

المطلب الثالث: نفقات الخزانة الخاصة

لا تقل حجم واردات الخزانة الخاصة عن الخزانة العامة، فهي تحتوي على ثروة طائلة، ورغم عدم وجود معلومات دقيقة عن حجمها إلا أنّ هناك إشارات واضحة تدل على ذلك، فعندما سيطر الحاجب محمد بن أبي عامر على السلطة في عهد الخليفة هشام المؤيد (366 – 399هـ/ 976 –1009م)، نقل الخزانة الخاصة من مدينة الزهراء إلى مدينة الزاهرة، فكان ما نقله منها سبعمائة ألف دينار جعفرية[5]، ومن الورق خمسة آلاف ألف دينار دراهم قاسمية[6]، ولم يتمكن من نقل المزيد بسبب ممانعة "صبح" وحاشية القصر لذلك.

---

(1) النباهي، **تاريخ قضاة الأندلس**، ص48.

(2) عرفت مهنة صاحب المدينة في الأندلس وكانت تعني صاحب الشرطة، ومهمتها حفظ الأمن، وحراسة المدينة، وفي عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط انفصل بين صاحب المدينة وصاحب الشرطة، وأسندت إلى صاحب المدينة الإشراف على الأمن، ومنع السرقات، ومراقبة المرافق العامة. انظر العبادي، **في تاريخ المغرب والأندلس**، ص151.

(3) ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، ص46، ليفي بروفنسال، **حضارة العرب في الأندلس**، ص89.

(4) ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، ج1، ص46.

(5) الدنانير الجعفرية: هي دنانير ضُربت بالأندلس، وسميت بهذا الاسم نسبةً إلى صاحب دار السِّكَّة في عصر الخليفة المستنصر جعفر بن عثمان المصحفي. انظر: ابن الكردبوس، **الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، هامش رقم (2)، ص59.

(6) الدراهم القاسمية: هي دراهم ضُربت في الأندلس في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، وسميت بهذا الاسم نسبةً إلى صاحب دار السِّكَّة اسمه قاسم بن خالد (ت.332هـ/943م) احد ولاة الخليفة. انظر: ابن حيّان، **المُقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243 – 244.

وعند انتهاء الدولة العامرية سنة (399هـ/ 1009م)، وعودة الخلافة الأموية، أعاد الخليفة محمد بن هشام المهدي الخزانة الخاصة إلى قصر قرطبة، وكانت تتكون من ألف ألف دينار وخمسمائة ألف دينار من الذهب، ومن الورق خمسة آلاف ألف دينار.

وكان الحُكّام الأمويين ينفقون على أقاربهم من هذه الخزانة، فقد اشترى الأمير محمد بن عبد الرّحمن (238 – 273هـ/ 852 – 886م) لإخوته من الخزانة الخاصة أراضٍ وبيوت، فتقدم في ابتياع الدُوُر الفخمة، والضياع المُغلّة لهم بحسب مقاديرهم[1].

ومن نفقات الخزانة الخاصة أيضاً ما ينفقه الخلفاء على أهل قصورهم، والخدم فيها، فقد كانت قصور الخلافة تضمُ أعداداً كبيرة من الجواري والغلمان، فقد نقلت بعض المصادر التاريخية أن قصر الزهراء في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر كان يضم ثلاثة آلاف وخمسمائة من الفتيان الصقالبة، وستةِ آلاف وثلاثمائة جارية، كانوا يستهلكون ثلاثة عشر ألف رطل من اللحم[2]، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الدجاج والحجل، وصنوف الطيور والحيتان[3]، وكذلك في عهد الحاجب المنصور فقد كان الاستهلاك اليومي تسعة آلاف رطل من اللحم على نسائه في قصورهن، بالإضافة إلى استهلاك الخدم والحشم وهو ما لم يمكن إحصائه[4].

كما كان يُنفق من الخزانة الخاصة على منيات وضياع الحكام، وتكريم الشعراء وأهل العلم ورجال الدولة في مناسبات العامة[5]، ومن يلجأ للدولة هارباً من الدول المجاورة، وكذلك الإنفاق على الوفود الزائرة للبلاط الأموي وتقديم الهدايا لهم[6].

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص194.
(2) الرطل: وحدة وزن عُرفت بالأندلس وكان يزن ما بين 12 – 13 أوقية، وكل أُوقية كانت تُساوي ثمانية مثاقيل، والمثقال يزن 4,722غم فيكون وزن الرطل أقل من النصف كيلو غرام بالوزن الحالي بقليل (458,112 – 496,288غم)، انظر: هنتس، فالتر، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يُعادلها في النظام المتري**، ترجمة العسلي كامل نجيب، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 1970م، ص37.
(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص232.
(4) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ج2، ص102.
(5) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص 170.
(6) المصدر السابق، ص266 – 267.

ولكن مع وجود الخزانتين العامة والخاصة داخل القصر، فهل تمّ الاعتداء على الأموال العامّة، إنّ المصادر التي اطلع عليها الباحث لم يعثر على ذلك إلا مرّة واحدة عندما حاول الأمير عبد الرحمن الأوسط صرف ثلاثون ألف دينار مكافأة للمغني زرياب[1] من بيت المال العام رفض شيخ الخازن موسى ابن جُدير[2] ذلك، ورد على كتاب الأمير "نحن وإن كنّا خُزّان الأمير أبقاه الله، فنحن خُزّان بيتِ مالِ المسلمين، نجبي أموالهم ونُنفقها في مصالحهم، ولا والله ما ينفذُ هذا ولا مِنّا من يرضى أن يرى هذا في صحيفته غداً أن تأخذ بثلاثين ألفا من أموال المسلمين، وندفعها إلى مغنٍّ في صوت غناه، يدفع إليه الأمير أبقاه الله مما عنده، فلما أُخبر الأمير بذلك كان زرياب حاضرا فقال: ما هذه طاعة- كأنه يحرض الأمير على خزان بيت المال؛ لأنهم عصوا أوامره – أما الأمير عبد الرحمن فقال: هذه الطاعة، ولأولينهم الوزارة على هذا الأمر، وصدقوا فيما قالوا، ثم أمر بدفعه إلى زرياب مما عنده[3].

---

(1) زرياب: هو أبو الحسن علي بن نافع الملقّب بزرياب (173 – 243هـ/ 789 – 857م)، من موالي الخليفة العباسي المهدي، وقد ولد ببغداد، وتوفي في قرطبة، تلقى تعليمه في مدرسة اسحق الموصلي الفنية ليصبح أشهر تلاميذها، وقد مكنه ذلك من الاتصال بالخليفة الرشيد في آخر أيامه، إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية في بغداد بسبب الفتنة التي أعقبت وفاة الرشيد بين الأمين والمأمون، وخلافه مع أستاذه الموصلي، وخوفه على نفسه من المأمون لأنه كان من أنصار الأمين، ورغبته في تحقيق المجد والشهرة، دفعته إلى الهجرة إلى الأندلس، حيث حظي برعاية الإمارة الأموية فيها حتى وفاته، ونال خلال حياته فيها الشهرة والثراء الأمر الذي أثار عليه حقد حساده ومبغضيه، وترك زرياب آثاراً جمة في حياة أهلها الاجتماعية، ومنها التحسينات العديدة التي أدخلها على آلة العود، وفي مقدمتها إضافة الوتر الخامس فيه، ومدرسته التي خرّجت العديد من مغنيي وملحني الأندلس والمغرب وأوروبا. انظر: الجزراوي، مهيمن إبراهيم، زرياب إنجازاته وأبرز ابتكاراته الموسيقية، بحث منشور، مجلة الأكاديمي، بغداد، العراق، ع62، 2012م، ص128. وسيُشار إليه لاحقاً، الجزراوي، زرياب وانجازاته.

(2) موسى بن جدير: كبير خزنة الأمير عبد الرحمن بن الحكم (206-238هـ\822-852م) اشتهر بتقواه وورعه. انظر: ابن حيان، المقتبس، تحقيق مكي، ص179

(3) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص83 – 84.

المبحث الثالث

الإدارة الاقتصادية والدواوين في عصر الدولة الأموية في الأندلس

إن نجاح الأمير عبد الرحمن الداخل في إقامة إمارة للأمويين مستقلة عن دولة الخلافة في الشرق، وبالنظر إلى تلك الإمارة من حيث الموقع، وطبيعة تكوين المجتمع، إلى جانب الثورات المتلاحقة والتي حاولت أن تقتلع هذه الدولة، كل ذلك يتطلب وجود نظم إدارية واقتصادية على درجة عالية من الكفاءة، وإيجاد نظام دقيق ومراقب بشكل عميق من قبل الأمير ثم الخليفة من بعده، حيث وصف المقري الأعمال الإدارية والاقتصادية التي قام بها الداخل "وبدأ فدوّن الدواوين، ورفع الأواوين، وفرض الأعطية، وعقد الألوية، وجنّد الأجناد..."[1].

وانفردت الدولة الأُموية في الأندلس عن دُول المشرق، بإنشاء وزارة بدل الديوان أُطلق عليه لفظ "خُطّة"[2]، وسيتم بيان أهم هذه الخُطط من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: خُطّة الخزانة العامّة

تعتبر خُطّة الخزانة من أهم الخُطط في الدولة الأُموية في الأندلس، وهي تُماثل ديوان بيت المال في الشرق الإسلامي[3]، ويتولّى خُطّة الخزانة متقلد الخُطّة – وهو برتبة وزير – يتولى الإشراف على النفقات والواردات للخزانة وتدقيق سجلّاتها[4].

---

(1) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص331.

(2) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص216 – 219.

(3) سرور، محمد جمال الدين، **تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق منذ ظهور الأتراك حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1965م، ص121. وسيُشار إليه لاحقاً: سرور، الحضارة الإسلامية.

(4) أبو رميلة، **نظم الحكم** ، ص139.

وأول ظهور لخُطّة الخزانة كان في عهد الأمير الحكم بن هشام (180 - 206هـ/ 796- 822م)، وأول من عين على خُطّة الخزانة هو سفيان بن عبد ربه[1]، فقد نقل ابن حيان: "وقد تولّى الخزانة الكبرى أيام الأمير الحكم... وهو أوّل من أُستخزن بالأندلس"[2].

ثم بدأت ملامح خُطّة الخزانة بالوضوح في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (206 - 238هـ/ 822 - 852م)، وكانت تتكون الخُطّة من[3]:

1. الخازن الأكبر: ويتولى الإشراف على الخزانة ووظيفته تشبه في عصرنا الحاضر وزير المالية.
2. الخُزّان أو الخزنة: وكان عددهم يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة يتقاسمون اختصاص شئون الخزانة العامّة.

ويتبع خُطّة الخزانة المركزية في العاصمة تابعة لها في الكُور، يتولّاها رجل يُعرف باسم الأمين أو الخازن[4]، بالإضافة إلى عدد من الجُباه والمحاسبين، ويقوم الأمين ومعاونوه بجلب الضرائب وتنزيل النفقات من رواتب الجند والموظفون والأعمال العامة ويرسل الباقي إلى الخزانة المركزية[5].

ويتفرع أيضاً عن خُطّة الخزانة الرئيسية، خزانة صغيرة تُسمّى خزانة العسكر، وخزانة السفر فخزانة العسكر يتولّاها خازن العسكر فهو دائم المرافقة للجند في أماكنهم، أما خزانة السفر فهي خزانة صغيرة ترافق الجند الذاهب للقتال، ويتولّاها خازن السفر، ويوضع فيها المال المُعد للجيش الذي يُقاتل العدو[6].

ومن الخطط الأخرى التي لها علاقة بخُطّة الخزانة:

---

(1) سفيان بن عبد ربه المصمودي (ت. 211هـ/826م): تولى خدمة الخزانة الكبرى فى عهد الأمير الحكم بن هشام (180 -206\796 -822م)، وتنقل فى عدة مناصب، حتى نال منصب الحجابة للأمير عبد الرحمن بن الحكم، ولم يزل فى منصبه، وقد كان سفيان موصوفاً بالغناء والكفاية والعفة والأمانة، وعندما ذكره ابن حزم فى جمهرته أشار إلى أن سلالة سفيان قد بادت ولا يعلم لهم خبراً. انظر: ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص62، ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص 25-26.

(2) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص165.

(3) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص179.

(4) انظر: ابن الآبار، **الحلية السيراء**، ج1، ص241.

(5) الخلف، **نظم حكم الأمويين**، ص375.

(6) انظر، ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق حجّي، ص183.

أولاً: خُطَّة الخراج: وانفراد الخراج بخُطَّة دليل على عِظَم مواردها، إذ يصف المقرّي مُتولّي الخراج:" وصاحبُ الأشغال الخراجية في الأندلس أعظم من الوزير، وأكثرُ أتباعاً وأصحاباً وأجدى منفعة، فإليه تميل الأعناق، ونحوه تمد الأكف، والأعمال مضبوطة بالشهود والنظار، ومع هذا إن تأثلت حالته واغترّ بكثرة البناء والاكتساب نُكِب وصُدر، وهذا راجع إلى تقلب الأحوال وكيفية السلطان"[1].

وكانت خُطَّة الخزانة تقع تحت مراقبة الخليفة فيقوم بمراجعة حساباتها بين الحين والآخر[2]، وإذا وجد فيها شيء قام بمعاقبتهم، كما فعل الخليفة الناصر سنة 316هـ/ 929م فقام بعزل خُزّان المال وكان عددهم خمسة وعيّن مكانهم أربعةً غيرهم[3].

ثانياً: خُطَّة القطع: وقد ظهرت هذه الخُطَّة في أوقات الفتن والاضطرابات، وخاصةً في عهد الأمير عبد الله بن محمد (275 – 300هـ/ 888 – 912م)، وكانت مواردها تتألف من الضرائب التي كان يبعث بها قادة الكُوَر، بعد ما حصلت هذه الكُوَر على ما يشبه الحكم الذاتي، مقابل دفعهم لمبالغ سنوية لحكومة قرطبة، وكانت هذه الأموال ضخمة بدليل إنشاء خُطَّة خاصة بها[4]، ولكن المصادر التاريخية لم تذكر أرقاماً محدّدة عنها.

وكان يرأس هذه الخُطَّة احد كبار رجال الدولة، وأول من تسلمها هو موسى بن محمد بن سعيد[5].

ثالثاً: خُطَّة العقل: ويتكون موارد هذه الخُطَّة من الأموال التي تتحفظ عليها الدولة، وتشمل أموال الغائبين، والمتوفيين، ومن تُطالبهم الدولة بأموال فيتم التحفظ على أموالهم حتى يتم الفصل بها قضائياً[6].

---

(1) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص217.

(2) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص22.

(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص158 – 159.

(4) ابن الأبار، **الحُلّة السيراء**، ج1، ص230.

(5) هو موسى بن محمد بن سعيد بن موسى بن حيدر، كان مولىً لعبد الرحمن الداخل، كان من أهل العلم والشعر واتصف بالنباهة، تولى خطة القطع، ثم خطة المدينة، وعينه الخليفة عبد الرحمن الناصر وزيراً، ثم حاجباً له، توفي سنة(320هـ/ 933م). انظر ابن الأبار، **الحُلّة السيراء**، ج1، ص232 – 233.

(6) ابن الأبار، **الحُلّة السيراء**، ج1، ص243، حاشية رقم3.

المطلب الثاني: خُطَّة الخزانة الخاصّة

ورغم اتّساع موارد الخزانة الخاصّة، إلا أنّ المصادر التاريخية لم تذكر قيام خطة لها إلّا خُطَّة الضِّياع، وهذه الخُطَّة تختص بضياع الأمويين، وكانت من الاتساع بحيث كان لها جهاز إداري متكامل ويتولّى هذه الخُطَّة أحد كبار موظفي الدولة ويسمى صاحب الضِّياع[1].

وكان أول ظهور لهذه الخُطَّة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، ولعل تأخير ظهورها راجع إلى بسط سيطرة الدولة على كامل أراضيها وعودة ضياع الأمراء والخلفاء لهم بعد أن فقدوا السيطرة عليها خلال عصر الفتن في أواخر عصر الإمارة في عهد الأمير عبد الله بن محمد (275 – 300هـ/ 888 – 912م)[2].

وأول من تولّى منصب صاحب خُطَّة الضِّياع في عهد الخليفة الناصر، غالب بن محمد بن عبد الرّؤوف[3]، ثم محمد بن عبد الله بن مُضر[4]، ثمّ خلف بن أيُّوب بن فرج الكاتب[5].

ونظراً لاتساع تلك الضياع، فأحياناً كان يلزم أن تُسلّم الخُطَّة لأكثر من شخصٍ واحد، فقد أُسندت خُطَّة الضياع سنة (319هـ/ 931م) إلى كل من محمد بن عبد الله بن مُضر، وعبد الله بن معاذ بن بزيل[6].

المطلب الثالث: خُطَّة البريد ودوره في الإدارة العامة

أولى الأمويون في الأندلس خُطَّة البريد عناية خاصة، وأنشأت له خطة خاصة عُرفت بـ"خطَّة البريد، وكان صاحب خطة البريد على درجة عالية من الأهمية بحيث كان ارتباطه مع الأمير أو الخليفة مُباشرة، وهو ما يشبه جهاز المخابرات في وقتنا الحالي، فهو وسيلة للإشراف

---

(1) ابن عذاري، __البيان المغرب__، ج2، ص199.

(2) انظر: ابن القوطية، __تاريخ افتتاح الأندلس__، ص122؛ ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص160.

(3) هو غالب بن محمد بن عبد الرؤوف بن عبد السلام بن إبراهيم بن يزيد بن عبد الله بن جابر بن أيوب مولى مروان بن الحكم، ولّاهُ الخليفة عبد الرحمن الناصر خُطَّة الضِّياع. انظر: ابن الآبار، **__الحُلَّة السيراء__**، ج1، ص243 – 244.

(4) محمد بن عبيد الله بن مضر: تولى خطة الضياع في عهد الخليفة الناصر سنة (316هـ/928م). انظر: ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص205.

(5) **ابن عذاري، __البيان المُغرب__، ج2، ص199.**

(6) ابن عذاري، __البيان المغرب__، ج2، ص205.

وإطلاع الخليفة على الولاة والعمال وتصرفاتهم في الولايات التابعة للدولة"[1]، وازدات أهميته نظراً لما عانته الدولة من أخطار خارجية وداخلية، لذا فإن الأمير عبد الرحمن الداخل سارع عند تشكيله للإمارة إلى إنشاء داراً خاصة بالبريد، كانت تقع على الجانب الغربي من قصر قرطبة[2].

والذي يظهر أنّ البريد لم يكن بريداً عاماً، فقد خُصص للمراسلات الحكومية، وكان للبريد دورٌ مهم في تثبيت أركان الدولة في عهد الداخل، فقد كانت أنباء خروج الولايات عن السلطة المركزية تأتيه في الحال، فيتمكن من القضاء عليها في مهدها، فعندما أعلن والي الجزيرة الخضراء[3] الرماحس بن عبد العزيز[4] عصيانه وخروجه عن السلطة سنة (164هـ/ 780م)، وكان خروجه يوم الاثنين، فقد وصل الخبر إلى قرطبة يوم الجمعة[5]، كما استفاد منها

---

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج8، ص68.

(2) ابن حيان، المقتبس، تحقيق حجي، ص66.

(3) تقع الجزيرة الخضراء إلى الجنوب من الأندلس على مسافة ستّة أميال إلى الغرب من جبل طارق، وبينها وبين قرطبة خمسة وخمسون فرسخاً، وهي إحدى مدن مقاطعة قادس، وقد أعاد المسلمون تأسيسها سنة (95هـ/ 713م)، وظلّت الجزيرة الخضراء مدينة عربية حتى استولى عليها ألفونس السادس حاكم قشتالة سنة (745هـ/ 1344م) بعد حصار دام عشرين شهراً، وشاركت في هذا الحصار جماعات صليبيّة جاءت من مختلف أنحاء أوروبا، وقد استخدم العرب البارود في هذا الحصار لأول مرّة في تاريخ الحروب الأوروبيّة. وهي مدينة طيّبة نزهة، توسّطت مدن الساحل، وأشرفت بسورها على البحر، ومرساها أحسن المراسي للجواز، وأرضها أرض زرع وضرع، وبخارجها المياه الجارية والبساتين النّضيرة، ونهرها يعرف بوادي العسل، وهي من أجمع المدن لخير البر والبحر. انظر: الحميري، معجم البلدان، مج2، ص136، أبو الفداء، تقويم البلدان، دار الطباعة السلطانية، باريس، فرنسا، 1850م، ص173.

(4) هو الرماحس بن عبد العزيز بن الرماحس بن الرُّسارس الكناني، كان على شرطة الخليفة الأموي مروان بن محمد، وبعد سقوط الدولة الأموية، هرب الرماحس إلى الأندلس، فولّاه الأمير عبد الرحمن الداخل على الجزيرة، إلا أنه لم يلبث أن أعلن التمرد عن السلطة المركزية في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، فلم تمض مدة عشرة أيام على تمرده إلا والأمير عبد الرحمن على رأس قواته يهاجم الجزيرة، فلم يجد الرماحس بداً من أخذ أهله والهرب إلى سبته ومنها إلى المشرق. انظر: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص 189.

(5) مجهول، أخبار مجموعة، ص102.

الأمير الحكم بن هشام الرَّبضي في القضاء على ثورة الربض[1] سنة (202هـ/ 818م)[2]، وهذا دليل على التنظيم الجيد للبريد.

وساهمت الغزوات البحرية النورماندية في زيادة أهمية البريد، فعندما باغت النورمانديون السواحل الأندلسية في غزوهم الأول سنة (222هـ/ 844م)، تنبه الحكام إلى تطوير النظام البريدي، فعندما عاود النورمان الكرّة سنة (247هـ/861م)، كان المسلمون قد علموا بذلك وأخذوا للأمر عدته[3].

ولم يختلف البريد في الأندلس عن نظيره في المشرق الإسلامي من حيث الأدوات المستخدمة، فقد كانوا يستخدمون الخيل المُضمرة، ويجعل في أعناقها جلاجل أو سلاسل إذا تحرّكت خرج منها صوت قرقعة تعرف بقعقعة البريد[4]، بعد أن يقسموا المسافات بين الأمصار

---

(1) هي ثورة حدثت بقرطبة سنة (202هـ/818م) قام بها أهل قرطبة، خاصة سكان ربض شقندة ضد حكم الأمير الحكم بن هشام (180 – 206هـ/796 –821م) وكادت أن تنهي حكمه، ومن أسبابها ولها فرضه لضرائب مرهقة، مما أسخط العامة الذين تعرضوا له بالقول وهو يمر من سوق الربض، وهو ما جعل الحكم يأمر بالقبض على عشرة من زعمائهم وصلبهم. وبعد ذلك مشادة وقعت في سنة (202هـ/818م) بين أحد مماليك الحكم وبين رجل يصقل السيوف قتله على إثرها المملوك، عندئذ، ثار العامة وحملوا السلاح، وعلى الأخص أهل ربض شقندة الواقعة جنوب قرطبة، وتوجه الثائرون إلى القصر من كل ناحية، واستعد الحكم وحراسه لصدهم. ثم بعث قائده وابن عمه عبيد الله البلنسي وحاجبه عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث في قوة قاتلت الثائرين، وطردتهم من فناء القصر، ثم واصلت القتال حتى دخلت ربض شقندة وأشعلت فيه النار، فتفرق الثائرين ليدركوا بيوتهم المحترقة. عندئذ، أحاط الجنود بالثوار وقتّلوهم ونهبوا دورهم، ففر عدد كبير من أهل الربض. استمر القتل والنهب ثلاثة أيام، وأمر الحكم بصلب 300 ثائر منكسين، ثم أمر الحكم جنوده بالكف عن الثوار، وأمر بهدم دورهم وإجلائهم عن قرطبة، فتفرقوا في أنحاء الأندلس وعبر عدد منهم إلى المغرب. انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص413 – ص414، ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص76 – 77.

(2) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص68 – 69.

(3) ابن حيّان، المقتبس، تحقيق مكّي، ص311.

(4) جورجي زيدان، جورجي بن حبيب بن زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، دار الهلال، القاهرة، مصر، 1902م، ج10، ص182. وسيشار إليه لاحقاً: جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي.

إلى محطّات بريدية يتزود بها الساعي وفرسه، وكلما تعب فرس ركب غيرها ي المحطة ليصل إلى وجهته[1].

وتأتي أهمية البريد في المجال الاقتصادي، فهو مُكمل لأجهزة الدولة الرّقابية من حيث مساهمته في توفير عنصر الأمن، ومراقبة سير العمل من قبل الولاة، ومراقبة دار السّكّة وما يضرب فيها من الذهب والورق، ومراقبة عُمّال الخراج ومقادير تحصيلهم[2].

---

(1) حسن، حسن إبراهيم، وحسن، علي إبراهيم، **النظم الإسلامية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1939م، ص254. وسيشار إليه لاحقاً: حسن، النظم الإسلامية.

(2) الخلف، نظم حكم الأمويين في الأندلس، ص361.

الفصل الخامس

النظام النقدي للدولة الأموية في الأندلس

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: النقود الاندلسية وتطورها

المبحث الثاني: دار السكّة وإدارتها.

المبحث الثالث: السياسة النقدية.

المبحث الأول

أنواع النقود الأندلسية وخصائصها

يُعتبر النظام النقدي أحد أهم النُظم المُحركة والموجهة للاقتصاد، لذلك اهتمت الدُول وعلى مرِّ التاريخ بالنقود واعتبرته من الأمور السيادية، ولقي هذا النظام اهتماماً خاصاً من قبل الشريعة الإسلامية حفاظاً على العدل الذي هو سمة هذه الشريعة، يقول ابن القيم رحمه الله: فالأثمان لا تقصد لأعيانها بل يُقصد التوصل بها إلى السلع، فإذا صارت في أنفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس [1].

كما اهتم الإسلام بالنقود لصلتها الوثيقة بالأهداف العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق العدل والإعمار، ولمنع تظلم الناس في البيع والشراء وسائر المعاملات المالية[2]، وسيبين هذا المبحث مراحل تطور النقود الأندلسية زمن الدولة الأموية في الاندلس من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: قاعدة المعدن الواحد

رغم إعلان الدولة الأُموية استقلالها عن الخلافة العبّاسية في الشرق، إلا أنّ هذا الاستقلال كان سياسياً فقط، بينما بقيت الإمارة تعرب عن ولائها الدِّيني للخلافة في بغداد، وتمثّل ذلك في عدم إعلان الخلافة، الذي انعكس على نظامها النقدي، فاكتفت بسكّ الدراهم والفلوس، وامتنعت عن سكّ الدنانير الذهبية[3]، فقد ذكر ابن الفقيه في كتابه مختصر كتاب البلدان:

---

(1) ابن القيِّم، أعلام الموقعين، ج2، ص156

(2) انظر: أبو الفتوح، نجاح عبد العليمعبد الوهاب، الاقتصاد الإسلامي: النظام والنظرية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011م، ص341.

(3) انظر: لويس، خايمة، ملاحظات حول سكة النقود، بحث منشور، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، مج4، ع1، 1956م، ص234. وسيشار إليه لاحقاً، لويس، ملاحظات حول سكة النقود.

وبقرطبة دارٌ للضرب في موضعٍ يُقال له باب العطّارين ... ولهم فلوسٌ يتعاملون بها ستّين فلساً بدرهم"[1].

ورغم أنّ بعض المصادر قد أشارت إلى أنّ الدولة الأموية لم تقم بسكّ النقود (الدراهم والفلوس) إلّا في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (206-238هـ/822-852م)، فقد ذكرت بعض المصادر أنّ الأمير عبد الرحمن الأوسط: "وهو أول من ضرب السّكّة بقرطبة من بني أُميّة، فضرب الدّراهم منقوشٌ عليها اسمه واتّخذ لها داراً، وجعل عليها الأمناء، ولم تكن فيها منذ فتحها العرب، وكان أهلها يتعاملون بما يُحمل إليها من دراهم أهل الشرق ودنانيرهم"[2]، وأكّد هذا الرّأي أيضاً ابن سعيد فقد نقل عن الرازي "وقال الرّازي أنّه – يعني الأمير عبد الرحمن الأوسط – الذي احدث بقرطبة دار السّكّة وضرب الدّراهم باسمه، ولم يكن فيه ذلك منذ فتحها العرب"[3]، إلا أنّه لا يمكن التسليم بذلك، فلا يُعقل أن تبقى الدولة حوالي الثلاثة أرباع القرن من سنة (138هـ/755م) ولغاية سنة (206هـ/821م) بدون عملة خاصةٍ بها، فسكّ العملة يُعدُّ مظهراً من مظاهر استقلالية الدولة اقتصادياً وسياسيًا، وكانت الدولة حريصة على إظهار ذلك، وكما أنّ بعض المراجع أشارت إلى أنّ الأمير عبد الرحمن الداخل أنشأ داراً للسكّة في قُرطبة، تُضرب فيها النقود على نحو ما كان تُضرب في دمشق أيّام بني أُمية وزناً ونقشاً[4]، – ولعلّ ضرب الأمير لنقود الأندلسية على نمط ما كان يُضرب في دمشق هي التي أوقعت بعض المؤرخين في هذا اللبس باعتقادهم أنّها دراهم أُموية قديمة حُملت من الشرق– وكما نقلت بعض

---

(1) ابن الفقيه، **مختصر معجم البلدان**، ص88.

(2) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص140- 141، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص91، السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (ت.911هـ/1505م)، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة، مصر، 2004م، ص366. وسيشار فيما بعد: السيوطي، تاريخ الخلفاء.

(3) ابن سعيد، المغرب في حُلى المغرب، ج1، ص46.

(4) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول – ق1، ص201، الخلف، **نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس**، ص400.

المراجع صوراً لدراهم ضُربت في سنة (150هـ/ 767م)[1]، وفي سنة (153هـ/770م)[2]، وسنة (156هـ/773م)[3]، وكلها في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، فيكون الأمير عبد الرحمن الداخل هو من أنشأ دار السِّكَّة في عهد الدولة الأُموية في الأندلس، والأمير عبد الرحمن الأوسط هو من طورها لا من أنشأها.

والذي يظهر من حرص الأمير عبد الرحمن الداخل على أن تكون الدراهم المضروبة شبيه لتلك التي ضُربت في الشام زمن أجداده، ليظهر أنَّ الدولة الأُموية في الأندلس ما هي إلا امتداد لدولة أجداده في الشام، ومن العملة التي ضُربت في عهد الإمارة:

أولاً: الفلوس: عملة مضروبة من غير الذهب والفضة، استدعت الحاجة وجودها لتسهيل العمليات التجارية البسيطة، وقد تعامل أهل الأندلس بالفلوس، فقد نقل ابن الفقيه في كتابه مختصر كتاب البلدان: وبقرطبة دارٌ للضرب في موضع يُقال له باب العطّارين ... ولهم فلوسٌ يتعاملون بها ستّين فلساً بدرهم[4].

ومن حيث الطُّرز العامة فإن الفلوس الأندلسية في عصر الإمارة تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول[5]: فلوس تحمل شهادة التوحيد، وسورة الإخلاص كما في الجدول الآتي:

---

(1)Miles, Op., Cit, p: 115 – 116.

(2) النقشبندي، ناصر، **نقود أندلسية من إسبانية**، مجلة سومر، مج7، ع1، مديرية الآثار القديمة العامة، بغداد، العراق، 1951، ص82. وسيشار إليه لاحقاً: النقشبندي، نقود أندلسية.

(3) Jerrilynn, **Al–Andalus, the Art of Islamic Spain**, PP386.

(4) ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد بن اسحاق الهمداني(ت، حوالي 340هـ/951م)، **مختصر معجم البلدان**، مطبعة بريل، إيدن هولندا، 1885م، ص88. وسيشار إليه لاحقاً: ابن الفقيه، مختصر البلدان.

(5) عطا الله ، سعيد عبد الفتاح، **النقود النحاسية والبرونزية الأندلسية منذ الفتح الإسلامي وحتى منتصف القرن الخامس الهجري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1988م، ص88. وسيشار إليه لاحقاً: عطا الله، النقود النحاسية والبرونزية الأندلسية.

جدول (6) يبين القسم الأول من الفلوس الأندلسية

الوجه		الظهر	
المركز	الهامش	المركز	الهامش
لا إله إلا الله وحده لا شريك له	بسم الله ضُرب هذا الفلس بالأندلس سنة خمسين ومئة	الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يُولد.	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

المصدر: عطا الله، النقود النحاسية والبرونزية في الأندلس، ص88.

القسم الثاني: فلوس تحمل شهادة التوحيد، والرسالة المحمدية، وقد ظهر منها ثلاثة أنماط وكما في الجدول الآتي:

جدول (7) يبين القسم الثاني من الفلوس الأندلسية

الرقم	الوجه		الظهر	
	المركز	الهامش	المركز	الهامش
النمط الأول	لا إله إلا الله وحده لا شريك له.	بسم الله ضُرب هذا الفلس بالأندلس سنة ثماني وستين ومائتين.	محمد رسول الله	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.
النمط الثاني	لا إله إلا الله وحده لا شريك له.	بسم الله ضُرب هذا الفلس بالأندلس اثنين وثمانين ومائتين.	محمد رسول الله	–
النمط الثالث	لا إله إلا الله وحده لا شريك له.	بسم الله ضُرب هذا الفلس بالأندلس سنة ثلاث وثلثمئة	محمد رسول الله بن بهلول[1]	محمد رسول الله ... ولو كره الكافرون.

المصدر: عطا الله، النقود النحاسية والبرونزية في الأندلس، ص84.

القسم الثالث: فلوس تحمل شهادة التوحيد، والرسالة المحمدية، وعليها أسماء أشخاص، وكما في الجدول الآتي:

---

(1) بن بهلول: احمد بن حبيب بن بهلول عينه الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة (302هـ\914م) والياً للسوق حتى سنة (313هـ\925م)، وظهر اسمه على الفلس المضروب سنة (306هـ\918م). انظر:
Miles, George Carpenter, **The coinage of the Umayyads of Spain,** Published in co operation with the Hispanic Society of America, New York, 1950A.D, pp58.

جدول (8) يبين القسم الثالث من الفلوس الأندلسية

الظهر		الوجه	
الهامش	المركز	الهامش	المركز
–	محمد رسول الله حسين بن عاصم[1].	–	لا إله إلا الله وحده لا شريك له

المصدر: عطا الله، النقود النحاسية والبرونزية في الأندلس، ص85.

القسم لرّابع: فلوس تحمل شهادة التوحيد، والرسالة المحمدية، وكما في الجدول الآتي:

جدول (9) القسم الرّابع من الفلوس الأندلسية

الظهر		الوجه	
الهامش	المركز	الهامش	المركز
–	محمد رسول الله	–	لا إله إلا الله وحده لا شريك له

المصدر: عطا الله، النقود النحاسية والبرونزية في الأندلس، ص84.

ثانياً: الدّراهم

هي لفظة غير عربية، كما ذكر ذلك ابن منظور، جاء في لسان العرب" والدِّرهم لغة، فارسي معرب[2]، وقيل أنّها مشتقة من كلمة دراخمة اليونانية[3]، وعرف الدرهم بأنّه وحدة من الوحدات النقدية الفضيَّة الإسلامية[4].

---

(1) حسين بن عاصم: بن كعب بن محمد بن علقمة بن خباب بن مسلم بن عدي بن مرة، صاحب الأمير الداخل عبد الرحمن بن معاوية، سمي بذلك لأنه وولي السوق للأمير محمد بن عبد الرحمن، فكان شديداً على أهلها في القيم، يضرب الباعة ضرباً شديداً مبرحاً، فكأنه سقط بذلك عن أن يروى الناس عنه، وتوفي صدر أيام الأمير محمد سنة (263هـ\877م). انظر: ابن الفرضي، **تاريخ علماء الأندلس**، ج1، ص133.

(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مُكرُم بن علي، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، 2003م، ج5، ص، وسيشار إليه لاحقاً: ابن منظور، لسان العرب.

(3) السالوس، علي أحمد، **النقود واستبدال العملات**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1985م، ط2، ص52، وسيشار إليه لاحقاً: السالوس، النقود واستبدال العملات.

(4) الصيرفي، ابن الخطيب الجوهري علي بن داود (ت. 900هـ\1494م)، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزّمان**، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1970م، ج1، ص194. وسيشار إليه لاحقاً، الصيرفي، نزهة النفوس.

ويُعتبر الدِّرهم أحد نوعي النقود الشرعية التي أقرّها الإسلام إلى جانب الدِّينار الذهبي، يقول ابن خُلدون: "ثم إنّ الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمةً لكُلِّ مُتموّل"[1]، لذلك حدد الشرع مقدارهما، حيث الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أنّ الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب والأوقية منه أربعين درهماً، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار، ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخمسة حبة وهذه المقادير كلها ثابتة بالإجماع[2]، وبعد التحقق فإن وزن الدينار الذهبي الشرعي: 4,25غرام، وبالتالي فإن وزن الدرهم الشرعي هو 2,975 غرام[3].

وكان الدرهم يُشكِّل العملة الرئيسية في البلاد خلال عصر الإمارة الأُموية، فقد تأخر سكّ الدنانير الذهبية إلى عصر الخلافة سنة (316هـ/929م) والفلوس هي العملة المساعدة له، بينما أصبح الدِّرهم العملة المساعدة بعد سكّ الدِّينار الذهبي في عصر الخلافة[4].

وقد حافظت الدولة الأُموية على الأوزان الشرعية للدرهم، وراقبت سكّها، ومنعت الغُش فيها، كما أنّ سكّ الفلوس كنقود مساعدة شكّل مصدر قوة للدرهم الأندلسي، فكانت الدراهم الأندلسية دراهم صحيحة خاضعة لنظام صارم لم يُسمح بتجزئتها أو بقراضها، حيثُ كانت

---

(1) ابن خُلدون، **المُقدِّمة**، ص462.

(2) ابن خُلدون، **المُقدِّمة**، ص324.

(3) السبهاني، عبد الجبّار حمد عبيد، **دراسات مُتقدِّمة في النقود الصيرفة الإسلامية**، عماد الدّين للتوزيع والنشر، 2009م، ص30، وسيشار إليه لاحقاً: السبهاني، دراسات متقدمة في النقود.

(4) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243.

الفلوس تُستخدم كعملات مساعدة لتحقيق العمليات التجارية البسيطة التي هي ما دون الدّرهم[1].

والجدول التاي يبين تاريخ واوزان الدراهم التي ضُربت في الأندلس خلال عصر الإمارة.

جدول (10) يبين الدراهم التي سُكّت في عصر الإمارة من حيث الوزن والقطر

السنة	الوزن	القطر
150هـ/767م	2.600غرام	26مم
153هـ/770م	2.600غرام	26مم
156هـ/773م	2.600غرام	26مم
170هـ/786م	2.700غرام	32مم
187هـ/802م	2.450غرام	27مم
196هـ/811م	2.700غرام	26مم
229هـ/843م	2.500غرام	25مم
237هـ/851م	2.200غرام	26مم
238هـ/852م	2.650غرام	27مم
255هـ/868م	2.700غرام	30مم
255هـ/868م	2.700غرام	30مم
260هـ/873م	2.450	25ملم

المصدر: الخلف، نظم الحكم، ص401-402

ومن خلال الجدول نسجل الملاحظات التالية

1. إنّ سكّ النقود خلال عصر الإمارة كان يتم سنوياً تقريباً، ويدل على ذلك التواريخ التي وجدت على النقود التي عُثر عليها في أنحاء الممالك الإسبانية في الشمال[2]، وهذا دليل على قوة ونمو الاقتصاد الأندلسي خلال تلك الفترة.
2. إنّ أوزان هذه الدراهم كانت تقل عن وزن الدرهم الشرعي وتفاوتت أوزانها، ولكن بنسب قليلة.

---

(1) رمضان، عاطف منصور محمد، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، دار القاهرة، القاهرة، مصر، 2004م، ج1، ص458. وسيشار إليه لاحقاً: رمضان موسوعة النقود.

(2) انظر: لويس، **ملاحظات حول سكة النقود**، ص18.

3. إنّ سكّ العملة قد توقف حوالي نصف قرن وهي فترة الاضطرابات التي شهدتها الأندلس أواخر عهد الإمارة في عهدي الأمير المنذر بن محمد وأخيه الأمير عبد الله بن محمد(273هـ/886م-300هـ/912م) والذي يظهر أنّ دار السّكّة قد أُغلقت بسبب تلك الاضطرابات، ويتضح ذلك من خلال التواريخ التي ظهرت على العملة المسكوكة.

المطلب الثاني: قاعدة المعدنين

شهد عصر الخلافة الأُموية في الأندلس (316 – 422هـ/ 928 – 1031م) الاستقلال الديني الكامل عن الخلافة العباسية، فما أن أعلن الخليفة عبد الرحمن الناصر الخلافة في الأندلس سنة (316هـ/928م) حتى أمر بإنشاء داراً للسكة في قرطبة، لضرب الدنانير والدراهم من خالص الذهب والفضة، يقول ابن حيّان:" وفي سنة (316هـ/928م) " أمر الناصر لدين الله باتخاذ دار للسكة في داخل مدينة قرطبة لضرب العين من الدنانير والدّراهم، فاتخذت على رسمه"[1].

وأصبح الدينار الذهبي هو الوسيلة للتعامل التجاري مع الخارج، فقد أورد المقرّي تكلفة بناء الزهراء بالدنانير الذهبية "وذكر بعضُ أهل الخدمة في الزهراء أنه قدّر النفقة فيها في كل عام بثلاثمائة ألف دينار مُدّة خمسةٍ وعشرين عاماً"[2]، وأصبحت رواتب الجند والموظفين تُدفع بالدّينار كذلك فقد نقل ابن الخطيب: "وكان رزق الغازي بلوائه مائتي دينار. ويبقى المقيم بلا رزق ثلاثة أشهر، ثم يدال بنظيره من أهله أو غيرهم. وكان الغزاة من الشّاميين مثل إخوة المعهود له أو بنيه أو بني عمّه، يرزقون عند انقضاء غزاته عشرة دنانير، وكان يعقد المعقود له مع القائد"[3].

---

(1) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص241،

(2) المقرّي، **نفح الطِّيب**، ج1، ص668

(3) ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج1، ص20.

وللحفاظ على العملة من الكسر والغش فقد تمّ ضرب أجزاء من الدينار في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر مثل الثلث والرُبع، وذلك لاستخدامهما في العمليات التجارية التي تقلُّ عن الدِّينار[1]، فقد عُثِر على ثُلُثِ دينار مؤرخ بسنة (320هـ\932م) وعلى رُبع دينار مؤرخ بسنة (325هـ\937م)[2].

كذلك ورد ذكر الدنانير الذهبية والتي سُكَّت زمن الخليفة عبد الرحمن الناصر في بعض دساتير مملكة ليون مما يدل على رواجها واستخدامها في التجارة بين البلدين[3]، والجداول التالية تبين لنا أنماط لبعض الدنانير التي سُكَّت في عصر الخلافة.

جدول (11) يبين الدينار الذهبي الذي ضُرب في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة (331هـ\942م)

الوجه		الظهر	
المركز	الطوق	المركز	الهامش
لا إله إلا الله وحده لا شريك له... قاسم[4].	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون	الإمام الناصر لدين الله عبد الرحمن أمير المؤمنين.	بسم الله ضُرب هذا الدينار سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة

المصدر: أبو رميلة: نظم الحكم في الأندلس، ص258.

جدول (12) يبين الدينار الذهبي الذي ضُرب في عهد الحاجب عبد الملك سنة (399هـ\1008م)

الوجه		الظهر	
المركز	الطوق	المركز	الهامش
هلال صغير في اعلاه لا شريك له	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون	الحاجب الإمام هشام أمير المؤمنين المؤيد بالله عبد الملك.	بسم الله ضُرب هذا الدينار سنة ثمانوتسعين وثلاثمائة

المصدر: النقشبندي: نقود أندلسية من إسبانيا، ص85

---

(1) Miles, George Carpenter, The coinage of the Umayyads of Spain, Published in co–operation with the Hispanic Society of America, New York, 1950A.D, pp. 244 – 255.

(2) Last reference, pp. 255.

(3) ابن الكرديوس، عبد الملك بن قاسم التوزري (ت. بعد 575هـ/ 1180م)، **الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، تحقيق أحمد مُختار العبُّادي، معهد الدُّراسات الإسلامية، مدريد، إسبانيا، 1965م، مج13، ص59، هامش2.

(4) قاسم: هو قاسم ابن خالد تسلم دار السكة سنة (330هـ\941م)، وإليه تُنسب الدنانير القاسمية عالية الجودة، قُتل على يد مواليه سنة(332هـ\943م). انظر: **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243.

جدول (13) يبين تاريخ سكّ الدنانير الذهبية في عصر الخلافة الأُموية في الأندلس

السنة	الوزن	القطر	الخليفة
321هـ/933م	-	2 سم	في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر (300-350هـ/912-961م)
324هـ\935م	-	-	
337هـ\948م	-	-	
343هـ\954م	-	-	
358هـ\968م	-	-	الحكم المستنصر (350-366م\961-976م
377هـ\987م	-	-	
398هـ\1007	3.25 غرام	2,4سم	الحاجب عبد الملك بن أبي عامر(392-399هـ\1002-1008م)

المصدر: النقشبندي، ناصر، نقود أندلسية من إسبانيا، ص84- 85.

ومن خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1. إن غالبية الدنانير الذهبية لم يُطبع عليه الوزن أو الحجم، مما يدل على احتمالية أن يكون التبادل يتم بالوزن لا بالعدد[1].
2. كان يتم نقش اسم الخليفة على أحد وجوه العملة واسم صاحب السّكّة على الوجه الآخر، لتشخيص المسؤولية الاقتصادية والجنائية، وإلى نوع من التكريم، بالإضافة إلى مكان السكّ وأحياناً يضاف اسم الحاجب.
3. كانت الكتابات القرآنية ظاهرة على الدنانير المسكوكة في الأندلس كما هي في الشرق.
4. شهدت هذه الفترة سكّ الدنانير بصورة مستمرة وخاصةً في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، مما يدل على النشاط الاقتصادي ونموه المستمر، والعلاقة الوطيدة بين الاستقرار والنمو.

---

(1) أُستاش، دانيال، **تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في الشرق وبلاد المغرب**، ترجمة محمد معتصم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرّباط، المغرب، 2011، ص68، وسيشار إليه لاحقاً: أوستاش تاريخ النقود الإسلامية.

المبحث الثاني

دار السِكّة وإدارتها

وهي تُقابل مؤسسات الإصدار النقدي في الوقت الحاضر، وسيتم بحثها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم السِّكّة ونشأتها

أولاً: مفهوم السِّكّة

عرّف ابن خَلدون السِّكّة وبين الهدف منها بقوله: "هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع من حديد يُنقش فيه صُوَر أو كلمات مقلوبة، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة، وبها يُعرف عيار النقد فيتعامل به بالعدد ... ويعرف المغشوش منها من الخالص"[1].

ثانياً: نشأتها

يُعتبر سكّ النقود من الأمور السيادية التي تحرص الدول على مركزيتها، فهو يرمز إلى سيادتها واستقلالها، وتسعى من خلاله إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي، ومن ثمّ تحقيق النمو الاقتصادي، لذا حرصت الدولة الأموية على الاهتمام بدار السِّكّة بل وأفردت لها خُطّة خلافاً لما هو معمولٌ في الشرق[2]، فتم إنشاء داراً لسكّ النقود في قرطبة في عهد الأمير عبد الرحمن الدّاخل

(1) ابن خَلدون، مُقدمة ابن خَلدون، ص322.

(2) ابن حيان، المقتبس، تحقيق حجّي، ص 72و170.

وبالإضافة إلى الدار المركزية في قرطبة فقد أُنشأت دورٌ لسكّ النقود في كل من غرناطة وبلنسية وإشبيليا ومالقة والجزيرة الخضراء ومرسيه وشاطبة، وذلك للتخفيف من نقل المعادن من تلك المناطق إلى العاصمة قرطبة، ولتوفير عنصر الأمان[1].

ومن حرص الأمويون على دار السّكّة فقد نقلوها من باب العطّارين إلى داخل قصر قرطبة لتوفر عنصر الأمان، وعندما انتقل الخليفة الناصر إلى مدينة الزهراء سنة (329هـ/941م) نقل معه دار السّكة[2]، بل ووصل الأمر من عنايته بها أن عيّن ابنه الحكم المستنصر مُشرفاً عليها.

المطلب الثاني: إدارة السكّة وخُطتها

رغم ظهور دار السّكّة منذ تأسيس الدولة الأموية في الأندلس، إلا أنّها لم تظهر شخصيتها المستقلة إلا في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر[3]، فأصبح لها خُطّة كباقي خُطط الدولة الأخرى يتولّاها صاحب السّكّة وهو بالعادة من كبار رجال الدولة كالوزراء والولاة والقضاة[4]، وكانت خُطّة السّكّة تتألف من:

أولاً: صاحب خطّة السّكّة.

كان يتولّ خُطّة السّكّة رجل من رجالات الدولة ومن كبار موظفيها، ويوضع اسمه إلى جانب الخليفة على العملة المسكوكة، ويشترط أن تتوفر به صفات منها: أن يكون أميناً ورعاً عالماً بصنعته مع دراية بأنواع الخطوط، ومن واجباته الإشراف على سكّ العملة، والنظر في العملة المتداولة بين الناس، ومراقبتها مما قد يدخلها من الغش والتزييف[5].

---

(1) فهمي، **فجر السّكّة العربية**، ص80 – 86، العناسوة، محمد، **المسكوكات** مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي"، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج43،ع1، 2016م، ص162.

(2) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص344.

(3) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243.

(4) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243 – 244، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص215.

(5) ابن خلدون، **مُقدمة ابن خلدون**، 248.

وقد شدد الفقهاء من عقوبة غش النقود وخاصةً من قبل صاحب السّكة لما له من تأثير على قوة الدولة الاقتصادية، فقد عدُّوه من الإفساد في الأرض، حتى رأى بعض الفقهاء ان عقوبته السجن حتى الموت[1]، وهذا ما فعلة الخليفة عبد الرحمن الناصر مع صاحب سكته سعيد ابن حسان[2] عندما علم بتدليسه فسخط عليه وحبسه مُهاناً[3].

وأول من تسلم خُطّة السّكّة أحمد بن حيدر[4] سنة (316هـ/ 928م)، وعندها بدأ ضرب الدينار لأول مرّة في عهد الدولة الأُموية في الأندلس[5]، وعندما انتقلت دار الخلافة إلى مدينة الزهراء تم نقل دار السّكّة إليها، وكان أوّل من تولّاها عبد الرّحمن بن يحي سنة (336هـ/ 947م)[6].

ثانياً: مجموعة الموظفين أو السكّاكين: ويتألف موظفي السّكّة من:

1. العاملون بضبط العيار: وهي مهنة فنية يُشترط فيمن يمارسها أن يكون من المهرة والمعرفة، وتتلخص مهنته بضبط وزن وعيار النقود التي تصدر عن دار السّكّة، والتحقق من وزن وعيار السبائك الواردة للدار.
2. السبّاك: وتبدأ مهنتهم من القيام بإذابة المعدن باستخدام أفران الصهر عالية الحرارة، ثم إفراغه في القوالب تمهيداً لتشكيله[7].

---

(1) الونشريشي، **البيان المعرب**، ج2، ص414.

(2) سعيد بن حسان بن العلاء أبو عثمان: فقيه قرطبي، ولاه الخليفة الناصر السكة ثمّ عزله، مات سنة (388هـ/998م) . انظر: الضبي، **بغية الملتمس**، ص308.

(3) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243.

(4) هو أحمد بن محمد بن موسى بن حيدر، أول من تسلم خطة السّكّة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة (316هـ/947م). انظر: ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243.

(5) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243.

(6) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص215.

(7) الطراونة، خلف فارس فجيج، **المسكوكات وقراءة التاريخ**، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، 1994م، ص65. وسيشار إليه لاحقاً: الطراونة، المسكوكات.

3. النقاش: ويسمى أحياناً عليه لقب الفتّاح ومهنته حفر النصوص التي ستطبع على النقود في القالب، ويشترط فيه أن يكون بارع الخط، وأن تكون آلاته وأقلامه محفوظة في حرز لا تخرج منه إلا عند الحاجة[1]، وأن لا يغير ما عهد من الكتب بالدينار والدرهم إلا بأمر الحاكم[2].
4. الضرّاب: ومهنته أن يقوم بضرب النقود والختم عليها[3].
5. شاهدا العدل: وهما رجلان ممن تتوفر فيهم التقوى والورع، يتواجدان بصفة دائمة في الدّار، ويشرفان على عملية السّكّ منذ استلام دار السّكّة للمعدن، وخلال عملية السّكّ للتأكد من الأوزان الشرعية للنقود قبل إصدارها[4].

---

(1) أبو الحسن، علي بن يوسف الحكيم (ت. في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، الدوحة المشتبكة في ضوابط السكّة، تحقيق: حسين مؤنس، معهد الدّراسات الإسلامية، مدريد، إسبانيا، 1960م، ص56. وسيشار إليه لاحقاً: أبو الحسن، الدوحة المشتبكة.

(2) الهمداني، حسين بن احمد (ت 945هـ\1538م)، الجوهرتين العتيقتين المائعتين من الصفراء والبيضاء الذهب والفضة، تحقيق: باشا، احمد فؤاد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2009م، ص1998. وسيشار إليه لاحقاً: الهمداني، الجوهرتين العتيقتين.

(3) الكاملي، منصور بن بعرة الذهبي (ت. بعد 1135هـ\1733م)، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق: عبد الرحمن فهمي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ص91، وسيشار إليه لاحقاً: الكاملي، كشف الأسرار.

(4) أبو الحسن، الدوحة المُشتبكة، ص53 – 54.

المبحث الثالث

السياسة النقدية للدولة الأموية في الأندلس

تعرف السياسة النقدية بأنها:" مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التأثير في كل من كمية النقود المتداولة، حجم الائتمان، وحجم الإنفاق القومي (الأفراد والشركات والهيئات والحكومة) سواء في أغراض الاستثمار أم الاستهلاك[1]، ولذلك فإنّ السياسة النقدية في الإسلام تسعى إلى المحافظة على ثبات واستقرار قيمة النقود من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، بالتوازن بين عرض النقود والطلب عليها وتجنيبها الاضطرابات التي تضعف فاعلية النظام النقدي[2].

المطلب الأول: السياسة النقدية في عصر الإمارة.

لم تظهر للإمارة الأُموية في الأندلس سياسة نقدية واضحة بسبب بساطة نظامها النقدي، فرغم الاستقلال السياسي عن الخلافة في المشرق الإسلامي، إلا أنّ الإمارة حافظت على ولائها الديني، فامتنعت عن سكّ الدنانير الذهبية، واكتفت بسكّ الدّراهم والفلوس، فقد أشار إلى ذلك ابن الفقيه الهمداني فذكر "أنّ للأندلسيين فلوساً يتعاملون بها ستين فلساً بدرهم، ودراهم تُسمّى طَبْلياً"[3].

---

(1) انظر: عفر، عبد المنعم، <u>السياسات الاقتصادية في الإسلام</u>، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980م، ص117. وسيشار إليه لاحقاً: عفر، السياسات الاقتصادية في الإسلام. إبراهيم، حسن محمود، <u>مبادئ النظرية الاقتصادية</u>، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1969م، ص444. وسيشار إليه لاحقاً: إبراهيم، مبادئ النظرية الاقتصادية.

(2) شابرا، محمد عبد المنعم، <u>نحو نظام نقدي عادل</u>، ترجمة: سيد محمد سكّر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990م، ص52. وسيشار إليه لاحقاً: شابرا، نحو نظام نقدي عادل.

(3) ابن الفقيه الهمداني (ت.340هـ/951م)، <u>مختصر كتاب البلدان</u>، مطبعة بريل، ليدن المحروسة، 1884م. سيشار إليه لاحقاً: الهمداني، مختصر كتاب البلدان.

وقد أولى الأمير عبد الرحمن الداخل (138 172هـ\756 788م) النظام النقدي عناية خاصة فأنشأ داراً لسك الدراهم، وكان الاقتصاد الأندلسي من القوة بحيث كانت تُطبع الدراهم كل سنة تقريباً دون ان يترك ذلك أثراً على الأسعار، ومما يدل على ذلك التواريخ المنقوشة على مجموعة من النقود التي تعود لذلك العصر، والتي عُثر عليها في ممكة نبرة مال إسبانيا، وهذا الوجود له دلالات اقتصادية[1].

- قوة الاقتصاد الاندلسي في تلك الفترة وإمكانية ان تكون العملة الأندلسية قد تمّ تداولها في الممالك الإسبانية.
- قيام علاقات تجارية مبكرة بين الدولة الأُموية والممالك الإسبانية.

وفي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري مرّت الإمارة بحالة من الفوضى، فقد أُغلقت دار السّكّة مما تسبب في نقص العملة وتسبب ذلك في أزمة نقدية بالإضافة إلا الازمات الأخرى، فالولايات المستقلة اخذت بسك النقود باسم ولاتها، فديسم بن اسحاق[2] استقل بمدينة لورقة، فضرب النقود باسمهن حتى اعاده الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ\888-912م)، وبقيت الازمة النقدية قائمة حتى بداية عصر الخلافة[3].

---

(1) لويس، **ملاحظات حول سكّة النقود**، ص234.

(2) ديسم بن اسحاق: كان أحد فرسان عمر بن حفصون وعندما قويت شوكته استقل بناحية لورقة من أعمال تدمير، وخلع الطاعة، مات سنة (293هـ\905م). انظر: العذري، **ترصيع الأخبار**، ص11.

(3) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في عصر الخلافة

أولت الدولة في عصر عناية فائقة بالنقود، واعتبرتها من رموز سيادتها، فكانت دار السكة تخضع لمراقبة الخليفة مباشرة، وكا يعهد بتولي السِّكَّة لاحد كبار رجال الدولة بل لقد عهد الخليفة الناصر لابنه المستنصر بالإشراف عليها[1].

ورغم أنّ الدولة قد اختصت بسكّ النقود إلا أنه كان للأفراد مطلق الحُرِّية بأن يجلبوا إلى دار السِّكَّة ما يشاؤون من سبائك الذهب والفضة لكي تُضرب بقيمتها دنانير ودراهم، مقابل عمولة تتقاضاها الدولة على ذلك وهي محدودة بـــ 1,75% للذهب، وأقل من 3% للفضة[2] تعود هذه العمولة للخزينة العامة، وقد شكّلت هذه العمولة دخلاً ضخماً لبيت المال وأعطت تقديراً لكمية النقود التي تُسك من الأفراد بالإضافة للدولة وهي بذلك تعطي مؤشر لقوة الاقتصاد الأندلسي في تلك الفترة، فقد أشار ابن حوقل إلى دخل دار السِّكَّة في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر (300-350هـ/912-961م): " أنّ سكّة دار ضربه على الدنانير والدراهم ضماناتها في كلّ سنة مائتا ألف دينار، أو ثلاثة ألف ألف وأربع مائة ألف درهم"[3]، على أساس أنّ الدينار الذهبي يساوي سبعة عشر درهما، وقد توصل احد الباحثين واعتماداً على هذه المعلومات إلى مقدار ما كان يُسك من النقود في دار السِّكَّة يبلغ حوالي ثمانية مليون دينار[4] واعتماداً على الفرضيات التالية:

- افترض الباحث أن نسبة ما يُسك من الفضة هي ثلاثة أرباع ما يُسك من الذهب.

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص41.

(2) عبد المنعم، ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1963، ص43. وسيشار إليه لاحقاً: عبد المنعم، تاريخ الحضارة الإسلامية.

(3) ابن حوقل، صورة الأرض، ج1، ص108.

(4) أبو رميلة، نظم الحكم، ص169 – 170.

- كانت الدولة تتقاضى ما نسبته 3% على سك الفضة و1,75% على سك الذهب، وبذلك يكون متوسط النسبة هي 2,5%.
- بضرب متوسط النسبة بدخل دار السّكّة (200,000 في 2,5%) فيكون ما يُسك للأفراد ثمانية ملايين دينار، بالإضافةِ إلى ما تسكه الدولة سنوياً، وهذا أيضاً مؤشر لقوة الاقتصاد.

وقد حافظت الدولة في قوة ازدهارها على ثبات عملتها، فلم تنقل المصادر التي تحدثت عن الأزمات الاقتصادية كان من أسبابها زيادة كمية المعروض النقدي، وحافظ الدينار الذهبي على قيمته مقابل الدرهم طيلة هذه الفترة، البالغة سبعة عشر درهماً للدينار[1].

حاربت الدولة بكل قوة محاولة الغش في النقود، فطبع اسم صاحب السّكّة إلى جانب الخليفة بالإضافة إلى أنّها من باب التكريم، فهي أيضاً من باب تحمل المسؤولية، كما أوقعت الدولة أشدّ العقوبات على محاولة تزييف العملة، فقد عاقب الخليفة عبد الرحمن الناصر الوزير صاحب السّكّة عبد الله بن محمد[2] لاتهامه بالتدليس بأن سخط عليه وحبسه مهاناً[3].

وهكذا نرى مركزية سكّ النقود بالدولة الأموية واعتبارها رمزاً من رموز سيادها واستقلالها عن المشرق، لذلك رافق الاستقرار النقدي معظم فترات الحكم الأموي إلا ما كان في سنوات الضعف وخاصة في نهاية فترة الإمارة، ونهاية الدولة في عصر الخلافة.

وبعد استعراض كل من النشاط الاقتصادي النظامين المالي والنقدي للدولة الأُموية في الأندلس، فهل طُبِّق النظام الاقتصادي الإسلامي فيها؟.

---

(1) أبو رميلة، **نظم الحكم**، ص169.

(2) عبد الله بن محمد بن مغيث بن عبد الله الأنصاري: من أشراف قرطبة، يكنى: أبا محمد، وهو والد قاضي الجماعة أبي الوليد بن الصفار، عينه الخليفة عبد الرحمن الناصر على السّكة ثمّ عزله سنة(336هـ\943م) وتوفي سنة (352هـ\963م). انظر: ابن بشكوال، **الصلة**، ص237.

(3) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص243.

قد يجد الباحث صعوبة في الإجابة على هذا السؤال، وذلك لعدم وجود تطبيق دقيق للاقتصاد الإسلامي في تلك الفترة نظراً لحداثة عهد المجتمع الأندلسي بالإسلام، ولكن الذي يظهر الدولة قد اجتهدت في ذلك، فلم تكن الدولة الأُموية في الأندلس دولة وليدة بل اعتبرت نفسها امتداداً للدولة الأُموية في الشرق، ولذلك فقد نقل الأمير عبد الرحمن الداخل التراتيب الإدارية والمؤسسات الاقتصادية على ما كانت عليه في دمشق.

وقد اجتهدت الدولة الأموية على تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، لأنها تعلم أنّ قوة الدولة بقوة اقتصادها، كما أنّ المجتمع المسلم كان وليداً بين عناصر متعددة من السكان، فكان لا بدّ من نشر الإسلام والاقتصاد أحد فروعه، فنظمت أجهزة الدولة، وراقبت الأسواق عن طريق نظام دقيق للحسبة، وحافظت على الموازين والمكاييل الشرعية وسلامة النقد لتحقيق العدالة بين الناس، وكان الأمير والخليفة فيما بعد يُشرف بنفسه على الحياة العامة، فقد منع الخليفة الحكم المستنصر بيع الخمور، وامر بقطع الخمر من الأندلس وإراقة الموجود منها، وعزم على استئصال شجرة العنب، ولكنّه عدل عن رأيه عندما اخبروه بأنّ الخمرة تُصنع أيضاً من التين ومن فواكه أخرى[1].

وقد رأينا بعض التجاوزات في نظام الملكية، وحالات من هدر الأموال، وفرض الضرائب على العامة بعضها لا يتطابق مع الرع الحنيف، ولكن قد يكون لكلٍ منها ظروف خاصة ناتجة عن كثرة الثورات والفتن، وبشكلٍ عام فقد حرصت الدولة على التمسك بمبادئ الدين الحنيف، ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

([1]) الحميدي، جذوة المقتبس، ص43، النويري، تاريخ المغرب والأندلس، ص118.

الفصل السادس

الأحداث والأزمات الاقتصادية في عصر الدولة الأموية في الأندلس

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأحداث والأزمات الاقتصادية بسبب الحروب والاضطرابات الداخلية.

المبحث الثاني: الأحداث والأزمات الاقتصادية بسبب العوامل الطّبيعية.

المبحث الثالث: مظاهر ألازمات الاقتصادية.

المبحث الأول

الأحداث والأزمات الاقتصادية بسبب الحروب والاضطرابات الداخلية

تعرّضت الدولة الأُموية في الأندلس إلى العديد من الأحداث والأزمات التي تسببت فيها الحروب والاضطرابات الداخلية والخارجية والعوامل الطّبيعية، وكان لها تأثيرها المباشر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وسيحاول الباحث تناول أهم هذه الأحداث والأزمات وتأثيراتها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية بسبب الثورات والاضطرابات الداخلية

شهدت الدولة الأُموية في الأندلس العديد من الأحداث والثورات الداخلية التي تركت آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الأندلسي، فقد استنفذت معظم ميزانية الدولة بتخصيصها للمجهود الحربي[1]، كما أدّت إلى عدم العناية بالأرض الزراعية بسبب نقص الأيدي العاملة وانشغال الناس بالثورات عن الأعمال الزراعية، وأدت هذه الثورات إلى إحراق القرى والمزروعات ومصادرة المواشي، مما أدى إلى تقليل الإنتاج الزراعي وحدوث المجاعات.

وكما مرّ معنا في الفصل الثاني من هذه الدّراسة فإن المجتمع الأندلسي لم يكن بسيط التركيب، فقد كان يتألف من عناصر متباينة في أُصولها العرقية والثقافية، وكان هذا التباين سبباً في التقدم والإزهار من ناحية، وسبباً في التفكك والاضمحلال من ناحية أخرى، وقد شهد المجتمع الأندلسي العديد من الاضطرابات والثورات الداخلية، بين هذه المكونات أو بينها وبين السلطة الحاكمة كان لها التأثير المباشر على النواحي الاقتصادية، وساهمت في حدوث الأزمات الاقتصادية، فكان القضاء على الثورات لا يتم إلا بتدمير المدن، وقلع الأشجار، وتدمير المحاصيل الزراعية، وتهجير السكان، فقد نقل ابن الأثير أن الأمير هشام بن عبد الرحمن في

---

(1) حيث كانت الدولة تنفق ثلث موازنتها على الجيش، بالإضافة إلى فرض ضريبة في الصوائف. انظر، ابنحيان، المقتبس، تحقيق حجي، ص207، المقري، نفح الطيب، ج1، ص146.

حصاره لطليطلة سنة (173هـ/ 789م) قام بقطع أشجارها"[1].

وفي ثورة الرّبض الكبرى التي وقعت سنة (202هـ/818م) لم يستطع الأمير الحكم بن هشام من القضاء عليها إلا بهدم حي الرّبض[2] بأكمله وإحراقه[3]، وتهجير أهلة إلى خارج الأندلس إلى المغرب ومصر، وكان منهم التجار وأصحاب الحرف والمزارعون، وكان عددهم يزيد عن خمسة عشر ألفاً[4].

واندلعت ثورة في مدينة ماردة[5] سنة(213هـ/828م) في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم، وأيضاً لم يتمكن الأمير من القضاء على ثورتهم وإعادتهم للطاعة إلا بقطع الأشجار وتخريب الزرع، يقول ابن الأثير: "فسيّر إليهم عبد الرّحمن جيشاً فحاصرهم وأفسد زرعهم وأشجارهم"[6].

كما تسببت الفتن التي وقعت خلال حكم الأمير عبد الله بن محمّد بن عبد الرحمن بن الحكم (275-300هـ/888-912م) ومنها الثورة التي قام بها ابن حفصون وأبنائه من بعده[7] واستمرت حوالي نصف قرن (267 315هـ/880 927م) إلى حدوث أزمات اقتصادية وصفها ابن الأثير فيقول:" وفي أيامه امتلأت الأندلس بالفتن، وصار في كل جهة متغلب، ولم

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص86.

(2) حي الرُبض: حي ما أحياء قرطبه حدثت فيه ثورة قرطبة سنة(202هـ/818م) خاصة سكان ربض شقندة ضد حكم الأمير الحكم بن هشام، وكادت أن تنهي حكمه، وكان من نتائجها إجلاء قطاع كبير من سكان الربض عن قرطبة. انظر: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج،، ص413، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص75 – 77.

(3) المراكشي، **المُعجب**، ص11، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص172.

(4) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص77.

(5) ماردة: كورة واسعة من نواحي الأندلس متصلة بحوز فُرُيش بين الغرب. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص38.

(6) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص490، وانظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص164.

(7) هو عمر بن حفصون بن عمر بن جعفر بن دميان بن فرغلوش بن أذفونش القس، من مسالمة أهل الذمة. انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص172، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص106.

نزل كذلك طول ولايته[1]، وكان لهذه الفتن والحروب الأثر الكبير على الجوانب الاقتصادية في الأندلس، وهذا ما يؤكده ابن عذاري فيقول "وتألب على أهل الإسلام أهل الشرك ومن ضاهاهم من أهل الفتنة، الذين جردوا سيوفهم على أهل الإسلام؛ فصار أهل الإسلام بين قتيل ومحروب ومحصور، يعيش مجهودا، ويموت هزلاً؛ قد انقطع الحرث، وكاد ينقطع النسل، فناضل الأمير بجهده، وحمى بجده، وجاهد عدو الله وعدوه، وانقطع الجهاد إلى دار الحرب، وصارت بلاد الإسلام بالأندلس هي الثغر المخوف؛ فكان قتال المنافقين وأشباههم أوكد بالسنة، وألزم بالضرورة"[2]، وقد انعكس هذا الوضع على الجنود في الثغور، فقلّت الأُعطيات، مما تسبب في ترك الجنود للثغور، والعودة للاشتراك بالاضطرابات[3]، مما سهّل على الممالك الإسبانية التوسع جنوباً على حساب الدولة الإسلامية.

وتعرّضت مدينة قرطبة لما يُعرف بالفتنة البربرية وكان لهذه الفتنة الأثر الكبير على قرطبة وما حولها من المدن بالذات فيما يخص الجوانب الاقتصادية، فقد حاصر البربر قرطبة في سنة (401هـ/1010م) وقطعوا جميع المؤن والإمدادات عنها حتى اشتد الجوع على من فيها وفي ذلك يقول ابن عذاري "قطع البربر الميرة عن قرطبة فاشتد بها الجوع وعدمت الأقوات"[4].

وهكذا نرى أن هذه الاضطرابات كان لها تأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما كان لها أكبر الأثر في نهاية الدولة الأُموية في الأندلس، ومكّنت الإمارات النصرانية في الشمال من استغلال انشغال حكومة قرطبة في قمع الثورات فقاموا بمهاجمة أراضي الدولة الأُموية في الشمال، فعبر ألفونسو الثاني ملك جليقية نهر دويرة (وهو النهر الفاصل بين الدولة

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص135.
(2) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص121.
(3) المقرّي، **نفح الطّيب**، ج1، ص352
(4) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص104.

الأموية ودويلات نصارى الشمال)[1] وكانت غزواته تنطلق من كره ديني للمسلمين، وعاث فيها قتلاً ونهباً ودماراً[2].

المطلب الثاني: الحروب الخارجية

عانت الدولة الأُموية على امتداد عمرها في الأندلس – بالإضافة إلى الثورات الداخلية – من الحروب الخارجية، حيث كانت الأندلس محاطة بالأعداء من جوانبها الأربع، فكان ثلث ميزانية الدولة يخصص للجند، كما أضرت بالفلاحين الذين تقع أراضيهم على حدود الأرض التي أغتصبها الإسبان حيث اضطر أكثرهم إلى مغادرتها والالتجاء إلى المدن. وأدت هذه الحروب إلى إحراق القرى ومصادرة المواشي مما أدى إلى تقليل الإنتاج الزراعي وحدوث المجاعات، ومن هذه الإحداث:

الفرع الأول: الحروب مع الممالك الإسبانية في الشمال.

شكلت الممالك الإسبانية حالة من الحروب الدائمة مع الدولة الأُموية على امتداد تاريخها، وشكّلت حالة من عدم الاستقرار للدولة الأُموية ورافقت تلك الحروب عمر الدولة الأُموية هناك، وقد تسببت هذه الحروب:

1. ارتفاع على حساب التنمية: ثلث موازنتها للإنفاق العسكري: فقد كلّفت هذهالحروب جُلّ ميزانية الدولة ويصف ذلك المقرّي: "أنّه كان يُقسم الجباية ثلاثاً: ثلثٌ للجند، وثلثٌ للبناء، وثلثٌ مُدّخر"[3].
2. سببت الكثير من الخسائر البشرية والمادية من تخريب المدن وحرق الزروع وقلع

---

(1) نهر دويرة: نهر من أنهار الأندلس، ينبع من المنطقة الجبلية الواقعة في منطقة سرية التابعة لمقاطعة قشتالة في شمال الأندلس، ويصب في المحيط الأطلسي، وعلى مصبه تقع مدينة البرتقال أو مدينة (بورتو) التي توصف بأنها قاعدة مُهمة من قواعد غرب الأندلس تمتاز بتحصيناتها المنيعة وأسوارها العالية والكبيرة. انظر: ابن حيّان، __المقتبس__، تحقيق مكّي، الحاشية رقم (2)، ص655، عنان، __الآثار الأندلسية__، ص395.

(2) عنان، __دولة الإسلام في الأندلس__، العصر الأول، ق1، ص241.

(3) المقرّي، __نفح الطيب__، ج1، ص379.

الأشجار، وتوالت اعتداءاتها على الدولة الأموية وخاصةً في فترات الضعف وانشغال الدولة الأموية بالصراعات الداخلية، ففي ولاية الأمير عبد الرحمن الداخل (138هـ–172هـ/755–788م)، استغلّ حاكم جِلّيقة فرويلا الأول انشغال الداخل بالقضاء على ثورة العلاء اليحصبي فهاجم المناطق الشمالية للدولة الأموية سنة (142هـ/760م)[1]..

3. هجرة السكان من مناطق القتال وترك الأراضي الزّراعية بدون استغلال مما ساهم في حدوث المجاعات ونقص الإنتاج.

4. وفي أواخر العهد الأموي بدأ الخلفاء الأمويون يستعينون بدول النصارى للحفاظ على كراسي ملكهم مقابل شروطٍ مهينة، فقد استعان المهدي بنصارى في الشمال للقضاء على البربر الذين تألبوا لانتزاع الحكم منه، فاجتاز النصارى الحدود واحتلوا مدينة سالم وكان من شروطهم "أنّ لهم كل ما حازوه من عسكر البربر من سلاح وكراع ومال، وأنّ نساء البربر ودماءهم وأموالهم حلالٌ لهم، لا يحولُ أحدٌ بينهم وبينه"[2]، ثم احتلوا مدينة سرقسطة واهلكوا فيها الحرث والنسل.

الفرع الثاني: الغزو النورماندي على السواحل الأندلسية الغربية.

شكّل الغزو النورماندي للشواطئ الأندلسية خطراً آخر على الدولة الأموية في الأندلس، والذي يميز هذه الغزوات أنّها لم تكن ذات طابع ديني أو لاستعادة أراضي، بل كان هدفهم النهب والسلب، وكان أول غزواتهم للشواطئ الاندلسة الغربية سنة (229هـ/844م) فاحتلوا مدينة لشبونة وعاثوا فيها الفساد والنهب، ثم تكررت غزواتهم في العام الذي يليه من نفس الساحل واحتلوا مدينة اشبيلية وقد وصف ابن عذاري هذه الغزوات بقوله: "فخرج المجوس في نحو ثمانين مركبا، كأنما ملأت البحر طيراً جوناً؛ كما ملأت القلوب شجواً وشجوناً. فحلوا بأشبونة؛

---

(1) انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص156.

(2) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص94.

ثم أقبلوا إلى قادس، إلى شذونة؛ ثم قدموا على إشبيلية؛ فاحتلوا بها احتلالاً، ونازلوها نزالاً، إلى أن دخلوها قسراً، واستأصلوا أهلها قتلاً وأسراً. فبقوا بها سبعة أيام، يسقون أهلها كأس الحمام"[1]، وبعد تلك الغزوات اتخذت الدولة الأُموية عدتها بالاهتمام بالبحرية الأندلسية وإقامة المراكز الدفاعية وأبراج المراقبة على السواحل[2]، ولذلك لم يحقق النورمان أي نتائج تذكر في غزواتهم بعد ذلك.

الفرع الثالث: الصراع مع الخلافة العبّاسية

لم تشر المصادر التاريخية إلى وجود صدام مباشر بين الدولة الأُموية والخلافة العباسية رغم حالة العداء بينهما، إلا أنّ الدولة العباسية حاولت القضاء عليها عن طريق إثارة الفتن والثورات الداخلية واعادة ضم الأندلس إلى الخلافة العبّاسية، فقد دعمت ثورة العلاء بن المغيث الحضرمي[3] الذي دعا للعباسيين سنة (146هـ/763م)[4]، وإن اختلفت المصادر حول الصلة بين العلاء والخلافة العباسية فيذكر صاحب كتاب أخبار مجموعة أنه:" ثار عليه العلاء بن مغيث اليحصبي ويقال حضرمي بباجة وسود ودعا إلى طاعة أبي جعفر المنصور وكان قد بعث إليه بلواء أسود"[5]، فيما ابن عذاري: "أن المنصور كان أرسل للعلاء بولاية الأندلس، فنشر الأعلام السود وقام

---

(1) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص87.

(2) ابن عذاري، **البيان المغرب** ، ج2، ص87.

(3) اختلفت المصادر التاريخية في نسب العلاء بن مغيث، فالبعض يطلق عليه لقب اليحصبي والآخر الجذامي وكذلك الحضرمي، وتختلف المصادر أيضاً في المنطقة التي يعود إليها العلاء؛ فالبعض يشير إلى أنه من أهل باجة في الأندلس وأنه كان على رأس جند باجة، فيما يشير البعض الآخر إلى أنه من أهل إفريقيا، قدم إلى الأندلس واستقر في باجة معلناً حركته على الداخل، وتتفق الروايات على أنه بدأ حركته في باجة غربي الأندلس، أو في "لقنت" أحد أعمال باجة. انظر: المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص310، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج1، ص77، مجهول، **أخبار مجموعة**، ص93.

(4) انظر: **مجهول، أخبار** مجموعة، ص93.

(5) مجهول، **أخبار مجموعة**، ص93.

بالدعوة العباسية بالأندلس"[1]، في حين يذكر المقري أنه: "سنة (146هـ/763م) سار العلاء بن مغيث اليحصبي من إفريقيا إلى الأندلس، ونزل بباجة الأندلس داعياً لأبي جعفر المنصور"[2]، وقد تمكن الأمير عبد الرحمن الداخل إخمادها، وقتل الحضرمي وإرسال رأسه للخليفة العبّاسي المنصور[3]، كما وحاولت الخلافة العبّاسية مرّة أُخرى في خلافة المهدي (158-169هـ/ 755-785م) وبنفس طريقة ثورة العلاء، فقد عبر عبد الرحمن بن حبيب الفهري المعروف بالصقلبي[4]، من إفريقيا إلى تدمير[5]، وتحالف مع الثورات التي كانت دائرة في الشمال ولكنّ دعوته لم تلقى تأييداً واستطاع الدّاخل القضاء عليها.

الفرع الرّابع: الصراع مع الدولة الفاطمية

اتخذ الصراع بين الدولة الأموية والفاطمية طريقين:

الأول: إرسال الجواسيس لنشر المذهب الشيعي في الأندلس، ولدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، وإرسال تقاريرها للدولة الفاطمية، وقد ذكرت بعض المصادر التاريخية أنّ الرحالة ابن حوقل، محمد بن علي النصيبي (ت: 367هـ\977م) دخل الأندلس بصفة تاجر لكن سرعان ما تحول إلى دراسة الواقع والطبيعة في الأندلس، ورفع للدولة الفاطمية يشجعها فيه لاحتلال الأندلس نظراً لهشاشة الوضع فيها، ومما جاء في كتابه: " وليس لجيوشهم

---

(1) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص77.

(2) المقرّي، **نفح الطّيب**، ج1، ص310.

(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص77.

(4) عبد الرحمن بن حبيب الفهري: قائد، شجاع، عرف بالصقلبي لطوله وزرقته وشقرته. كان بإفريقية أيام استيلاء (الداخل الأموي) على الأندلس، فقاومه ودعا إلى بني العباس، فقاتله أهل الأندلس، فلجأ إلى جبل بناحية بلنسية، فبذل الأمير عبد الرحمن الداخل ألف دينار لمن يأتيه برأسه، فاغتاله رجل من البربر. انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م، ج3، ص203. وسيشار إليه لاحقاً: الزركلي، الأعلام.

(5) كورة بالأندلس تتصل بأحواز كورة جيّان، وهي شرقي قرطبة، ولها معادن كثيرة ومعاقل ومدن ورساتيق تذكر في مواضعها، وبينها وبين قرطبة سبعة أيام للراكب القاصد، وتسير العساكر أربعة عشر يوما، وتجاور تدمير الجزيرتان وجزيرة يابسة. انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص17.

حلاوة في العين لسقوطهم عن أسباب الفروسيّة وقوانينها وإن شجعت أنفسهم، ومرنوا بالقتال فإنّ أكثر حروبهم تتصرّف على الكيد والحيلة وما رأيت ولا رأى غيرى بها إنسانا قطّ جرى على فرس فارة أو برذون هجين ورجلاه في الركابين ولا يستطيعون ذلك ولا يلغني عن أحد منهم لخوفهم السقوط وبقاء الرجل في الركاب ... [1]

الثاني: الصدام العسكري

ثم حدث اصطدام بحري بين الأسطولين الأموي والفاطمي، ففي سنة (334هـ/955م) هاجمت المراكب الفاطمية سواحل المريّة وأحرقت السفن الأندلسية الرّاسية فيها، فردّ عليه الخليفة الناصر بأن أرسل أسطوله الحربي مرّتين إلى الموانئ الفاطمية في تونس في نفس السنة، ثم أرسل حملة أخرى سنة (347هـ/958م) فاجتاحت الساحل المغربي كله حتى وصلت المُحيط[2]، ولا شك ان هذه الحروب البحرية قد أثّرت سلباً على التجارة البحرية.

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ج1، ص108.

(2) ابن عذاري، البيان المُغرب، ج2، ص232.

المبحث الثاني

الأزمات الاقتصادية بسبب العوامل والكوارث الطّبيعية والبشرية

تعتبر الظواهر الطّبيعية من العوامل التي تؤثر في حياة الشعوب والمجتمعات، وقد تؤدي إلى تفكك بعضها، وإنهاء حضارتها، وقيام حضارات جديدة مكانها، وتصبح هذه العوامل أكثر تأثيراً إن لم يستطع الإنسان التكيف معها والحدّ من آثارها.

المطلب الأول: الظروف المناخية

تعرّضت الأندلس لظروفٍ مناخية قاسية أثّرت على الحياة الاقتصادية بشكل خاص وعلى نواحي الحياة الأخرى بشكل عام، نستعرض بعضها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: القحط والجفاف

رغم أنّ الأندلس تُعتبر من أغنى الدُّول في كثرة الأنهار والينابيع فيها - فيذكر أن فيها أربعين نهراً، وفي مدينة سرقسطة لوحدها يمرُّ بها خمس أنهار[1]، بالإضافةِ إلى النهر الكبير الذي يمر في مدينة قرطبة ويتفرّع فيها ليغطي كافة الأزقة والحارات - إلا أنّها كانت تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار مما جعلها عرضة للتعرض للجفاف وما ينتج عنه من قحطٍ.

وقد تعرضت الأندلس لحالات جفاف متكررة، فبالرجوع إلى بعض المصادر التاريخية والجغرافية نلاحظ بأنّ الأندلس خلال فترة الدولة الأموية فيها (138-422هـ/755-1031م) قد تعرّضت إلى حوالي عشرين مرّة لحالات الجفاف، استمر بعضها لأكثر من عام، أدّى إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية أثّرت سلباً على الدولة الأموية فيها.

ولعل القحط الذي حلَّ بالأندلس سنة (131هـ/748م) واستمرّ لأكثر من خمس سنوات قد تسبب في ضعف مقاومة الولاة لعبد الرحمن الداخل فانتصر عليهم بسهولة، وتمكن من إقامة

---

(1) مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص11.

الدولة الأُموية فيها[1].

وفي عهد الأمير عبد الرّحمن الداخل – مؤسس الدولة الأُموية في الأندلس– (138هـ–172هـ/755–788م) تكرر حدوث القحط ثلاث مرات في سنوات (139هـ/756م)، (147هـ/764م)، (161هـ/777م)، ورغم أنّ المصادر قد ذكرت أنها قحوطٌ شديدة، إلا أنّ تأثيرها كان محدوداً فلم تحدث مجاعات فيها[2]، ولعل استتباب الأمن ساهم في الحدّ من تأثيرها.

وفي عهد الأمير عبد الرحمن الثاني بن الحكم (206–238هـ/822–852م)، تكرر حدوث القحط ثلاث مرّات، ففي سنة (207هـ/822م) أصاب البلاد قحطٌ شديد أدّى إلى حدوث المجاعة راح ضحيتها خلقٌ كثير، مما دفع بالأمير على توزيع الصدقات على الفقراء، كما أمر الناس بالخروج لصلاة الاستسقاء[3]، كما حلّ قحطٌ آخر سنة (232هـ/846م)، وفي سنة (236هـ/850م) تعرّضت كورة تدمير شرق الأندلس إلى محل شديد، توقفت الدولة فيه عن جباية الضرائب كما يقول ابن حيان: "ولم يخرج إلى كورة تدمير في هذه السنة ولداً له على عادته لإمحال نالها في هذا العام[4]".

وفي عهد الأمير محمد الأول بن عبد الرّحمن بن الحكم (238–273هـ/852–886م) وقع القحط سنة (251هـ/865م) استمر لأربع سنوات حتى سنة (255هـ/869م) وكان من الشدة بحيث أدّى إلى جفاف العيون وهلاك الزرع والضرع[5]، وكان أشدّ القحوط في عهده الذي

---

(1) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص53، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص38 و 48.

(2) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص114.

(3) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص46–47.

(4) المرجع السابق، ص148.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص252.

حلّ سنة (260هـ/873م) حيث وصفها ابن حيّان بالسنوات الجداعية: "وفيها أصاب الناس مجاعة شديدة أردفت الأعوام الجداعية التي توالت عليهم في عقد الخمسين"[1].

وفي عهد الخلافة الأُموية تعرّضت الأندلس لسنواتٍ من القحط، ففي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر شهدت فترة حكمة وهي الأطول (300–350هـ/912–961م) إلى أكثر من ثماني مرات من القحوط، كان أشدّها القحط الذي حلّ سنة (302هـ/914م) وعم جميع البلاد، واستسقى الناس خمس مرات ولم ينزل الغيث، فغلت الأسعار وقلت الحنطة في الأسواق، ثم استسقوا مرة أخرى بأمر من الناصر ولكن كان الوقت قد تأخر فنزل غيث دون أن ينفع الزرع، فعمّ هذا القحط جميع البلاد دون أن يسلم منه أحد[2].

وفي عهد خلافة المستنصر(350–366هـ/961–976م) تعرّضت الأندلس في بداية حكمه لقحط شديد خاصةً مدينة قرطبة والأقاليم التابعة لها، إلا أن الاستقرار الأمني والازدهار الحضاري ساهم في تخفيف عبء المجاعة وعدم الاكتراث إلى القحط لقدرة الدولة المالية ولم تكن هناك تأثيرات واضحة على الحالة المعاشية للناس[3].

كما ووقع قحطٌ شديد في عهد الخليفة هشام الثاني بن الحكم (366–399هـ/976–1009م) استمرّ لثلاثة سنوات (378–381هـ/991م) وصفها ابن الخطيب: "واعترته السنون الشدائد المتوالية إلى سنة(378هـ/988م)"[4]، كما ويذكر ابن أبي زرع حدوث قحطٌ آخر(سنة 407هـ/ 1016م) فيقول "قحط عظيم ومسغبة عامة ووباء"[5].

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص27.
(2) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص104، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص212.
(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص214.
(4) ابن الخطيب، **أعمال الأعمال**، ص99.
(5) ابن أبي زرع، **الرُوض**، ص66.

وما من شك أن هذه القحوط قد ساهمت في حدوث الأزمات الاقتصادية كحدوث المجاعات، وارتفاع الأسعار، كم وكان لها دور في نزوح الناس عن بلادهم إلى العدوة المغربية، وبالتالي نقص الأيدي العاملة.

الفرع الثاني: الفيضانات والثلوج

رغم تكرار حالات الجفاف إلا أنّ الأندلس قد تعرّضت لفيضاناتٍ متكررة، حيث كانت الأمطار تهطل بغزارة بعد سنوات الجفاف، فتساهم في ارتفاع منسوب الأنهار، ونظراً لعدم وجود سدود تُنظم هذا المنسوب، فقد تسبب ذلك في حدوث فيضانات متكررة، وعدم الاستفادة من هذه المياه في سنوات الجفاف، وكان أخطرها الفيضان الذي حدث سنة (148هـ/765م) في قرطبة فقد ذكر صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس عن تعرُّض قرطبة لسيلٍ عظيم أدّى إلى تخريب السدود وهلاك الناس والدّواب[1]، وفي سنة (182هـ/798م) حدث سيل عظيم بقرطبة وصفه ابن عذاري "كان السيل العظيم بقرطبة، ذهب بربض القنطرة؛ ولم يبقّ فيه داراً إلا هدمها"[2].

كما حدث فيضانٌ آخر سنة (235هـ/ 849م) الذي تعرّضت له مدن قرطبة وإشبيلية حيث دمّر ستة عشر قرية من قرى إشبيلية وثماني عشر قرية من قرى قرطبة، بالإضافة إلى تدمير القرى والقناطر المُقامة على الأنهار، وغرق الكثير من الناس والدواب وغرقت المحاصيل الزراعية[3].

وفي سنة (364هـ/974م) هطلت على قرطبة أمطارٌ غزيرة أدّت إلى رفع منسوب نهرها حتى وصل إلى الرصيف القريب من القنطرة وباب الحديد وأدى إلى امتناع الناس من السلوك، وحاول قوم عبور النهر بالقوارب إلا أنهم غرقوا وماتوا إلا الملاح الذي كان يجيد

---

(1) المصدر السابق، ص115.

(2) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص169، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص101.

(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص85، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص235.

السباحة[1]، وفي سنة (382هـ/992م) حدث سيل عظيم بقرطبة أيضاً استمر لمدة ثلاث أيام أدى إلى تخريب بعض أسواقها[2].

وفي سنة (401هـ/1010م) حدث سيلٌ كبير يُعدُّ من أقوى السيول التي مرت على الأندلس أدّى إلى هلاك البشر وتدمير الممتلكات فيصفه ابن عذاري: "وفي هذه السنة كان بنهر قرطبة سيل عظيم هدم في أرياض مدينة قرطبة نحو ألفي دار وما لا يحصى من المساجد والقناطر، ومات فيه نحو خمس آلاف نفس ردماً وغرقاً، وذهب فيه أمتعة الناس وأموالهم"[3].

ونلاحظ أثر هذه الفيضانات والسيول على البُنى التحتية والمزروعات وما تكلفه من أضرار مادية كبيرة تؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية من مجاعاتٍ وأمراض متعددة، وكانت الدولة الأُموية في أضعف حالاتها فلم تستطع التخفيف من آثارها، بسبب حدوث الفتنة البربرية[4].

الفرع الثالث: الأعاصير والعواصف

ساهم موقع الأندلس بين كلٍ من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إلى جعلها عُرضةً للعواصف والأعاصير والتي غالباً ما تؤثر على المدن الساحلية والموانئ، فقد تسبب الإعصار الذي حلّ سنة (266هـ/ 879م) إلى تدمير المراكب والقوارب، وغرق الكثير من البحارة والملّاحين[5]، كما أدّت العواصف إلى خسائر كبيرة للمزارعين حيث قُلعت الأشجار وسقطت الثّمار ولم يسلم التجار أيضاً فقد تعطّلت رحلاتهم التجارية وتضررت الأسواق

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص209-210.

(2) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص184.

(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص105.

(4) ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص206.

(5) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص399.

التِّجارية[1]، ويصف ابن عذاري العاصفة التي حلّت سنة (332هـ/880م): "هبّت عاصفة على مدينة قرطبة تلتها أُخرى فاقتلعتا كثيراً من شجر الزيتون والتّين وغيرهما من أشجار النخيل، وأطار كثيراً من قرمد السقف، ونزل إثر ذلك مطرٌ وابل طبق الأرض وبردٌ غليظ، فقتل كثيراً من الوحش والطّير والمواشي، وأتلف ما أصاب من الزرع، وأساء التأثير[2].

وفي سنة (382هـ/992م) هبت رياح شديدة على الأندلس توالت لمدة ثلاث شهور كان لها تأثير على الأنفس والعمران، ويصفها صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس: "اقتلعت الديار واقتلعت أيضاً الأشجار وأدت إلى قتل عدد من الناس[3]، وتُعتبر العاصفة التي مرت على الأندلس سنة (385هـ/995م) من أشدّها حيث وصفها صاحب ذكر بلاد الأندلس" كانت أيضاً ريح عظيمة هائلة هدمت الديار وقلعت الأشجار ونظر الناس إلى البهائم تسير مع الرياح بين السماء والأرض"[4].

المطلب الثاني: الكوارث الطّبيعية والبيئية

تعرّضت الأندلس خلال فترة الدولة الأُموية فيها إلى العديد من الكوارث الطبيعية والبيئية تركت آثارها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية نستعرضها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الزلازل

تُعد الزلازل من أكثر الكوارث تأثيراً على المجتمعات، وأكثرها تدميراً للمدن وإهلاكاً للبشر، وقد تعرّضت الأندلس خلال فترة الدّراسة إلى العديد من هذه الزلازل التي تركت أثراً على الدولة الأُموية فيها.

---

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص154.

(2) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص234.

(3) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص184، وانظر: ابن أبي زرع، **الرُوض**، ص73.

(4) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص185.

وأول زلزال ذكرته المصادر التاريخية والجغرافية حدث في الأندلس كان سنة (267هـ/880م) في عهد الأمير محمد بن عبد الرّحمن (238-273هـ/852-886م) وقد وصفتها تلك المصادر بأنّها عظيمة لم ير الناس مثلها، وقد وصفها صاحب ذكر بلاد الأندلس فقال: "وفي سنة (267هـ/880م) في يوم الخميس الثاني والعشرين من شوال منها كانت زلزلة عظيمة ما سمع الناس قبلها بالأندلس مثلها تهدمت منها القصور وانحطت الصخور والجبال وهرب الناس من المدن إلى البرّية من شدة اضطراب الأرض وتساقط السقوف والحيطان، وفرت الطيور من وكرها وماجت في الهوى زمانا حتى سكنت الزلزلة"[1]، ومع شدتها إلا أنّها لم توقع ضحايا من لطف الله[2]، وقد ذكر ابن الأثير أنها كانت في هذه السنة زلزلة عظيمة عمت الشام ومصر وبلاد الجزيرة والعراق والأندلس[3].

ووقعت زلزلتان في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر(300-350هـ/912-961م) كانت الأولى سنة (332هـ/944م) والثانية سنة (344هـ/955م) ومع أنّ ابن عذاري قد وصفهما بأنهما عظيمتان إلا أنّهما لم توقعاه خسائر بشرية واقتصرت آثارهما على هدم المباني[4].

وفي عهد الخليفة الحكم الثاني المستنصر (350-366هـ/961-976م) وقعت زلزلتان كما ذكر ابن حيّان الأولى كانت في صفر سنة (361هـ/971م) الساعة الرابعة عصراً دون تحديد مكان وقوعها ولا عن خسائرها، والثانية سنة (364هـ/974م) ويحددها بعد صلاة

---

(1) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص149، وانظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص184.

(2) يشير ابن عذاري على وجود ثلاثة وفيات ولكن كانوا نتيجة البرق الذي رافقها. انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص: 184، ابن أبي زرع، **الروض**، ص60.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج3، ص315.

(4) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص211.

الظهر وهذه الزلزلة ضربت قرطبة وما حولها من أقاليم الأندلس، ولكن لم يذكر شيئاً عن الخسائر جرائها[1].

كما حدثت زلزلة سنة (376هـ/986م) في عهد الخليفة هشام الثاني بن الحكم، ولكن لم يذكر صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس أي تفاصيل عنها[2].

وما من شك أنّ الزلازل تُسبب دماراً واسعاً فهي تتسبب في دمار المدن، وإلحاق الأذى بالناس والمزروعات وتُكلّف مبالغ طائلة لإعادة إعمار ما دمرته الزلازل.

الفرع الثاني: انتشار الجراد

يُعد الجراد من اخطر الكوارث البيئية التي تحل بالمجتمعات، وأثرها على الاقتصاد يكون مباشراً إذ أنّها تُهاجم الموارد الزّراعية وتأكل الأخضر واليابس، وازداد الأمر سوءاً في حالة الأندلس إذ كان يتزامن مهاجمتها في سنوات القحط فتهاجم المزروعات التي هي ملجأ الناس في تلك السنوات العجاف.

ففي عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم (206-238هـ/821-852م) تسبب الجراد في حدوث المجاعة في الأندلس سنة (207هـ/822م) فقد ذكر ذلك ابن حيّان فقال:" نالت أهل الأندلس مجاعة شديدة صدر أيام الأمير عبد الرحمن سنة سبع ومائتين وكان سببها انتشار الجراد بالأرض ولحسه الغلات وتردده بالجهات، فنالت الناس مجاعة عظيمة"[3]، كما هاجم الجراد الأندلس مرّة أُخرى سنة (232هـ/846م) فقد اجتمعت أضرار القحط والجراد الذي أوقع خسائر كبيرة في البساتين ولاسيما أشجار الكروم التي غزتها موجات من الجراد وخلفت

(1) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص202.
(2) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص181.
(3) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكّي، ص225.

البساتين وكأنها محترقة وآثار أخرى لحقت بالمواشي من هلاكات نتيجة انقراض المزروعات والبساتين بسبب الجراد"[1].

كما هاجم الجراد الأندلس ثلاثُ مرّات في عصر الخلافة الأُموية في الأندلس (316-422هـ/928-1031م) فيذكر ابن أبي زرع أنّ الجراد هاجم الأندلس في سنة (361هـ/977م) وفي سنة (377هـ/987م) دون ذكر للخسائر التي سببتها[2].

وفي سنة (381هـ/991م) هاجم الجراد الأندلس بكميات كبيرة واستمر ثلاث سنوات وأحدث دماراً كبيراً في المزروعات، وكانت مدينة قرطبة من أكثر المناطق تعرضاً له، مما دفع بالحاجب المنصور بن أبي عامر لعمل سوق لبيع الجراد وأمر الناس بجمعه، فكان لهذا الإجراء دورٌ في التخفيف من آثاره.

المطلب الثالث: الأسباب البشرية

لا تقل الأسباب البشرية أهميةً عن الأسباب الطبيعية في إحداث الأزمات الاقتصادية، بل قد يكون لها أثراً مزدوجاً، فمن ناحية قد تتسبب في إحداثها، ومن ناحيةٍ أخرى قد تتقاعس في أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع حدوثها، أو التخفيف من آثارها وسنتناول هذه الأسباب من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: طبيعة نظام الحكم

جاء الأُمويون بنظام حكمٍ جديد، بدّلوا نظام الخلافة القائم على الشورى، فجعلوه وراثة في بيتٍ بذاته، وتمكنوا من تحويل نظام الحكم في الدولة إلى نظام يعتمد على التوريث مع المحافظة على شكلية البيعة العامة والخاصة للمسلمين، وجعلوها ملكاً لهم، دون إشراك رأي المسلمين بشكل حقيقي وفعّال، مما أدى ذلك إلى ضعفٍ في مسار الخلافة الأموية، ثم سقوطها

---

(1) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكّي ص143، وانظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص89.

(2) ابن أبي زرع، **الرُوض**، ص59.

في الشام[1].

وهذا ما حصل في الأندلس أيضاً، ومن المآخذ على هذا الأسلوب من الحكم أنه قد يأتي بأمراء غير مؤهلين، فقد عهد الخليفة الحكم بن عبد الرحمن عند دنوّ أجله بولاية العهد إلى ابنه هشام المؤيد سنة (366هـ/ 976م) وكان عمره دون الثانية عشرة[2] مما شجّع الحاجب المنصور أن يحجر عليه ويتسلم الحكم عنه، حيث أُعتبر ذلك إيذاناً بانتهاء الدولة الأُموية في الأندلس، كما أدّى نظام التوريث إلى حصول التنافس على الإمارة بين الأبناء، فقد كان للأمير أو الخليفة العشرات من أبناء أم الولد، أخذوا في التنافس على الإمارة والخلافة كما حصل بين أبناء عبد الرحمن الداخل[3]، فعندما تسلم الأمير هشام بن عبد الرحمن الحكم بعد وفاة والده سنة (172هـ/788م) ثار عليه أخواه سليمان وعبد الله البلنسي، وكان سليمان أكبرهم سناً، ويرى في نفسه أنّه أحقّ بالإمارة، فقام بالثورة بالاشتراك مع أخيه عبد الله البلنسي استمرت أعواماً، وكلّفت الدولة مبالغ طائلة، بل وصل الأمر بالأمراء الأمويين للاستعانة بالنصارى والسماح لهم بالدخول لعاصمة الخلافة قرطبة، مقابل الحصول على كرسي الخلافة[4]، فقد استنجد سليمان بن الحكم سنة (399هـ/ 1008م)[5] بنصارى الشمال للتخلص من الخليفة المهدي وجاء بالنصارى

---

(1) شاهين، حمدي، **الدولة والمجتمع في العصر الأموي**، المنصورة، مصر، دار الوفاء، 2000م، ص111. وسيشار إليه لاحقاً: شاهين، الدولة والمجتمع في العصر الأموي.

(2) المهدي: محمد بن هشام بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر الملقب (بالمهدي بالله)، الحاكم الحادي عشر والخليفة الرابع للدولة الأموية في الأندلس(399هـ - 400هـ/ 1010 – 1010م)، خلعه سليمان بن الحكم مستعيناً بالنصارى سنة (400هـ/1011م) ليعود في نفس العام ويستنجد بالنصارى أيضاً واستعاد الخلافة لمدة شهرين، وقتل على أيدي العامريين في نفس العام. انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص18، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص85.

(3) انظر: ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص62، ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص149.

(4) ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج3، ص93 –94.

(5) هو أبو أيوب سليمان بن الحكم بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر، ولد في قرطبة سنة (354- 407هـ/) بايعوه بعض فلول البربر سنة (399هـ/ 1008م)، وعقدوا العزم على التخلص من الخليفة المهدي، فاستنجدوا بالنصارى وهزموا الخليفة المهدي وتسلم الخلافة لبضع أشهر فقط في المرّة الأولى، لكنه عاد بعد أربع سنوات واسترد الخلافة في فترته الثانية سنة (403هـ/ 1012م – 407هـ/1016م). انظر: الحميدي، **جذوة المقتبس**، ص19، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص100 – 104.

وحاصروا قرطبة وقُتل يوم إذ من المسلمين أكثر من ثلاثين ألفاً كان منهم كبار الفقهاء[1]، وأيضاً عاد المهدي المخلوع واستعان بالنصارى واستعاد الحكم لنفسه[2]، مُقابل شروط مهينة وضعها النصارى عليه مقابل مساعدته فقد نقل ابن عذاري هذه الشروط بقوله: أن لهم كل ما حازوه من عسكر البربر من سلاح وكراع ومال، وأنّ نساء البربر ودماءهم وأموالهم حلالٌ لهم لا يحول أحدٌ بينهم وبينهم[3] بل وبلغت جرأة النصارى أن احتلوا مدينة سالم ودخلوا المسجد الجامع فيها " وضربوا فيه الناقوس، وحوّلوا قبلته"[4].

وكان لهذا النزاع، ودخول النصارى أرض المسلمين أثرٌ سلبي على الاقتصاد، فكانوا يستخدمون سياسة الأرض المحروقة لإضعاف الخصم، فخلال حصار البربر لقرطبة كان البربر يهلكون الزرع والضرع وينهبون المدن ويهدمونها[5].

الفرع الثاني: مظاهر الترف التي قد تصل لحالة الفساد المالي والإداري

ويظهر ذلك في حياة الترف التي عاشها الحُكّام الأمويين، وإن كان ذلك أمراً يبدو طبيعياً نظراً لحالة الرفاه التي يعيشها بلد غني بالموارد كالأندلس، إلا أنّ الإفراط في ذلك وعدم مُراعاة الأولويات يُعتبر إسرافاً وله أثرٌ سلبيٌ على الجوانب الأخرى، فقد انصرفوا لتشييد القصور، والمبالغة في الإنفاق عليها وزخرفتها إظهاراً لأبهة الملك، فقد رفض عبد الرحمن الداخل أن يسكن في القصر الذي سكنه الأُمراء من قبله، فبنى له قصراً يشابه قصر جده هشام بن عبد الملك وأجرى فيه الماء من الجبال[6]، وكذلك فعل الخليفة عبد الرحمن الناصر، فقد بنى مدينة

---

(1) ابن خلدون، __التاريخ__، ج4، ص193، المقري، __نفح الطيب__، ج1، ص424.
(2) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص95.
(3) ابن عذاري، __البيان المغرب__ ، ج3، ص94.
(4) ابن عذاري، __البيان المغرب__ ، ج3، ص93.
(5) انظر: ابن الأثير، __الكامل في التاريخ__، ج8، ص58.
(6) ابن عذاري، __البيان المغرب__، ج3، ص79 – 80.

الزهراء، وأنفق عليها مبالغ طائلة، فقد ذكر المقرّي أنه كان ينفق على إعمارها ثلاثمائة ألف دينار كل عام طيلة مدة عهده، أي لمدة خمسة وعشرون عاماً، ثم استكمل بنائها ابنه المستنصر بعد وفاته[1]، ثم جاء الحاجب بن منصور وبنى مدينةً أخرى سمّاها الزاهرة لتعارض مدينة الزهراء التي بناها الخليفة الناصر، وأيضاً أنفق عليها مبالغ طائلة[2]، كما تم الإنفاق بسخاء على الجواري، وكثُرت في قصور الأُمراء[3]، فقد ذكر ابن الخطيب أن عدد النساء في قصر الخليفة الناصر بلغ ستّ آلاف وسبعماية وخمسين[4]، وكان الإنفاق على الجواري بسخاء فقد نقل المقرّي: أنّ جارية الأمير عبد الله بن الحكم واسمها طروب قد أغضبها فهجرته، وصدّت عنه وأبت أن تأتيه وأغلقت الباب دونه، فأمر غلمانه بسد الباب عليها من خارجه ببدر الدراهم ففعلوا، وقدم إليها مسترضياً لها على أن يكون لها جميع الدراهم فرضيت"[5].

كما ذكرت بعض المصادر التاريخية أنّ الخليفة عبد الرحمن الناصر قابل الهدية من وزيره ابن شُهيد برفع راتبه إلى ثمانين ألف دينار[6]، وأعطاه لقب ذو الوزارتين[7]، وإذا نظرنا للهدية وحجمها، لا يُتصور أن تكون ضمن مقدرة الفرد، وميزانيته الخاصة[8].

وقد سجّلت الجباية في الأندلس مبالغ ضخمة قُدرت في عهد الخليفة الناصر من الكور والقُرى خمسة آلاف ألف وأربعمائة ألف وثمانين دينار، ومن السوق المستخلص سبعماية

(1) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص265.
(2) ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص272.
(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص51.
(4) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص 41 –42.
(5) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص349.
(6) للاطلاع على حجم هذه الهدية يُنظر في: المقرُي، **نفح الطيب**، ج1، ص356 – 358.
(7) ذو الوزارتين: هو منصب تشريفي أطلقه الخليفة الناصر على بعض الوزراء والحجاب في الأندلس، فقد أطلقه الناصر على وزيره أحمد بن عبد الملك بن شُهيد سنة (327هـ/948م). انظر: المقري، نفح الطيب، ج1، ص333– 334.
(8) ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص138، المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص356.

وخمسة وستين ألف دينار، ومن أخماس الغنائم عدد لا يُحصى، وكان يُقسَّم النفقة إلى ثلاثة أثلاث، ثلث لنفقة الجيش، وثلث للبناء والمنشآت العامة، وثلث يُدّخر للطوارئ[1]، ولم تذكر المصادر إنشاء السدود لمواجهة الفيضانات واستغلال المياه الزائدة للزراعة في أوقات الجفاف، سوى إعادة بناء القناطر الموجودة أصلاً إذا تضرّرت[2]، وأعمالٌ فردية كان يقوم بها أشخاص من تلقاء أنفسهم، بدليل تكرار كل من الفيضانات وحصول الجفاف في نفس المناطق تقريباً. وقد ذكر حسين دويدار في كتابه المجتمع الأندلسي في العصر الأموي: "ومما ساعد على تقدم الزراعة بالأندلس في العصر الأُموي الاهتمام بشؤون الرّي مثل إنشاء التُرع والجسور وشق القنوات وإقامة القناطر إلى غير ذلك"[3]، ولكنه لم يذكر المصادر التي استقى منها.

وفي خلافة الحكم المستنصر لله (350 -366هـ/961 -976م) بلغ الحاجب محمد بن أبي عامر في قصر الخليفة منزلة عظيمة، وكان يشرف على الخزانة العامة للدولة، وأخذ بالتقرب إلى جارية الخليفة (صبح) – وكانت امرأة حسناء جميلة – بالهدايا النفيسة حتى تكلّم الناس بأنّ هناك تبديد للأموال العامة، فطلب الخليفة منه كشف حساب للخزانة ليتأكد من سلامتها، وقد كان في الخزينة عجزٌ كبير، فهرع ابن أبي عامر إلى صديقه الوزير ابن حيدر، وكان وافر الجاه والثراء فأعانه على سد العجز، وقدّم الكشف إلى الخليفة سليماً[4]، وهذا إشارة إلى أنّ الأموال العامة كانت تُستخدم لترف الوزراء وحجّاب القصر.

---

(1) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص38.

(2) المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص338؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج3، ص66.

(3) دويدار، **المجتمع الأندلسي في العصر الأموي**، ص343.

(4) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول – ق2، ص522 – 523.

المبحث الثالث

مظاهر الأزمات الاقتصادية في الأندلس وموقف الاقتصاد الإسلامي منها

تركت الأزمات الاقتصادية التي حلّت بالأندلس خلال فترة حكم الدّولة الأمويّة لها، العديد من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الأثرّ مُباشرٌ على كيان الدولة وسكانها، لتعود هذه المظاهر لتسبب أزمات اقتصادية من جديد، إذا لم تجد علاجاً وقائياً قبل حدوثها، والتخفيف من آثارها عند حدوثها، ويجد الباحث تداخل بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية، فالأثر الاقتصادي يتولد عنه أثر اجتماعي والعكس صحيحٌ أيضاً، وسيتم بحث هذه الآثار من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: المظاهر الاقتصادية

الفرع الأول: حدوث المجاعات

تُعد المجاعات من أبرز الظواهر الناتجة عن الأزمات الاقتصادية، ويُساهم كل من العوامل الطبيعية (كالجفاف) والبشرية (كالفتن والفساد) في حدوثها، وإن كان القحط هو السبب الرّئيسي في ذلك، حيث أنّ الأندلس بلدٌ زراعي بالدرجة الأولى، فالزراعة فيها تعتمد اعتماداً كلّياً على مياه الأمطار رغم كثرة الأنهار والينابيع إلا أنّ الأنهار الكبيرة تقع في القسم الشمالي الغربي الذي فقد المسلمون سيطرتهم عليه[1].

وقد ذكرت بعض المصادر التاريخية أنّ المجاعات قد تكرر حدوثها في الأندلس خلال امتداد الدولة الأموية (138-422هـ/755-1031م) أكثر من ابن حيّان، المقتبس، تحقيق مكّي، ففي بداية عهد الإمارة بسط الأمير عبد الرحمن الداخل نفوذه وأخضع خصومة، عاشت الأندلس في حالة استقرار امتدّ لعهد ولده هشام، ورغم أن بعض المصادر أشارت إلى وقوع

---

(1) مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص264.

حالات جفاف في تلك الفترة، إلا أنها لم تتحدث عن وقوع مجاعات، إذ من المحتمل أن تكون هذه المجاعات تحت السيطرة في ظل الأمن وانتهاء عصر الفتن، وأول المجاعات التي تحدثت عنها المصادر في عصر الدولة الأموية كانت في سنة(189هـ/804م) في عهد الأمير الحكم بن هشام المعروف بالرّبضي، حيث صاحب فترة حكمة حالات من عدم الاستقرار وثورات، مات فيهما خلقٌ كثير[1]، وقد وصفها صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس "وكذلك كانت المجاعة والوباء في سنة (189هـ/804م (بإفريقيا والمغرب والأندلس وذهب فيها ثلثا الناس"[2]، وحدثت في عهده أيضاً مجاعة أُخرى سنة (197هـ/812م) ويقول عنها ابن عذارى: "ومات فيها أكثر الخلق وكانت من الشدّة حيثُ تسببت في هجرة الكثير من الناس إلى المغرب العربي"[3].

ثم وقعت مجاعتان في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط سنوات (207هـ/822م و232هـ/846م) فيذكرها ابن حيان فيقول "نالت الأندلس مجاعة شديدة صدر أيام الأمير عبد الرحمن الثاني"[4]، كما وقعت مجاعةٌ أخرى سنة (232هـ/846م) وصفها ابن حيان "بأنّ الأندلس قد قحطت وكثر الجراد فيها واحترقت الكروم والشجر مما أدى إلى تفاقم المجاعة، ومات فيها خلقٌ كثير"[5].

وفي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الأوسط وقعت مجاعة أخرى امتدّت لسنواتٍ متتالية (253-260هـ/867-873م) كان أشدها ضراوةً على الناس السنة الأخيرة، ومات فيها

---

(1) ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص72، في حين يذكر المقرّي أنّ هذا القحط حصل عام 197هـ، لكنّ الراجح أنها حصلت سنة 199هـ، انظر: المقرّي، **نفح الطيب**، ج1، ص341.

(2) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص131.

(3) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص72.

(4) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكي، ص93

(5) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق مكي ، ص100.

خلقٌ كثير[1].

ثمّ توالت المجاعات ففي عهد الأمير عبد الله بن محمد، ففي سنة (285هـ/898م) وقعت مجاعة عظيمة حتى اضطر الناس لأكل بعضهم البعض، فقد وصفها ابن أبي زرع: "وفي سنة خمس وثمانون ومائتين كانت المجاعة الشديدة التي عمت جميع بلاد الأندلس وبلاد العدوة حتى أكل الناس بعضهم بعض أعقب ذلك وباء ومرض وموت كثير هلك فيها من الناس من لا يحصى، فكان يدفن في القبر الواحد أعداد من الناس لكثرة الموت وقلة من يقوم بهم، وكانوا يدفنون من غير غسل ولا صلاة"[2]، كما وقعت مجاعة أُخرى في عهده سنة (297هـ/909م) عرفت بسنة جيان نسبةً إلى مدينة جيان باكورة بدايتها، وأدت هذه المجاعة إلى وفيات كثير وأجبرت بعضهم على العبور إلى العدوة المغربية[3].

وتظهر العلاقة بين الاضطرابات السياسية وحصول المجاعة فيصف ابن عذاري سنوات حكم الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم (275-300هـ/888-912م) وما رافقها من الفتن وعلاقة ذلك بسنوات المجاعة في عهده فيقول: "وتألب على أهل الإسلام أهل الشرك ومن ضاهاهم من أهل الفتنة، الذين جردوا سيوفهم على أهل الإسلام؛ فصار أهل الإسلام بين قتيل ومحروب ومحصور، يعيش مجهوداً، ويموت هزلاً؛ قد انقطع الحرث، وكاد ينقطع النسل. فناضل الأمير بجهده، وحمى بجده، وجاهد عدواً لله وعدوه. وانقطع الجهاد إلى دار الحرب، وصارت بلاد الإسلام بالأندلس هي الثغر المخوف؛ فكان قتالاً لمنافقين وأشباههم أوكد بالسنة، وألزم بالضرورة"[4].

---

(1) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص100.
(2) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص60.
(3) ابن حيان، المقتبس، تحقيق شالميتا، ص132.
(4) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص121.

وفي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر وقعت مجاعة سنة (303هـ/915م) قال عنها ابن حيّان:" كانت المجاعة بالأندلس التي شُبِّهت بمجاعة سنة ستين، فاشتدّ الغلاء، وبلغت الحاجة والفاقة بالناس مبلغاً لم يكن لهم عهد لهم بمثله؛ وبيع قفيز القمح بكيل سوق قرطبة بثلاثة دنانير، ووقع الوباء في الناس، فكثر الموتُ بين أهل الفاقة والحاجة، حتى كاد أن يعجز عن دفنهم"[1]، وفي عهد الخليفة المُستنصر[2]، حيثُ تسلم الخلافة من أبيه وقد استتب الأمن فيها، وكانت الخزائن مليئة، وهذا ما ساعد على التخفيف من آثار المجاعتان الأولى سنة (353هـ/964م)[3] والثانية سنة (358هـ/968م) إلا أنه قد تمت السيطرة على آثارهما، وتكفّل المستنصر بمساعدة الناس[4].

وبعد سيطرة الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر على مقاليد الحكم في عهد الخليفة هشام الثاني بن الحكم، وقعت مجاعة عظيمة سنة 379هـ/989م استمرّت ثلاثِ سنوات، إلا أن المنصور كان لديه من المخزون ما خفف من وطأتها[5].

وتؤدي المجاعة في الغالب إلى نقصٍ في الكوادر البشرية إما بالموت أو بالهجرة، وحيث أنّ العنصر البشري هو عنصرٌ مؤقت، فإن أي تأثير عليه يؤدي حتماً إلى الإضرار بالتنمية وبالتالي حدوث أزمات اقتصادية دورية، لذا عالج الإسلام مشكلة المجاعة من خلال مجموعة من الإجراءات، فعلى مستوى الفرد حثه على العمل ورغّبه فيه، ودعا إلى تكافل المجتمع، يقول

(1) انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص167 – 168.
(2) ابن حيّان، **المُقتبس**، تحقيق شالميتا، ج5، ص251.
(3) ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج2، ص263.
(4) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص173.
(5) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، مرجع سابق، ص99.

الشيباني: "ويُفترض على الناس إطعام المُحتاج الجائع"[1]، كما ووضع للدولة واردات لبيت المال لمساعدة الناس وقت الحاجة، والتخفيف من آثار تلك المجاعات.

الفرع الثاني: انتشار الفقر والحاجة

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة عامة تعاني منها المجتمعات والدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية لجميع الشعوب والحضارات، وفي جميع العصور، وغالباً ما يُصاحب حدوث الأزمات الاقتصادية انتشار ظاهرة الفقر.

ومع أنّ ظاهرة الفقر ظاهرة عامّة إلا أنّ تأثيرها على الطبقة الفقيرة يكون أظهر، فالطبقة الغنية تمتلك من الأموال ما يُسهل عليها الحصول على الطعام عند الحاجة، وأيضاً ما تمتلكه من مخزونات طعام تكفيها وقت الحاجة.

وقد عانى المجتمع الأندلسي من ظاهرة الفقر خلال فترات الأزمات، وأشارت المصادر إلى أنّ الفقراء كانوا أكثر ضحاياها، فقد نقل ابن عذارى عن ظاهرة الفقر في الأندلس بقوله: "وفي سنة (199هـ/815م) كانت المجاعة التي عمّت الأندلس، ومات أكثر الخلق جهداً"[2]. ويقول ابن حيّان: "بأن الموت كان كثيراً في أهل الفاقة والحاجة حتى كاد أن يعجز عن دفنهم"[3].

وكان يُصاحب المجاعات انتشار حالات السرقة وإثارة الاضطرابات، ففي مجاعة سنة (253هـ\867م) والتي استمرّت لأكثر من ست سنوات في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-237هـ\852-886م) فقد قصف الخشني ما صاحبها من اضطرابات " فيها التطاول

---

(1) الشيباني، محمد بن الحسن، الكسب، تحقيق سُهيل زكار، دمشق، سوريا، نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوني، 1980م، ص88. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: الشيباني، الكسب.

(2) ابن عذاري، البيان المُغرب، ج2، ص73.

(3) ابن حيّان، المُقتبس، تحقيق شالميتا، ص110

من المفسدة لفضل ما كانوا فيه من ضُر السنة وكثرت الكوى بذلك للأمير"[1]، كما صاحب مجاعة عام (302هـ/914م) في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر اضطرابات تصدى لها الخليفة " لأهل الانخلاف والخلعان ... إذ كانوا مع استيلاء المجاعة عليهم لا لا يفترون عن العدوان، على من مرّ بهم من رفاق المسلمين وطالبي المعيشة وجالبي الميرة"[2].

ويعتبر الإسلام الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه الدول والمجتمعات، فوضع حلولاً لها من خلال سياسات وقائية وعلاجية، فمن السياسات الوقائية: حثّ الإسلام على العمل ورغّب فيه، واعتبره واجباً على المسلم في القدر الذي يكفي نفسه ومن يعول، قال رسول الله ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»[3]، وحارب البطالة بكافة أشكالها لقوله ﷺ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أحبله، ثم يأتي الجبل، فَيَأْتِي بِحُزْمَةِ من حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ»[4]، كما وضع الإسلام بيد وليّ الأمر سياسات اقتصادية مسؤولة عن معالجة الفقر منها[5]:

- سياسات توجيه أموال الزكاة نحو المصارف التي تعالج مشاكل الفقراء، وله سلطة تجميع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.
- سياسات التوظيف (فرض) على أموال الأغنياء إذا لم تكف حصيلة الزكاة في سد احتياجات الفقراء.
- سياسات تهيئة فرص العمل للعاطلين بما لديه من سلطات وإمكانيات ولاسيما فيما يتعلق

---

(1) الخشني، قضاة قرطبة، ص103.

(2) ابن حيّان، المقتبس، تحقيق الميتا، ص110.

(3) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (256هـ/810م)، **صحيح البُخاري**، الرِّياض، السعودية، بيت الأفكار الدولية للنشر، 1998م، كتاب البيوع، باب كسب الرّجل وعمله بيده، حديث رقم (2072).

(4) البخاري، صحيح البخاري، **كتاب الزكاة**، باب لا يسألون الناس إلحافاً، حديث رقم (1480).

(5) شحادة، حسين حسين، **المنهج الإسلامي في علاج مشكلة الفقر**، مقال منشور على الموقع الالكتروني www.darelmashora.com/download.ashx?docid=975

بمصادر الثروة الطبيعية التي تعتبر من مقومات العمل.

- سياسات تحقيق الأمن والأمان للعامل ولصاحب المال والعمل، لأن اليد الخائفة لا تعمل ورأس المال الجبان لا يستقر في مكان آمن.

والذي يظهر من حالة الأندلس أنّ الحكومة لم يكن لها خطط واضحة لمواجهة حالات الفقر والجوع إلا في عهدي الخليفة الناصر (300-350هـ/912-961) والحاجب ابن أبي عامر (367-397هـ/9771006م)، ففي عهد الناصر قام بعزل صاحب السوق عندما قلّت الميرة من الأسواق في مجاعة سنة (303هـ/915م)[1]، وأثمرت إجراءاته بعدم حدوث المجاعات لاحقاً.

ويُعد الحاجب المنصور بن عامر من أكثر ولاة الأندلس معالجةً لحالات الفقر، ففي المجاعة التي حصلت سنة (381هـ/988م) واستمرّت ثلاث سنوات ما كان عنده من مخزون بلغ مائتي ألف مد ونيف على الرعية، وكان يعمل اثنين وعشرين ألف خبزة يوميا ويفرقها على أهل الحاجة والفاقة مدة تلك المجاعة إلى أن انقضت[2]، وقد أشار صاحب ذكر بلاد الأندلس بإجراءاته تلك فيقول: "وكان المنصور في هذه المجاعات من المآثر والرفق بالمسلمين وإطعام الضعفاء واسقاط الأعشار وتكفين الأموات وإغاثة الأحياء، ما لم يكن لملك قبله"[3]، أما ما عدهم من الحكّام فقد كانوا لا يُبالون بما يحدث للعامة في سنوات القحط والجوع، فرغم من أنّ الدولة كانت تملك مخازن للحبوب، إلا أنّ هذا المخزون كان مخصصاً لإطعام الجند فقط، فقد نقل ابن دحية أن يحي بن الغزال[4] والي قرطبة في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم، أنّ الأمير كان

---

(1) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص166، ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص103.

(2) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص99.

(3) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص181 – 182.

(4) يحي ابن الغزال: هو يحي بن الحكم البكري الجياني (156 250هـ/772 864م) الشهير بلقب يحي الغزال، شاعر أندلسي عاصر خمس أمراء للدولة الأموية في الأندلس، وبرع في الشعر والحكمة، كلفه

قد ولّاه قبض الأعشار واختزانها في الأهراء " فنفق الطعام في ذلك العام وسمى السعر بالقحط سمواً كثيراً، فوضع يده في البيع حتى أتى على ما كان عنده في الأهراء... فأعلم السلطان بما فعله الغزال فأنكره وقال: إنما تُعد الأعشار لنفقات الجند"[1].

الفرع الثالث: ارتفاع الأسعار وظهور الاحتكار

شهدت الأندلس ارتفاعاً حاداً في الأسعار خلال الأزمات الاقتصادية التي مرّت بها، حيث صاحب المجاعات ارتفاع الأسعار، واختفاء السلع من الأسواق، ففي مجاعة سنة (207هـ/ 822م) يقول ابن الأثير: "وفيها كان في الأندلس مجاعة شديدة، وذهب فيها خلقٌ كثير، وبلغ المدُّ في بعض البلاد ثلاثين ديناراً"[2]، ويوافق ذلك النويري فيقول: "وفي سنة سبع وتسعين ومائة اشتد الغلاء بالأندلس وعم البلاد"[3]، كما صاحب ارتفاع الأسعار ظهور الاحتكار، فقد عمّت البلاد الشدة من المجاعة التي اجتاحت غالبية مدن الأندلس، وفقدت المواد الغذائية في الأسواق، وارتفعت الأسعار ولاسيما الحنطة والشعير، ولجسامة الآثار التي تركتها المجاعة في البلاد أصبحت روايات تناقلتها ألسنة الرواة وكتب المؤرخين"[4]، وتكرر الغلاءُ وصاحبه الاحتكار سنة (303هـ/914م) في عهد الخليفة الناصر، وأمحل الناس، وعم القحط قرطبة والمدن القريبة منها وغلت الأسعار، ووصل قفيز القمح إلى اثني عشر دراهماً، وفقدت الميرةُ

الأمير عبد الرحمن الأوسط بسفارة إلى بلاط الإمبراطور البيزنطي ثيوفيلوس، وسفارة أُخرى إلى ملك النورمان هوريك الأول، وعينه الأمير محمد بن عبد الرحمن والياً على قرطبة. انظر الحميدي، **بغية الملتمس**، ص374.

(1) ابن دحية الكلبي، أبو الخطّاب عمر بن الحسن بن علي (ت. 633هـ/1236م)، **المطرب من أشعار المغرب**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1955م، ص136. وسيشار إليه لاحقاً: الكلبي، المطرب.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص470.

(3) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق محمد علي البيجاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م، ج3، ص217. وسيشار إليه لاحقاً: النويري، نهاية الأرب.

(4) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق حجي، ص125.

من السوق ولاسيما الحنطة[1]، في حين يذكر ابن عذاري أنّ سعر قفيز القمح بكيل سوق قرطبة كان بثلاثة دنانير وارتفع حتى وصل إلى أربعين دينار[2].

وإذا كان من الطبيعي ارتفاع الأسعار وقت الأزمات إلا أنّ موقف الإسلام يتحدد في ضوء سبب هذا الرفع، يقول ابن تيمية: "فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظُلْم منهم، وقد ارتفع السِّعْر إما لقِلّة الشيء وإما لكثرة الخَلْق، فهذا إلى الله، فإلزام الخَلْق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حقّ"[3]، وأما إن كان سبب هذا الارتفاع ناتجٌ عن جشع التُجّار ففي هذه الحالة يجب على وليّ الأمر التدخل بالتسعير على التُجّار.

أما موقف الإسلام من الاحتكار، فقد نهى عنه وغلّظ من عقوبته في الدنيا بإخراج المال المُحتكَر وبيعه جبراً، وعقوبته في الآخرة عظيمة لقوله ﷺ: ﴿لا يَحتَكِرُ إلا خَاطِئٌ﴾[4].

والذي يظهرُ لنا في حالة الأندلس أنّ ارتفاع السعر كان طبيعياً بسبب الجفاف، ولذا اقتصر دور أُمراء وخلفاء الأندلس على تقديم المساعدات للفقراء كما سيتبين لنا في المطلب الثالث من هذا البحث.

المطلب الثاني: المظاهر الاجتماعية

الفرع الأول: الهجرة

تؤثر الأزمات الاقتصادية بكل مسبِّباتها بشكلٍ واضح على استقرار السكان في أماكنهم، فإذا لم يكن هناك إجراءات لمواجهة الأزمات فإن الحل الوحيد المتبقي هو الفرار من مواطن الأزمة إلى أماكن يُعتقد بأنها أكثر ملائمةً للحياة، وقد ظهر ذلك جلياً في حالة الأندلس، فبسبب

---

(1) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص166.

(2) ابن حيان، المقتبس، تحقيق شالميتا، ص167.

(3) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص16.

(4) مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (261هـ\879م)، **صحيح مُسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، لبنان، دار الفكر، ط2، 1398هـ، كتاب المساقاة، ج3، ص1227. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: مسلم ، صحيح مسلم.

الجفاف والثورات الداخلية ترك سكان المناطق الشمالية مُدنهم وقراهم ونزحوا باتجاه الجنوب، مما مكّن الممالك الإسبانية من التوسع جنوباً على حساب البلاد الإسلامية[1]، وكانت أول الهجرات وترك بلاد الأندلس ما حصل في مجاعة سنة (197هـ/812م) في عهد الأمير الحكم بن هشام بسبب المجاعة، فركب الناس البحر ونزحوا باتجاه العدوة المغربية[2]، كما تسببت المجاعة التي حدثت سنة (297هـ/909م) وسميت مجاعة جيان- لأنها بدأت منها - مات عدد كبير من الناس، فيما عبر معظم الناجين من المجاعة إلى العُدوة المغربية فراراً من قسوة الجوع[3].

وكما يتسبب القحط والجوع في هجرة السكّان فإن الاضطرابات السياسية تودي إلى ذلك ففي حدث في ثورة الربض سنة (202هـ/817م) حيث ثار أهلها على الأمير الحكم بن هشام، فأخمد ثورتهم وهدم بيوتهم، ونادى بأن لا يبقى منهم أحد، فهاجر بعض سكانها إلى طُليطلة والكثير منهم إلى المغرب نحو مدينة فاس وسكنوا طرفاً منها عُرف بعدوة الأندلس، وبعضهم هاجر إلى مصر ثمّ إلى جزيرة كريت[4].

ولا شك أنّ لهجرة الأندلسيين آثارّ سيئة على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فقد تأثرت الزراعة، وخلت الأراضي الشاسعة من الزرّاع، وتأثرت الصناعة بهجرة الحرفيين، والتجارة كسدت أسواقها، بخروج الناس إلى العدوة المغربية يطلبون أماكن أكثر أمناً[5].

---

(1) مؤنس، **فجر الأندلس**، مرجع سابق، ص206.

(2) عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الأول، ق1، ص239.

(3) ابن حيّان، **المقتبس**، تحقيق ملشور م. انطونيا، ص146.

(4) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص 77.

(5) أبو المعاطي، يحي محمد عبّاس، **الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2000م، ص205 - 206. وسيشار إليه لاحقاً: أبو المعاطي، الملكيات الزراعية

الفرع الثاني: ظهور الأوبئة وانتشار الإمراض

وهي وليدة المجاعات في أكثر حالاتها، حيث يتداول الناس الأطعمة الفاسدة وقد يأكلون لحوم الميتة مما يتسبب في انتشار الأوبئة والأمراض الفتّاكة، وقد ذكرت المصادر تكرار وقوع الأوبئة في الأندلس خلال حكم الدولة الأُمويّة، حيثُ تسببت هذه الأوبئة والأمراض بوفاة أعداد كبيرة من السكّان، وهجرة البعض فراراً منه.

ولم تتوفر إحصاءات بعدد الوفيات نتيجة الأوبئة ومنها الطواعين، وكل ما ذكرته المصادر وفاة خلقٍ كثير، فقد وصف صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس الوباء الذي حلّ بالأندلس سنة (189هـ/804م) "بأنه قد صاحب الوباء المجاعة وأدّى إلى موت أعداد كبيرة من الناس"[1]، ويصف ابن أبي زرع الوباء الذي حلّ سنة (285هـ/898م) "فقد سبقته مجاعة عظيمة، حتى أكل الناس بعضهم البعض، بعد أن قلّت الأقوات، فانتشر المرض والوباء على أثر ذلك، فقتل أكثر الناس، حتى استحال إحصاءهم، فكان يُدفن في القبر الواحد أكثر من شخص وأحيانا بدون غُسلٍ أو صلاة لقلّة القادرين على ذلك"[2].

كما ذكرت بعض المصادر حدوث مرض الطاعون في الأندلس والذي أودى بحياة خلقٍ كثير من الناس، والدليل على ذلك ما ذكره ابن عذاري من احداث :"وفي سنة (260هـ/873م) كانت المجاعة العامة بالمشرق والمغرب والوباء والطاعون"[3]. ويذكر أيضاً ابن الأثير حصول أوبئة وطواعين في هذه السنة عمت جميع البلدان وراح ضحيتها خلق كثير فيقول: "وفيها أي سنة (260هـ) كان بإفريقيا وبلاد الأندلس غلاء شديد، وعمّ غيرها من البلدان، وتبعه وباء

---

(1) مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص131.

(2) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص97.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص116.

وطاعون عظيم هلك فيه كثير من الناس[1].

وبعد الاستعراض للأزمات الاقتصادية التي تعرّضت لها الأندلس خلال عهد الدولة الأموية، لا بد للباحث من الوقوف على فترات الإزدهار الاقتصادي الذي مرّت الدولة الأُموية في تلك الفترة، إذ عُدّت الأندلس من أغنى دول العالم الإسلامي في معظم أوقاتها[2]، وكان الازدهار الاقتصادي يسير جنباً إلى جنب مع قوة الدولة السياسية والعسكرية، وإذا استثنينا الأزمات الاقتصادية التي حدثت بالأندلس وكانت العوامل الطبيعية سببها، فإن العوامل الأخرى التي استعرضناها لم تحدث إلا في أوقات الإضطرابات السياسية وحالات ضعف الدولة الأموية سوا كان ذلك في فترة الإمارة (138-300هـ/756-912م) أو في عصر الخلافة (316-422هـ/928-1031م).

وشهدت الأندلس في فترة حكم الدولة الأموية فيها نهضة عمرانية، فشيدت المدن والقصور والقلاع، كانت دليلاً على مدى الرُقي الذي وصلت إليه فقد وصفها المقري نقلاً عن ابن سعيد: "ولما صارت الأندلس لبني أمية وتوارثوا ممالكها وانقاد إليهم كل أبيّ فيها وأطاعهم كل عصيّ عظمت الدولة بالأندلس، وكبرت الهمم وترتبت الأحوال، وترتبت القواعد"[3].

ومن الشواهد الاقتصادية على ما شهدته الأندلس في فترات قوة الدولة من الازدهار الاقتصادي حركة التجارة الداخلية والخارجية التي شهدتها الأندلس، وقيام علاقات تجارية مع دول العالم الإسلامي والأوروبي، حيث وصلت البضائع الأندلسية الصناعية منها والزراعية إلى بلاد إلى الدول المُجاورة والبعيدة كالهند والصين[4]، وفاقت الصناعة الأندلسية عل مثيلاتها في

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج3، ص290.

(2) انظر: ابن خلدون، **العبر**، ج4، ص165، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص231-232.

(3) المقري، **نفح الطيب**، ج1، ص213.

(4) انظر: الحميري، **الروض المعطار**، ص538، العذري، **ترصيع الأخبار**، ص95.

الدول المجاورة.

وإذا نظرنا إلى خراج الأندلس وخاصةً في فترة الخلافة يتبين لنا ما وصلت إليه الدولة في عهدي الخليفة عبد الرحمن الناصر الناصر وولده الحكم المستنصر (300-366ه/912-976م)، ثم في عهد الحاجب المنصور (366-398هـ\976-1009م) فقد بلغت الأندلس في تلك الفترة قمة ازدهارها الاقتصادي، فقد نقل ابن خلدون أنّ الناصر خلّف في خزائنه بعد موته خمسة آلاف ألف ألف دينار مكرّرة ثلاث مرّات يكون جملتها بالقناطير[1] خمسمائة ألف قنطار[2]، وعندما مات الحاجب المنصور وتم إعادة الخزنة من مدينة الزهراء على قرطبة وجدوا فيها.

وتأتي عملية سكّ النقود واستمراريتها سنوياً، وإعطاء الأفراد مطلق الحرية في سكّ ما لديهم من ذهبٍ وفضّة[3]، والعثور على القطع النقدية الأموية في الممالك الإسبانية دليلٌ آخر على الازدهار الاقتصادي في الأندلس.

(1) حيث أنّ القنطار يساوي 128 رطلاً، والرُطل يساوي 128 درهماً. انظر: ابن عمر، يحيى الأندلسي، **كتاب احكام السوق**، تحقيق محمود علي مكّي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر، 2004م، ص48.

(2) ابن خلدون، **العبر**، ج1، ص226.

(3) أبو رميلة، **نظم الحكم**، ص169.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة من خلال ما سبق إلى النتائج الآتية:

أولاً: مرّت الأندلس خلال مرحلتيها الإمارة والخلافة بفترات من قوة والضعف، حيث بلغت أوج تطورها وازدهارها في عهد الآباء المؤسسين، ولكن لا تلبث أن تعود لحالات الضعف والتفكك في عهد الأبناء والأحفاد، وكان لكلا الفترتين تأثيرهما على الحياة الاقتصادية.

ثانياً: ساد النظام الإقطاعي في الأندلس نتيجة لعدة ظروف فرضتها الطبيعة الجغرافية والحالة السياسية والعسكرية وقد أثّر هذا الوضع على التركيبة الاجتماعية فأصبح التمايز بين طبقات المجتمع على مقدار ما تملكه من أرض.

ثالثاً: تشكل المجتمع الأندلسي من عناصر مختلفة وثقافات متعددة ساهمت في بناء حضارة متميزة تفوقت على الحضارات القائمة في ذلك الوقت من جهة، ومن جهة أخرى حملت عوامل الضعف والتفكك بسبب التنافر بين هذه العناصر.

رابعاً: اهتمت الدولة بالزراعة، وادخل الأمويون العديد من الأصناف الزراعية، حيث شكّل النشاط الزراعي قمة هرم الأنشطة الاقتصادية الأخرى نظراً لطبيعة الأندلس الزّراعية، كما قامت في الأندلس خلال فترة الدولة الأموية نهضة صناعية مدنية وعسكرية وكان ذلك سبباً – بالإضافة إلى توفر الأمن وطرق المواصلات، وقيام علاقات بين الدولة الأموية وجيرانها – في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية.

خامساً: اهتمت الدولة الأُموية بالتجارة، وعملت على تأمين الطرق التجارية، وإقامة المنشآت التجارية والأسواق، وتحسين العلاقات التجارية الخارجية. وكان لموقع الدولة الأندلس الجغرافي المتميز دور كبير في جعلها مركزا لتجارة العبور بين الشرق والغرب، من خلال إشرافها على موانئ البحر المتوسط ومن الشرق والجنوب والمحيط الأطلسي من الغرب.

سادساً: تنوعت واردات الدولة الأُموية وتأثرت بفترات قوة الدولة وضعفها، حيث شكّلت مبالغ ضخمة في أوقات القوة، كما تنوعت نفقات الدولة واحتل الأنفاق العسكري قمة الهرم فيها بالإضافة إلى الإنفاق على إنشاء المدن والقلاع والقصور.

سابعاً: تنوعت النقود الأندلسية لتشمل النقود الذهبية والفضية والنحاسية، وحافظت الدولة على الاستقرار النقدي، والتزمت الدولة بالنقوشات والرسوم التي كانت زمن الخلافة الأُموية في الشام إظهاراً بأنّ الدولة الأُموية في الأندلس ما هي إلا امتداد لدولة الخلافة في الشام.

ثامناً: تعرضت الأندلس زمن الدولة الأُموية للعديد من الكوارث والأزمات الاقتصادية وتنوعت أسبابها، منها الطبيعية ساهم الموقع الجغرافي فيها، ومنها بشرية كانت الثورات والنزاعات على السلطة أهم أسبابها.

تاسعاً: الصراع على السلطة كان من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمات الاقتصادية وما رافقها من انتشار الأمراض والفقر والمجاعات، وبالتالي أدّت إلى سقوط الدّولةِ الأُموية في الأندلس.

ثانياً: التوصيات

وبناءً على ما سبق توصي الدّراسة بما يلي:

أولاً: بالنسبة للباحثين في الاقتصاد الإسلامي:

1. ضرورة مواصلة البحث في التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية عبر تاريخها الممتد للوقوف على مواطن القوة والضعف ودور الاقتصاد فيه، وخاصةً في فترة الحكم الإسلامي للأندلس والذي امتدَّ لثمانية قرون تراوحت فيها بين القوَّة والضعف.
2. التركيز في البحث على كلٍ من النظامين المالي والنقدي خلال فترة الحكم الإسلامي للأندلس حيث لم يحظيا بالدراسة الوافية.

ثانياً: بالنسبة لمؤسسات الدولة:

1. الاستفادة من نجاح الدولة الأُموية في بعض فتراتها من توظيف الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي أوصلتها إلى مقدمة الدول المتطورة في ذلك العهد.
2. تطبيق الشريعة الإسلامية وخاصةً فيما يتعلق بالموارد المالية، والتركيز على الموارد الشرعية التي تدر على خزينة الدولة مبالغ ضخمة ومشروعة بنفس الوقت يقبل عليها المكلف بكل طواعية ورضا.
3. دراسة أسباب الأزمات الاقتصادية في الماضي وطرق معالجتها والاستفادة منها بما يتناسب مع متطلبات العصر.
4. حث الدول الإسلامية على اتخاذ الإجراءات المطلوبة واللازمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية.

المصادروالمراجع

أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

الرّازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر(ت. 606هـ\1196م):

1. التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1995م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت. 911هـ\1505م):

2. الدُر المنثور في التفسير المأثور، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1900م.

القاسمي، محمد جمال الدِّين(ت:1332هـ/1914م):

3. تفسير القاسمي المُسمّى محاسن التأويل، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكُتب العربية، القاهرة، مصر، 1970م.

ثانياً: المصادر المطبوعة

ابن الآبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (ت. 658هـ/1259م):

4. التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، 1995م.

5. الحُلّة السِّيراء، تحقيق حسين مونس، الشركة العربية لطباعة والنشر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 1963م.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن ابي الكرم محمد بن محمد عبد الكريم الشيباني (ت. 630هـ/1232م):

6. الكامل في التاريخ، راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م.

ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف بن محمد (807هـ/1404م):

7. بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور، الرّباط، المغرب، 1972م.

ابن الأخوة، محمد بن محمد بن احمد القرشي (ت. 729هـ/1228م):

8. معالم القربة في أحكام الحسبة، تصحيح روبن ليوى، مطبعة دار الفنون، كمبردج، إنجلترا، 1937م.

الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (ت.560هـ/1165م):

9. صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس: مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق،(د. ن)، (د. م)، 1968م.

10. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1989م.

الإصطخري، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي(ت. 346هـ/957م):

11. المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال، دار القلم، دمشق، سوريا، 1961م.

ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم السعدي الخزرجي (ت:668هـ/1269م):

12. عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء، تحقيق نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د. ت.).

الإمام احمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل(241هـ\855م):

13. مسند الإمام أحمد، تحقيق شُعيب الأرنووط، موسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 1994م

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم(256ه\810م):

14. صحيح البُخاري، الرِّياض، السعودية، بيت الأفكار الدولية للنشر، 1998م.

ابن بسّام، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت:542هـ/1147م)

15. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الكتاب العربي، طرابلس، لبنان، 1975م.

البرزلي، أبو القاسم بن احمد بن محمد(ت:844هـ/1440م):

16. فتاوى البرزلي المعروفة بكتاب جامع الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتيين والحُكّام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م.

17. مختصر فتاوى البرزلي، راجعه: ابن علي، أبو الفضل الدمياطي أحمد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2011م.

ابن البصّال، عبد الله محمد بن ابراهيم (ت. 478هـ\1085م):

18. كتاب الفلاحة، نشره وترجمه خوسيه ماريا مياس بيكروسا ومحمد عزيمان، معهد مولاي حسن، أتطوان، المغرب، 1955م.

ابن بطوطة، محمد بن عبد الله اللتواني الطنجي (ت:779هـ/1377م):

19. رحلة ابن بطوطة المعروفة بتحفة النظار في غرائب الأبصار، تحقيق بلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب البكري(ت.487هـ/1094م):

20. جغرافية الأندلس وأُوروبا (من كتاب المسالك والممالك)، تحقيق عبد الرحمن الحجي، دار الإرشاد للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 1968م.

21. المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، مكتبة المُثنّى، بغداد، العراق، (د. ت).

البلاذري، أحمد بن يحي بن جابر (ت: 279هـ/892م):

22. جُمل من أنساب الأشراف، تحقيق زركلي رياض وزكّار سهيل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2000م.

23. فتوح البلدان، تعليق محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983م.

ابن تيمية، تقي الدين العباس احمد بن عبد الحليم (ت:728هـ/1327م)

24. الحسبة في الإسلام أو وظيفة الدولة الإسلامية، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر، 1900م.

25. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع فتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجموع مطابع الملك فهد لطباعة القرآن الكريم، المدينة المنورة، السعودية، 1995م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني (ت:255هـ/869م):

26. الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988م.

الجزيري، علي بن يحي بن قاسم (ت.585هـ/1189م):

27. المقصد المحمود في تلخيص العقود، تحقيق استونثيون فريرس، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، إسبانيا، 1998م.

ابن جلجل، أبو داود سليمان بن حسّان الأندلسي(ت. بعد 384هـ/994م):

28. طبقات الأطبّاء والحكماء، تحقيق سيد فؤاد، مطبعة المعهد العالمي للآثار الشرقية، القاهرة، مصر، 1955م.

ابن الحجاج، احمد بن محمد بن حجاج الإشبيلي (ت.275هـ\827م):

29. المُقنع في الفلاحة، تحقيق صلاح جرار وآخرون، مجمع اللغة العربية، عمان، الأردن، 1982،

ابن حزم، أحمد بن سعيد الأندلسي(ت: 456هـ/ 1046م):

30. جمهرة أنساب العرب، تحقيق لجنة من العُلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983م.

31. طوق الحمامة في الأُلفة والإيلاف، تحقيق إحسان عبّاس، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، 1993م.

32. فضائل الأندلس وأهلها، نشرها وقدّم لها: صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 1968م.

33. المُحلّى بالآثار، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1984م.

34. الرد على ابن النغريلة اليهودي ورسائل أخرى، تحقيق إحان عبّاس، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، 1960م.

الحكيم، أبو الحسن، علي بن يوسف (ت. في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري):

35. الدوحة المشتبكة في ضوابط السِّكّة، تحقيق: حسين مؤنس، معهد الدّراسات الإسلامية، مدريد، إسبانيا، 1960م.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (622هـ/1225م):

32. معجم البلدان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1979م.

الحميري، أبو عبد الله محمد (ت:900هـ/1495م):

36. صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب روض المعطار، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988م.

الحميدي، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر (488هـ/1095م):

37. جذوة المُقتبس في تاريخ عُلماء الأندلس، تحقيق إبراهيم أبياري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 1966م.

ابن حوقل، محمد بن حوقل (ت بعد 367هـ/ 977م):

38. صورة الأرض، دار صادر، بيروت، لبنان، 1938م.

ابن حيّان، أبو مروان حيّان بن خلف بن حسين القرطبي (ت:469هـ/1076م):

39. المُقتبس، ج5، اعتنى بنشره شالميتا، ف. كوريئطي، وآخرون، المعهد الاسباني العربي للثقافة، كلية الآداب، الرّباط، المغرب، مدريد، إسبانيا، 1979م.

40. المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق: عبد الرحمن حجّي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1965م.

41. المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق: محمود علي مكّي، دار إحياء التراث، القاهرة، مصر، 1994م.

42. المقتبس في تاريخ رجال الأندلس، ق3، ملشروم، أنطونية، باريس، فرنسا، 1935م.

ابن حيُّون، النعمان بن محمد بن منصور (ت:363هـ/974م):

43. المجالس والمُسايرات، تحقيق الفقي الحبيب وآخرون، الجامعة التونسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1978م.

الخشني، محمد بن الحارث بن أسد (366هـ/976م):

44. أخبار الفقهاء المُحدثين، تحقيق آبيلا، ماريا لويسا، المجلس الأعلى للبحوث العلمية، مدريد، إسبانيا، 1992م.

الخصّاف، أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني (ت:261هـ/879م)،

45. أحكام الأوقاف، مكتبة الثقافة الدّينية، ديوان عموم الأوقاف المصرية، القاهرة، مصر، 1904م.

ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد(ت776هـ/1374م):

46. أعمال الأعلام فيمن بُويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام، دار الكُتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م.

ابن خلدُون، عبد الرحمن بن محمد حضرمي(ت808هـ/1406م):

47. مُقدّمة ابن خُلدون، تحقيق: حامد أحمد طاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، 2004م.

48. كتاب العبر وديوان المُبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن حاورهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت.681هـ/1282م):

49. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1971م.

الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف(ت. بعد:232هـ/847م):

50. مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (ت:275هـ/888م):

51. سنن أبو داود، بيت الأفكار الدولية، عمّان، الأردن، 2004م.

ابن دحية الكلبي، أبو الخطّاب عمر بن الحسن بن علي (ت. 633هـ/1236م):

52. المطرب من أشعار المغرب، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1955م.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (ت. 1230هـ/ 1815م):

53. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، عيسى البابلي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، 1980م.

ابن الدُقماق، إبراهيم بن محمد بن أيدمر(ت.809هـ/1407م):

54. الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، عالم الكُتب، بيروت، لبنان، 1985.

ابن الدلّائي، أحمد بن عمر بن أنس العذري (ت. 478هـ/1085م):

55. نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الأخبار، تحقيق عبد العزيز الأهواني، معهد الدّراسات الإسلامية، مدريد، إسبانيا، 1965م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت. 748هـ/ 1348م):

56. سير أعلام النُبلاء، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006م.

الرُحبي، عبد العزيز بن محمد (ت 1184هـ/ 1773م):

57. فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج، تحقيق أحمد عبيد الكُبيسي، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، العراق، 1973م.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي المالكي (ت: 520هـ/1126م):

58. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة، تحقيق محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م.

59. فتاوى ابن رشد، تحقيق التليلي المُختار بن طاهر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1984م.

الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد ابن عبد الرَّزاق الحسيني (1205هـ/1790م):

60. تاج العروس في جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر، 1888م.

ابن رزين التجيبي، علي بن محمد بن رزين (ت. بعد 636هـ/1239م):

61. فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان: صورة من فن الطبخ في الأندلس والمغرب في بداية عصر بني مرين، تحقيق ابن شقرون، محمد بن احمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1984م.

الرملي، شمس الدين محمد بن احمد بن حمزة (ت:1004هـ/1595م):

62. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1984م.

الرهوني، محمد بن أحمد بن محمد (1230هـ/1814م):

63. حاشية الإمام الرهواني على رح الزرقاني لمختصر خليل، دار الفكر، عمان، الأردن، 1978م.

الزجالي، عبد الله بن أحمد بن محمد (ت:694هـ/1295م):

64. أمثال العوّام في الأندلس، تحقيق محمد بن شريفة، (د.ن.)، فاس، المغرب، 1971م.

ابن أبي زرع، علي بن عبد الله بن احمد (ت:741م/1340م):

65. الأنيس المطرب بروّض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، المطبعة الملكية، الرّباط، المغرب، ط2، 1999م، ص60.

الزهري، أبو عبد الله محمد بن مسلم بن أبي بكر (ت حوالي:532هـ/1137م):

66. كتاب الجغرافية وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب، تحقيق: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، (ب. ت.)

السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل(ت:483هـ/1090م):

67. المبسوط، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، (د. ت).

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت230هـ/844م): :

68. الطبقات الكبرى، فهرسة رياض عبد الله عبد الهادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.

ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت:685هـ/1286م):

69. المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1955م.

السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالكي الأندلسي (ت حوالي 500هـ/ 1107م):

70. في آداب الحسبة، تحقيق حسن الزّين، دار الفكر الحديث، بيروت، لبنان، 1987م.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي (ت. 458هـ/1065م):

71. المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1996م.

السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (ت.911هـ/1505م):

72. تاريخ الخُلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة، مصر، 2004م.

الشاطبي، ابراهيم بن موسى، بن محمد اللخمي الغرناطي (ت. 790هـ/ 1388م):

73. الاعتصام، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار عفّان، جدّة، السعودية، 1994م.

الشافعي، محمد بن إدريس بن العبّاس (204هـ/819م):

74. الأم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001م.

ابن شباط، محمد بن علي التوزري (681هـ/1282م).

75. وصف الأندلس وصقلية: قطعة من كتاب صلة السمط وسموط المرط، تحقيق: احمد مختار العبّادي، معهد الدّراسات الإسلامية، مدريد إسبانيا، 1971م.

الشجار، أبو الخير الأندلسي الاشبيلي (ت. 575هـ/1179م):

76. كتاب الفلاحة، اعتنى بنشره الجعفري التهامي الناصري، (د. ن.)،(د. م.)، 1938م.

الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب(ت:997هـ/1589م):

77. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1994م.

الشوكاني، محمد بن علي (ت. 1255هـ/ 1840م):

78. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار؛ شرح منتقى الأخبار، ضبطه وصححه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995م.

الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد(ت:189هـ/805م):

79. الكسب، تحقيق سُهيل زكار، دمشق، سوريا، نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوني، 1980م.

الصيرفي، ابن الخطيب الجوهري علي بن داود (ت. 900هـ/1494م):

80. نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1970م.

الضبي، احمد بن يحي بن أحمد بن عميرة(ت:599هـ/1202م):

81. بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1989م.

الطبري، أبو جعفر بن محمد بن جرير(ت:310هـ/921م):

82. تاريخ الأمم والملوك المعروف بتاريخ الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.

الطرطوشي، أبو بكر محمد بن محمد بن الوليد(ت520هـ/1126م):

83. سراج الملوك، دار صادر، بيروت، لبنان، 1955م.

الطغنري، أبو عبد الله محمد بن مالك المرّي الغرناطي (ت501 هـ/1108م) .

84. زهرة البستان ونزهة الأذهان، تحقيق: محمد مولود المشهداني، ط2، مركز نور الشام، دمشق، سوريا، 2001م .

ابن عابدين، محمد أمين بن عُمر(ت:1252هـ/1836م):

85. رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، تحقيق عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرّياض، السعودية، 2003م.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم (ت.463هـ/1071م):

86. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار.

87. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق:علي محمد البجاوي، دار الجيل،بيروت، 1992م.

ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله (ت: في النصف الأول من القرن السادس الهجري\ 12م):

88. رسالة في أدب الحسبة: منشورة ضمن ثلاث رسائل في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، مصر، 1955م.

ابن عبد ربّه، أبو عُمر شهاب الدين احمد بن محمد بن أحمد(ت. 328هـ/950م):

89. العقد الفريد، تحقيق عبد الرحمن الترحيني، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن عبدون، محمد بن احمد التجيبي (ت: في النصف الأول من القرن السادس الهجري/ 12م):

90. رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2009م.

ابن عذاري، أبو عبد الله محمد بن مُحمّد المراكشي(ت. حوالي 695هـ/ 1295م):

91. البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط2، 1980م.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت:571هـ/1175م):

92. تاريخ دمشقوذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تحقيق: العمروي، عمر بن غرامة بن عمر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995م.

ابن العطّار، محمد بن احمد بن عبيد(ت:399هـ/994م):

93. الوثائق والسجلّات، تحقيق شالميتا وكورينتي ف.، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، إسبانيا، 1983م.

ابن عمر، يحيى الأندلسي (ت.289هـ\910م):

94. كتاب احكام السوق، تحيق محمود علي مكّي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر، 2004م

العمري، شهاب الدين أحمد بن يحي ابن فضل الله (ت749هـ/1348م):

العمري، شهاب الدين أحمد بن يحي ابن فضل الله (ت749هـ/1348م):

95. ، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1423هـ

ابن غالب، محمد بن أيوب الغرناطي الأندلسي (ت:541هـ/1146م):

96. قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كُور الأندلس ومدنها بعد الأربعمائة، تحقيق: لطفي عبد البديع، مجلّة معهد المخطوطات العربية، مج1، ج2، نوفمبر 1955م.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت.505هـ\1111م):

97. المستصفى، تحقيقمحمد عد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت: 732هـ/1331م):

98. تقويم البلدان، دار الطباعة السلطانية، باريس، فرنسا، 1850م.

ابن فرحون، برهان الدين ابراهيم بن علي اليعمري المدني المالكي(ت:799هـ/1396م):

99. الديباج المُذهب معرفة أعيان عُلماء المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، مصر، (د. ت).

ابن الفرضي، ابن الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي(ت.403هـ/ 1012م):

100. تاريخ علماء الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 1983م.

ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني (ت. حوالي 340هـ/ 951م):

101. مختصر معجم البلدان، مطبعة بريل، ليدن، هولندا، 1302هـ/ 1885م.

القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (682هـ/1283م)

102. آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، (ب.، ت.)

ابن القوطية، محمد بن عُمر بن عبد العزيز(ت.367هـ/ 977م):

103. تاريخ افتتاح الأندلس، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982م.

ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت. 751هـ/ 1351م):

104. أحكام أهل الذمّة، تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1983م.

105. إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م.

الفقيه، احمد بن محمد بن إسحاق (ت. حوالي 340هـ/951م):

106. مختصر كتاب البلدان، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، 1988م.

القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي(ت:544هـ/1149م):

107. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، تحقيق محمود احمد بكير، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1980م.

قدامة، ابن جعفر بن قُدامة بن زياد(337هـ/949م):

108. الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق الزبيدي، محمد حسين دار الرشيد للنشر، بغداد،1981م.

ابن قُدامة، أبو محمد موفق الدِّين عبد الله بن احمد بن محمد المقدسي (620هـ/1221م):

109. المغني، مكتبة القاهرة، (ب. ط.)، 1968م.

القرطبي، عريب بن سعد (ت.36هـ/979م):

110. تقويم قرطبة، نشره مع ترجمته الفرنسية: رينهارت دوزي، بريل، ليدن، هولندا، 1961م.

القزويني، زكريا بن محمد بن محمود(ت:682هـ/1283م):

111. آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969م.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم(ت:646هـ1248م):

112. إخبار العلماء بأخبار الحُكماء، تعليق شمس الدين إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005م.

القلقشندي، أبو العبّاس احمد بن علي(ت:821هـ/1418م):

113. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب الخديوية، القاهرة، مصر، 1913م.

الكاملي، منصور بن بعرة الذهبي (ت. بعد 1135هـ/1733م):

114. كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق: عبد الرحمن فهمي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر.

ابن الكردبوس، عبد الملك بن قاسم التوزري(ت. بعد 575هـ/ 1180م):

115. الاكتفاء في أخبار الخلفاء، تحقيق أحمد مُختار العبّادي، معهد الدّراسات الإسلامية، مدريد، إسبانيا، 1965م.

الكناني، يحي بن عُمر بن يوسف (289هـ/ 902م):

116. كتاب أحكام السوق، تحقيق محمود علي مكّي، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، مصر، 2004م.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت: 450هـ/1058م):

117. الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006م.

مجهول المؤلف

118. تاريخ الأندلس، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م.

مجهول المؤلف (عاش في القرن 4هـ/10م):

119. أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1981م.

المجيلدي، أحمد بن سعيد (1094هـ/ 1683م):

110. التيسير في أحكام التسعير، تحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971م.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الشافعي:

120. التنبيه والإشراف، مطبعة بريل، ليدن، هولندا، 1893م.

مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري(ت: 261هـ/879م):

121. صحيح مُسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، لبنان، دار الفكر، ط2، 1978م.

122. لمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

<u>المقدسي، أبو عبد الله محمد بن احمد (ت.380هـ\990م):</u>

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن، هولندا، ط2، 1967م.

<u>مقديش، محمود بن سعيد الصفاقصي (ت.1228هـ/1318م):</u>

123. نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق محمود محفوظ وعلي الزواري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م.

<u>المقري، أحمد بن محمد بن احمد التلمساني(ت1041هـ/1631م):</u>

124. نفح الطيب من غصن الأندلس الرّطب، تحقيق عبّاس إحسان، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968م.

<u>المقريزي، تقيّ الدّين أحمد بن علي بن عبد القادر(ت. 845هـ/1441م):</u>

125. النقود الإسلامية المسمّى بشذور العقود في ذكر النقود، تحقيق: بحر العلوم، محمد السيد علي، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، ط5، 1967م.

126. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار، طبعة بولاق، القاهرة، مصر، 1854م.

<u>ابن مماتي، أسعد بن مهذب بن زكريا بن قدامة (ت:606هـ/1209م):</u>

127. قوانين الدواوين، تحيق عزيز سوريال عملية، مطبعة مصر، القاهرة، 1943م.

<u>ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مُكرّم بن علي(ت:711هـ/1311م):</u>

128. لِسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 2003م.

<u>النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني (1143هـ/1730م):</u>

129. علم الملاحة في علم الفلاحة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979م.

النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد(ت. حوالي 792هـ/1279م):

130. المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا والمعروف بتاريخ قُضاة الأندلس، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1983م.

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد(ت:733هـ/1330م):

131. نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد علي البيجاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1976م.

132. الإلمام بالإعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية، تحقيق: إتين، كومب، وعطية عزيز سوريال، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1969م.

ابن الهمّام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (593هـ\1196م):

133. شرح فتح القدير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (ب. ت.)

الهمداني، حسين بن احمد (ت 945هـ/1538م):

134. الجوهرتين العتيقتين المائعتين من الصفراء والبيضاء الذهب والفضة، تحقيق: باشا، احمد فؤاد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2009م.

ابن وحشية، أحمد بن علي بن قيس (ت. بعد 291هـ/891م):

135. كتاب الفلاحة النبطية، معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية، فرانكفورت، ألمانيا، 1984م.

ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر(ت. 749هـ/1348م):

136. خريدة العجائب وفريدة الغرائب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1939م

الونشريشي، احمد بن يحي بن محمد(ت:914هـ/1508م)

137. المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1981م.

اليعقوبي، أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح(ت:292هـ/905م):

138. البلدان، تعليق: ضناوي، محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002م.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (ت: 182هـ/798م):

139. الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، (ب. ت.)

ثالثاً: المراجع الحديثة

إبراهيم، حسن محمود:

140. مبادئ النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1969م.

الألباني، محمد ناصر الدين

141. سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ على الأُمَّة، دار المعارف، الرِّياض، السعودية، 1992م، ج10، ص253.

أرسلان، شكيب:

142. الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1935م.

الألفي، أحمد بن محمد بن شحاته:

143. طوق الحمامة في التداوي بالحجامة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2004م.

أوستاش، دانيال:

144. تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغرب، ترجمة محمد معتصم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرّباط، المغرب، 2011م.

البتنوني، محمد لبيب:

145. رحلة الأندلس، (د. ن.)، القاهرة، مصر، 1927م.

بدرو شالميتا:

146. صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي، بحث منشور ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، بيروت، لبنان، 1988م.

البرقوقي، عبد الرحمن:

147. حضارة العرب في الأندلس، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، 1993م.

بروفنسال ليفي:

148. سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها، ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1951م.

بيضون، إبراهيم:

149. الدولة العربية في إسبانيا من الفتح حتى السقوط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980م.

بيومي، زكريا محمد:

150. المالية العامة الإسلامية دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة الإسلامية والدولة الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979م.

تكادي، يوسف:

151. الزراعة في الأندلس، مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، الرّباط المغرب، ط2، 2009م.

حتاملة، محمد عبده:

152. الاقتصاد الأندلسي، (د. ن)، عمّان، الأردن، 2008م.

153. الأندلس الحضارة والمحنة، مطابع الدستور الأردنية، عمان، الأردن، 2000م.

154. أيبيريا قبل مجيء العرب المسلمين، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، 1996م.

الحجّي، عبد الرحمن علي:

155. التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، دمشق، سوريا، 1976م.

حسن، حسن إبراهيم:

156. تاريخ الإسلام السياسي والدّيني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط10، 1982م.

حسن، حسن إبراهيم، وحسن، علي إبراهيم:

157. النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1939م

حشيش، عادل احمد:

158. أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004م.

حمادة، محمد ماهر:

159. الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمالي أفريقيا (64 – 897هـ/ 683 – 1492م)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 1978م.

دورزي، رينهارت:

160. المسلمون في الأندلس، ترجمة: حسني حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1994م.

الدُّوري، عبد العزيز:

161. النظم الإسلامية، مطبعة نجيب، بغداد، العراق، 1950م.

رجب، محمد عبد الحليم:

162. العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية في عصر بني أُميّة وملوك الطّوائف، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1985م.

رمضان، عاطف منصور محمد:

163. موسوعة النقود في العالم الإسلامي، دار القاهرة، القاهرة، مصر، 2004م.

أبو رميلة، هشام:

164. نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية في الأندلس، دار الطِّباعة، القدس، فلسطين، 1980م.

زيدان، جورجي بن حبيب بن زيدان:

165. تاريخ التمدن الإسلامي، دار الهلال، القاهرة، مصر، 1902م.

سالم، سحر السيد سالم:

166. الجوانب الإيجابية والسلبية في الزواج المختلط في الأندلس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرُّباط، المغرب، 1995م.

السالوس، علي أحمد:

167. النقود واستبدال العملات، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1985م.

السامرائي، خليل إبراهيم وآخرون:

168. تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2000م.

السبهاني، عبد الجبّار:

169. الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دراسة مقارنة، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التراث، دُبي، الإمارات العربية المُتحدة، 2005م.

170. دراسات مُتقدّمة في النقود الصيرفة الإسلامية، عماد النّبن للتوزيع والنشر، 2009م.

ستانلي، لين بول:

171. قصة العرب في إسبانيا، ترجمة على الجارم، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1964م.

سرور، محمد جمال الدين:

172. تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق منذُ ظهور الأتراك حتى منتصف القرن الخامس الهجري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1965م.

أبو السعود، محمود:

173. خطوط رئيسية في الاقتصاد، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط2، 1968م.

سيد، عبد العزيز سالم:

174. تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح حتى سقوط الخلافة بقرطبة، مكتبة الأنجلو المصرية، الإسكندرية، مصر، 1986م.

175. قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس: دراسة تاريخية عمرانية أثرية في العصر الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971م.

شابرا، محمد عبد المُنعم:

176. نحو نظام نقدي عادل، ترجمة: سيد محمد سُكَّر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990م، ص52. وسيشار إليه لاحقاً، شابرا، نحو نظام نقدي عادل.

شاهين، حمدي:

177. الدولة والمجتمع في العصر الأموي، المنصورة، مصر، دار الوفاء، 2000م.

الشطْشاط، علي حسين:

178. تاريخ الإسلام في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة، دار قباء، القاهرة، مصر، 2001م.

الشمَّري، محمد نوري:

179. النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمّان، الأردن، 1999م.

صبري، عبد المنعم، وشرف، رضا صالح:

180. معجم مصطلحات المنسوجات النسيجية، دار الأهرام، القاهرة، مصر، 1975م.

الطراونة، خلف فارس فجيج:

181. المسكوكات وقراءة التاريخ، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، 1994م.

عاشور، عبد الفتاح سعيد

182. المدينة الإسلامية واثرها في الحضارة الأوروبية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1982م.

العبادي، أحمد مختار:

183. دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971م.

العبادي، عبد الحميد:

184. المُجمل في تاريخ الأندلس، دار القلم، القاهرة، مصر، 1964م.

العبادي، عبد السلام داود:

185. الملكية في الشريعة الإسلامية: طبيعتها وظيفتها وقيودها، مكتبة الأقصى، عمّان، الأردن، 1974م.

عبد المنعم، ماجد:

186. تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1963.

العدوي، إبراهيم احمد:

187. العدوي، إبراهيم احمد، الأساطيل العربية في البحر الأبيض المتوسط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، (ب. ت.).

عز الدين، احمد موسى:

188. النشاط الاقتصادي في المغرب العربي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1983م.

عبد الرّزاق، اسماعيل، محمود:

189. سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، دار الثقافة، الرّباط، المغرب، 1980م.

عبد العظيم، محمد احمد:

190. المنهج الإسلامي في الرّقابة على المال العام، المركز الأصيل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004م، ص67، وسيشار إليه لاحقاً: عبد العظيم، المنهج الإسلامي في الرقابة.

عفر، عبد المُنعم:

191. السياسات الاقتصادية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980م.

عفيفي، عبد الله:

192. المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1982م.

عنان، محمد عبد الله:

193. الآثار الباقية في إسبانيا والبرتغال، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1961م.

194. تراجم شرقية وأندلسية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2،1970م.

195. دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1997م.

عناية، غازي:

196. المالية العامّة والنظام المالي الإسلامي – دراسة مقارنة –، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1990م.

غليك، توماس، ف:

197. التكنولوجيا الهيدرولية في الأندلس، منشور ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ترجمة: صلاح جرّار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999م.

أبو الفتوح، نجاح عبد العليم:

198. مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2015م.

فرّاج، عز الدين:

199. فضل علماء المسلمين على الحضارة الأوروبية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1984م.

الفيومي، محمد إبراهيم:

200. تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1997م.

القاسمي، جاسم بن محمد:

201. تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000م.

كب، ستانوود:

202. المسلمون في تاريخ الحضارة، ترجمة محمد فتحي عثمان، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط2، 1985م.

كحيلة، عبادة عبد الرحمن رضا:

203. تاريخ النصارى في الأندلس، (ب. ن.)، القاهرة، مصر، 1993م.

الكرملي، انستاس ماري:

204. رسائل في النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط2، 1987م.

كونستبل، أوليفيا ريمي:

205. التجارة والتّجّار في الأندلس، ترجمة عبد الله فيصل، مكتبة العبكان، الرّياض، السعودية، 2002م.

ليبولدو، تورس بالباس:

206. المدن الإسبانية الإسلامية، ترجمة دي لابنيا، إليودورو، مركز الملك فيصل البحوث والدراسات الإسلامية، الرّياض، السعودية، 2003م.

ليفي، بروفنسال:

207. حضارة العرب في الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1984.

لين – بول – ستانلي:

208. قصة العرب في إسبانيا، ترجمة: علي الجارم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1957م.

ماكيب، جوزيف:

209. مدينة المسلمين في إسبانيا، ترجمة الهلالي، محمد تقي الدين، مكتبة المعارف، الرّباط، المغرب، ط2، 1985م.

أبو مصطفى، كمال السيد:

210. مالقة الإسلامية في عصر دُويلات الطّوائف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993م.

211. تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1980م.

الموسوعة الفقهية:

212. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1984م.

مؤنس، حسين:

213. فجر الأندلس، دراسة في تاريخ الأندلس منذ الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1959م.
214. معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، القاهرة، مصر، 1997م.
215. موسوعة تاريخ الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1995م.

النجفي، حسن:

1. القاموس الاقتصادي، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد، العراق، 1977م.

النخيلي، درويش:

216. السفن الإسلامية على حروف المعجم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1979م.

النوش، حسن احمد،

217. التصوير الفني للحياة الاجتماعية في الشعر الأندلسي، دار الجليل، بيروت، 1992م.

هنتس، فالتر:

218. المكاييل والأوزان الإسلامية وما يُعادلها في النظام المتري، ترجمة العسلي كامل نجيب، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 1970م.

ول، ديورانت:

219. قصة حضارة، ترجمة محمد بدران وآخرون، جامعة الدُول العربية، الإدارة الثقافية، القاهرة، مصر، 1965م.

يوسف، جودت عبد الكريم:

220. العلاقات الخارجية للدولة الرُستمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

يونس، عبد الله مختار عبد الغفّار:

221. الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، موسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

البكر، خالد بن عبد الكريم:

222. النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة (138-316هـ\755-928م)، رسالة ماجستير منشورة، مطوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، السعوودية، 1993م.

الخليفات، محمد عطا الله سالم:

223. التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأمويّة (138 – 422هـ/755 – 1030م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك الأردن، 2004م.

الرّواشدة، نانسي فيصل حسن:

224. الحسبة في الأندلس من الفتح حتى السقوط، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأُردنية، عمّان، الأردن، 2005م.

الزغول، جهاد غالب مصطفى:

225. الحِرَف والصناعات في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92–897هـ/ 711 – 1492م)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 1994م.

السويعدي، سعد قاسم علي:

226. الحياة الاقتصادية والاجتماعية في طُلَيطلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، بغداد، العراق، 2011م.

عطا الله، سعيد عبد الفتاح:

227. النقود النحاسية والبرونزية الأندلسية منذ الفتح الإسلامي وحتى منتصف القرن الخامس الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1998م.

المزايدة، عمر زعل محمد:

228. الحياة الاقتصادية في الأندلس في عهد الخليفة الناصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2009م.

مظهر، عبد المُطّلب مصطفى رجب:

229. أهل الذمّة في الأندلس خلال الحكم الأُموي (عصري الإمارة والخلافة) 138 – 421 هـ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1999م.

أبو المعاطي، يحي محمد عبّاس:

230. الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2000م.

الهياجنة، محمود حسين شبيب:

231. الوضع الزّراعي في الأندلس منذُ الفتح الإسلامي وحتى سقوط دولة المُرابطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 1989م.

232.

خامساً: الأبحاث المشورة

233. قصب السكر في المغرب القديم، مجلة البحث العلمي، ع1، ج1، جامعة محمد الخامس، الرّباط، المغرب، 1964م.

حسين، عادل محمد علي:

234. علم النبات في الأندلس، بحث منشور، مجلة المورد، مجلد17، العدد2، 1988م.

الجرّاري، عبّاس:

235. أثر الأندلس على أُوروبا في مجال النغم والإيداع، مجلة عالم الفكر، المجلد 12، العدد الأول، نيسان 1981م.

الجزراوي، مهيمن إبراهيم:

236. زرياب انجازاته وأبرز ابتكاراته الموسيقية، بحث منشور، مجلة الأكاديمي، بغداد، العراق، ع62، 2012م، ص128.

خريس، محمد إبراهيم:

237. معايير جودة استثمار أموال الوقف، بحث منشور، مجلّة الزرقاء للبحوث والدّراسات الإنسانية، مج15، ع1، 2015م.

الخليفات، محمد عطا لله:

238. أسواق الأندلس في عصر الدولة الأُموية، (138 – 422هـ/ 755 – 1030م)، بحث منشور، مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج1، ع1، كانون ثاني 2014م.

الدّهان، أُميمة:

239. إدارة الأزمات في المنظمات، مجلة أبحاث اليرموك، مج5، ع4، 1989م.

الربوح، عبد القادر:

240. دور الأوقاف في الحياة الاجتماعية في بلاد الأندلس، بحث منشور، مجلة أنسنة للبحوث والدّراسات، الجزائر، العدد الثالث، نوفمبر 2011م.

الرشته، عطاء بن خليل:

241. الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.alsaha.com..

السبهاني، عبد الجبّار حمد عبيد:

242. موقف الإسلام من الرّبع قراءة في أحكام العقود الزّراعية، بحث منشور، مجلّة بحوث جامعة تعز، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الخامس، 2005م.

العناسوة، محمد:

243. المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي" دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي"، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج43،ع1، 2016م.

العبّادي، أحمد مُختار:

244. الزراعة في الأندلس وتراثها العلمي، بحث منشور مُقدّم لندوة الأندلس الـدرس والتاريخ والذي انعقد في جامعة الإسكندرية بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية في الفترة من 2 – 4 نيسان 1994م.

عبد الله، مسعد محمد:

245. صناعة المعادن النفيسة في الأندلس (138–631 ه)، بحث منشور فـي مجلـة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الإسماعيلية، مصر، العدد الأول، 2010م.

كاظم، ماهر صبري، وعذيب، كريمة محمد:

246. الحياة الاقتصادية في الأندلس، بحث منشور في مجلة آداب البصـرة، جامعـة البصرة، العراق، 2015م.

لويس، خايمة:

247. ملاحظات حول سكة النقود، بحث منشور، مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، مج4، ع1، 1956م.

النقشبندي، ناصر:

248. نقود أندلسية من إسبانية، مجلة سومر، مج7، ع1، مديرية الآثار القديمة العامة، بغداد، العراق، 1951م.

الهاشمي، التهامي الراجي:

249. الأبواب في الأندلس، بحث منشور، مجلة المناهل، ع16، السنة السادسة، 1979م، ص286.

بني ياسين، يوسف أحمد:

250. نهاية الخلافة الأموية في الأندلس قراءة في المجريات والأسباب(414-422هـ/1023-1031م)، بحث منشور، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م38، ع1، 2011م.

البوزبكي، توفيق سلطان:

251. الحضارة العربية في الأندلس وأثرها في أوروبا، بحث منشور، مجلّة آداب الرّافدين، العدد(13)، 2007م.

سادساً: المراجع الأجنبية:

Dozy, Reinhart:

220. Spanish Islama history of the Muslims in Spain, Stockes, Francis , Griffin Translator, Frank Cass, London, 1977.

Imamuddin, S. M:

221.The economic history of Spain under the Umayyads, 711-1031 A. C., Asiatic Society of Pakistan, Dacca, 1963, P76.

Jerrilynn, Denise Dodds:

222. Al-Andalus, The Art of Islamic Spain,**New York, 1992A.D.,PP387.**

Miles, George Carpenter:

223. The coinage of the Umayyads of Spain, Published in co-operation with the Hispanic Society of America, New York, 1950A.D.

Provencal, Live Evariste:

224. Histoire de l'Espagne musulmane, G. P. Maisonneuve, Paris, France, 1950.

Sahar, A.M. Al-Majali:

225. ARAB Islamic contribution to Agriculture in Andalusia: (129- 407 A.H. / 746-1016 A.D). Dirasat Human and Social Sciences, vol 37, NO 1 (2010).

Wijdan, Ali:

226. Islamic Coins During the Umayyad, Abbasid, Andalusian, and Fatimid dynasties, Foundation for Science Technology and Civilization, January, 2004.

سابعاً: المقالات المنشورة

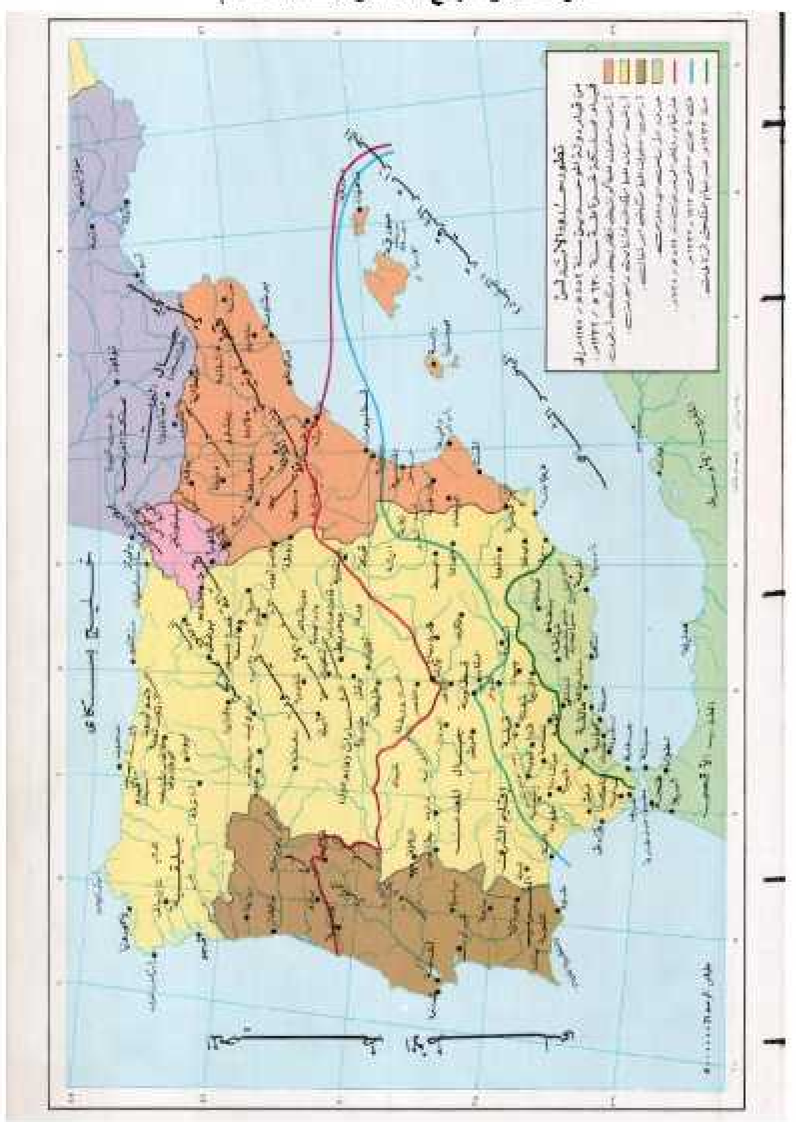
شحادة، حسين حسين:

227. المنهج الإسلامي في علاج مشكلة الفقر، مقال منشور على الموقع الالكتروني www.darelmashora.com/download.ashx?docid=975

الملاحق

ملحق رقم (1)

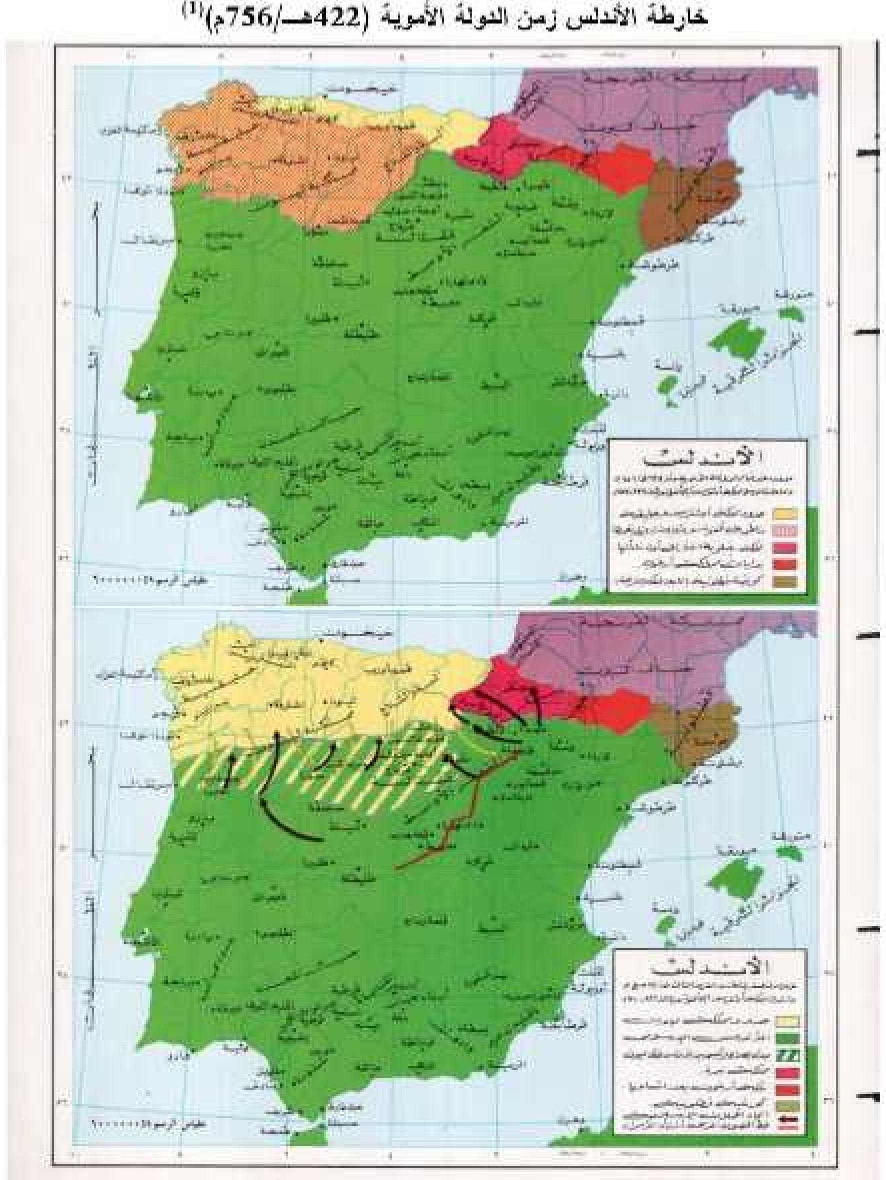
خارطة تبين موقع الأندلس بالنسبة للعالم[1]



(1) مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1987م، ص171.

ملحق رقم (2)

خارطة الأندلس زمن الدولة الأموية (422هـ/756م)[1]



(1) مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ص175.

ملحق رقم (3)

بعض صور النقود الأندلسية[1].

درهم فضّي سُكَّ سنة (149هـ/766م)
في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل



درهم فضّي سُكَّ سنة (186هـ/802م)
في عهد الأمير الحكم بن هشام



درهم فضّي سُكَّ سنة (190هـ/806م)
في عهد الأمير الحكم بن هشام



(1) رمضان، موسوعة النقود، ص550.

درهم فضّي سُكّ سنة (316هـ/929م)
في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر



درهم فضّي سُكّ سنة (335هـ/946م)
باسم الخليفة عبد الرحمن الناصر



دينار ذهبي سُكّ سنة (321هـ/933م)
في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر



دينار ذهبي سُكَّ عام (343هـ/954م)

في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر



دينار ذهبي سُكَّ عام (343هـ/954م)

في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر



دينار ذهبي سُكَّ سنة (343هـ/954م)

في عهد الخليفة المستنصر



الشكل رقم (10) دينار ذهبي سُكَّ في عهد الخليفة هشام بن الحكم

سنة (366-399هـ/976-1009م)



ملحق (4)

المصطلحات الادارية والاقتصادية في عصر الدولة الأموية في الأندلس

المصطلح	معناه
صاحب الضياع	هو منصب لأحد كبار رجال الدولة يتولى خطة الضياع وتتلخص مهمته بالإشراف على الأملاك الشاسعة الت تعود لبني أُمية[1].
المستخلصات	وهي الأراضي الخاصة بالحكام والعائلة الأموية وعادة ما تكون كبيرة الحجم.
المنية	هي عبارة عن الحديقة التي تُحيط بالقصر الرِّيفي، وتكون مغروسة بالأشجار، وهي تقابل الفيلا 'Villa' في المصطلح الرُّوماني، وكانت معظم مساكن الأندلسيين تتكون من المنيات، أما الأُمراء والخلفاء فكانت لهم ضياع شاسعة تقلصت في أوقات ضعف الدولة إلى منيات[2].
قاضي الجماعة	منصب ديني ودنيوي ابتكر في دول المغرب والأندلس، وهو يقابل قاضي القضاة في المشرق الإسلامي[3].
ناظر الأحباس	وهي تقابل ناظر الوقف في المشرق الإسلامي ووظيفته تكمن في حفظ الوقف وعمارته وإيجاره وزرعه والمخاصمة فيه، وتحصيل الغلة من أجرة أو زرع أو ثمر، وقسمتها بين المستحقين، وحفظ الأصول والغلات على الاحتياط[4].
صاحب السوق	صاحب السوق: وهو يقابل والي السوق في المشرق الإسلامي، وهو منصب ديني يعتني بشكل رئيس بالإشراف على جودة السلعة، ومراقبة معاملات البيع والشراء في السوق وفقا لمبادئ الإسلام وتعاليمه، والنظر في الطرقات[5].

(1) سالم، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، ج1، ص368.

(2) انظر: مؤنس، فجر الأندلس، ص605.

(3) شبارو، عصام محمد، قاضي القضاة في الإسلام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992م، ص

(4) الونشريسي، المعيار المعرب، ج7، ص42.

(5) ابن خلدون، المقدمة، ص284.

English Abstract

Alzghoul Muhammad Hussein. The economic history of the Umayyad State in Andalusia from 138-422 H/756-1031G. PhD dissertation. Yarmouk University, Irbid Jordan. Supervisor: Professor Saeed Hallaq.

This study aimed at shedding the light on the economic history of the Umayyad State from the period of 138-422H (754-1031G) regarding the social structure and types of ownerships and the economic activities (agricultural, industrial, and commercial) in addition to the financial and monetary policies and the administrative system of the State. To achieve the goal of the study, the analytical historical methodology was used.

The study showed that the ownership system and the social structure was based on the feudalism in distributing the ownership of the lands. At the beginning it was feudalism but for some conditions the state passed through it was transformed into ownership sector, and this was the frame that distinguish between layers of the society.

Regarding the economic activities, the study showed that Andalusia witnessed agricultural and industrial revolutions that was positively reflected on the trade because of the state's effort on this.

Regarding the monetary system, Andalusia was distinguished by the presence of three types of funds each of which has its own revenues and expenditures, and the monetary system witnessed stability because of its centrality and the flexibility of the production sector. Regarding

expenditures, it was diverse between military expenses and infrastructural and saving. The study also showed that the Umayyad state was exposed to many economic crises, for which natural factors were the main causes. Despite this, the state flourished economically most of the rein of the Umayyad state.

Recommendations of the study included conducting more economic studies during the Islamic reign of Andalusia and benefiting from the developments of the Andalusia in accordance with our time needs.

Keywords: Al-Zghoul, economic history, Andalusia, Umayyad state, economic activity

الله غالب